المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة
الدراسات العليا الشرعية

منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه: التمهيد

رسالة مقدمة لنيل درجة «الدكتوراه» في الشريعة الإسلامية - فرع الكتاب والسنة

إعداد الطالب
محمد عبد رب النبي

إشراف الدكتور
عبد العزيز العثيم

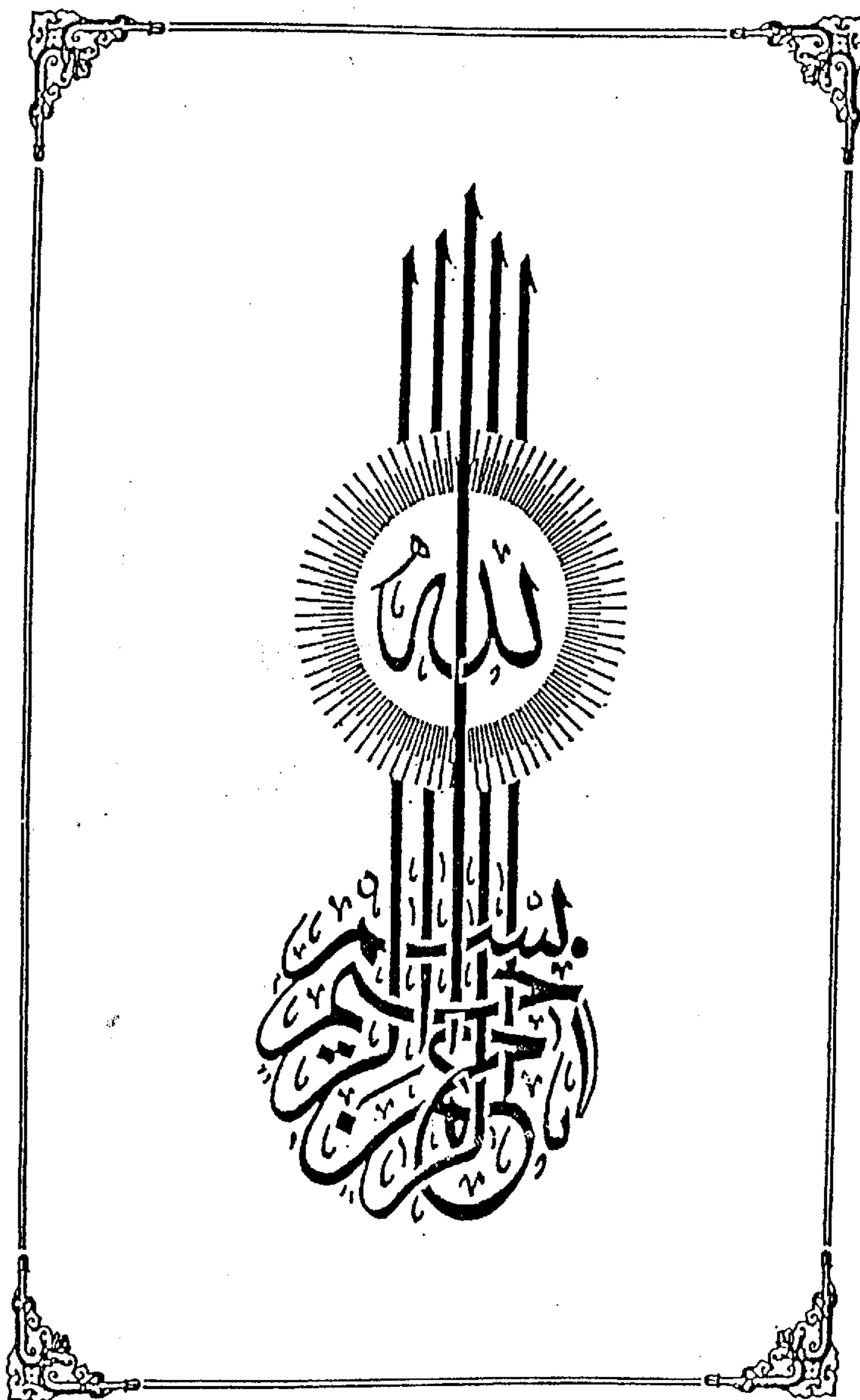
الله
بسم الله الرحمن الرحيم

* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ...

فهذا ملخص رسالة : منهج الحافظ ابن عبد البر فى الجرح والتعديل من خلال كتاب التمهيد ، والبحث عبارة عن تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة .

وفى التمهيد تعرضت لحياة ابن عبد البر الشخصية والعلمية وذكرت مؤلفاته وأهم شيوخه ثم شرعت فى مباحث الباب الاول والمتعلق بالعدالة ،فذكرت فى الفصل الاول منه تعريف العدالة وأركانها وضوابطها ، وذكرت فى الفصل الثانى جوارح العدالة ، وأما الفصل الثالث فخصصته للجهالة وتعريفها وبم ترتفع عند ابن عبد البر .

وكان الباب الثانى فى منهج ابن عبد البر فى الضبط تناولت فى فصله الاول تعريف الضبط ومفهومه ومقوماته ، وجعلت الفصل الثانى للكلام عن جوارح ضبط الرواة ، وأما الفصل الاخير فكان بعنوان اثر تفاوت ضبط الرواة على قبول الاحاديث وردها عند ابن عبد البر .

وخصصت الباب الثالث والاخير لحصر الالفاظ النقدية ودراستها ، وختمت الرسالة بملاحق وفهارس عديدة أهمها ملحق للرواة الذين ذكرهم ابن عبد البر فى التمهيد فرتبتهم على الحروف الهجائية وترجمت لهم تراجم وافيه .

وكان من أهم نتائج هذا البحث نظرة ابن عبد البر الخاصة الى عدالة الرواة وان الراوى المجهول اذا لم يؤثر فيه جرح فى دينه او خربه فى عدالته ولم يرو منكرا يخرج عن دائرة الجهالة وتثبت له المعرفة والوثاقة ، كما تثبت العدالة عند ابن عبد البر بالشهرة ورواية الثقتين ورواية الامام عن الراوى المجهول ، غير أن حديث هؤلاء الرواة لايحتج به فى كل الاحوال ، ومراتبهم ليست كمراتب المنصوص على عدالتهم .

من النتائج المهمة الوقوف على طريقة لابن عبد البر تتوقف بموجبها احكامه على بعض الرواة على مروياتهم ومدى موافقتها او مخالفتها لأحاديث الرواة الاخرين فقد ينعت احد الرواة بالوثاقه فى موضع ثم يلينه او يضعفه فى موضع اخر والعكس صحيح فالثقة قد يضعف فى الموضع الذى قصر فيه والضعيف اذا وافق الثقات فى بعض المرويات قد يوثق باعتباره ضبط فى بعض الحالات .

وكان مما اقترحته فى الخاتمة ان تتناول مناهج الأئمة فى دراسات استقرائية تتبعيه للوصول الى نتائج مرضية ...

والله ولى التوفيق ...

عبد رب النبي محمد

عميد كلية الدعوة

المشرف على الرسالة

د/ عبد العزيز بن عبد الرحمن العثيم

خطـــة البحـــــث

يشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد طويل وثلاثة أبواب ..

فأما المقدمة ففيها أهمية هذا الموضوع ودواعى اختياره ومدى مساهمتـــه فى اثراء الدراسات الحديثية .

وأما التمهيد الذى كان مقررا له أن يكون أحد أبواب الرسالة ففيـــه ثلاثة عشر مسألة ضمن مبحثين أحدهما من عصر ابن عبدالبر، والثانى عن حياتـــه الشخصية والعلمية ، وقد حاولت فى هذا التمهيد ألا أعيد أو أكرر ماذكره غيـــرى الا ماتستدعيه الضرورة ومالاغنى عن ذكره فى مثل هذه البحوث ، وركزت بدلا مـــن ذلك ـ على المسائل التي فيها جدة والتى هى من ثمار معايشتى ومعاناتى مع هـــذا الموضوع .

وجعلت الباب الأول بعنوان : منهج ابن عبدالبر فى العدالة ، وقسمته الى ثلاثة فصول اشتملت على تسعة مباحث ، وكان الفصل الأول في تعريف العدالـــــة وأركانها وضوابطها ، والفصل الثانى فى جوارح العدالة عند ابن عبدالبـــــر والفصل الثالث فى الجهالة عنده ومايتعلق بها من تعريف ارتفاع ونحو ذلك .

وكان الباب الثانى فيمنهج ابن عبدالبر في الضبط ، وهو بدوره ينقسم الى ثلاثة فصول ، وتشتمل هذه الفصول جميعها على أربعة عشر مبحثا ، فأما الفصـــل الأول فكان بعنوان : تعريف الضبط ومفهومه ومقوماته ، وعنوان الفصل الثانـــى: جوارح ضبط الرواة ، وعنوان الفصل الأخير : أثر تفاوت ضبط الرواة على قبـــول الأحاديث وردها عند ابن عبدالبر .

وجعلت الباب الثالث والأخير فى حصر الألفاظ النقدية عند ابن عبدالبـــر ودراستها . ونظرا لتعدد المواضع التى يمكن أن يتناول فيها لفظ من الألفـــاظ بالدراسة حسبما تمليه ضرورات البحث وتسلسل المعانى والأفكار فان بعض الألفـــاظ قد درست فى غير ماموضع ، وكان نصيبها فى الباب الثالث الحصر فقط، فلفظـــة " شيخ " مثلا تعرضت لها في موضوع الوحدان والمساتير ، وتعرضت لها أيضا فـــى باب الضبط عند الحديث عن الثقات وسعة مفهوم الثقة عند ابن عبدالبر، وكذلـــك مصطلح " ثقة " تناولت مفهومه فى غير ماموضع ، ففى مثل هذه الحالة يكـــون تناول المصطلح فى الباب الثالث مختصرا.

وهناك أمر آخر ذكرته غير مرة ، قد يكون من أسباب عدم وضوح المنهج وضوحا كافيا وشاملا ، وهو الايجاز الشديد الذى يميز أحكام ابن عبدالبر، ويحرم الباحث من تعريفات وضوابط تنير الطريق ، وتيسر السبيل ، وهو فى هذا يختلف كثيرا عن ابن حبان مثلا أو ابن عدى ، الأمر الذى جعلنى أجهد في استخراج بعض النتائج من خلال تتبع صنيعه وتطبيقاته العملية فى غيبة المفاهيم النظرية والتعريفات الجامعة .

وقد خرجت الأحاديث الواردة فى البحث - تصريحا أو اشارة - واقتصرت فى الصحيح منها على ماكان عند البخارى ومسلم أو أحدهما ، ومالم يكن كذلك فقد التزمت فيه كتب السنة الأربعة الأخرى ، الا اذا كان موضع الشاهد يقتضى الخروج عن هذه الكتب ، أو كانت أحكام ابن عبدالبر على الأحاديث تفرض عدم التقيد بهذا القيد . وقد أورد بعض تعليقات أو أحكام النقاد أو الشراح على بعض الأحاديث مما له صلة بالموضوع .

وجعلت للرسالة ملاحق عدة أهمها ملحق الرواة الذين تكلم فيهم ابن عبدالبر وجعلته هو الملحق الرئيس ، ورتبته على الحروف الهجائية تسهيلا على القارىء والباحث ، وأما الترتيب الذى كان مقررا فى الخطة فان تجارب سابقة فى رسائل أخرى أثبتت صعوبة الاستفادة منه ، بالاضافة الى صعوبته الذاتية من حيث ان ابن عبدالبر لايفرق كثيرا بين مرتبة الاعتبار ومرتبة الترك . وهو ملحق أعترف بضخامته وطوله ، ولكنه أمر لابد منه وساعد على طوله العوامل التالية : -

أولا : ضرورة فهرسة أقوال ابن عبدالبر فى التمهيد وغيره ، اذ لم أقتصر فقط على التمهيد .

ثانيا : بعض التراجم كان له فيها كلام متعدد وطويل مما يقتضى ذكر بعضه والاشارة الى بعضه الآخر كترجمة مالك بن أنس مثلا أو أبي حنيفة ، وهذا بحد ذاته يقدم خدمة للباحثين .

ثالثا : حاولت في الترجمة لهؤلاء الرواة أن أخرج عن بعض المألوف والمعهود وعدم الاقتصار على بعض الأقوال أو المصادر في أثناء الترجمة .

فحاولت الاستيعاب قدر الامكان من خلال آمرين: -

الأمر الأول : ذكر آغلب النقاد آو جميعهم ممن ترجموا آو حكموا على الراوى وسرد آسمائهم حسب تواريخ وفياتهم الأسبق فالأسبق ٠

الأمر الثانى : ترتيب الأحكام ، فآبدآ بالتوثيق ومايشبهه ويماثله آو يدانيه من آلفاظ : الصدوق ولابآس به ، وآثنى بالتليين فالتضعيف ثم الترك والاتهام ٠

كما رجعت الى بعض الأحكام فى بعض الأئمة من مصادرها الأصلية ، فأوردت بعض آقوال ابن معين من رواياته الأخرى التى نشرت حديثا ، كما آوردت آقوال الخليلي وابن حزم والاشبيلي وابن القطان ٠

كل هذا ساهم فى هذا التطويل ، ويشفع له مايقدمه هذا الملحق من خدمة لطلاب العلم ان شاء الله ٠

كما آننى صنعت ملاحق فرعية آخرى ، فملحق لشيوخ ابن عبدالبر وعدد مروياته عنهم ، وملحق للرواة الذين تكلم فيهم ابن عبدالبر مما ليس فى الملحق الأصلى من كتبه الأخرى ، وملحق لبعض الرواة الذين استخرجتهم من التهذيب واللسان ولم آقف عليهم فى كتبه ، وملحق للأفاظ النقدية مرتبة تريبا هجائيا ، بالاضافة الى الفهارس المعهودة فى مثل هذه البحوث ٠

- بسم الله الرحمن الرحيـــم -

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد :-

فلو قلت انني وجدت نفسي مسوقا الى هذا الموضوع لما كنت مبالغا ، ولو اعترفت أنني وجدت نفسي - أيضا - في خضمه وأنا متوجس خيفة منه لما تعديت الحقيقة ، ذلك أنني قدمت بعض المواضيع فرفضت ، فلما اقترح على هذا الموضوع لقي هوى في نفسي فقدمته على عجل ووعدت بالقبول ، وكان الأمر كذلك .

فأما الهوى الذى في نفسي فهو هفوها الى كل مايتعلق بالأندلس ، حتى اللفظ منه أهواه ، ويترك ذكره في السمع رنة لايملك القلب من وقعها فكاكا .

ولقد سبقت منى محاولة للعيش مع الأندلس وتراثها ، فبدأت الكتابة عن الباجي محدثا ، غير أني صرفت عن الموضوع صرفا بسبب ماوصفته يومذاك من قلة للمادة العلمية في " منتقى " الباجي ، ويبدو أن قلة البضاعة لدى ومحاولة الطير ولما أريش بعد هي السبب .

ويشاء الله أن أعيد الكرة ولكن مع علم آخر من أعلام الأندلس ، هو قرين للباجي وعصريه ، ذلكم هو أبو عمر بن عبدالبر .

كان هذا هو المدخل النفسي العاطفي - اذا صح التعبير - ، ولكن لم التطويل؟ وماللقارئ وحديث النفس وماتشتهيه ، وأين هو المدخل العلمي ؟ ! ، ان انقطاع العلائق - في المجال العلمي - بين المشرق والمغرب مسألة لاتزال تثار لحد الآن بين الفينة والأخرى ، وعلى الرغم من كثرة الاتصالات وضيق المسافات لايزال كثير من المثقفين المغاربة يشتكون من اهمال نظرائهم المشارقة .

صحيح أن البعض هناك قام بمحاولات جادة لدراسة وتحقيق بعض التراث المغربي والأندلسي من خلال بعض المؤسسات العلمية ، وحاولوا أن يرفعوا عنهم مايمكن أن يكون تقصيرا منهم أو غبنا من غيرهم ، وصحيح أن قلة من الدراسين المشارقة اختصت بالدراسات الأندلسية لحد الشغف فقدمت خدمات جلى في هذا الشأن ، لكن الصحيح أيضا ، أن العلائق تبقى دون المستوى المرجو بكثير ، اذ أن بعض البضائع المادية لاتكاد تنقطع ، بينما بضاعة العلم تشكو الى ربها ظلم العباد .

ولكن لم الرثاء على أطلال التراث الأندلسي ، أهو مجرد تحيز للجوار يلبس لبوس العلم أم أن هناك سرا وراء هذا الهيام ؟ أم تراني لاأفقه أن الكثير منا لايهمهم لا التراث الأندلسي ولاغير الأندلسي .

ان غناء الحقبة الأندلسية بأعلامها وآثارها وتجاربها وعظاتها لايكاد يعدله غناء ، وان بعض الفترات فيها ليعيد التاريخ نفسه من خلالها ، ولو قدر لمن أخلص ونبغ أن يدرس صفحات هذا التاريخ بدقة وعناية لقدم رصيدا ضخما تستضيء به الأمة في حاضرها ومستقبلها .

لست مؤرخا أقف عند حدث ، ولاعالما أرقب زوال علة ، ولاحتى أديبا أصف الجمال في الكون وأمتع الناس به ، لست هذا ولاذاك ولكنني طالب علم أهوى المطالعة وتستوقفني بعض الظواهر في سيرة شخص أو تاريخ حقبة أو حياة مجتمع .

ان مما يرغب في سير أعلام الأندلس شغفهم بالأدب وولعهم بالكلمة ، ومن لم يكن منهم شاعرا فهو ناثر يكاد نثره ينطق شعرا ، ودونك " الطوق" لابن حزم تجد فيه العجب العجاب ، ويغريك بالقراءة منه نثره المستطاب .

وابن عبدالبر وان كان ـ فيما يبدو ـ أقل منه شاعرية ، فهو ـ حتما ـ ليس بدونه تذوقا وعناية ، وخير دليل على ذلك جمعه لأشعار أبي العتاهية ، وبهجته في المجالس دانية .

نعم قد يكون الاغراق في الأدب من أسباب نكبة الأندلس وأهلها ، غير أن هناك فرقا بين أن تقرأ معنى جميلا في قالب رث بارد يجعل صدرك ضيقا حرجا ، وبين أن تقرأه في ثوب زاه يزيده الى جماله جمالا ، ولذلك قالوا : " اذا كان فقه الرجل حجازيا وأدبه عراقيا فقد كمل "(١).

ومن غرائب الأندلس ازدهار العلم وكثرة العلماء حتى في عصر الطوائف ، عصر التفرق والشتات ، فجمع الزمان والمكان أفذاذا كالباجي وابن عبدالبر وابن حزم ، وغيرهم كثير ، وان اختيار العز والذهبي " المحلى " و " التمهيد " من بين أربعة أسفار ليس في كتب الاسلام مثلها لهو اختيار ذو دلالة بالغة على ماذكرت .

واذا كان لطالب علم مثلي أن يقترح شيئا فهو اضافة " بيان الوهم والايهام " لابن القطان الى هذه القائمة ، فهو بحق رائعة من روائع الكتب في

---

(١) التمهيد : (١:٧٩).

فقه الجرح والتعديل ، لكن الرجل لم يعط حقه الى الآن ، وكتابه لم يدرس ولم يحقق حتى هذه اللحظة (١) ، وعسى الزمن أن ينصفه وينصف غيره بعد طول نكران .

وأما السبب الآخر في تحمسي لهذا الموضوع وافراد منهج أحد النقاد في الجرح والتعديل بالتأليف فيه فهو مايلحظ من بون بين قواعد المتأخرين وبين تطبيقات القدماء ، والمعاناة في التوفيق بين النظرية والممارسة .

ويبدو أن من أسباب ذلك الفرق هو قيام القواعد على الغالب من تطبيقات المحدثين أو بعضهم ، أو على مايعتقد أنه منهج لهم ، ولما كان هذا الأمر اجتهاديا ، والالمام بمنهج كل امام متعسرا ، والتسليم باحاطة المتأخرين متعذرا ، لما كان الأمر كذلك أضحى الاسهام بما من شأنه أن يقرب الشقة أمرا مرغوبا بل مطلوبا ، فكان هذا الموضوع الذى يعتمد على الاستقراء والتتبع منهجا .

والمعاناة المشار اليها ليست أمر جديدا ، وخطوات الحل المقترح ليست بلسما بزعم أنا نحن أول من يشير اليه ، فقد عرج الذهبي على بعض تعريفات النقاد للحديث الحسن واختلافهم في ذلك ثم قال :

" ... ثم لاتطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فأنا على اياس من ذلك ، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح ؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد ، فيوما يصفه بالصحة ، ويوما يصفه بالحسن ولربما استضعفه ..." (٢) .

وقال أيضا عقب تعرضه لبعض الألفاظ النقدية واشارته الى الخلاف فيها :
"... وقد قيل في جماعات : ليس بالقوى ، واحتج به ... والكلام في الرواة يحتاج

---

(١) شرع المحقق أبو عبدالرحمن بن عقيل في اخراج الشروح والتعليقات على كتب الأحكام لعبدالحق الاشبيلي وأضاف اليها مؤاخذات ابن القطان في كتاب بيان الوهم والايهام ، وقد صدر سفران من هذا العمل فيه مقدمة ابن القطان التي في الوهم . كما قام الدكتور ابراهيم بن الصديق بتقديم رسالة للدكتوراه بعنوان : " علم العلل في المغرب من خلال كتاب بيان الوهم والايهام ..." ، مجلة دار الحديث الحسنية : العدد السادس :ص (٤١٣) ، وأخبرت أن المحقق صبحي السامرائي يقوم بتحقيق كتاب ابن القطان .

(٢) الموقظة : (٢٨-٢٩) وانظر كذلك اختلافاتهم في تعريف الحسن وتأويلاتهم وتخريجاتهم في فتح المغيث : (١/٦٤) ومابعدها .

الى ورع تام وبراءة من الهوى والميل وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله ..." (١)

ثم أشار الى الحل قائلا : "... ثم نحن نفتقر الى تحرير عبارات التعديل والجرح ومابين ذلك من العبارات المتجاذبة ، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام : عرف ذلك الامام الجهبذ واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة ". (٢)

ان نتيجة واحدة لبحث - مهما صغر أو كبر - سلك فيه صاحبه مسلك التتبع والاحاطة - قدر الامكان - خير من الدعاوى العريضة الخالية من أى حصر أو احصاء والعارية عن أى برهان أو دليل .

والغرض من التتبع والاستقراء - فى نظرى - هو الوقوف على شيئين رئيسيين :

الأول: معرفة القصد والمراد من اطلاقات الناقد من خلال تعدد هذه الاطلاقات على أفراد كثيرين .

الثاني: الاحاطة بمجمل أحكام ذاك الناقد لمعرفة ماذا كان هناك اطلاقات متعددة في راو واحد في مواضع مختلفة ، فاذا استبعدت الغفلة والتناقض كان ذلك دليلا على وجود رابط يجمع بين الحكمين فأكثر ، ولو اطلع على أحد الحكمين فقط ، أو اطلع هذا على حكم وذاك على حكم لكان الفهم قاصرا والنتيجة شوهاء والبحث غير ذى جدوى .

وأحسب أني قد تلافيت بعض ذلك أو جله ، وخرجت بنتائج فرحت لها فرح من يصل الى مبتغاه بعد طول عناء ، وأغلب الظن أنها ستقدم جديدا في هذا المضمار ، وقد يكون العناء من طول الطريق ، وقد يكون من وهن الدابة ، وأيا ماكان الأمر فالله هو المأمول في تمام الاخلاص واتقان العمل .

كما أرجو ممن يلحظ خطأ في المنهج أو غلطا في النتائج أو تجاوزا في الاسلوب والصياغة مما يمكن أن يكون نفثة زهو أو تطاولا على مقام ، أرجو ملحا ممن يلحظ ذلك أو شيئا منه أن يصحح الخطأ ويصلح المسار ويقوم الخلق امتثالا لواجب أداء النصح وطلبا للأجر والمثوبة ، وله علي باذن الله أن أعمل بالنصيحة وأمتثل للتوجيه ابتغاء ماعند الله من رضوان، وماعند الناس من قبول .

---

(١) الموقظة : (٨٢).

(٢) الموقظة : (٨٢) ، وقد أشار المعلمي اليماني الى ضرورة التتبع والاستقراء في فهم مصطلحات الأئمة وآرائهم في كتابه الفذ : التنكيل :(١/٢٥٧-٢٥٨).

ولايفوتني قبل الفراغ من هذه المقدمة أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفـان لجامعة أم القرى ولكليتي الشريعة والدعوة فيها ولكافة المسئولين على ماهيأوا من فرص للتلقي وماوفروا من أجواء للطلب طيلة المقام ، ولن أنسى - ماحييت - في هذا البلد الطيب يدا مدت بخير أو فما أعان على معروف أو علما بثه رجال صالحون ، ويغفر الله لمن أساء .

ولأستاذي المشرف فضيلة الدكتور عبدالعزيز العثيم كل الثناء والتقدير على ما أبدى من توجيه وما أسدى من نصائح ، ولن أنسى ما أمطرني به بما لست أهله من عبارات التشجيع ، فله - مرة أخرى - ولمشرفي السابق الدكتور مجاهد أبو ضيف خالص التقدير وعاطر الثناء .

كما لايفوتني أن أشكر الأخ الاستاذ عداب الحمش صاحب رائعة ابن حبان، فانه لم يبخل علي بوقت ولابعلم ، وكذا الأخ الدكتور موفق عبدالله الذى عودني أن أفزع الى مكتبته كلما احتجت منها الى كتاب .

وللأخوين العزيزين شكيب كالاش والمهدى أبر كان شكرى وتقديرى على مساعدتهما لي في قراءة وفهرسة بعض الكتب ، فلهما ولجميع من ذكرت ومن لم أذكر - ممن ساعد بكلمة أو أجاب على سؤال أو دل على ضالة - عرفاني وامتناني .

تمهيد

عصر ابن عبد البر وحياته

- بسم الله الرحمن الرحيم -

تمهيد :-

- المبحث الأول -

* عصر ابن عبدالبر *

المسألة الأولى : الحالة السياسية :-

عاش أبو عمر بن عبدالبر في فترة من أصعب فترات التاريخ الأندلسي على الاطلاق ، وهي الفترة التى يطلق عليها المؤرخون : عصر دول الطوائف ، وتمتد فترتهم من سقوط الدولة العامرية - ضمن فترة الخلافة - (١) الى قيام دولة المرابطين سنة ٤٨٤ هـ .

وتميز عصر الطوائف بكثرة الفتن والحروب بين أبناء الدين الواحد من المسلمين ، كل يبغي الحكم لنفسه وبأى وسيلة ، فقسمت الأندلس الى نحو عشرين دولة واستعان بعضهم على البعض الآخر بالعدو النصراني الاسباني ، فكان هذا الأخير يسارع الى تقديم الدعم والمعونة راضيا طمعا في اضعاف الجميع وتمهيدا للانقضاض عليهم .

وكمثال على ذلك ، فان المقتدر بالله - من بني هود الذين حكموا سرقسطة - قسم المملكة بين ولديه ، فجرت بين الأخوين أحداث وحروب استعان كل منهما بملوك اسبانيا النصرانية لقاء مايدفع لهم من أموال أويقدم من حصون أو يعطوا من امتيازات . (٢) وقال ابن عبدالبر: " وانقطع ملك بنى أمية من الأندلس بعد الأربعمائة بأعوام يسيرة ، فصار كل من غلب منها على موضع ملكه واستعبد أهله ، وكثر فيها الأمراء فضعفوا وصاروا خولا للنصارى ، يؤدون اليهم أضعاف ماكان المسلمون يأخذون منهم اليوم . (٣)

ولاأظن أننا نجد وصفا لهذه الحالة أبلغ من وصف ابن حزم - صديق ابن عبدالبر - حيث يقول عن ملوك الطوائف : " والله لو علموا أن في عبادة الصلبان تمشية أمورهم لبادروا اليها ...) . (٤)

---

(١) سنة ٤٠٠ هـ .

(٢) التاريخ الأندلسي : الحجي(٣٥٦).

(٣) القصد والأمم (٥٥) .

(٤) رسائل ابن حزم (١٧٦/٣) وهي رسالة التلخيص لوجوه التخليص .

ومما زاد الأمر سوءا وقوف كثير من العلماء الى جانب الملوك يتقربون اليهم ويقبلون هداياهم ، وهذا ما جعل البعض يتكلم في بعض مشاهير علماء ذلك العصر ككلامهم في أبي الوليد الباجي وعالمنا أبي عمر بن عبدالبر.

قال عياض عن أبي الوليد : "... وكان يصحب الرؤساء ، ويرسل بينهم ، ويقبل جوائزهم وهم له على غاية البر ، فكثر القيل فيه من أجل هذا ..." (١).

وجاء في " الصلة " في ترجمة أبي محمد عبدالله بن مفوز المعافرى: "... روى عن أبي عمر كثيرا ، ثم زهد فيه لصحبته السلطان .." (٢).

ويقول ابن حيان المؤرخ في معرض حديثه عن سوء أحوال أمراء عصره وعلمائه : " فقد خص الله تعالى هذا القرن الذى نحن فيه من اعوجاج صنفيهم لدينا بما لاكفاية له ولا مخلص منه " (٣).

ويبدو أن مصاحبة مثل الباجي وابن عبدالبر كانت وفق منهج وقناعة معينة ولأهداف محددة ، ولم تكن لمجرد القرب أو الطمع والشهرة ، فالباجي كان له دور فعال في فترة من فترات التاريخ الأندلسي المضطرب ، واشتهر بدعوته ملوك الطوائف الى التوحد وسعيه الحثيث من أجل تلك الغاية لمواجهة الخطر النصراني الزاحف ، قال عياض : " وتوفي بالمرية سنة أربع وسبعين لسبع عشر خلت من رجب ، وكان جاء الى المرية سفيرا بين رؤساء الأندلس يؤلفهم على نصرة الاسلام ويروم جمع كلمتهم مع جنود ملوك المغرب المرابطين على ذلك ، فتوفي قبل تمام غرضه رحمه الله تعالى" (٤).

وأما ابن عبدالبر فقد عقد بابا " في ذم العالم على مداخلة السلطان الظالم " (٥) في كتابه " جامع بيان العلم ..." وأورد نصوصا كثيرة للسلف في النهي عن ذلك والتحذير من عاقبته ثم قال : " قال أبو عمر : معنى هذا الباب كله في السلطان الجائر الفاسق ، فأما العدل منهم الفاضل فمداخلته ورؤيته وعونه على الصلاح من أفضل أعمال البر ، ألا ترى أن عمر بن عبدالعزيز انما كان يصحبه جلة العلماء مثل عروة بن الزبير وطبقته وابن شهاب وطبقته ... واذا حضر العالم عند السلطان

---

(١) ترتيب المدارك (١٢١/٨).
(٢) الصلة (٢٨٤/١).
(٣) نفح الطيب : المقرى (٤٥٣/٤) ، والذخيرة لابن بسام (١٨٠/٥).
(٤) ترتيب المدارك (١٢٧/٨).
(٥) جامع بيان العلم وفضله (١٦٣/١).

غبا فيما فيه الحاجة وقال خيرا ونطق بعلم كان حسنا وكان في ذلك رضوان الله الى يوم يلقاه ، ولكنها مجالس الفتنة فيها أغلب ، والسلامة منها ترك ما فيها "(١).

وموقفه مع " المعتضد بن عباد " ملك اشبيلية ينبيء عن عزة وهيبة ويؤكد أن قناته لم تلن لحاكم مهما علا شأنه ، فقد حدث أن سجن " المعتضد " ابنه أبا محمد بن عبدالبر وكان وزيرا عنده. فذهب أبوه أبو عمر يسعى لاطلاق سراحه "... فلأول دخوله على عباد نادى رافعا صوته : ابني يا معتضد، ابني يا معتضد ، فشفعه فيه وانصرفا عنه محفوفين بالاكرام ومكنوفين بالاحترام"(٢).

المسألة الثانية : الحالة الاجتماعية :-

لايبدو أن هناك تغيرات اجتماعية كبيرة في ظل التقلبات السياسية للدول والحكومات ، اللهم الا ماله مساس مباشر بها من حيث تدين الحاكم أو انحلاله وانعكاس ذلك على الرعية سلبا وايجابا .

فالعادات والتقاليد والصناعات والتجارات وبقية الأمور الاجتماعية يرسخها توالي الزمن ولاتخضع للتأثير السياسي الا نادرا .

واذا نظرنا الى التركيبة العرقية للمجتمع الأندلسي نجد أنه كان ".. يموج بعناصر مختلفة ، فكان فيهم العرب الخلص وكان فيهم البربر ... وكان فيهم الصقالبة الذين اعتنقوا الاسلام من سكان البلاد الأصليين ... وان الغزوات الكثيرة التي غزاها المسلمون وعودتهم بالسبايا قد أوجدت طائفة من الجواري الحسان ..."(٣)

ان أي مجتمع تتجمع في بنيته عناصر مختلفة يكون عرضة لمشاكل كثيرة في فترات الضعف والتسيب ، كما أن لذلك آثارا ايجابية فاعلة في فترات الوعي والقوة ، ويبدو أنه كان لعنصر الجواري أثر كبير في افساد بعض طبقات المجتمع الأندلسي واغراقه في الاباحية ، ساعد على ذلك انحلال بعض الحكام ومشاركتهم في اللهو والعبث والمتعة الحرام .

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/١٨٥-١٨٦).

(٢) مقدمة بهجة المجالس : الخولي (١/١٨) نقلا عن " اعتاب الكتاب " لابن الأبار ، وحول هذا المعنى انظر المقدمة نفسها (١/١٦-١٧) وابن عبدالبر وجهوده في التاريخ (١٩٤).

(٣) ابن حزم : أبو زهرة : (١١٦).

وقد بالغ بعض المؤرخين المعاصرين فوصف المجتمع الأندلسي كله وكأنه بؤرة للفساد والافساد ، ومستنقع للرذائل فقال - بعد أن ذكر بعض معالم ذلك الفساد - : "... وكان هذا الانحلال الشامل يجتاح يومئذ سائر طبقات المجتمع الأندلسي"[(١)].

ولايستبعد بعض ذلك الفساد مع ماعرف عن أهل الأندلس من رقة ورخاء حتى ان سماع الموسيقى كان أمرا طبيعيا لايتحرج " المقرى " من ذكره وذكر من كتب فيه ، لكن يبقى الأمر جزئيا ومحصورا في القصور والبيوتات الكبيرة ، ولاأظن أصحابه كانوا يستطيعون الجهر به ، يدل على ذلك ماذكره المقرى عن نظام الشرطة ، قال : " وأما خطة الشرطة بالأندلس فانها مضبوطة الى الآن ، معروفة بهذه السمة ، ويعرف صاحبها في ألسنة العامة بصاحب المدينة وصاحب الليل ، واذا كان عظيم القدر عند السلطان كان له القتل لمن يجب عليه دون استئذان السلطان ، وذلك قليل ، ولايكون الا في حضرة السلطان الأعظم ، وهو الذى يحد على الزنا وشرب الخمر ، وكثير من الأمور الشرعية راجع اليه "[(٢)].

ويبدو أن مظلة الشريعة لم تكن قاصرة على الحدود أو الجانب القضائي فقط فقد كان النظام الادارى هو الآخر يتميز بالطابع الاسلامي ، وكانت هناك قواعد لنظام الحسبة تعتبر من أرقى مايطبق حاليا في الأنظمة الادارية الحديثة من حيث مراقبة وزن الخبز مثلا وسعره ووضع ورقة على اللحم تحدد السعر " لايجسر الجزار أن يبيع بأكثر أو دون ماحد له المحتسب في الورقة ولايكاد تخفى خيانته ... "[(٣)] وكان لنظام الخراج مرتبة عالية حيث ان متوليها أعظم قدرا من الوزير "... وان تأثلت حالته واغتر بكثرة البناء والاكتساب نكب وصودر "[(٤)].

وهناك عادات وسلوكيات تميز بها أهل الأندلس تدل على رقي ومستوى حضارى رفيع ، فقد اشتهروا بحرصهم الشديد على النظافة وحسن تدبيرهم في

---

(١) دول الطوائف (٤٢٤).
(٢) نفح الطيب ، المقرى (٢١٨/١).
(٣) المصدر السابق (٢١٨/١-٢١٩).
(٤) المصدر نفسه (٢١٧/١).

المعاش ، وهم بين عالم وجاهل ذى صنعة ، " والجاهل الذى لم يوفقه الله للعلم يجهد أن يتميز بصنعة ويربأ بنفسه أن يرى عالة على الناس لأن هذا عندهم في غاية القبح ..." (١)

" ... واذا رأوا شخصا صحيحا قادرا على الخدمة يطلب سبوه وأهانوه فضلا عن أن يتصدقوا عليه ، فلا تجد بالأندلس سائلا الا أن يكون صاحب عذر " (٢) ويتوقع أن تكون مثل هذه الصورة الراقية قد تزعزعت قليلا في عصر الطوائف بسبب المغارم الكثيرة والضرائب المفروضة على الشعب من قبل الملوك المرغمين بدورهم على دفع اتاوات للملوك الاسبان، وقد وصل الأمر بالملوك المسلمين الى أن " يسلطوا اليهود على قوارع طرق المسلمين في أخذ الجزية والضريبة من أهل الاسلام " (٣).

المسألة الثالثة : الحالة العلمية :-

ان الدارس لتاريخ الأندلس ليعجب من تلك الحركة العلمية الزاهرة التي كانت تسود فترة الطوائف القلقة ، فعلى الرغم من الأحوال السياسية المتدنية ومما سبق ذكره مما حفل به عصر الطوائف فقد كان للأدب والعلوم الشرعية مكانة عالية ساعد على انتشارها تشجيع الحكام والأمراء الذين كانوا بدورهم لايقلون علما وتذوقا للأدب من غيرهم من علماء وشعراء الأندلس.

"وقد امتازت ثلاثة قصور من بين باقي القصور بمشاركتها في النهضة الأدبية والشعرية هي : بلاط بني عباد باشبيلية ، وبلاط بني الأفطس ببطليوس وبلاط بني صمادح بالمرية ... وكان المعتمد بن عباد من أعظم شعراء عصر الطوائف" (٤)، " وكان مجاهد العامرى صاحب دانية من أكابر علماء عصره في

---

(١) نفح الطيب (٢٢٠/١).

(٢) المصدر نفسه (٢٢٠/١).

(٣) دول الطوائف (٤٢٠) نقلا عن التلخيص لوجوه التخليص لابن حزم : رسائل ابن حزم (١٧٣/٣).

(٤) دول الطوائف (٤٢٤-٤٢٥).

اللغة وعلوم القرآن ، وكان بلاطه مجمعا لطائفة من أشهر علماء العصر ، وفي مقدمتهم ابن عبدالبر وابن سيده ..."[1]

وقد كانت معظم حواضر الأندلس مراكز للعلم والعلماء ، واشتهر منها قرطبة التي بزت أقرانها في هذا المجال ، فقد اشتهرت على مر التاريخ بعلمائها الذين أنجبتهم وقدموا للأمة عصارة تفكيرهم في انتاجهم العلمي الرائع " يليها في المرتبة اشبيلية حاضرة بنى عباد في تقدم العلوم والثقافة ، وكانت تحتوى – فضلا عن مكتبة بني عباد الملوكية – على عدد كبير من المكتبات الخاصة . وكانت المرية أيضا من الحواضر التى اشتهرت بمكتباتها القيمة ، وكان الوزير أحمد بن عباس وزير زهير العامرى – فضلا عن علمه الغزير – من أعظم هواة الكتب، ويقال ان مكتبته العظيمة كانت تضم أربعمائة ألف مجلدا ".[2]

لكن هذا الشغف بالعلم والأدب – الذى كان يتميز به أمراء وحكام ذلك العصر – كان يشوبه العجب والرياء ... اذ كان اكثرهم يحاضر العلماء والأدباء ويحب أن يشهر عنه ذلك عند مباريه في الرياسة ".[3]

كثرة علماء عصر الطوائف :-

ان هذه الظاهرة كان يباركها ويساعد على نموها – بالاضافة الى التشجيع الرسمي – جو التقدير والاكبار للعلماء الذى كان ميزة أهل الأندلس عامة " فقد كان العالم عندهم معظما من الخاصة والعامة يشار اليه ويحال عليه ، وينبه قدره وذكره عندالناس ، ويكرم في جوار أو ابتياع حاجة وما أشبه ذلك ".[4]

---

(١) المصدر السابق (٤٣٤) وكان المظفر بن الأفطس أديب ملوك عصره غير مدافع ولامنازع وله التصنيف الرائق والتأليف الفائق المترجم " بالتذكرة " والمشتهر أيضا اسمه بالكتاب المظفرى في خمسين مجلدا . نفح الطيب (٣/٣٨٠).

(٢) دول الطوائف (٤٣٦-٤٣٧) وانظر عن مكتبة أحمد بن عباس المذكور : نفح الطيب (٣:٥٣٥).

(٣) نفح الطيب (١/٢١٥) نقلا عن ابن سعيد في المغرب .

(٤) نفح الطيب (١/٢٢٠).

ومما يلفت النظر أن كثيرا من علماء الأندلس يقولون الشعر أولهم بالأدب كلافة ، ولعل الطبيعة الخلابة والجمال الميثوث هنا وهناك من أرض الأندلس من مصادر هذا الشغف والافتتان . فابن حزم مثلا – مع تفوقه في العلوم الشرعية كان لبعض رسائله مسحة أدبية خالصة تنبئ عن رسوخ قدم في هذا المجال وشاعرية راقية غير معهودة عند الفقهاء .

وأما ابن عبدالبر فيقول عنه ابن خاقان : "... وأما أدبه فلا تعبر لجته ولاتدحض حجته ، وله شعر لم نجد منه الا مانفث به أنفة ، وأقص فيه عن معرفة ..." (١)

ويقول ابن سعيد عنه أيضا : " ... انظر الى آثاره تغنك عن أخباره ، وشاهده ما أورده في تمهيده واستذكاره ، وعلمه بالأنساب يفصح عنه ما أورده في الاستيعاب ، مع أنه في الأدب فارس وكفاك دليلا على ذلك كتاب بهجة المجالس ، وبالأفق الداني ظهر علمه ، وعند ملوكه خفق علمه ..." (٢).

ومن أبرز علماء تلك الفترة – بالاضافة الى ابن عبدالبر وابن حزم (٣) والباجي (٤) –: أبو عبدالله الحميدى (٥) وأبو على الصدفي (٦) ، وأبو علي الغساني الجياني (٧) وأبو عمروالداني (٨) ومكي بن أبى طالب (٩) وابن حيان (١٠) وابن سيده (١١) وغيرهم .

ويبدو أن الود كان حبله ممدودا بين ابن عبدالبر وبين ابن حزم بخلاف ماكان عليه الحال بين ابن عبدالبر وبين الباجي ، فقد ذكر ابن حزم ابن عبدالبر غير مرة ، قال في احداها : "... ومنها كتاب التمهيد لصاحبنا أبي عمر يوسف ابن عبدالبر ..." (١٢)

---

(١) نفح الطيب (٤/٢٩-٣٠).
(٢) المغرب في حلى المغرب : ابن سعيد (٢/٤٠٨).
(٣) توفي سنة (٤٥٦) : جذوة المقتبس (٣٠٨-٣١١) .
(٤) ت (٤٧٤) : ترتيب المدارك (٨/١١٧).
(٥) ت (٤٨٨) : الصلة (٢/٥٦٠-٥٦١) .
(٦) ت(٥١٤) الصلة : (١/١٤٤-١٤٦).
(٧) ت (٤٩٨) الصلة : (١/١٤٢-١٤٤).
(٨) ت (٤٤٤) الجذوة : (٣٠٥).
(٩) ت (٤٣٧) الجذوة : (٣٥١).
(١٠) ت (٤٦٩) الصلة : (١/١٥٣).
(١١) ت (٤٥٨) الصلة : (٢/٤١٧).
(١٢) رسالة فى فضل الأندلس (١٧٩).

وقال في موضع آخر من كتبه : "... وقال لي يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري غير مامرة ..."(١).

وحكى المقري عنهما محاورة - وهما يمشيان في احدى سكك مدينة اشبيلية - فيها تبسط لايجري الا بين صديقين(٢). ولذلك "قيل ان أبا عمر كان ينبسط الى أبي محمد بن حزم ويؤانسه ، وعنه أخذ ابن حزم فن الحديث"(٣).

وأما ذكر ابن عبدالبر لابن حزم فلم أجده صرح بذلك ، وماذكره بعض الباحثين من أن ابن عبدالبر أشار الى ابن حزم - من غير تصريح - وعنف الرد عليه(٤) فأمر مستبعد لسببين : -

أولهما : أن الموضوع المحال عليه والمستدل به على ماسبق هو حول قضاء الصلاة المتروكة عمدا من كتاب الاستذكار ، وهذا الموضوع تطرق اليه ابن عبدالبر في موضعين غير متباعدين كثيرا(٥) ، فأما الموضع الأول فقد أطلق القول فيه بما يفهم فعلا أن المقصود هو ابن حزم ، لكنه ذكر من يريد صراحة في الموضع الثاني ، وهو أبو الحسن بن المغلس وكتابه " الموضح ".

ثانيهما : ماأظن ابن عبدالبر الذى كان ينبسط الى ابن حزم يتكلم عنه بمثل قوله : " فما أرى هذا الظاهري الا قد خرج عن جماعة العلماء من السلف والخلف .."(٦) وما أظن ابن حزم يسكت على هذا لو علم أنه هو المقصود .

وعن العلاقة بينه وبين أبي الوليد الباجي يقول عياض : -

" وذكره القاضي أبو الوليد الباجي في كتاب " الفرق " ولم يكن الذى بينهما بالحسن لتجاذبهما سؤدد العلم بالأندلس في وقتهما "(٧). وان كان أبو عمر

---

(١) رسالة في المفاضلة بين الصحابة (١٧١)، وانظر كذلك (٢٦٢).
(٢) نفح الطيب (٨٣/٢) ، وسير أعلام النبلاء (٢٠٧/١٨).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٦٠/١٨) .
(٤) هو الاستاذ المحقق الفاضل أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري في كتابه : ابن حزم خلال ألف عام (١٥/١) ، وانظر كذلك : ابن عبدالبر وجهوده: (١٤٩).
(٥) الاستذكار (١٠٢/١ و ١٠٦).
(٦) الاستذكار (١٠٦).
(٧) ترتيب المدارك (١٢٩/٨).

قد روى عنه كما ذكر المقرى ذلك [١] . كما نقل عن الباجى قوله : " لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبدالبر فى الحديث " [٢] .

وذكر القاضي عياض بسنده أن الباجى شاوره في أحد مجالسه انسان فى نسخ كتاب الملخص للقابسي فقال له الباجي : "... فهلا كتاب التقصي لأبي عمر ؟ وفضله عليه ، وبلغني مثل هذا عن الفقيه أبي عمران الفاسي " [٣] .

ان كثرة العلماء المشار اليها في أرض الأندلس في ذلك الزمان وفي غيره عامة والبراعة الموصوفين بها قد تكون راجعة الى دافع معنوى مهم أشار اليه المقرى صراحة وربط بينه وبين تفوق العالم الأندلسى ، قال عنهم انهم " يقرأون لأن يعلموا لا لأن يأخذوا جاريا ، فالعالم منهم بارع لأنه يطلب ذلك العلم بباعث من نفسه يحمله على أن يترك الشغل الذي يستفيد منه وينفق من عنده حتى يعلم " [٤] .

وأما المذهب السائد هناك فقد كان الأندلسيون على مذهب الأوزاعي – امام أهل الشام – لأول الفتح ، وظلوا كذلك فترة من الزمان الى أن رجع زياد بن عبدالرحمن المعروف " بشبطون " من الشرق بعد سماعه من الامام مالك كتابه الموطأ فكان أول من أدخله الى الأندلس [٥] .

وقد عرف الأندلسيون خلال فترات متفرقة المذهب الشافعي والحنفي لكن في حدود ضيقة ، ولم يتجاوز الأمر محيط الأفراد ولا استطاع أن يصل الى مستوى المؤسسات الرسمية كالقضاء الذى كان أهم جهاز تظهر فيه سلطة المذهب [٦] .

واذا صح ماذكره البعض عن بعض أنماط التعصب اذ يقول : "... أما في الأندلس فمذهب مالك وقراءة نافع ، وهم يقولون : لانعرف الا كتاب الله وموطأ مالك

---

(١) ابن عبدالبر وجهوده (١٦٠) نقلا عن نفح الطيب .

(٢) الصلة (٦٧٧/٢) ، وسير أعلام النبلاء (١٥٧/١٨) .

(٣) الغنية (٤٣) . (٤) نفح الطيب (٢٢٠/١) .

(٥) انظر ترجمته فى : الجذوة (٢١٨-٢١٩) ، ترتيب المدارك (١١٦:٣-١٢٢) .

(٦) جاء في احدى المحاورات أن أحد السلاطين يرى اختياره لمذهب مالك بكونه من المدينة وأن هذا يكفيه وطرد أتباع أبي حنيفة من مجلسه على اثر ذلك : الحلل السندسية (٢٧٢/١-٢٧٣) .

فان ظهروا على حنفي أو شافعي نفوه ، وان عثروا على معتزلي أو شيعي ربما قتلوه ..." (١) .

أقول : اذا صح هذا فانه يدل على مدى سطوة المذهب المالكي ومدى تمكنه في الأندلس ، ويدل أيضا على ماعرف عن المالكية من شدة على البدع وأهلها ، ولم يكن يقلق المالكية في الأندلس في عصر الطوائف الا المذهب الظاهري الذى ظهر بقوة على يد أبي محمد بن حزم .

وقد أشار ابن عبدالبر الى شيء من ذلك التعصب للمذهب المالكي ، وعابه ، وعاب أهل زمانه من المغاربة والأندلسيين ممن يتشبثون بأقوال علماء المالكية وينافحون عن أشخاصهم وعن الامام مالك دون أن يفهموا أصول مالك وقال : "... ومن خالف عندهم الرواية التى لايقف على معناها وأصلها وصحة وجهها فكأنه قد خالف نص الكتاب وثابت السنة ، ويجيزون حمل الروايات المتضادة في الحلال والحرام ، وذلك خلاف اصل مالك ، وكم وكم لهم من خلاف أصول مذهبه مما لو ذكرناه لطال الكتاب بذكره ..." (٢) ثم أورد نظما لمنذر بن سعيد البلوطي يبين فيه تعصبهم لأشياخهم (٣) .

وبالمقابل نجد ابن عبدالبر يذم أيضا الاكثار من الرواية دون تفقه ولاتدبر "... لان المكثر لايأمن مواقعة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لروايته عمن يؤمن وعمن لايؤمن" (٤) . ثم يقول عن الطلب في أيامه : "... أما طلب الحديث على مايطلبه كثير من أهل عصرنا اليوم دون تفقه فيه ولاتدبر لمعانيه فمكروه عند جماعة أهل العلم" (٥) .

---

(١) الحلل السندسية (٢٧٢/١-٢٧٣).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١٧١/٢).

(٣) المصدر السابق (١٧١/٢-١٧٢).

(٤) جامع بيان العلم (١٢٤).

(٥) المصدر السابق (١٢٧).

- المبحث الثاني -

* حياة ابن عبدالبر *

المسألة الأولى : اسمه ونسبه وأصله وكنيته وشهرته :-

هو يوسف بن عبدالله بن محمدبن عبدالبر بن عاصم النمرى القرطبي،(١) والنمرى نسبة الى قبيلة النمر بن قاسط ، وينتهي نسبه هذا الى عدنان من ولد اسماعيل عليه السلام ، فهو عربي أصيل المحتد والأرومة •

يكنى أبا عمر، واشتهر بابن عبدالبر، فاذا أطلق هذا اللفظ فلا ينصرف الا اليه •

المسألة الثانية :- مولده :-

اختلف الناس فى تاريخ ولادته على أربعة اقوال : ثلاثة منها اتفقت في السنة واختلفت في الشهر ، والقول الرابع خالف في الأمرين جميعا •

١- ذكر ابن بشكوال نقلا عن أبي على الغساني أنه سمع طاهر بن مفوز يقول: سمعت أبا عمر يقول : ولدت يوم الجمعة والامام يخطب لخمس بقين من ربيع الآخر سنة ثمان وستين ..." (٢) •

---

(١) عن مصادر الترجمة • انظر ماذكره الزركلي في الأعلام (٢٤٠/٨)• وكحالة في معجم المؤلفين (٣١٥/١٣-٣١٦)، ومحققو السير (١٥٣/١٨)•
وانظر كذلك : الرسائل العلمية التى أشرت اليها سابقا ففيها تراجم لابن عبدالبر وبخاصة رسالة : ابن عبدالبر وجهوده فى التاريخ •
وانظر كذلك : مطمح الأنفس لابن خاقان (٢٩٤-٢٩٦)، ورسائل ابن حزم الاندلسي (١٧٩/٢-١٨٠)، وفهرس ابن عطية : (٨٣)، ترتيب المدارك : (١٢٧/٨-١٣٠) ، صيد الخاطر (٤ ٦)، المغرب فى حلى المغرب (٤٠٧/٢-٤٠٨) ، در التعارض (١٥٧/٧)، التبيان لبديعة البيان : ترجم له ابن ناصر الدين الدمشقي في الطبقة الرابعة عشرة : مخطوط ، وتوضيح المشتبه له (٤٠١/١) ، فهرس الفهارس (٨٤٢/٢-٨٤٣)• دول الطوائف : عنان /(٤٣٤)، ابن حزم خلال ألف عام (١٥/١)•

(٢) الصلة (٦٧٩/٢) وقد غفل الاستاذ ليث جاسم عن كلمة بقين " ففهم أن اليوم هو الخامس من شهر ربيع الآخر ، انظر : ابن عبدالبر وجهوده (١٠١)، وقد أورد ابن عطية نفس التاريخ عن ابي علي : فهرس ابن عطية (٨٣) •

٢- ونقل السلفي عن صاعد بن أحمد قوله ان ابن عبدالبر ولد في شهر ربيع الاول سنة ثمان وستين وثلاثمائة (١) .

٣- وذكر الذهبي نفس التاريخ الذى ذكره ابن بشكوال ثم قال : "... وقيل: في جمادى الأولى ... " (٢).

٤- وذكر الحميدى ان مولده كان في رجب سنة اثنتين وستين وثلاثمائة. (٣)

والقول الاول أرجح الأقوال لوروده عن تلميذ لصيق بابن عبدالبر وملازم له (٤) ولان هذا التاريخ كتبه والد ابن عبدالبر ورآه ابن طاهر بخطه (٥) ، فهو أدق وأضبط.

المسألة الثالثة : نشأته العلمية ورحلاته :-

لم يكن هناك خيار - فيما يبدو - لابن عبدالبر في أن ينشأ غير النشأة التى كان عليها ، فالبيئة علمية ، والوالد من فقهاء قرطبة (٦) ، والجد "... من العباد المنقطعين المعروفين بالتهجد المبرزين فيه ..." (٧) فطلب ابو عمر وتقدم و " .. لزم أبا عمر أحمد بن عبدالملك الفقيه ، ولزم أبا الوليد بن الفرضي، ودأب في طلب الحديث وافتن به ، وبرع براعة فاق بها من تقدمه من رجال الأندلس" (٨) غير أن عبدالله الوالد لم يلبث أن فارق الدنيا (٩) و سن ابنه يوسف لم يتجاوز

---

(١) ابن عبدالبر وجهوده (١٠٣) نقلا عن مقدمة الاستذكار للسلفي .

(٢) سير أعلام النبلاء (١٥٤/١٨).

(٣) جذوة المقتبس (٣٦٧).

(٤) ابن عبدالبر وجهوده (١٠٢).

(٥) الصلة (٢/ ٦٧٩).

(٦) ترتيب المدارك (٢٩٩/٦).

(٧) المصدر السابق (٣٠٠/٦).

(٨) سير أعلام النبلاء (١٥٦/١٨) ، والصلة (٦٧٨/٢) ، نقلا عن أبي علي الغساني .

(٩) توفي سنة ثمانين وثلاثمائة ، وتوفي أبوه قبله بسبعة اشهر .
انظر : الصلة (٢٤٣/١) ، وترتيب المدارك (٣٠٠/٦).

الاثنى عشر عاما ، وترك لابنه كتبه يروى منها بالوجادة ، ويبدو انه كان يكثر من ذلك[١] ، ويبدو ايضا أنه ترجم لأبيه وجعله من ضمن الشيوخ الذين ثبتهم في الفهرس ، فقد ذكر ابن بشكوال وفاة والده ثم قال : "... ذكر مولده ووفاته ابنه ابو عمر رحمه الله"[٢].

وفيما قاله الذهبي من أن أبا عمر " طلب العلم بعد التسعين وثلاثمائة.."[٣] نظر، ويبدو أنه تبع في ذلك أو استنتجه من كلام الحميدى اذ يقول : "... وسمع بنفسه قبل الأربعمائة بمدة من جماعة ..."[٤] .

قلت في الامر نظر لسببين :-

الأول : يبدو أن سن التحمل عندهم كانت متقدمة ، ففي ترجمة عبدالرحمن ابن عبدالعزيز بن ثابت الأموى قال ابن بشكوال : "... روى عن أبيعمر بن عبدالبر كثيرا من روايته ..."[٥] وقد ذكر أيضا أن مولده كان سنة ست وأربعين وأربعمائة ، اى أن عمره كان عند وفاة ابن عبدالبر سبعة عشر عاما .

الثانى : ذكر الحميدى عن ابن عبدالبر قوله : " قرأ علينا أبو عثمان يعيش ابن سعيد سنة تسعين وثلاثمائة : مسند حديث ابي بكر محمد بن معاوية القرشي من تأليفه مما سمع منه ، وأخبره بذلك عنه"[٦].

---

(١) قال في الصلة : "... وكان يحدث كثيرا عن كتاب ابيه ..." (٢٤٣/١) ، وقد وجدته روى بالوجادة عن أبيه ثمانية عشر رواية لغاية الجزء التاسع عشر ، وكان دقيقا حيث يروى فيقول مثلا : " وجدت في أصل سماع أبي بخطه رحمه الله ".
انظر التمهيد (٢٣٨/١٩).

(٢) الصلة (٢٤٣/١) .

(٣) سير أعلام النبلاء (١٥٤/١٨).

(٤) الجذوة (٣٦٧).

(٥) الصلة (٣٤٦/٢)، وانظر ايضا ترجمة موسى بن عبدالرحمن بن خلف بن أبي تليد في الصلة (٦١٠/٢-٦١١) حيث ذكر أنه روى عن ابن عبدالبر كثيرا من روايته وذكر أن مولده كان سنة أربع وأربعين وأربعمائة .

(٦) جذوة المقتبس (٣٨٧) ، وبغية الملتمس (٥١٥/٢).

وقال ابن عبدالبر أيضا : "... أنشدني ابو الاصبغ عبدالعزيز بن أحمد النحوى الأخفش سنة تسع وثمانين وثلاثمائة ..." (١).

والأصرح من ذلك كله على ان ابن عبدالبر بدأ السماع قبل التسعين وبعدة ماجاء في ترجمة عباس بن اصبغ الهمداني (٢)، فقد ذكر الحميدى أن ابن عبدالبر روى عنه ، وذكر ابن الفرضي (٣) وفاته سنة ست وثمانين وثلاثمائة .

أما رحلات ابن عبدالبر : فلم يترك الأندلس كغيره ممن قصدوا المشرق للطلب والاستزادة ، ولكنه استعاض عن ذلك " بالسماع من آكابر أهل قرطبة وغيرها ومن الغرباء القادمين اليها ... " (٤) وكثير من شيوخه الذين تلقى عنهم كانت لهم رحلات خارج الأندلس .

واما رحلاته الداخلية فقد " جلى عن وطنه ومنشئه قرطبة فكان في الغرب مدة ، ثم تحول الى شرق الأندلس وسكن منه دانية وبلنسية وشاطبة ... " (٥)

ويرى بعض الباحثين أن " آغلب رحلاته التى قام بها بين مدن الأندلس غربيه وشرقيه اضطرارية ، وكان العامل السياسي هو السبب – غالبا – في عدم استقرار ابن عبدالبر في مكان واحد ... " (٦) والثابت آن خروجه الأول كان بسبب ماشتهر في التاريخ من فتنة البربر (٧) التى وقعت في قرطبة سنة (٣٩٩هـ).

المسألة الرابعة : مذهبه الفقهي وعقيدته :-

قال الذهبي : "... وكان أولا آثريا ظاهريا فيما قيل ، ثم تحول مالكيا مع ميل بين الى فقه الشافعي في مسائل ، ولاينكر له ذلك ، فانه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين ..." (٨) ونصرته لمذهب مالك وأصوله بينة في التمهيد ،

---

(١) جذوة المقتبس (٣٢٤) وبغية الملتمس (٤٣٩).

(٢) الجذوة (٣١٧).

(٣) تاريخ علماء الأندلس (١/٢٩٨).

(٤) الجذوة (٣٦٧).

(٥) الصلة (٢/٦٧٩).

(٦) ابن عبدالبر وجهوده (١٦٨

(٧) ترتيب المدارك (٨/١٢٧)، وابن عبدالبر وجهوده (١٦٩).

(٨) سير أعلام النبلاء (١٨/١٥٧).

كما ان وقوفه عند الدليل لايخفى ، وذمه التقليد لايحتاج الى برهان .(١)

وأما في العقيدة فقال الذهبي أيضا : .. وكان في أصول الديانة على مذهب السلف ، لم يدخل في علم الكلام ، بل قفا آثار مشائخه رحمهم الله ".(٢)

وقال ابن عبدالبر مبينا انتصاره لمذهب السلف : " أهل السنة مجمعون على الاقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والايمان بها وحملها على الحقيقة لاعلى المجاز الا أنهم لايكيفون شيئا من ذلك ولايحدون فيه صفة محصورة ، واما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولايحمل شيئا منها على الحقيقة ... "(٣)

المسألة الخامسة : ثناء العلماء عليه :-

لقد أثنى على ابن عبدالبر كل من ترجم له ، وذكروا شخصه بالتفوق والسبق ،ووصفوا كتبه " بالمليحة الهائلة "(٤) ، ويكفي ماذكره ابن حزم والذهبي عن كتاب " التمهيد . أكبر كتبه(٥) . ولم يشذ عن اجماع الثناء هذا الا ابن الجوزي في " صيده والخوانساري في " روضاته " .

قال الأول : "... ولقد عجبت لرجل أندلسي يقال له ابن عبدالبر ( ) صنف كتاب التمهيد فذكر فيه حديث النزول الى السماء الدنيا فقال :هذا يدل على أن الله تعالى على العرش ، لأنه لولا ذلك لما كان لقوله ينزل معنى ، وهذا كلام جاهل بمعرفة الله عز وجل ( ) لأن هذا استسلف من حسه مايعرفه من نزول الأجسام فقاس صفة الحق عليه ، فأين هؤلاء وأتباع الأثر،ولقد تكلموا بأقبح مايتكلم به المتأولون ، ثم عابوا المتكلمين " .(٦)

---

(١) أشرت الى ذلك في الحالة العلمية .

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦١/١٨) ، وانظر: عقيدة ابن عبدالبر (٤٩٣).

(٣) التمهيد (١٤٥/٧)، وانظر بالتفصيل (١٢٨/٧-١٥٩). وانظر كذلك ـ على سبيل المثال ـ الجامع (٩٦/٢)، وقد استشهد ابن تيمية بنصوص له غير مرة، انظر: در التعارض (٣٦٦/٨-٤٥٣)، في مواضع متفرقة .

(٤) البداية والنهاية : ابن كثير (١٠٤/١٢).

(٥) سبق ذكر كلام ابن حزم عند الكلام على مؤلفاته ، وكلام الذهبي اشير اليه في المقدمة .

(٦) صيد الخاطر (٦٤).

وقال الثانى : "... كان حافظ ديار المغرب ، سنيا أشعريا ( )متعصبا ناصبيا ... "[1] وهي جملة فيها اجحاف سببها اختلاف المعتقد[2] .

المسألة السادسة : وفاتـــــه :-

وبعد عمر يناهز الخامس والتسعين قدم من خلاله تراثا نفيسا وفي اخـــر ربيع الآخر من سنة ثلاث وستين وأربعمائة توفي الامام أبو عمر بن عبدالبـــر بشاطبة في شرق الأندلس[3] ، وبوفاته ووفاة ابن حزم قبله بقليل ، ووفـــاة الباجي ـ حامل لواء التوحيد ـ بعده أيضا بسنوات ، بعد وفاة مثل هؤلاء الرجـال طويت صفحة من صفحات التاريخ الأندلسي ، ويشاء الله أن تسقط " طليطلة " ســنة ٤٧٨ أى بعد أربع سنوات من وفاة الباجي ، وهي البلاد التى قامت دعوته على أساس التحذير من سقوطها[4] .

المسألة السابعة : شـيوخ ابن عبدالبر :-

يبدو أن حرص ابن عبدالبر على الاخذ والتلقي كان كبيرا ، ولعل مما ضاعف من هذا الحرص عدم خروجه من الأندلس ومكوثه بين كورها ومدنها يبرحهـا ولذلـك كثر شيوخه[5] ، وكثر منهم الراحلون عن الأندلس والعائدون اليها بعلم المشــرق حيث مراكزه الأولى والمهمة .

وسأكتفى بذكر بعض هؤلاء الشيوخ ممن روى عنهم كثيرا في التمهيـــد ، وأدع الباقى مع ذكر عدد رواياته عنهم الى ملحق خاص بذلك .

---

(١) روضات الجنات (٢٢٢/٨) .

(٢) ويزداد الاجحاف اذا اقترن بالتخليط كما وقع للخوانسارى عندما نسـب لابن عبدالبر كتاب " العقد " قال : " ... وكأنه في الحكايات الظريفـة " وقد خلط بين ابن عبدالبر وبين ابن عبدربه وكتابه " العقد الفريـد " . انظر : روضات الجنات (٢٢٣/٨) .

(٣) ترتيب المدارك (١٣٠/٨) ، والصلة (٦٧٩/٢) .

(٤) دول الطوائف (١١١) .

(٥) ذكر له الاستاذ ليث جاسم مائة وسبعة (١٠٧) من الشيوخ : ابن عبدالبـر وجهوده (٤٩٥-٥٠٧) .

١- عبدالوارث بن سفيان بن جبرون : أبو القاسم : ت (٣٩٥).

قال عنه ابن عبدالبر "... كان من ألزم الناس لأبي محمد قاسم بن أصبغ ، ومن أشهر أهل قرطبة بصحبته حتى يقال : انه قلما فاته شيء مما قرئ عليه ، سمع منه من سنة اثنتين وثلاثين الى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة"[1]

وذكر الحميدى عن ابن عبدالبر أنه قرأ على عبدالوارث مصنف قاسم بن أصبغ وكتاب " المعارف " لأبي محمد بن قتيبة ، وسمع عليه " شرح غريب الحديث "لابن قتيبة أيضا[2] .

وقد أحصيت الروايات التى أخذها أبو عمر عن عبدالوارث بن سفيان حتى نهاية الجزء التاسع عشر من " التمهيد " فبلغت ألفا ومائة وسبعا وتسعين رواية ، وهو يمثل ضعف ما أخذه عن عبدالله بن محمد بن عبدالمؤمن تقريبا ، الشيخ الثاني من شيوخ ابن عبدالبر من حيث كثرة الروايات، وهذا يدل على مدى أهمية عبدالوارث بن سفيان ومدى التأثير الذى يمكن أن يكون قد أحدثته هذه الملازمة الطويلة في شخصية ابن عبدالبر عامة والعلمية بخاصة .

٢- عبدالله بن محمد بن عبدالمؤمن ، أبو محمد :

ترجمته الموجزة في المصادر الأندلسية لاتنبىء عن شخصية ذات شأن كبير، لكن أهميته بالنسبة لابن عبدالبر تتمثل في خروجه من الأندلس وذهابه الى العراق وغيرها[3] ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كانت كثير من الأحاديث التي أوردها لأبي داود من طريق عبدالله هذا عن أبي بكر محمد بن بكر بن عبدالرزاق المعروف بابن داسة صاحب أبي داود، مما يعني أنه تلقى " سننه " من طريق ابن عبدالمؤمن[4] .

---

(١) الجذوة (٢٩٥).

(٢) الجذوة (٢٩٦) وانظر كتبا أخرى تلقاها عنه في كتاب : ابن عبدالبر وجهوده (١٣٨-١٣٩)، وانظر في ترجمة عبدالوارث : الصلة (٢/٣٨٢-٣٨٣) ، والبغية (٣٩٩-٤٠٠).

(٣) الجذوة (٢٥٢)، وترجم له الضبي في البغية (٣٣٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٨/١٥٤).

بلغ عدد الروايات التى آخذها ابن عبدالبر عن شيخه هذا في " التمهيد" ستمائة وواحدا وعشرين رواية ٠

٣- سعيد بن نصر بن أبي الفتح : أبو عثمان: ت(٣٩٥):

ترجم له ابن عبدالبر وأثنى عليه وقال : "... نشأ أبو عثمان فطلب الأدب وبرع فيه ، ثم لازم شيوخ قرطبة :قاسم بن أصبغ وابن أبي دليم ووهب بن مسرة وأحمد بن دحيم ، وكتب فأحسن التقييد والضبط، وكان من أهل الدين والورع والفضل ، معربا فصيحا .." [(١)] ، وذكر الحميدى أن ابن عبدالبر أخبرهم أن سعيد بن نصر أخبرهم بكتاب " المجتبي " لقاسم بن أصبغ عن قاسم [(٢)] ٠ بلغت عدد رواياته في التمهيد خمسمائة وثمان وعشرين رواية ٠

٤- خلف بن قاسم بن سهل أبو القاسم ت(٣٩٣):

روى عنه ابن عبدالبر فأكثر، وكان لايقدم عليه من شيوخه أحدا [(٣)]، وقال في ترجمته : "... فشيخ لنا وشيخ لشيوخنا أبي الوليد بن الفرضي وغيره ، كتب بالمشرق نحو ثلاثمائة رجل ، وكان من أعلم الناس برجال الحديث وأكتبهم له وأجمعهم لذلك وللتواريخ والتفاسير ، ولم يكن له بصر بالرأى ، يعرف بابن الدباغ ، وهو محدث الأندلس في وقته ... " [(٤)]

٥ - محمد بن ابراهيم بن سعيد ، أبو عبدالله : -

له ترجمة موجزة في المصادر الأندلسية ، قال الحميدى : "... روى عنه أبو عمر بن عبدالبر وقال : كان من أضبط الناس لكتبه وأفهمهم لمعاني الرواية ، له تأليف جمع فيه كلام أبي زكريا يحي بن معين في ثلاثين جزءا ، أخبرنا به أبو عمر بن عبدالبر عنه " [(٥)] ٠ أحصيت له مائتين وأربع وأربعين رواية ٠

---

(١) الجذوة (٢٣٥)٠
(٢) المصدر السابق ٠ وانظر الصلة : (١/٢١٠-٢١١) ، والبغية (٣١٣-٣١٤)٠
(٣) الجذوة (٢١٠)٠
(٤) الجذوة (٢١٠-٢١١)، وانظر: البغية (٢٨٦-٢٨٩)، والديباج المذهب : (١/٣٥٥)، وابن عبدالبر وجهوده (١٣٢-١٣٣)٠
(٥) الجذوة (٤٢)، وانظر البغية (٥٦)٠

المسألة الثامنة : تلاميذ ابن عبدالبر :-

ليس مستغربا أن يكثر تلاميذ علم من الأعلام كابن عبدالبر، فقد ذاع صيته وطار ذكره في الآفاق ، ولابد لعشاق العلم ورواد المعرفة من أن يقصدوه ويرحلوا اليه لينهلوا من منهله الروى ، ويرتووا من معينه العذب [(١)] ، وقد استخرج له بعض الباحثين اثنين وتسعين تلميذا وآخذا من كتب التراجم ، وفيما يلي بعض من أكثر الأخذ عنه واشتهر بملازمته : -

١- طاهر بن مفوز بن أحمد : أبو الحسن المعافري ت(٤٨٤) :-

قال ابن بشكوال "... روى عن أبي عمر بن عبدالبر الحافظ وأكثر عنه واختص به وهو أثبت الناس فيه ... وكان من أهل العلم مقدما في المعرفة والفهم ، عني بالحديث العناية الكاملة وشهر بحفظه واتقانه ، وكان منسوبا الى فهمه ومعرفته ، وكان حسن الخط جيد الضبط مع الفضل والصلاح والورع والانقباض والتواضع ، وله شعر حسن .." [(٣)] ، وذكر الضبي أنه هو الذى صلى على ابن عبدالبر عند وفاته [(٤)] .

٢- موسى بن عبدالرحمن بن خلف بن أبي تليد: أبو عمران : ت(٥١٧) :-

روى عن أبي عمر كثيرا من روايته " ... وكان فقيها مفتيا ببلده، أديبا شاعرا دينا فاضلا ... " [(٥)] وزاد ابن بشكوال : "... حدث عنه جماعة من أصحابنا ورحلوا اليه ووثقوه ... " [(٦)]

٣- عبدالله بن مفوز بن أحمد ، أبو محمد المعافرى :ت (٤٧٥) :-

قال فى الصلة : "... روى عن أبي عمر بن عبدالبر كثيرا ثم زهد فيه لصحبته السلطان ... وكان من أهل العلم والفهم والصلاح والورع والزهد مشهورا بذلك كله ..." [(٧)] .

---

(١) كأبى الحسن عبيد بن على بن عبيد الذى رحل الى أبي عمر بن عبدالبر ، الصلة (٢/ ٤٤٤) .

(٢) ابن عبدالبر وجهوده (٥٠٨-٥١٩) .

(٣) الصلة (١/٢٤٠-٢٤١) .

(٤) البغية (٣٢٧)، وانظر ابن عبدالبر وجهوده (١٤٦-١٤٧) .

(٥) الصلة : (٢/٦١٠) .

(٦) الصلة : (٢/٦١١) .

(٧) الصلة (١/٢٨٤) .

٤ - خليص بن عبدالله بن أحمد، أبو الحسن العبدري :ت (٥١٣):-

قال الضبي : "... وكان من المختصين بأبي عمر وأكثر الرواية عنه "[1].

قال ابن بشكوال : "... وكتب بخطه علما كثيرا، ولم يكن بالضابط لما كتب ... وسمعت بعضهم يضعفه وينسبه الى الكذب ..."[2].

٥ - يوسف بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن أبوالحجاج الأنصاري:ت (٥٠٥)[3]:-

آخذ عن أبي عمر بن عبدالبر كثيرا "... وكان من أهل العلم والمعرفة والفهم ، حافظا ذكيا متفننا ، وله كلام على معاني من الحديث .."[4]

٦ - طونة بنت عبدالعزيز بن موسى: ت(٥٠٦)،:-

آخذت عن أبي عمر كثيرا من كتبه وتواليفه[5].

هذا وقد روى بعض كبار المحدثين في ذلك العصر عن ابن عبدالبر ممن يعد بعضهم من أسنانه وأقرانه في العلم أو أصحابه في المعاشرة ، ومن أولئك آبو علي الغساني الجياني[6] وعبدالرحمن بن محمدبن عتاب بن محسن[7] والحميدي[8] وابن حزم[9].

ومن أقران ابن عبدالبر الذين نص على صحبتهم له : اسماعيل بن محمد ابن اسماعيل أبو الوليد اللخمي ت (٤١٠)[10] ، وسليمان بن منحل النفزى أبو الربيع ، ت (٤٥٦)[11]، وعبدالرحمن بن محمد العبسي ت (٥٠٧)[12] ، وموسى بن عيسى بن

---

(١) البغية (٢٩١).

(٢) الصلة (١/١٨٠-١٨١).

(٣) كذا في البغية (٤٩١)، وفي الصلة (٥٥٠هـ)، وهو بعيد، وماذكره الضبي أقرب الى واقع الحال .

(٤) الصلة (٢/٦٨١-٦٨٢).

(٥) الصلة (٢/٦٩٦-٦٩٧).

(٦) تقدمت ترجمته .

(٧) الصلة (٢/٣٤٨-٣٥٠)، البغية (٣٥٧).

(٨و٩) تقدمت ترجمتهما .

(١٠) الصلة : (١/١٠٢).

(١١) الصلة (١/٢٠٠).

(١٢) الصلة (٢/٣٤٥-٣٤٦).

أبي حاج أبو عمران : ت (٤٣٠) [1] وقد نص ابن عبدالبر نفسه على صحبته له ، وذكر أنه ولد هو واياه في عام (٣٦٨)، ويوسف بن سليمان بن مروان الانصاري [2] ، ت (٤٤٨)٠

المسألة التاسعة : آثار ابن عبدالبر :-

١- الأجوبة الموعبة عن المسائل المستغربة [3] : مخطوط ٠
٢- آخبار القاضي منذر بن سعيد [4] (البلوطي): مفقود ٠
٣- اختصار تاريخ أحمد بن سعيد [5] : مفقود ٠
٤- اختلاف أصحاب مالك بن أنس واختلاف روايتهم عنه [6] : منه قطعة مخطوطة [7] ٠
٥- الاستذكار [8] : طبع منه مجلدان ٠
٦- الاستظهار في طرق حديث عمار [9] : مفقود ٠

---

(١) الصلة (٢/٦١١-٦١٢)٠
(٢) الصلة : (٢/٦٧٦-٦٧٧)٠
(٣) ذكره في التمهيد في ثلاثة مواضع باسم : الأجوبة عن المسائل المستغربة وزاد في الاستذكار : من كتاب البخارى : التمهيد (٦/٤٨١)، (٧/١٠٧) ، (١٨/١١٥) ، الاستذكار (١/٢٦٥)٠
وذكر رمضان شيشن أنه توجد منه نسخة في تركيا ٠
(٤) كذا ورد في تكملة الصلة لابن الأبار (١/١٨٠)٠
(٥) ترتيب المدارك (٨/١٣٠)٠
(٦) أشار اليه ابن عبدالبر نفسه في الاستذكار بقوله :"... ذكرناها في كتاب اختلاف مالك وأصحابه (٢/٣٣) ، وانظر: الجذوة (٣٦٨)، والبغية : (٤٩٠) ٠
(٧) انظر : ابن عبدالبر الأندلسي وجهوده في التاريخ (٢٢٠-٢٢١) حيث ذكر أنها موجودة بالخزانة الملكية المغربية ، ويبدو أنها نفس القطعة الموجودة بالمدينة ٠ انظر : عقيدة الامام ابن عبدالبر (٣٥)٠
(٨) ذكره في التمهيد (٣/٣٩٦)، و(٢١/١٥٤)، والكافي (٤٩) ، (٥١) ، (٥٦) ، والانصاف (١/١٨٠)، من الرسائل المنيرية ٠
(٩) كذا ذكره في الاستيعاب (٢/٤٤٨) ، وأشار اليه أيضا في نفس الكتاب في ترجمة عمار بن ياسر فى (٣/١١٣٩)٠

٧- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١) : مطبوع في ثلاثة مجلدات .

٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢) : مطبوع في أربعة مجلدات .

٩- الاشراف على مافي أصول الفرائض من الاختلاف (٣) : مفقود .

١٠- الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو ابن العلاء والحجة لكل منهما (٤) : مفقود .

١١- الانباه على قبائل الرواة (٥) : مطبوع .

١٢- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (٦) : مطبوع .

١٣- الانصاف فيما بين المختلفين في بسم الله الرحمن الرحيم من الخلاف (٧) : مطبوع تحت عنوان : الانصاف فيما بين العلماء من الاختلاف .

---

(١) حققه الدكتور عبدالله مرحول السوالمة لنيل الدكتوراه : دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والاعلام ، الرياض .

(٢) ذكره في التمهيد في مرات كثيرة جدا منها (١٢٩/١)، (٣٤١/١)، (٢٣/٨)، (٦٨/١٣)، (١٨٤/١٦) ، (٢٥/٢٠) ، (٩٢/٢١)، الاستذكار (٢٢٨/١)، الاستغناء (٩٠/١)، (٦١٥/١)، الدرر (٢٧) ، (٢٥٥)، بهجة المجالس (٥٨/١).

(٣) الغنية (٢٠٧)، وترتيب المدارك (١٣٠/٨)، وسماه هنا / الاشراف في الفرائض، وسير أعلام النبلاء (١٥٩/١٨) وسماه كتاب الفرائض . وجاء في فهرسة ابن خير باسم : الاشراف على مافي أصول فرائض المواريث من الاجماع والاختلاف (٢٥١).

(٤) رسالة في فضل الأندلس : لابن حزم (١٨٠/٢) من رسائل ابن حزم الأندلسي وانظر أيضا : الجذوة (٣٦٨) مع اختلاف يسير بينهما في بعض ألفاظ العنوان .

(٥) ذكره في التمهيد (٩١/١) ، والاستيعاب (٢٥/١)، وذكر أنه جعله مدخلا في الاستيعاب (٢٣٧/١) ، (٨٨٤/٣) وغير ذلك من المواضع.

(٦) ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك (١٢٩/٨) وابن خير في فهرسته (٢٨) وكان ابن عبدالبر قد أشار الى نيته في تأليف هذا الكتاب في الجامع : (١٤٨/٢).

(٧) كذا ورد في الاستذكار وذكر أنه سماه بهذا الاسم (٢ / ١٨٢) ، وذكره في التمهيد أيضا (٢٣١/٢) ، وانظر : ترتيب المدارك: (١٣٠/٨).

١٤- الاهتبال بما في شعر أبي العتاهية من الحكم والامثال (١) : مخطوط (٢) ٠

١٥- البستان في الاخوان (٣) : مفقود ٠

١٦- بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس (٤) : مطبوع في ثلاثة مجلدات ٠

١٧- البيان عن تلاوة القرآن (٥) : مفقود ٠

١٨- التجويد والمدخل الى علم القرآن بالتحديد (٦) : مفقود ٠

١٩- التقصي لحديث الموطأ (٧) : مطبوع باسم : تجريد التمهيد ٠

٢٠- التمهيد (٨) : مطبوع حتى المجلد الثاني والعشرين ٠(تم طبعه كاملا)٠

٢١- التمييز (٩) : مفقود ٠

---

(١) أشار اليه ابن عبدالبر بقوله : " وأشعار أبي العتاهية في ذم الدنيا كثيرة ، وقد جمعتها شعرا على حروف المعجم مما قاله في المواعظ والحكم "٠ بهجة المجالس (٢٩٣/٣) ، وأشار الى جمعه ذاك في الجامع (١٥٨/٢) ، وقد ذكره الذهبي في السير باسم : أشعار أبي العتاهية: (١٥٩/١٨) وذكره ابن حجر باسم : زهديات أبي العتاهية ، اللسان: (٤٢٧/١) ٠

(٢) توجد منه نسخة بالمدينة المنورة في مكتبة عارف حكمت : ابن عبدالبر وجهوده (٢٣٢)، وعقيدة ابن عبدالبر (٣٦)٠

(٣) ترتيب المدارك (١٣٠/٨)٠

(٤) ذكره ابن عبدالبر في الاستيعاب (١١٦٥/٣) و(١٣٠٥/٣)، والتمهيد: (٣٦/٢١) ، وذكره ابن حزم في رسالته في فضل الأندلس (١٨٠/٢)، والجذوة: (٣٦٨) ، والغنية (٢٠٧)، وفهرسة ابن خير (٣٢٧)، وقد حققه محمد مرسي الخولي ٠

(٥) ذكره في التمهيد (٦٩/٨ ب)، وجاء ذكره في الجذوة (٣٦٨)، وترتيب المدارك (١٣٠/٨)، فهرسة ابن خير (٧٢)، والبغية (٤٩٠)٠

(٦) ذكره صاحب الجذوة بهذا الاسم مع الضبي٠ انظر: الجذوة (٣٦٨)، البغية (٤٩٠)، وذكره عياض باسم كتاب التجويد: ترتيب المدارك (١٣٠/٨)٠

(٧) ذكره الحميدي في الجذوة (٣٦٨)، وعياض في ترتيب المدارك (١٣٠/٨) بالعنوان المثبت أعلاه ، وابن عطية في الفهرسة (٨٢-٨٣)، والضبي في البغية (٤٩٠)، وغيرهم ٠

(٨) ذكره ابن عبدالبر في الاستيعاب (٤٠/١)،(٥٨٨/٢) ومواضع أخرى منه ، وفي الاستذكار (٨٤/١)،(٢٠٢/١)، والكافي (١٩)،(٥٠٠)، والجامع (١٢/١) ، (١٦٣/٢)، الدرر (٣١) ، (٢٧١)، التجريد (٩)، وبهجة المجالس (٥٧/١) ، (١٧٦/١)، ومواضع أخرى ٠
وانظر: رسالة في فضل الأندلس (١٧٩/٢)، والجذوة (٣٦٨)٠

(٩) كذا ذكر ابن عبدالبر في الجامع (١٥٦/٢)، وذكره في ترتيب المدارك باسم اختصار كتاب التمييز لمسلم (٨/ ١٣٠)٠

٢٢- جامع بيان العلم وفضله ومايبنغى فى روايته وحمله (١) : مطبوع .

٢٣- حديث مالك خارج الموطأ (٢) : مفقـــود .

٢٤- حكم المنافقين فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأحكامهم فـــى مناكحتهم لبنات المسلمين الصالحين المؤمنين (٣) : مفقـــود .

٢٥- الدرر فى اختصار المغازى والسير (٤) : مطبوع .

٢٦- الزيادات التى لم تقع فى الموطأ عند يحى بن يحى ، ورواها غيره فـــى الموطأ (٥) : مطبوع في آخر التجريد .

٢٧- الشواهد فى اثبات خبر الواحد (٦) : مفقود .

---

(١) ذكره ابن عبدالبر فى التمهيد (٧/ ٢٢٢) ، (٢١/٣٦) ، ومواضع آخـــرى منه ، والكافي (٦١٠) ، وبهجة المجالس (٥٢/١) ، وانظر : رسالة فـــى فضل الأندلس (٢/ ١٨٠) ، الجذوة (٣٦٨) ، البغية (٤٩٠).

(٢) ترتيب المدارك (٢/ ٨٤) ، وابن عبدالبر وجهوده (٢١٤).

(٣) عقيدة ابن عبدالبر (٣٦) ، نقلا عن الاستذكار .

(٤) الجذوة (٣٦٨) ، البغية (٤٩٠) ، ترتيب المدارك (٨/ ١٣٠)، فهرســـة ابن خير (٢٣٢) .

(٥) ذكر فؤاد سزكين أنه توجد نسخة بتركيا وذكر أنها طبعت ويقصد التـــى مع التجريد ، وكان ابن عبدالبر قد وعد في التقصى أو التجريد (٢٥٩) أن يفرد لهذا الموضوع كتابا ، وكأن صاحب رسالة ابن عبدالبر وجهوده قـــد مال الى اعتبار نسخة تركيا هي الكتاب الذى وعد ابن عبدالبر بتأليفـــه لأنها نسخة ثانية مما هو موجود بآخر التجريد ، وأرجح أنها لاتعـــدو أن تكون نسخة ثانية لسببين : -
أولها : ان أحدا ممن ذكروا مؤلفات ابن عبدالبر لم يذكر هذا الكتـــاب .
ثانيهما: لو كانت نسخة تركيا هي الكتاب الذى وعد ابن عبدالبر بتأليفـــه لكان معنى ذلك أن يكون حجمه كبيرا نسبيا وعلى الضعف مما هو موجـــود بآخر التجريد - على الأقل - لأنه شرط هناك الاختصار، ويستبعد والحالـــة هذه أن يفوت هذا الفارق فى الحجم فؤاد سزكين ولاينتبه له ، والله أعلم.

(٦) ذكره ابن عبدالبر فى التمهيد باسم : كتاب فى خبر الواحد فى التمهيـــد: (٢/١) .
وانظر : الجذوة (٣٦٨) ، ترتيب المدارك (٨/ ١٣٠) ، البغيـــــة : (٤٩٠) .

٢٨- العقل والعقلاء وماجاء فى أوصافهم عن الحكماء والعلماء [١] : مفقود .

٢٩- عوالي ابن عبدالبر في الحديث [٢] : مفقود .

٣٠- فهرسة ابن عبدالبر [٣] : مفقود .

٣١- القصد والأمم فى التعريف بأصول أنساب العرب والعجم [٤] : مطبوع .

٣٢- قصيدة رائية فى السنة [٥] .

٣٣- الكافي فى فقه أهل المدينة [٦] : مطبوع .

٣٤- كتاب فى أخبار القضاة [٧] : مفقود .

٣٥- محن العلماء [٨] : مفقود .

٣٦- نزهة المستمعين وروضة الخائفين [٩] : مخطوط .

---

(١) أشار اليه ابن عبدالبر فى بهجة المجالس (٢ : ٥٣٤) ، دون أن يذكر بالاسم كاملا ، وذكره بهذا العنوان فى الجذوة : (٣٦٨) ، البغية : (٤٩٠).

(٢) الغنية لعياض (١٦٣).

(٣) ذكره ابن عبدالبر باسم الفهرسة في الدرر (٢٦٠) ، وذكره القاضي عياض في الغنية فى عدة مواضع منها : (٢١٠)و(٢٢٨).

(٤) طبع بهذا العنوان بتحقيق ابراهيم الأبياري .وذكره عياض بعنوان مشابه تقريبا ماعدا كلمة " أصول " لم يذكرها عياض: ترتيب المدارك : (٨/١٣٠) .

(٥) المعجم لابن الأبار (٣٣٢).

(٦) ذكره ابن عبدالبر فى التمهيد (١٤/٢٥٧) ، (١٧/٢٦٧) ، وانظر رسالة ابن حزم فى فضل الأندلس (٢/١٨٠) ، الجذوة (٣٦٨).

(٧) ذكره ليث سعود جاسم فى كتابه : ابن عبدالبر وجهوده (٢٢٦) نقلا عن النباهي في المرقبة العليا .

(٨) لم يذكره أحد من مترجميه لا الاندلسيون ولاغيرهم ، وذكر ابن القيم أنه ألفه بهذا الاسم : المدارج (٣ /٣٢٣). وكان ابن عبدالبر قد أشار الى نيته فى التأليف في هذا الموضوع فقال : " وفيما لقي بلال وعمار والمقداد وخباب وسعد بن أبي وقاص وغيرهم ممن لم تكن له منعة من قومه من البلاء مايجمل أن يفرد له كتاب " . الدرر (٤٧) ، وانظر: ابن عبدالبر وجهوده (٢٢٧).

(٩) ذكره الزركلي فى الاعلام (٨/٢٤٠) ، وذكر محقق بهجة المجالس أن المخطوطة فى الفاتيكان (١/٢٦).

٣٧- وصل مافي الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل .

ذكره السيوطي (١) ونقل منه عدد البلاغات التي في الموطأ وأنها واحد وستون حديثا " ... كلها مسندة من غير طريق مالك الا أربعة لاتعرف." ويذكر أن مادة الكتاب موجودة بالتمهيد، ولذلك أجدني أشك في وجود مثل هذا الكتاب ، وبخاصة أنه أعاد ذكر هذه البلاغات في " التقصى" وذكر أنها موصولة من طرق أخرى على طريق الايجاز،ولماذكر الأحاديث الأربعة التى أشار اليها السيوطي قال: وماعدا هذه الأحاديث الأربعة فهى مسندة متصلة من غير رواية مالك فى كتاب التمهيد والحمد لله (٢) "، ولم يحل الى كتاب مستقل .

المسألة العاشرة : نظرة فاحصة فى بعض مانسب لابن عبدالبر من كتب :-

وهناك قائمة أخرى من الكتب نسبت لابن عبدالبر فى النفس من صحة نسبتها اليه مفردة شئ اما لأنها عناوين مكررة لنفس الكتب واما لأن أجزاء من كتبه أفردت بالاخراج فظن أنها مؤلفة استقلالا (٣) .

١ - أخبار أئمة الأمصار :-

انفرد بذكر هذا الكتاب الحميدى في الجذوة (٤) وتابعه على ذلك الضبي في البغية (٥) ، وقد ذكر الحميدى حجمه فقال : هو في سبعة أجزاء ، والذى يترجح لي أنه يقصد كتاب " الانتقاء " وذلك للأمور التالية :-

أولا : أن الحميدى ذكر " أخبار أئمة الأمصار " ولم يذكر " الانتقاء " ضمن مؤلفات ابن عبدالبر ،وتابعه على هذا الصنيع أيضا الضبي ، وبالمقابل ذكر غير واحد كتاب " الانتقاء " ولم يذكروا " أخبار أئمة الأمصار ".

---

(١) تدريب الراوى (٢١٢/١) ، وذكره كذلك الكتاني فى الرسالة المستطرفة ، (١٣) .

(٢) التجريد (٢٥٤).

(٣) رسالة الاستاذ ليث سعود جاسم : " ابن عبدالبر وجهوده فى التاريخ " فيها جهد كبير في الدراسة عموما وفى جمع مصنفات ابن عبدالبر خصوصا ، غير أنه صب اهتمامه على الجمع ولم يلق نظرة فاحصة على هذه المصنفات من حيث نسبتها الى ابن عبدالبر جميعا صحة أو ضعفا .

(٤) الجذوة (٣٦٨).

(٥) البغية (٤٩٠) وقد وهم ليث جاسم اذ ذكر ترتيب المدارك كمصدر في هذا المجال ، فلم يرد فيه اسم هذا الكتاب.
انظر: ابن عبدالبر وجهوده (٢٢٥) الهامش رقم (٥).

ثانيا : ان ابن عبدالبر ذكر النية فى تأليف مثل هذا الكتاب فى موضعين :

فقال فى التمهيد : " وأخبار سعيد بن المسيب وفضائله فى علمه ودينه وزهده وفهمه وورعه كثيرة جدا سنذكرها ان شاء الله في كتاب " أخبار أئمة الأمصار " أعان الله على ذلك بفضله ونعمته "[١].

وقال فى الجامع : " ولعلنا ان وجدنا نشطة أن نجمع من فضائله (فضائل أبي حنيفة) وفضائل مالك أيضا والشافعي والثورى والأوزاعي كتابا أملنا جمعه قديما في أخبار أئمة الأمصار ان شاء الله "[٢].

ويلاحظ هنا ذلك التداخل بين عنوان " أخبار أئمة الأمصار " وبين موضوع أو مادة كتاب " الانتقاء " ممايرجح أن الكتاب واحد .

وانظره فى مقدمة الانتقاء عندما يقول : " أما بعد فان طائفة ممن عني بطلب العلم وحمله وعلم بما علمه الله عظيم بركته وفضله سألوني مجتمعين ومتفرقين أن أذكر لهم من أخبار الأئمة الثلاثة ..."[٣]

ثالثا : ومن التداخل المشار اليه ذكر القاضي عياض لكتاب " الانتقاء " بالعنوان التالى : " المنتقى في أخبار الأئمة الفقهاء "[٤] مع أنه ذكره في موضع آخر بعنوان : " الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء "[٥].

ويعكر على هذا الترجيح عدم وجود ترجمة للثورى والأوزاعي في الانتقاء المطبوع ، والذى يظهر لي أن نية ابن عبدالبر كانت فى تأليف كتاب كبير يجمع فيه أخبار كثير من الأئمة غير أنه عدل عن ذلك - اما لضيق الوقت عنده أو لشيء آخر لانعلمه - الى الاكتفاء بمثل " الانتقاء " كي يكون " .. عيونا وفقرا يستدلون بها على موضعهم من الامامة في الديانة ويكون ذلك كافيا مختصرا ليسهل حفظه ومعرفته ... "[٦].

---

٢ - اختصار كتاب التحرير : كذا ورد اسم هذا الكتاب في دراسة الاستاذ ليث جاسم ونسب الكتاب مع " اختصار كتاب التمييز " للقاضي عياض في ترتيب المدارك[(١)] ، وعياض لم يذكر غير " اختصار التمييز " .
وذكر محقق " بهجة المجالس "[(٢)] الكتاب بعنوان : اختصار التحرير واختصار التمييز لمسلم .

٣ - الانصاف في أسماء الله :
لم يذكره غير الذهبي بهذا الاسم[(٣)] ، ولم يذكر كتاب " الانصاف فيما وقع في بسم الله الرحمن الرحيم من الخلاف " مما يرجح لدى أن المقصود هو هذا الكتاب الا أن الذهبي ربما كتبه من حفظه فجاء اسمه على هذه الصورة[(٤)] .

٤ - أعلام النبوة :
قال ابن عبدالبر : "... وسنفرد لأعلام نبوته كتابا ان شاء الله"[(٥)] .
فالجزم على أنه من مؤلفاته بمجرد ابداء مثل هذه الرغبة ودون أن يذكره أحد من مترجمي ابن عبدالبر - فيه شيء من المجازفة .

٥ - تاريخ شيوخ ابن عبدالبر:
ذكره المقرى[(٦)] ، والراجح عندى أنه هو نفسه " الفهرسة " الذى ذكره ابن عبدالبر نفسه ، والمقرى انما يقصد هذا والله أعلم .

٦ - ترجمة الامام مالك بن أنس .
أثبتها ليث جاسم[(٧)] لأنه رآها مثبتة في فهرس مخطوطات الرباط ، وأظن أنها مستلة من مقدمة " التمهيد " أو من " الانتقاء " أو من كليهما وأستبعد أن تكون رسالة مستقلة لأنه لم يرد لها ذكر في ترجمة ابن عبدالبر ثم ما الفائدة أن يفرد لذلك كتابا مادته موجودة في كتابين .

---

(١) ترتيب المدارك (٨/١٣٠).   (٢) بهجة المجالس (١/٢٦).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٨/١٥٩).
(٤) أثبته الاستاذ ليث جاسم في قائمة كتبه وذكر أنه قد يكون في أسماء الله الحسنى "٢٢٣" ، ولم يفعل صاحب " عقيدة ابن عبدالبر.." مما يدل على أنه استبعده من قائمة كتبه .
(٥) الدرر (٣٠) وقد ذكر صاحب كتاب "ابن عبدالبر وجهوده " على أنه من كتبه (٢٢٦).
(٦) نفح الطيب (٣/٦٩) وأثبته ليث جاسم في قائمة كتبه (٢٢٦) ولم يفعل صاحب " عقيدة ابن عبدالبر " .
(٧) ابن عبدالبر وجهوده (٢٢٥) وتابعه صاحب " عقيدة ابن عبدبر" (٣٦).

٧ - التعريف بجماعة من الفقهاء من أصحاب الامام مالك (١) :

ومادة هذا الكتاب هي نفس مادة آخبار آصحاب مالك الموجودة بكتاب "الانتقاء" والتراجم هي نفسها في الموضعين وبنفس الترتيب (٢) .

والذي يترجح لي آن ابن عبدالبر آلف هذه الرسالة في آخبار آصحاب مالك آولا ثم آلحقها بكتاب " الانتقاء " عند تآليفه ، ودليل ذلك ماجاء في مقدمة آخبار أصحاب مالك في " الانتقاء " وفيالرسالة المخطوطة قال :

" ... سآلتم رحمكم الله عن التعريف بابن وهب وابن القاسم وآشهب فخذوا الجواب فيهم ومن حضرني ذكره من نظرائهم من آهل الفقه من آصحاب مالك رحمهم الله آجمعين " (٣) .

هذا في حين آن تراجم أصحاب الشافعي وأبي حنيفة لم تسبق بمثل هذا الكلام (٤) .

٨ - الجامع :

هذا العنوان هوالآخر باب من كتاب " الكافي " لابن عبدالبر يرى الاستاذ ليث جاسم آنها رسالة مستقلة آلحقت " بالكافي " لأن ابن حزم له رسالة بنفس الاسم (٥) . والراجح آنها من الكتاب آصلا وذلك لآمرين :

أولهما : آن موضوع هذا " الجامع " لم يسبق بمقدمة ولو يسيرة ، وهو خلاف المعهود .

ثانيهما : أن كتابة أبواب بهذا الاسم آمر يختص به المذهب المالكي

قال القرافي : " لايوجد في تصانيف غيره من المذاهب ، وهو من محاسن التصنيف ، لأنه يقع فيه مسائل لايناسب وضعها في ربع من آرباع الفقه ... فجمعها المالكية في آواخر تصنيفهم وسموها بالجامع ... " (٦) .

---

(١) منه نسخة ميكروفيلمية بمركز البحث العلمي بجامعة آم القرى برقم (١٨٠٠) تاريخ - تراجم مصور عن مكتبة فيض الله بتركيا برقم (٢١٦٩) .

(٢) من صفحة (٤٨) الى (٦٣) .

(٣) الانتقاء (٤٨) والمخطوط : الورقة الأولى .

(٤) انظر: ابن عبدالبر وجهوده (٣٢٣) حيث جعلها مع " الانتقاء " كتابين، وتابعه على ذكرها الاستاذ: سليمان الغصن في " عقيدة ابن عبدالبر (٣٩)

(٥) ابن عبدالبر وجهوده (٢٣١) مع الهامش رقم (٤) .

(٦) مقدمة كتاب الذخيرة (٩/١) ، ومقدمة محققي الجامع لابن آبي زيد القيرواني (٧٩-٨١) .

٩ - الذب عن عكرمة البربرى :
أثبتها الاستاذ ليث أيضا على أنها من مؤلفاته(١) وأحال فى ذلك على التهذيب لابن حجر ، ولايوجد فيه مايشيرالىذلك البتة ، وانما أورد له فى هذا الموضع قولا في العدالة مع غيره من النقاد . وقد ذكر ابنعبدالبر عكرمة وترجم له فى عدة مواضع(٢) ولم يشر الى تأليف له بهذا العنوان .

١٠ - الرقائق :
أثبته الاستاذ ليث جاسم(٣) وقال : هو كتاب في الأخلاق والزهد، وأحال على كتاب " درء التعارض بين العقل والنقل " لابن تيمية في جزئه الأول ولم يذكر رقم الصفحة ، ويبدو أنه لم ير الاحالة شخصيا لأنه أخبر بذلك . وقد رجعت الى الفهارس المعمولة لكتاب ابن تيمية - سواء منها ماكان للأعلام أو الكتب الواردة فى المتن أو المواضيع فلم أظفر ببغيتى الا أن يكون محقق الكتاب قد غفل عن ذكر الكتاب فى الفهارس والله أعلم .

١١- مسند حديث مالك:
ذكر القاضي عياض أنه ضمن من ألفوا فى مسند حديث مالك ، وأظن الأمر لايعدو أنيكون اجمالا في موضع وتفصيلا في موضع آخر، لأنه ذكره في الموضع الأول(٤) ضمن مناعتنوا بكتاب الموطأ ومن ألفوا في مسنده ، ثم ذكر بعض من شرح الموطأ فبدأ بابن عبدالبر فقال : -
" ولأبي عمر بن عبدالبر كتاباه الكبيران المشهوران في الكلام عليه وشرح معانيه وهما كتاب التمهيد وكتاب الاستذكار ، وله كتاب التقصي فى مسند حديثه ومرسلة وكتاب فى حديث مالك خارج الموطأ(٥) ".
فأظن المراد بمسند حديث مالك هو التقصىوالله أعلم .
ومما يقوى ذلك أنه سماه فى الغنية(٦) : " التقصي لمسند الموطأ ".

---

(١) ابن عبدالبر وجهوده (٢٢٧).
(٢) انظر الملحق رقم (٤١١).
(٣) ابن عبدالبر وجهوده (٢٣٣).
(٤) ترتيب المدارك (٨١/٢).
(٥) ترتيب المدارك (٨٤/٢).
(٦) الغنية (٤٣).

١٢- المدخل في القراءات :-

ذكره حاجي خليفة ، وأثبته الاستاذ ليث جاسم [1] في قائمة مؤلفات ابن عبدالبر استنادا الى ذلك ، وأظن الكتاب هو نفسه " التجويد والمدخل الى علم القرآن بالتحديد " الذى ذكره المترجمون .

١٣ - المغازى :

ذكره الذهبي [2] بهذا الاسم ولم يذكر كتاب " الدرر " مما يرجح أنه اختصر أو تصرف فى عنوانه ، واشتهار " الدرر " لدى العلماء وعدم ذكرهم لكتاب آخر في نفس الموضوع يعني أن ابن عبدالبر لم يؤلف غير الدرر، ولو كان الأمر غير ذلك لكان معناه أن يكون " المغازى" أكبر،كما توقع الاستاذ ليث جاسم [3]،وعندئذفذكر العلماءوالمترجمين للمؤلف الأصغر واغفالهم للأكبر أمر ملفت ومستبعد .

وهناك ثلاث رسائل يبدو أنها مستلة كلها من " بهجة المجالس ".

١٤ - احداها باسم : أدب المجالسة وحمد اللسان : حققت آخيرا [4].
وذكر محققها أنها عبارة عن فصول اختيرت من كتاب بهجة المجالس [5].

١٥ - والرسالة الثانية بعنوان : الأمثال السائرة والأبيات النادرة [6] : وهذا العنوان بذاته قد ورد فى مقدمة ابن عبدالبر لكتاب " بهجة المجالس " اذ قال : " وقد جمعت فى كتابي هذا من الأمثال السائرة والأبيات النادرة والحكم البالغة ... " [7].

١٦ - والرسالة الثالثة بعنوان : مختارات من الشعر والنثر : ذكرها بروكلمان [8].

---

(١) ابن عبدالبر وجهوده (٢٠٣).
(٢) التذكرة (١١٢٩/٣).
(٣) ابن عبدالبر وجهوده (٢٢٧).
(٤) حققها سمير حلبي ونشرتها دار الصحابة للتراث بطنطا (١٤٠٩هـ).
(٥) مقدمة التحقيق (٢١).
(٦) مخطوطتها بدار الكتب المصرية . انظر: ابن عبدالبر وجهوده (٢٣٣).
(٧) بهجة المجالس (٣٦/١).
(٨) ابن عبدالبر وجهوده (٢٣٣).

المسألة الحادية عشرة : نظرة فى زمان تأليف هذه الكتب :ـ

يبدو أن ابن عبدالبر قد آلف أهم كتبه وأكبرها حجما ـ وربما أكثرها عددا وهو بعد كهل لم يبلغ سن الشيخوخة ، فقد ذكر ابن حزم بعض كتبه وقال انه بعد فى الحياة لم يبلغ سن الشيخوخة (١) .

ومن خلال الكتب التى ذكرها ابن حزم ـ وعددها سبعة ـ ومن خلال المؤلفات المؤلفات التى ذكرت ضمن هذه الكتب والتى آشار اليها ابن عبدالبر نستطيع آن نذكر مايلى : ـ

التمهيد ، الاستذكار ، الاستيعاب ، بهجة المجالس ، الكافي، التقصي الجامع ، الانصاف ، الشواهد في خبر الواحد ، البيان عن تلاوة القرآن ، التمييز ، الأجوبة ، اختلاف قول مالك وأصحابه ، كتاب القبائل ، حكم المنافقين ،الاهتبال ، العقل والعقلاء ، الاستظهار ، الاكتفاء (٢) .

فهذه الكتب قد ألفها ابن عبدالبر قبل الخمسين ـ غالبا ـ اذا اعتبرنا أن الشيخوخة تبدأ مع سن الخمسين (٣) . وهو المناسب لقوة الشباب وتحمل الكهولة ، ويلاحظ أن الكتاب الكبير الوحيد الذى لم يذكر من مؤلفاته ـ فى هذه الفترة ـ ولم يذكره ابن حزم ولا الحميدى (٤) هو كتاب " الاستغناء في الكنى " مما يرجح تأخر تأليف هذا الكتاب .

ويصعب أن نحددآى هذه الكتب أسبق تأليفا من الأخرى ، لأن " التمهيد" استغرق تأليفه ثلاثين سنة كما يذكر ابن عبدالبر نفسه (٥) ، قال :ـ

---

(١) رسالة فى فضل الأندلس (١٧٩/٢).

(٢) راجع مؤلفات ابن عبدالبر ومواضع ذكرها ضمن هذه المؤلفات نفسها .

(٣) جاء فى المعجم الوسيط : " الشيخ : من آدرك الشيخوخة ، وهي غالبا عند الخمسين ، وهو فوق الكهل ودون الهرم " (١/ ٥٠٢).

(٤) مع أنه غادر الأندلس سنة (٤٤٨) كما ذكر عن نفسه . الجذوة : (٣٦٩).

(٥) التمهيد (٨:٢٤٦ أ)وهي آخر ورقة من التمهيد .
وانظر : ترتيب المدارك (١٢٠/٨).

سمير فؤادي مذ ثلاثين حجة :: وصيقل ذهني والمفرج عن همي[1]

بسطت لكم فيه كلام نبيكم :: لما في معانيه من الفقه والعلم

وفيه من الآداب مايهتدى به :: الى البر والتقوى وينهى عن الظلم

وليس معنى ذلك أنه لم يؤلف شيئا حتى انتهى من التمهيد، بل يبدو أنه في أثناء كتابة التمهيد كان يؤلف بعض الكتب الأخرى ، فنجده يذكر " الاستذكار" في التمهيد، ويذكر " التمهيد " في " الاستذكار " ونجده كذلك يذكر " الجامع " في " التمهيد" والعكس أيضا ، وكذلك بالنسبة " للاستيعاب " مع " التمهيد " و " الانصاف " مع "الاستذكار " و " البهجة " مع " التمهيد " ... الخ .[2]

المسألة الثانية عشرة : اهتمام العلماء بكتب ابن عبدالبر :-

حظيت بعض كتب ابن عبدالبر بعناية كبيرة من قبل بعض المؤلفين لنفاسة هذه الكتب ولمكانة مؤلفها أبي عمر بن عبدالبر وشهرته العلمية . فمن ناظم ومختصر الى جامع ومنتق ومعقب .

فهذا القاسم بن فيرة الشاطبي " نظم قصيدة دالية في خمسمائة بيت من حفظها أحاط علما بكتاب التمهيد لابن عبدالبر "[3] .

وهذا أبو محمد عبدالمهيمن الحضرمي يوري بكتب ابن عبدالبر وغيره فيقول : -

من اغتدى موطأ أكنافه :: صح له " التمهيد " في أحواله

وقابل " استذكاره " بالمنتقى :: من رأيه المختار من أعماله

وآضحت المسالك الحسنى له :: تدني " تقصيا " قص آماله

وسار من مشارق الأنوار في :: أدنى المدارك الى اكماله[4]

---

(١) كذا في المخطوط ، وفي الترتيب : صاقل .

(٢) راجع قائمة المؤلفات .

(٣) وفيات الأعيان (٧١/٤) .

(٤) نفح الطيب (٥٣٧/٥) .

ومن مؤلفات بعضهم حول بعض كتبه مايلي : ـ

١ ـ التقريب لكتاب التمهيد : لأبي عبدالله محمد بن آبي بكر الأنصاري.[١]

٢ـ كتاب في اختصار التمهيد : لأبي القاسم بن الجد .[٢]

٣ـ مختصر كتاب الاستذكار : لمحمد بن عبدالله بن أحمد آبي بكر الأشبيلي.[٣]

٤ـ مختصر كتاب الاستذكار : لعلي بن ابراهيم بن علي الجذامي .[٤]

٥ـ مختصر كتاب الاستذكار : لأبي بكر القرطبي .[٥]

٦ـ مختصر كتاب الاستذكار : لمحمد بن عبدالله الأنصاري أبي عبدالله الأشبيلي.[٦]

٧ـ مقدمة كتاب الاستذكار : للسلفي .[٧]

٨ـ الجمع بين كتابي التمهيد والاستذكار : لهشام بن أحمد الفقيه أبي الوليد المعروف بابن العواد : توفي قبل تمامه .[٨]

٩ـ جوامع أنوار المنتقى والاستذكار : لأبي عبدالله محمد بن سعيد الأنصاري المعروف بابن زرقون .[٩]

١٠ـ المختار الجامع بين المنتقى والاستذكار : لأبي عبدالله محمد بن عبدالحق بن سليمان التلمساني وهو في عشرين سفرا في نحو ثلاثة آلاف ورقة .[١٠]

---

(١) منه نسخة ميكروفيلمية ذات جزئين بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٧٩٩) و(٧٩٨) مصورة عن مكتبة جامعة القرويين بالرباط.

(٢) ترتيب المدارك (٢/٨٤).

(٣) تكملة الصلة (٢/٦٣٠).

(٤) الديباج (٢/١١٥).

(٥) انظر : ابن عبدالبر وجهوده (٢١١) نقلا عن برنامج الرعيني .

(٦) تكملة الصلة (٢/٥٧٧).

(٧) مخطوط بدار الكتب الظاهرية : انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (٦٩) .

(٨) الغنية (٢١٧) ، وترتيب المدارك (٢/٨٤).

(٩) تكملة الصلة (٢/٥٤١) ، ومنه نسخة ميكروفيلمية بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٤٥٩) حديث ، وهي نسخة مصورة عن المكتبة الأزهرية .

(١٠) تكملة الصلة (٢/٦٢٣) ومنه نسخة ميكروفيلمية بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ذات أجزاء بالأرقام التالية (١١٥٠) ، (١٢٩٦) ، (٩٩٥)، (١٠٥٤)، (١٠٥١)، (١٣٠٤)، (١١٢٨)، حديث وهي نسخة مصورة من فاس والرباط .

١١- الجمع بين الاستذكار والمنتقى : لعلي بن عبدالله بن داود أبي الحسن المالطى[(١)] .

١٢- الاستدراك على ابن عبدالبر من كتابه الاستيعاب / لابراهيم بن يحيى ابن ابراهيم الطليطلي المعروف بابن الأمين[(٢)] .

١٣- الاستدراك على أبى عمر بن عبدالبر في الصحابة / لمحمد بن خلف ابن سليمان بن فتحون[(٣)] : وهو كتاب حسن حفيل فى سفرين وسماه بعضهم التذييل .

١٤- التنبيه على أوهام أبي عمر في كتاب الصحابة : لنفس المؤلف السابق[(٤)] .

١٥- اعلام الاصابة بأعلام الصحابة : لمحمد بن يعقوب بن محمد الخليلي القدسي : ذكر أن الاستيعاب من أحسن ماصنف فى بابه وأنه اختصره الى الربع من حجمه[(٥)] .

١٦- الاستدراك على الاستيعاب لابن عبدالبر : لأبى على الحسين بن محمد الغساني[(٦)] .

١٧- مختصر الاستيعاب فى معرفة الأصحاب : لم يعلم مختصره[(٧)] .

---

(١) المعجم لابن الأبار (٢٩٣) وابن عبدالبر وجهوده (٢١١) .

(٢) منه نسخة بمركز البحث العلمي برقم (١٧٣٨) ، تاريخ تراجم مصورة عن دار الكتب المصرية .

(٣) كذا قال ابن بشكوال وذكرهما فى الصلة (٥٧٧/٢)، وانظر كذلك: الغنية (٨١) ، والبغية (٧٣) ، وتكملة الصلة (٨٢٩/٢) ، وفهرسة ابن خير (٢١٦) ، والرسالة المستطرفة (٢٠٣-٢٠٤) .

(٤) الغنية (٨١)، والبغية (٧٣) ، الصلة (٥٧٧/٢) .

(٥) منه نسخة بدار الكتب المصرية .
انظر : فهرس المخطوطات : مصطلح الحديث (١٦٠/١) .

(٦) ابن عبدالبر وجهوده (١٤٣) .

(٧) منه نسخة بظاهرية دمشق .
انظر : فهرس المخطوطات المصورة (١٣٢) .

١٨- الارتجال في أسماء الرجال : لأبى الحجاج يوسف بن محمد الجماهري التنوخي (١) .

١٩- التقصي عن فوائد التقصي : لمحمد بن علي بن جعفر القيسي (٢) .

٢٠- شرح التقصي : لأبى عبدالله محمدبن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي (٣) .

٢١- روضة الأحباب فىمختصر الاستيعاب : لأحمد بن يوسف الأذرعى المالكي (٤):

٢٢- ذيل الاستيعاب : لأبي القاسم محمدبن عبدالواحد الغافقي الغرناطي (٥).

٢٣- التقريب لكتاب التقصي : لمحمد بن الحسين أبي عبدالله الظاهري الأنصارى (٦) .

٢٤- الدر المخلص من التقصي والملخص : لمحمد بن عبدالله بن فرحون التونسي المدني ، وشرحه بشرح عظيم الفائدة (٧) ، ويذكر أنه لما حمل كتاب " التقصي " الى القيروان وقف عليه الفقيه أبو عمران الفاسي فاستحسنه وقال انه أحسن من الملخص للقابسي وأكثر فائدة (٨) ، قال التجيبي : "... وصدق أبو عمران ..." (٩).

٢٥- اختصار كتاب العلم : للذهبي (١٠) .

٢٦- بغية المؤانس من بهجة المجالس : لأبي عثمان سعد بن أبي جعفر بن ليون التجيبي (١١) .

---

(١) الرسالة المستطرفة (٢٠٤) وهو عبارة عن استدراك على الاستيعاب .

(٢) تكملة الصلة (٦٧٦/٢).

(٣) نفح الطيب (٢١١/٢).

(٤) الرسالة المستطرفة (٢٠٣) .

(٥) الرسالة المستطرفة (٢٠٤).

(٦) ابن عبدالبر وجهوده (٢١٠) وأحال على تاريخ التراث لسزكين .

(٧) الرسالة المستطرفة (١٥) ونموذج من الأعمال الخييرية (٥٣٨).

(٨) فهرس ابن عطية (٨٣)، وبرنامج التجيبى (٦٨).

(٩) برنامج التجيبى (٦٨).

(١٠) فهرس الفهارس (٤١٨/١)، والذهبي ومنهجه (٢٣٨).

(١١) نفح الطيب (٥٤٣/٥) ، فهرس الفهارس (٥١٠/١) ، الأعلام (٨ / ٢٤٠) حيث ذكر أن الكتاب من مقتنياته .

٢٧ - المنتقى من بهجة المجالس : لمحمد بن قاسم التميمي الفاسي [(١)] .

٢٨ - شيوخ الفقيه الحافظ أبي عمر بن عبدالبر : لأبي القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال [(٢)] وهي مرتبة على حروف المعجم.

المسألة الثالثة عشرة : الرسائل العلمية حول ابن عبدالبر :-

ان الرسائل الأكاديمية التى أنجزت عن ابن عبدالبر .. أو التى لاتزالقيد الانجاز - تدل دلالة واضحة على مكانة هذا العلم العلمية وثقافته الموسوعية التى خاضت فى أكثر من علم ، وأسهمت في أكثر من فن ، كما تدل أيضا على مدى مشاركة المدرسة الأندلسية - عبر علمائها - في ابراز الحركة العلمية الاسلامية فى العالم الاسلامى عامة وفي حواضره المشرقية الزاهرة بخاصة .

والأطروحات الجامعية التالية تؤكد هذا المعنى وترسخه ، فمن ذلك :-

١ - ابن عبدالبر القرطبي وأثره فى الحديث والفقه : رسالة ماجستير تقدم بها اسماعيل الندوى الى كلية دار العلوم سنة (١٩٦٤م) [(٣)].

٢ - مدرسة الحديث فى الأندلس وامامها ابن عبدالبر : للدكتور صالح أحمد رضا [(٤)] : وهى رسالة للدكتوراه قدمت بجامعة الأزهر سنة (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).

٣ - الحافظ ابن عبدالبر النمرى محدثا : رسالة ماجستير للدكتور الطاهر محمد الدرديرى ، قدمت بجامعة أم القرى بكلية الشريعة فيها سنة (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).

---

(١) الذيل والتكملة : السفر الثامن ، القسم الأول (٣٥٦).

(٢) فهرسة ابن خير (٤٣٢) ، تكملة الصلة (٣٧٨/١) ، وسماه : رجال أبي عمر، فهرس الفهارس (١٠٩٨/٢).

(٣) ابن عبدالبر وجهوده (٦).

(٤) ابن عبدالبر وجهوده (٢٠١) الهامش رقم (١).

٤ - الفكر التربوي في الأندلس : تناول فيها صاحبها عبدالبديع الخولي المنهج التربوي عند ابن عبدالبر وابن حزم ، وهي أطروحة لنيل درجة الماجستير قدمت بكلية التربية بالأزهر سنة (١٩٧٨م)(١).

٥ - مدرسة الامام الحافظ أبى عمر ابن عبدالبر في الحديث والفقه وآثارها فى تدعيم المذهب المالكي بالمغرب ، رسالة علمية مسجلة بدار الحديث الحسنية في الرباط بالمغرب . ثم اطلعت على كتاب بعنوان : الامام أبو عمر يوسف ابن عبدالبر ، حياته ، آثاره ، ومنهجه فى فقه السنة : للاستاذ محمد بن يعيش ، ويبدو أنها نفس الرسالة(٢) .

٦ - عقيدة الامام ابن عبدالبر فى التوحيد والايمان : رسالة ماجستير قدمت سنة ١٤٠٩هـ ، من الاستاذ سليمان بن صالح الغصن الى كلية أصول الدين بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض(٣).

٧ - ابن عبدالبر وآراؤه الأصولية : رسالة ماجستير بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية أخبرت أنها قيد الاعداد من قبل أحد طلبة العلم بالجامعة ، والعنوان تقريبي . ثم وجدت صاحب " عقيدة ابن عبدالبر " ذكر أن أحد طلبة العلم بجامعة الامام سجل رسالة بعنوان : "أصول الفقه عند ابن عبدالبر جمعا وتوثيقا ودراسة"(٤).

٨ - تحقيق كتاب الكافي لابن عبدالبر : رسالة دكتوراه مقدمة من الدكتور محمد ولد ماديك الموريتاني الى جامعة الأزهر(٥) .

---

(١) ابن عبدالبر وجهوده (٢٣١) الهامش (٣) ، وهناك رسالة صغيرة نشرت ضمن أعلام التربية فى تاريخ الاسلام وتناولت الفكر التربوي لدى ابن عبدالبر من خلال كتابه جامع بيان العلم (والرسالة من نشر دار الفكر بدمشق ١٩٨٦م ، بقلم الاستاذ عبدالرحمن النحلاوي).

(٢) اطلعت على عنوان هذه الرسالة من خلال أحد فهارس الدار فى صيف عام ١٩٨٩م ثم طبعت هذه الدراسة فى سنة (١٩٩٠م) لنيل دبلوم الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية .

(٣) وهى مطبوعة على الآلة الكاتبة ولم تنشر بعد .

(٤) عقيدة الامام ابن عبدالبر (٢) وهي مقدمة لنيل الدكتوراه .

(٥) طبعتها مكتبة الرياض بالسعودية .

٨ - تحقيق كتاب الاستغناء فى معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى : لابن عبدالبر ، رسالة دكتوراه مقدمة من الدكتور عبدالله مرحول السوالمة الى جامعة أم القرى بمكة المكرمة (١) .

٩ - ابن عبدالبر الأندلسي وجهوده في التاريخ : رسالة علمية بقلم الاستاذ ليث سعود جاسم ، وقد طبعت حديثا (٢) .

١٠- منهج ابن عبدالبر في توحيد الأسماء والصفات : ذكر صاحب " عقيدة ابن عبدالبر " أنها مسجلة في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة وأن عنوانها يمثل أحد فصول رسالته (٣) .

---

(١) طبعتها دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والاعلام بالرياض ، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

(٢) يستشف من المقدمة أنها رسالة علمية مقدمة الى احدى جامعات مصر ، اذ لم يبين صاحبها فى الطبعة التى نشرت عام (١٩٨٦م) هل قدمت للماجستير أو للدكتوراه والدراسة الموجودة بالكتاب من أحسن وآشمل ما اطلعت عليه فيمايتعلق بحياة ابن عبدالبر وعصره وآثاره .

(٣) عقيدة ابن عبدالبر (٣) .

الباب الأول

منهج ابن عبد البر فى العدالة

- الفصـــــل الأو ل -

* العدالـة : تعريفها ، أركانها ، وضوابطها *

المبحث الأول : تعريف العدالة في اللغـة : -

تفيد تعريفات اللغويين للعدل والعدالة أنها بمعنى الاستقامة ، وتشمل الأمور المعنوية والأمور الحسية .

نقل الأزهري عن ابن الأعرابي قوله : "العدل : الاستقامة .... "(١)

وقال ابن فارس : العدل من الناس : المستوى الطريقة ،وهو الحكم بالاستواء أيضـا .(٢)

وقال ابن منظور : " العدل ماقام في النفوس أنه مستقيم ... ويقـال: رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وامرأة عدل ونسوة عدل ... "(٣)

والتعديل تفعيل من العدل فعدل الحكم تعديلا أقامه ،وعدل فلانا زكـاه أ ى قال انه عدل ، وعدل الميزان والمكيال : سواه فاعتدل .(٤)

وتلتقي مجمل تعريفات اللغويين مع مجمل تعريفات المحدثين- كما سيأتي- من حيث مراعاة الاستواء في الطريقة والاستقامة ،ولئن كانت الدقة مطلوبـة في تعديل الميزان والمكيال لأنها أمور حسية ملموسة يمكن ضبطها والتحكم فيها فان الحكم بعدالة الشخص لايشترط فيها تلك الدقة من حيث بلوغ النهاية فـي الاستقامة لأنها أمور معنوية ، ولأن الحاكم يستحق وصف العدل ولوجار في بعـض الأوقات خطأ ، والواقع يثبت ذلك ويصدقه .

---

(١) تهذيب اللغة : (٢/٢٠٩).

(٢) معجم مقاييس اللغة : (٤/٢٤٦).

(٣) لسان العرب : (١١/٤٣٠).

(٤) تاج العروس (٨:١٠).

المبحث الثاني : العدالة بين ابن عبدالبر والمحدثين : -

خاض العلماء كثيرا في العدالة وأطلق كثير منهم تفسيرات وتعريفات لها توخي أن تكون جامعة مانعة ، وذلك باعتبارها ركنا مهما - مع الضبط - في تحديد صفات الراوى الذى تقبل روايته ، بل يمكن القول ان العدالة هي الركن الأهم والأكبر في الرواية ، والمدخل الرئيسي لقبولها ، اذ يمكن التوقف في أمر الراوى العدل غير الضابط ، فأما الضابط الخلو عن العدالة فيرد رأسا (١) .

وقد وقع الخلاف في تعريف العدالة - شأنها في ذلك شأن كثير من مباحث هذا العلم - بين المحدثين أنفسهم ، وبين المحدثين والأصوليين ، في الوصول الى ضبط دقيق لبعض مسائلها - كالبدعة مثلا - نظرا لحساسية الموضوع التاريخية وعلاقته بالفرق والملل الاسلامية ، مما نتج عنه اضطراب في الميدان العملي التطبيقي ، والعودة الى تخريجات وتفسيرات أدق - لموضوع البدعة - انطلاقا من تطبيقات بعض كبار الأئمة ، ومحاولة سبر صنيعهم في أسباب الأخذ عن بعض المبتدعة وعدم الأخذ عن آخرين وعلاقة ذلك بالدعاة منهم وغير الدعاة .

لكن مثل هذا الخلاف لم يمنع النقاد من تحديد عام لبعض المفاهيم والتركيز عليها بل والاتفاق عليها ، وهذا ماسنحاول معرفته من خلال عرض بعض أقوال المحدثين في مسألة العدالة .

قال ابن المبارك : " العدل : من كان فيه خمس خصال : يشهد الجماعة ولايشرب هذا الشراب ، ولاتكون في دينه خربة ، ولايكذب ، ولايكون في عقله شئ (٢) .

وقال ابراهيم النخعي : " العدل في المسلمين من لم يظن به ريبة " (٣) .

وقال مالك : " لايؤخذ العلم عن أربعة ، ويؤخذ ممن سوى ذلك : لايؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس الى هواه ، ولامن سفيه معلن بالسفه وان كان من أروى الناس ، ولامن رجل يكذب في أحاديث الناس وان كنت لاتتهمه أن يكذب على

---

(١) ذكر هذا المعنى طاهر الجزائرى في توجيه النظر : (٣٠) .
(٢) الكفاية : (١٣٧) .
(٣) المصدر نفسه .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولامن رجل له فضل وصلاح وعبادة اذا كان لايعرف مايحدث ..." (١)

وهذا القول من الامام مالك وان كان في الراوى المقبول عامة ، فان ثلاث خصال مما ذكر تتعلق بالعدالة .

وقال ابن معين : " آلة الحديث : الصدق والشهرة ، والطلب ، وترك البدع واجتناب الكبائر " (٢).

وقال الحاكم : " ومما يحتاج اليه طالب الحديث في زماننا هذا أن يبحث عن أحوال المحدث أولا : هل يعتقد الشريعة في التوحيد وهل يلزم نفسه طاعة الأنبياء والرسل صلى الله عليهم فيما أوحي اليهم ووضعوا من الشرع ، ثم يتأمل حاله : هل هو صاحب هوى يدعو الناس الى هواه ، فان الداعي الى البدعة لايكتب عنه ولاكرامة لاجماع جماعة من أئمة المسلمين على ترك حديثه .. " (٣)

ومما تقدم من أقوال نستطيع أن نخرج بالعناصر التالية اللازم توفرها في عدالة الراوى : –

أولا : سلامة العقل .

ثانيا : ترك الكبائر بما فيها الكذب .

ثالثا : عدم وجود البدعة أو عدم الدعوة اليها على خلاف بينهم .

رابعا : عدم الاعلان عن أفعال تخل بالمروءة (٤).

وقال ابن حجر في المتأخرين : " ... والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة ، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة " (٥).

وهذا تعريف قريب من تعريف بعض الأصوليين كالغزالي وابن الحاجب (٦)

---

(١) المحدث الفاصل (٤٠٣)، والتمهيد (٦٦/١).

(٢) المحدث الفاصل (٤٠٦).

(٣) معرفة علوم الحديث (١٥ – ١٦).

(٤) وهذا مأخوذ من قول مالك : " ولامن سفيه معلن بالسفه " اذ السفه " نقص في العقل وأصله الخفة " المصباح المنير : (٢٨٠/١).

(٥) شرح نخبة الفكر (٣١ – ٣٢).

(٦) انظر تعريفيهما في المنهج الحديث في علوم الحديث : قسم الرواة (٥٥–٥٦).

وهي تعاريففيها نوع صرامة ، وضوابط لايمكن أن تؤخذ الا على وجه الأغلب ، لأن الواقع العملي لتطبيقات النقاد - في بعض الجوانب - بخلاف هذه الضوابط والحدود ، ولذلك وردت أقوال لبعض الأئمة أقرب الى الواقع وأنسب لطبيعة النفس البشرية ٠

قال سعيد بن المسيب : " ليس من شريف ولاعالم ولاذى سلطان الا وفيه عيب لابد ، ولكن من الناس من لاتذكر عيوبه ، من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله "(١) ٠

وقال الشافعي : "... فاذا كان الأغلب الطاعة فهو العدل ،واذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح "(٢) ٠ وقال أبو حاتم : " حادثت أحمد بن حنبل فيمن شرب النبيذ من محدثي أهل الكوفة ، وسميت له عددا منهم ، فقال هذه زلاتلهم، ولانسقط بزلاتهم عدالتهم "(٣) ٠

وقال ابن حبان : "... فمتىكان الرجل مجروحا لايخرجه عن حد الجرح الى العدالة الا ظهور أمارات العدالة عليه ، فاذا كان أكثر أحواله أمارات العدالة صار من العدول كذلك ... فاذا صار أكثر أحواله أسباب الجرح خرج عن حد العدالة الى الجرح ..."(٤)

وقال الخطيب : "... ولو عمل العلماء والحكام على أن لايقبلوا خبرا ولاشهادة الا من مسلم برىء من كل ذنب قل أو كثر، لم يمكن قبول شهادة أحد ولاخبره ، لأن الله تعالى قد أخبر بوقوع الذنوب من كثير من أنبيائه ورسله.."(٥) ٠

وابن عبدالبر قريب رأيه في العدالة من رأى الشافعي وابن حبان ومن ذكرت ، في اعتباره السلامة من الكبائر وغلبة الخير على الشر في الراوى الذى يستحق أن يوصف بالعدل ، كما نراه يتشدد في قبول الاتهامات التى توجه لبعض الرواة من كذب وغيره ، فلا يقبل عنده مثل هذا الاتهام فيمن صحت عدالته الا ببينة واضحة لا لبس فيها ولاغموض ٠

---

(١) الكفاية : (١٣٨)٠ (٢) الكفاية : (١٣٨)٠
(٣) منهج النقد عند المحدثين (٣٣)٠
(٤) المجروحين (١٠٤/٣) ، وانظر ابن حبان ومنهجه (٧٨٥:٢)٠
(٥) الكفاية (١٤٠)٠

قال : " فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض ، فان فعل ذلك ضل ضلالا بعيدا وخسر خسرانا مبينا ... فان لم يفعل ولن يفعل ان هداه الله وألهمه رشده فليقف عندما شرطنا في أن لايقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايته وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتعاون وكان خيره غالبا وشره أقل عمله ، فهذا لايقبل فيه قول قائل لابرهان له به ، فهذا هو الحق الذى لايصح غيره ان شاء الله .." .(1)

وعند ذكره لعكرمة مولى ابن عباس وذكره من روى عنه ومن عدله وأنه رمي بالكذب وبالحرورية قال : " قال أبو عبدالله المروزى وكل رجل ثبتت عدالته برواية أهل العلم عنه وحملهم حديثه فلن يقبل فيه تجريح أحد جرحه حتى يثبت ذلك عليه بأمر لايجهل أن يكون جرحة ، فأما قولهم : فلان كذاب ، فليس مما يثبت به جرح حتى يتبين ماقاله ..." .(2)

ثم عقب على قول أبي عبدالله هذا فقال : " جماعة الفقهاء وأئمة الحديث الذين لهم بصر بالفقه والنظر هذا قولهم : انه لايقبل من ابن معين ولامن غيره فيمن اشتهر بالعلم وعرف به وصحت عدالته وفهمه الا أن يتبين الوجه الذى يجرحه به على حسب مايجوز من تجريح العدل المبرز العدالة في الشهادات وهذا الذى لايصح أن يعتقد غيره ولايحل أن يلتفت الى ماخالفه ".(3)

وقد طبق ابن عبدالبر منهجه هذا في كثير من الرواة الذين وردت في حقهم بعض الطعون ، فرد على ابن معين اتهامات لبعض الرواة غير مرة ، واتهمه واتهم غيره بالتحامل والقول بالظن الكاذب .

قال في ترجمة العلاء بن عبدالرحمن : "... كان ابن معين لايرضاه ، وليس قوله فيه بشيء ، قال أحمد بن زهير : سمعت يحيى بن معين يقول : لم

---

(1) الجامع (٢/١٦٢) .
(2) التمهيد (٢/٣٣-٣٤) .
(3) التمهيد (٢/٣٤) ، وانظر نظير ذلك في الجامع (٢/١٥٢) .

يزل الناس يتقون حديث العلاء بن عبدالرحمن ، قال أبو عمر : ليت شعرى، من الناس الذين كانوا يتقون حديثه وقد حدث عنه هؤلاء الأئمة الجلة وجماعة غيرهم كثيرة !...".[1]

وكان قد ذكر أن ممن روى عنه مالك وشعبة والثورى وابن عيينة .

وقال : "... وزعم محمد بن الحسين الأزدى الموصلي أن أبا بكر بن أبي أويس هذا وضع حديثا عن سليمان بن بلال ... قال أبو عمر : هذا من التحامل والقول بالظن الكاذب ..."[2]

وابن عبدالبر متحرج كثيرا فى هذا المجال ، وسيأتي في مبحث لاحق رده لكثير من الاتهامات اما لعدم ثبوتها أو بتأويلها تأويلا معينا أو ايجاد أى مخرج أو احتمال آخر وذلك لنفي التهمة الموجهة لعدالة الراوى .

وفى الحقيقة فان هذا المنهج الذى سلكه ابن عبدالبر وغيره من النقاد يجيب على بعض التساؤلات التى قد يجدها الباحث في أثناء مطالعاته لكتب الرجال فيما يتعلق بمن صحت عدالته وعرفت بهذا العلم عنايته ،فمن غلب خيره على شره بتعبير ابن عبدالبر، ومن كانت أمارات العدالة أكثر أحواله بتعبير ابن حبان من كان كذلك فلا يقبل فيه قول جارح لأى كان الا ببينة واضحة وثابتة لاتحتمل الرد أو التأويل .

ولم أجد لأبي عمر نهجا معينا سلكه فيمن صحت عدالته وصحت نسبة بعض التهم اليه ، غير أن مفهوم منهجه في العدالة يوحي بتجاوزه لمثل هذه الحالات ضمن اطار غلبة خير هذا الراوى على شره ووهب نقصه لفضله ، وهو الصنيع الذى صرح به - عمليا - ابن حبان في ترجمته لأحمد بن صالح المصرى المتهم بصفة الكبر عندما قال : "... وكان أحمد هذا في الحديث وحفظه ومعرفة

---

(١) التمهيد (٢٠/١٨٣) ، وانظر الملحق (٤١٢).

(٢) الاستغناء (١/٤٥٢ - ٤٥٥) ، وانظر الملحق رقم (٢٦٥) ، وسيأتي مزيد تفصيل لهذه الحالة وغيرها في مبحث : جوارح العدالة .

التاريخ وأسباب المحدثين عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عندأصحابنا بالعراق ، ولكنه كان صلفا تياها لايكاد يعرف أقدار من يختلف اليه فكان يحسد على ذلك ..

وان من صحت عدالته وكثر رعايته بالسنن والأخبار والتفقه فيها لبالحرى أن لايجرح لصلف يكون فيه أو تيه وجد منه ، ومن الذى يتعرى عن موضع عيب من الناس أو من لايدخل في جملة من لايلزق فيه العيب بعد العيب ..." (١) وقريب منه ماذكره السبكي من أن " الجارح لايقبل منه الجرح وان فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه اذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذى جرحه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية ..." (٢)

وهناك مسلك ثالث لبعض الأئمة فيمن صحت عدالتهم وضحت نسبة بعض الأفعال اليهم ، وهو أن ينظر في أمر هؤلاء فيما اذا كانوا في مقام القدوة والاجتهاد أم لا ؟ .

قال الذهبي في ترجمة الليث بن سعد : "... وقال يحي بن معين : كان يتساهل في الشيوخ والسماع ... قلت: لولا أن النباتي ذكر الليث في تذييله على الكامل لما ذكرته ، لأنه ماهو بدون مالك ولاسفيان ،وماتساهل فيه الليث فهو دليل على الجواز لأنه قدوة " (٣) .

وقال ابن حجر في ترجمة الحسن بن صالح الهمداني الثورى :"... وقولهم كان يرى السيف يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور ، وهذا مذهب للسلف قديم لكن استقر الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى الى أشد منه ... وبمثل هذا الرأى لايقدح في رجل قد ثبتت عدالته واشتهر بالحفظ والاتقان والورع التام ، والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد ، وأما ترك الجمعة ففي

---

(١) الثقات (٨/٢٥-٢٦) وابن حبان ومنهجه (٧٨٦/٢) ويلاحظ أن غير واحد ذكر أن من صحت عدالته ... الخ بنفس الألفاظ تقريبا منهم : ابن عبدالبر وابن حبان وأبو عبدالله المروزى - فيما أشرت اليه سابقا - وابن جرير الطبرى فيما نسبه اليه صاحب " التنكيل "(٢٦٦/١) نقلا عن ابن حجر.

(٢) قاعدة في الجرح والتعديل (٢٤).

(٣) الميزان (٣٤٣/٤).

جملة رأيه ذلك أن لايصلى خلف فاسق ولايصح ولاية الامام الفاسق ، فهذا مايعتذر به عن الحسن ، وان كان الصواب خلافه فهو امام مجتهد ..."(١)

وهناك قسم من الرواة لم تثبت عدالتهم(٢) فما هو منهج ابن عبدالبر فيهم ؟ الذى ظهر لي من صنيعه أنه لايهملهم ولايضعفهم لذلك ، حتى ولو أتوا ببعض المناكير، بل يجتهد في أمرهم وينظر في أحاديثهم ثم يقرر الذى يؤديه اليه اجتهاده ، اذ الأهم عنده ألا يذكروا بجرحه .

قال : " ... وأما من لم تثبت امامته ولاعرفت عدالته ولاصحت لعدم الحفظ والاتقان روايته فانه ينظر فيه الى ما اتفق أهل العلم عليه ويجتهد في قبول ماجاء به على حسب مايؤدى النظر اليه ..."(٣)

وقال عن داود بن خالد بن دينار : "... لم يذكره أحد بجرحه ولاضعفه أحد من نقلة أئمة أهل الحديث ولم ينكرُه (أى الحديث) أحد منهم ".(٤)

وقد قال فيه ابن حجر : صدوق ، وجهله يعقوب بن شيبة ،ولايحفظ عنه الا حديث واحد كما قال ابن المديني.(٥)

وقال عن عبدالله بن المؤمل وهو ضعيف عند الأكثرين ووافق ابن عبدالبر النقاد على تضعيفه من قبل حفظه لكنه لم يتركه ، قال : -

"... هو سيئ الحفظ فلذلك اضطربت الرواية عنه ، وماعلمنا له خربة تسقط عدالته ، وقد روى عنه جماعة من جلة العلماء، وفي ذلك مايرفع من حاله ، والاضطراب عنه لايسقط حديثه ..."(٦)

وقال عن عبدالملك بن بديل وقد ضعفه من ذكره وجاء بخبر منكر ومع ذلك

---

(١) التهذيب (٢/٢٨٨).
(٢) وبعضهم ضعف من قبل حفظه .
(٣) الجامع (٢/ ١٥٢).
(٤) التمهيد (٢٠/٢٤٧).
(٥) الملحق رقم (١٣٥).
(٦) التمهيد(٢/١٠٢) ، وانظر الملحق رقم (٣٥٣).

قال ابن عبدالبر : "... فهو غريب من حديث مالك غير محفوظ له ،وعبدالملك بن بديل شامي ليس بالمشهور بحمل العلم ، ولاممن تعرف له جرحة يجب بها رد روايته ... "[(١)] .

وبذا يتبين أن العدالة أمر أساسي عند ابن عبدالبر،وأهم من الضبط فى قبول حديث الراوى وان كان لايغني أحدهما عن الآخر ، وعدم وجود الجرحة أو الخربة في الراوى الذى لم تثبت عدالته أو ضعف من قبل حفظه أمر ضروري ومهم وكفيل بألا يسقط أو يهمل حديث هذا الراوى عند ابن عبدالبر نهائيا ، بل ينظر في أمره ويجتهد في كل حديث على حسبه .

---

(١) التمهيد (٥/١٩) ، وانظر الملحق رقم (٣٦٤).

المبحث الثالث : ثبوت عدالـة الراوى : -

قال ابن الصلاح : " أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه ..." (١) والعدل الضابط هو الثقة عندهم باتفاق .

كما يجمع علماء المصطلح على أن العدالة المبتفاة تثبت للراوى بأحد أمرين : -

الأمر الأول : بالاستفاضة : واشتهار عدالته وثقته بين أهل العلم ، دون الحاجة الى بينة تدل على عدالته وثقته ، وذلك كمالك والسفيانين والقطان وغيرهم. (٢)

الأمر الثاني : بالتنصيص على عدالته من قبل الأئمة (٣) ، ويكتفي بامام على الصحيح (٤) .

الأمر الثالث : زاده ابن حجر وقال : بتوثيق من ينفرد بالرواية عنه اذا كان متأهلا لذلك (٥) .

وقد أورد ابن دقيق العيد كلاما نفيسا يبين فيه طرق ثبوت عدالة الراوى، ويقعد فيه لصنيع بعض الأئمة ويوسع به دائرة الثقات .

قال : " ولمعرفة كون الراوى ثقة طرق منها : -

١ - ايراد أصحاب التلواريخ ألفاظ المزكين في الكتب التى صنفت على أسماء الرجال ككتاب تاريخ البخارى وابن أبي حاتم وغيرهما.

٢ - ومنها تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوى محتجين به .

وهذه درجة عالية لما فيها من الزيادة على الأول ، وهو اطباق جمهور الأمة ، أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين ، والرجوع الى حكم الشيخين

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (٢١٨).
(٢) المقدمة (٢١٨ - ٢١٩) ، والكفاية (١٤٧) ، والباعث الحثيث (٩٣).
(٣) المقدمة (٢١٨) ، والباعث الحثيث (٩٣).
(٤) الباعث الحثيث (٩٣).
(٥) شرح نخبة الفكر (١٠٠).

بالصحة • وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح ، فهو بمثابة اطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما • وقد وجد في هؤلاء الرجال المخرج عنهم في الصحيح من تكلم فيه بعضهم ، وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل يخرج عنه في الصحيح : هذا جاز القنطرة يعني بذلك أنه لايلتفت الى ماقيل فيه ، وهكذا نعتقد وبه نقول ولانخرج عنه الا ببيان شاف وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن على المعنى الذى قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما• نعم ، يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات فيكون من لم يتكلم فيه أصلا راجحا على من قد تكلم فيه ،وان كان جميعا من رجال الصحيح ، وهذا عند وقوع التعارض•

٣ – ومنها تخريج من خرج الصحيح بعد الشيخين ، ومن خرج على كتابيهما ، فيستفاد من ذلك جملة كثيرة من الثقات ، اذا كان المخرج قد سمي كتابه بالصحيح ، أو ذكر لفظا يدل على اشتراطه لذلك فليتنبه لذلك •••

٤ – ومنها أن يتتبع رواية من روى عن شخص فزكاه في روايته بأن يقول : حدثنا فلان وكان ثقة مثلا • وهذا يوجد منه ملتقطات يستفاد بها مالايستفاد من الطرق التى قدمناها ويحتاج الى عناية وتتبع•

والوجوه التى ذكرناها كلها راجعة الى ماذكرناه من وجوه التزكية لكنها طرق مختلفة في معرفة التزكية التى يستفاد بالتنبيه عليها تيسير معرفة الثقات والسبيل الى حصرهم وجمعهم والله أعلم "•(١)

قال صاحب كتاب " منهج ابن حبان " معقبا على كلام ابن دقيق العيد :

" ••• ان ماذهب اليه الحافظ ابن دقيق العيد في توسيع معنى التزكية هو الذى ينبغي أن يصار اليه ، بل هو المعمول به عمليا في كتب الرجال قبله وبعده ، ومع التنبه الى أنهذا بدوره سيوسع مفهوم الثقة ليشمل كل راو غير مجروح ولم يأت بما ينكر عليه "•(٢)

---

(١) ابن حبان ومنهجه (٢/٨٠٩–٨١٠)، نقلا عن الاقتراح •

(٢) ابن حبان ومنهجه (٢/٨١٠)•

وبعد هذه المقدمة الضرورية لفهم اتجاهات النقاد عامة في هـــــذا الموضوع ، نحاول أن نعرف وجهة ابن عبدالبر في هذه المسألة – أعنى طـــرق ثبوت العدالة – ومدى قربها أو بعدها عن صنيع النقاد – نظريا وعمليا .

يرى ابن عبدالبر – كغيره من علماء الحديث – أن الراوى الذى تقبـل روايته هو من توفر فيه شرطا العدالة والضبط حاكيا الاجماع على ذلك، قال :–

" الذى اجتمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدث الذى يقبـل نقله ويحتج بحديثه ويجعل سنة وحكما في دين الله هو أن يكون حافظا ان حدث من حفظه ، عالما بما يحيل المعاني ، ضابطا لكتابه ان حدث من كتــاب ، يؤدى الشيء على وجهه ، متيقظا غير مغفل ، وكلهم يستحب أن يؤدى الحديـث بحروفه لأنه أسلم له ، فان كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحـدث بالمعنى ، وان لم يكن كذلك لم يجز له ذلك ،لأنه لايدرى لعله يحيل الحـلال الى الحرام ، ويحتاج مع ماوصفنا أن يكون ثقة في دينه عدلا جائز الشهـادة ، فاذا كان كذلك وكان سالما من التدليس كان حجة فيما نقل وحمل من أثر فـي الدين "(١) .

١ – ان هذا النص – الذى يتفق فيه أبو عمر مع غيره من النقاد – ينطبـق في شروطه وضوابطه – أكثر ماينطبق – على أولئك النفر من الرواة الذين استفاضت عدالتهم وجرى في الناس وفور ديانتهم واستقامتهم وهــو الطريق الأول من طرق ثبوت العدالة عند المحدثين – كما ذكرت – وعنـد ابن عبدالبر، اذ نراه في سياق الدفاع عن عكرمة مولى عباس يشـير الى هذا المعنى دون أن يصرح أنه من طرق ثبوت العدالة ،قــال : " جماعة الفقهاء وأئمة الحديث الذين لهم بصر بالفقه والنظـر هذا قولهم : أنه لايقبل من ابن معين ولامن غيره فيمن اشتهر بالعلم وعرف وصحت عدالته وفهمه الا أن يتبين الوجه الذى يجرحه به علـى

---

(١) التمهيد : المقدمة (١ /٢٨) .

حسب مايجوز من تجريح العدل المبرز العدالة في الشهادات ، وهـــــذا الذى لايصح أن يعتقد غيره ولايحل أن يلتفت الى ماخالفه "(١).

٢ - ومن طرق ثبوت العدالة عند ابنعبدالبر قولته المشهورة التى لم يوافقه عليها الكثيرون والتى وصفت بأنها " اتساع غير مرضي"(٢).

قال : " وكل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه لقوله صلى الله عليه وسلم : يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله "(٣).

وكأن ابن عبدالبر- وبعد أن وافق علماء هذا الشأن في تحديد مفهـــوم العدل الضابط - أراد أن يقرر الشيء المعمول به في الميدان التطبيقي عنـــد نقاد الحديث وايجاد اطار واقعي يستوعب جموعا من الرواة الذين لم ينص علـــى تعديلهم لكن توفرت فيهم أشياء تجعل أمر تعديلهم ممكنا ومقبولا ،وهـــــذه الأشياء يمكن استخراجها من كلام ابن عبدالبر نفسه وهيكالتالي : -

١ - حمل العلم .
٢ - العناية به ومعرفته بذلك .
٣ - عدم وجود جرحة في حالة .
٤ - انتفاء كثرة خطئه في حديثه .

فما المانع من تعديل مثل هذا الراوى ؟! وهو غير المستور ، فـــان المستور غير مشهور بالعناية بالعلم كما قال الذهبي(٤) ، وقال أيضا في اشارة الى الرواة الذين لمينص على تعديلهم وهم من رواة الصحيحين : " وفـــى رواة الصحيحين عدد كثير ماعلمنا أن أحدا نص على توثيقهم ، والجمهور على أن مـن

---

(١) التمهيد (٣٤/٢)، وكررنفس هذا المعنى في الجامع (١٥٢/٢).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (٢١٩).
(٣) التمهيد : المقدمة (٢٨/١).
(٤) فتح المغيث (٣٠٠/١) ، منهج ابن عبدالبر يشمل المستور أيضا كمـــا سيأتي بيانه قريبا .

كان من المشائخ قد روىعنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح "[١] .

قال السخاوي : "... لكن قد تعقبه شيخنا بقوله : مانسبه للجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد الا ابن حبان ، نعم هو حق فيمن كان مشهورا بطلب الحديث والانتساب اليه كما قررته في علوم الحديث ..."[٢]

وهذا - لعمري - هو الذى قصده ابن عبدالبر ورامه .

ويذهب أبعد من ذلك عندما يقرر أن غير المشهور بحمل العلم ممن لاتعرف له جرحة لايرد حديثه مطلقا . قال عقب حديث منكر أورده :"..فهو غريب من حديث مالك غير محفوظ له ، وعبدالملك بن بديل شامي ليس بالمشهور بحمل العلم ولاممن تعرف له جرحة يجب بها رد روايته " ،والرجل ضعفه غير واحد ولم يرد فيه توثيق[٣] .

وقعد لمثل هذه الحالة فقال : "... وأما من لم تثبت امامته ولا عرفت عدالته ولاصحت لعدم الحفظ والاتقان روايته فانه ينظر فيه الى مااتفق أهل العلم عليه ويجتهد في قبول ماجاء به على حسب مايؤدى النظر اليه "[٤].

وقد استعمل ابن عبدالبر من الألفاظ لنقدية عبارات مثل : معروف ، مشهور بالعلم ، روى عنه العلم وذلك في سياق الاحتجاج ،وقد تبين من خلال دراسة هذه الألفاظ أن أكثرهم من الثقات والصدوقين ومن لهم بعض الأوهام أو الأخطاء ممن يدخل تحت مسمى الوثاقة العامة عنده[٥] .

والظاهر أن ابن عبدالبر قدسبق بهذا المنهج ، منهج تعديل الرواة من خلال شهرتهم بالطلب ، فقد قال عبدالله بن عوف المتوفى سنة (١٥٠) فيما ساقه الرامهرمزى بسنده اليه : " لانكتب الحديث الا ممن كان عندنامعروفا بالطلب "[٦].

---

(١) الميزان (٣٤٦/٤).
(٢) فتح المغيث (٢٩٦/١ - ٢٩٧).
(٣) م رقم (٣٦٤).
(٤) الجامع (١٥٢/٢).
(٥) انظر باب : حصر ودراسة الألفاظ تحت مباحث الألفاظ المذكورة ،وانظرأيضا (١٣٧).
(٦) المحدث الفاصل (٤٠٥)، وأورده ابن عبدالبر في التمهيد (٤٥/١) .

وقال عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي المتوفى سنة (١٥٣) فيما ساقه الخطيب بسنده اليه : " لايؤخذ العلم الا عمن شهد له بالطلب ، قال أبو زرعة : فسمعت أبا مسهر يقول : الا جليس العالم فان ذلك طلبه . قلت (القائل الخطيب) أراد أبو مسهر بهذا القول أن من عرفت مجالسته للعلماء وأخذه عنهم أغنى ظهور ذلك من أمره أن يسأل عن حاله والله أعلم "(١) .

ويرى ابن حبان أن " من كان معروفا بين أهل العلم بالرواية ، ولم ينقل عنه جرح ووافق الثقات في الروايات لكان عدلا مقبول الرواية ، اذ الناس أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم مايوجب القدح ، فيجرح بما ظهر منه من أسباب الجرح ..."(٢)

قال ابن حجر معقبا على قول ابن حبان : "... وهذا الذى ذهب اليه ابن حبان من أن الرجل اذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة الى أن يتبين جرحه : مذهب عجيب ، والجمهور على خلافه ..."(٣)

وفى تقييد ابن حجر كلام ابن حبان بمن انتفت جهالة عينه نظر، لأن تتمة كلام ابن حبان والتى ذكرها ابن حجر نفسه هي قوله : "... هذا حكم المشاهير من الرواة ، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم الا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها " .

ولأن المجهولين عند ابن حبان أصناف ، وفى هذه الأصناف مجهول الحال (٤) ، ولو أطلق الحافظ الجهالة ولم يقيدها بجهالة العين لكان الكلام محتملا ، والله أعلم .

ونقل " المعلمي " كلام ابن حبان في العدالة واستغراب ابن حجر ثم عقب على ابن حجر بقوله : "... ولو تدبر لوجد كثيرا من الأئمة يبنون عليه ،

---

(١) الكفاية (١٤٩) .
(٢) ابن حبان ومنهجه (٨٠٣/٢) ، والمجروحين (١٩٢/٢-١٩٣) .
(٣) اللسان (١٤/١) .
(٤) ابن حبان ومنهجه (٨٩٦/٢) .

فاذا تتبع أحدهم أحاديث الراوى فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ، ولم يبلغه مايوجب طعنا فى دينه وثّقه ،وربما تجاوز بعضهم هذا كما سلف، وربما يبني بعضهم على هذا حتى في أهل عصره ... " [(١)] وأورد مايشهد لذلك من صنيع ابن معين .

غير أن المعرفة أو الشهرة بحمل العلم والعناية : به أمر غير منضبط ، ويصعب تحديد معالمهما لاختلافات النقاد التطبيقية في هذا المجال فالذى هو مشهور عند هذا للناقد هو مجهول أو مستور عند ناقد آخر، [(٢)] " والذى لامناص من الاعتراف به هو أن كلمة الشهرة كلمة كبيرة ،فمعظم الروة غير مشهورين ، ومع ذلك وثقوا وقبلت أحاديهم ... " [(٣)]

٣ - ولذلك نجد ابن عبدالبر يوثق من له راويان ثقتان فأكثر،أو من روى عنه امام كبير ، وذلك منه رحمه الله - فيما أحسب - تفسير عملي للشهرة أو المعرفة التى يقصدها ، وفى صنيعه هذا مايجعل كلام الذهبي محل نظر، وهو قوله - تعقيبا على كلام ابن عبدالبر فى العدالة - : "... انه حق ... ولايدخل في ذلك المستور ، فانه غير مشهور بالعناية بالعلم ..." [(٤)].

والا مثلة القادمة تبين أنه يريد بقوله ذاك المستور وغيره ممن روى عنه ثقتان فأكثر ولم يثبت فيه جرح ، ومن ذلك : -

١ - قوله في محمد بن آبان : ".... وقيل ان محمدبن آبان لم يرو عنه الا يحى بن أبي كثير، وهو مجهول ، وقال آخرون : هو مدني معروف ، روى عنه الأوزاعي أيضا ، وله عن القاسم وعروة وعون بن عبدالله رواية ، وهذا هو الصحيح ، وهو شيخ يمامي ثقة ، وحسبك برواية يحي بن أبي كثير والأوزاعي عنه " [(٥)] .

---

(١) التنكيل (١/ ٢٥٦).

(٢) ستأتي بعض الأمثلة على ذلك .

(٣) ابن حبان ومنهجه (٢/٨٨٢).

(٤) فتح المغيث (١/٣٠٠).

(٥) التمهيد (٦/٩٥-٩٦) ، وانظر م: رقم (٤٧٤).

٢ - وقال في هشام بن هشام بن عتبة : "... وقال بعضهم : انه معروف النسب مجهول فينفسه ، وهذا عندى ليس بشيء ،وقد روى عنه مالك وشجاع بن الوليد أبو بدر السكوني وأبو ضمرة أنس بن عياض ومكي بن ابراهيم ، ومن روى عنه رجلان ارتفعت عنه الجهالة وحمل على العدالة حتى تثبت فيه جرحة "(١).

٣ - وثق ابن عبدالبر أبا المثنى الأملوكي(٢) ، وقد روى عنه هلال بن يساف وصفوان بن عمرو السكسكي وهما ثقتان(٣) . قال ابن القطان الفاسي : "... فان قيل : فان ابن عبدالبر قال في كتاب الاستذكار اثر هذا الحديث : أبو المثنى الحمصي ثقة فالجواب أن نقول: أبو عمر فى هذا كأبي محمد (أى الاشبيلي) ان لم يأت في توثيقه اياه بقول معاصر أو قول من يظن به الأخذ عن معاصر له فانه لايقبل منه الا أن يكون ذلك منه فى رجل معروف قد انتشر له من الحديث ماتعرف به حاله ز وهذا ليس كذلك فاعلمه "(٤) .

قال الذهبي توضيحا لموقف ابن عبدالبر وردا على ابن القطان بعد أن أورد كلامه السابق : -

"... قلت : وثقه ابن عبدالبر لكونه ماغمز أصلا ولاهو مجهول لرواية ثقتين عنه "(٥).ولعل هذا التفسير من الذهبي لطريقة ابن عبدالبر في مثل هذا الراوى هو تفسير لاحق لكلامه السابق في اخراج المستور من مضمون كلام ابن عبدالبر في العدالة .

---

(١) التمهيد (٥/٥٨٧ب) وانظر : م / ٥٨٧.

(٢) الاستذكار (١/١٠٤) ، والاستغناء (٢/٦٩٦) ولم يذكره بوثاقة في الكتاب الثاني .

(٣) انظر : التقريب (٥٧٦) و(٢٧٧).

(٤) الوهم والايهام (٢/٤٠٤).

(٥) نقد الامام الذهبي (١٠٧) وانظر التهذيب (٤/٤٦٣)، التقريب (٢٨٠)وقال: " ... وثقه العجلى ...".

٤ - وقال في عثمان بن حفص الزرقي : "... ثقة ، روى عنه مالك وعبدالعزيز ابن أبي سلمة ، ولم يرو عنه غيرهما فيما علمت ..." (١) ذكره ابن حبان وحده في الثقات (٢) .

٥ - وصف عبيد بن حيان الجبيلي بأنه من الحفاظ ، ولم يرو عنه غير أبي زرعة وعباس بن الوليد بن مزيد، وذكره ابن حبان وحده بوثاقة فقال : مستقيم الحديث (٣) .

٦ - وثق عبدالله بن واقد بن عبدالله بن عمر، وقد روى عنه جماعة منهم الزهري والفضيل بن غزوان (٤) ، قال ابن حجر : مقبول .

٧ - وثق عبيد بن السباق ، وقد روىعنه خمسة رواة منهم ابنه سعيدوالزهري ولم يوثقه غير العجلي وابن حجر (٥) .

٨ - وثق عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي عمرة ، وقد روى عنه ثلاثة منهم مالك وعطاف بن خالد (٦)، ذكره ابن حبان وحده في الثقات ،وقال ابن حجر: مقبول (٧) .

٩ - ذكر أن عباس بن الحسن الجزرى من الثقات ، وقد روى عنه داودالعطار ومحمد بن سلمة الحراني (٨) .

١٠- وثق أبا الأسود الحنفي واسمه : سهل ، وقد روى عنه الأعمش وشعبة (٩) وحدهما ، قال ابن حجر : مقبول (١٠) .

---

(١) التمهيد (٨١/٢٠).

(٢) (٣٩٤/٣).

(٣) (م/٣٨٩).

(٤) (م/٣٦٠).

(٥) (م /٣٩٠) .

(٦) عطاف بن خالد قال ابن حجر:"... صدوق يهم..." التقريب (٣٩٣).

(٧) (م/٢٨٣).

(٨) (م/٢٥٥).

(٩) الاستغناء (٤٠٣/١).

(١٠) التقريب (٤٠٦) وانظر : التهذيب (٣٩٧/٧).

١١ - وثق أبا الثورين محمد بن عبدالرحمن الجمحي[(١)] ، وقد روى عنه عمرو بن دينار وعثمان بن الأسود[(٢)]، قال ابن حجر : مقبول[(٣)] .

١٢ - وثق أبا الحارث الكرماني وقد روى عنه موسى بن اسماعيل وبدل بن المحبر قال ابن حجر[(٤)] : مقبول .

١٣ - أبو حمزة الأنصاري : طلحة بن يزيد : وثقه ابن عبدالبر[(٥)] ،وقد روى عنه شعبة وعمرو بن مرة[(٦)] ، قال ابن حجر : وثقه النسائي .

١٤ - أبو خالد الوالبي : هرمز قال عنه[(٧)] : صالح الحديث ليس به بأس، وقد روى عنه الأعمش وفطر بن خليفة[(٨)] ،قال ابن حجر : مقبول .

١٥ - أبو راشد : سعيد ، قال : ليس به بأس[(٩)] : وقد روى عنه الأعمش وواصل مولى أبي عيينة .

١٦ - أبو هياج الأسدى : حيان بن حصين[(١٠)] : وثقه ابن عبدالبر[(١١)] ، روى عنه الشعبي وأبو وائل[(١٢)] ، وثقه ابن حجر وذكر له راويين آخرين هما ابناه .

١٧- أبو حازم التمار : وثقه ابن عبدالبر ، وقد روى عنه ثلاثة رواة منهم محمد بن ابراهيم التيمي[(١٣)] ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب ، قال ابن حجر[(١٤)] : مقبول .

---

(١) الاستغناء (١/٤٩٨).
(٢) التقريب (٤٩١) وانظر: التهذيب (٢٩٣:٩).
(٣) الاستغناء (١١٢٩/٢).
(٤) التقريب (٦٣١)، وانظر التهذيب (٦٤/١٢).
(٥) الاستغناء (٥٦٢/١).
(٦) التقريب (٢٨٣) وانظر التهذيب (٢٩/٥) وذكر عمرو بن مرة راويا وحيدا.
(٧) الاستغناء (٥٩٢/١).
(٨) التقريب (٦٣٦) ، وانظر التهذيب (٨٣/١٢) وذكر له خمسة رواة وأورد فيه قول أبي حاتم وحده : صالح الحديث .
(٩) الاستغناء (٦٢٨/١).
(١٠) الاستغناء (٩٨٣/٢-٩٨٤).
(١١) التقريب (١٨٤).
(١٢) التهذيب (٦٧/٣).
(١٣) الاستغناء (٥٥٦/١-٥٥٧).
(١٤) التقريب (٦٣١) ، وانظر التهذيب (٦٥/١٢) ولم يذكره غير ابن حبان فى الثقات .

١٨ - وثق أبا صالح : ميسرة الكوفي ، وقد روى عنه ثلاثة رواة منهم: سلمة ابن كهيل وهلال بن خباب[1] ، قال ابن حجر[2] : مقبول .

١٩ - أبو يعفور الجعفي : عبدالكريم بن يعفور : وثقه ابن عبدالبر[3] ، وقد روى عنه ثلاثة منهم قتيبة بن سعيد ويحيي بن يحي الليثي، قال أبوحاتم[4] شيخ ليس بالمعروف .

ويلاحظ على هذه التراجم مايلي : -

أولا: أن معظم أصحابها من التابعين .

ثانيا: ويلاحظ أن أحاديث من ذكروا منهم في "التمهيد" ليس فيها ماخالفوا فيه الثقات أو تفردوا عنهم بشيء

ثالثا: كما يلاحظ أن الرواة الذين رووا عن أصحاب هذه التراجم أغلبهم من الثقات أو الصدوقين ماعدا ثلاث تراجم : -

- الترجمة رقم (٨) أحد الرواة الثلاثة عن صاحبها هو عطاف بن خالد وأشرت الى حاله هناك ، والثاني هو عبدالرحمن بن أبي الموالي قال ابن حجر[5] : صدوق ربما أخطأ.

- الترجمة رقم (١٨) أحد الرواة الثلاثة فيها عن صاحبها : صدوق تغير بأخرة[6] وذكرته هناك ،والثانى هو عطاء بن السائب : صدوق اختلط.

- الترجمة الثالثة رقم (١٩) أحد الرواة الثلاثة هو يحي بن يحى الليثي صدوق له أوهام[7] ، والثاني أبو موسى الأنصاري : ثقة متقن[8] وهذه لااشكال فيها ، لأن الثالث هو قتيبة بن سعيد : ثقة ثبت ، فتبقى ترجمتان

---

(١) الاستغناء (٢/٧٧٣)، وهلال بن خباب قال عنه ابن حجر: صدوق تغير بآخره : التقريب (٥٧٥).

(٢) التقريب (٥٥٥)، وانظر التهذيب (١٠/ ٣٨٧).

(٣) الاستغناء (٢/١٠١٢) ويحى بن يحي الليثي قال عنه ابن حجر: صدوق فقيه قليل الحديث وله أوهام : التقريب (٥٩٨).

(٤) الجرح (٦/٦١).

(٥) التقريب (٣٥١).

(٦) التقريب (٣٩١).

(٧) التقريب (١٠٣).

(٨) التقريب (٤٥٤).

لكل منهما ثلاثة رواة ، اثنان من مجموع الستة من الأئمة الثقـــات ، والأربعة الآخرون من الصدوقين الذين لهم بعض الأوهام أو التغير، وحتـــى هؤلاء لايخلوا بمنهج ابن عبدالبر في المستور لأنهم ممن يصدق عليهـــم مسمى الوثاقة عنده كما بينته في غير هذا الموضع .

وهناك راويان آخران وصفا بأن لهما مخالفات ، فعباس بن الحســـن الجزرى قال فيه ابن عدى : يخالف الثقات ، وعثمان بن حفص الزرقـــى أورد له البخارى حديثا وقال لايتابع عليه ، وهذا لااشكال فيه أيضـــا لأن ما أورده ابن عبدالبر لها ليس من مناكيرهما ، ثم ان من منهجـــه ألا يترك الراوى أو يضعفه تضعيفا مطلقا لمنكر أو لبعض المناكيـــر يرويها مادام وصف الثقة العام قد ثبت له ولم يتهم في عدالته الدينية .

٤ - يرى ابن عبدالبر أيضا أن رواية الامام الثقة أو الجليل أو الكبيـــر مما يرفع من جهالة الراوى اذا لم يعرف برواية المنكرات ،بل يوثـــق من هذه حاله في كثير من الأحيان .

١ - فأبو بكر بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر لم يرو عنه غير ابن شهـــاب حديثا واحدا فقط كما قال ابن عبدالبر نفسه ، ومع ذلك وثقه ،كمـــا وثقه ابن سعد وأبو زرعة والذهبي وابن حجر (1) .

٢ - وعبيدالله بن عامر المكي : لم يرو عنه غير عبدالله بن أبي نجيـــح فقط كما قال الذهبي ، ومع ذلك وثقه ابن عبدالبر،وقال ابن حجـــر : مقبول (2) .

وقد يقال ان ابن أبي نجيح قال فيه ابن حجر : ثقة رمي بالقدر وربمـــا دلس ، فأين الامامة أو الجلالة في مثل هذا الراوى حتى يوثق شيخـــه ، والراجح أن توثيق ابن معين والدارقطني لعبيدالله هذا كانت وراء توثيق ابن عبدالبر له .

---

(١) (م/ ٦٣٦).

(٢) (م/ ٣٨٢) .

٣ - وعبدالرحمن بن عامر المكي : تفرد بالرواية عنه ابن عيينة ، وثقه ابن عبدالبر والدارقطني وحدهما مع أخويه عروة وعبيدالله (١)٠

٤ - عبدالعزيز بن النعمان : " تفرد عنه عبدالله بن رباح ،ووثقه ابن عبدالبر وحده وقال ابن حجر : وثقه ابن حبان (٢)٠

٥ - أبو صالح البزاز: وثقه ابن عبدالبر (٣) ولم يرو عنه غير أبي البختري الطائي (٤)٠

٦ - أبو ابراهيم الفايشي : مضاء ، وثقه ابن عبدالبر (٥) ولم يرو عنه غير أبي اسحاق السبيعي ، وذكره ابن حبان في ثقاته (٦) ، والبخاري (٧) وابن أبي حاتم (٨) ولم يذكراه بشيء ٠

٧ - عمارة بن أكيمة : وثقه ابن عبدالبر ولم يرو عنه غير الزهري،واستدل على توثيقه بكلام ابن معين لما سئل عنه : يكفيك قول ابن شهاب: حدثني ابن أكيمة وثقه ابن معين وابن حجر (٩) ،وجهله غير واحد٠

٨ - أبو الأحوص الغفاري : لم يوثقه صراحة ، وانما استغرب من ابن معين أن يقول عنه ليس بشيء، وقد روى عنه الزهري وحده ، وقال ابن عبدالبر "٠٠٠ وقد تناقض ابن معين في هذا المعنى لأنه قيل له : ابن أكيمة لم يرو عنه غير ابن شهاب الزهري فقال : يكفيك قول ابن شهاب :حدثني ابن أكيمة ، ويلزمه مثل هذا في أبي الأحوص" (١٠)٠ فكأنه بتسوية أمره مع

---

(١) (م/٢٧٨)٠

(٢) (م/٣٠٢) ، وعبدالله بن رباح قال ابن حجر : ثقة ،وقال ابن المديني وابن خراش : هو رجل جليل : التقريب (٣٠٢) ، التهذيب (٢٠٧/٥)٠

(٣) الاستغناء (١٣٥٣/٣) ، وانظره في الجرح (٣٩٣/٩)٠

(٤) قال ابن حجر عنه : "٠٠٠ ثقة ثبت فيه تشيع قليل كثير الارسال ٠٠٠" التقريب (٢٤٠)٠ وذكره ابن حبان في المشاهير (١٠٥)٠

(٥) الاستغناء (٣٧٢/١)٠

(٦) الثقات (٤٦٠/٥)٠

(٧) التاريخ الكبير(٥٠/٨)٠

(٨) الجرح (٤٠٣/٨)٠

(٩) (م/٤١٩)٠

(١٠) الاستغناء (١٠٤٨/٢)٠ ويحتمل أن يكون مراد ابن معين : قلة الحديث لا التضعيف الشديد ، فيكون اعتراض ابن عبدالبر حينئذ في غير محله ٠

ابن أكيمة يوثقه ضمنا ، قال ابن حجر : مقبول[١] وقد جهله بعضهم ولينه الحاكم أبو أحمد وصحح حديثه ابن حبان وابن خزيمة[٢] .

ويلاحظ في هذه التراجم أيضا أن أصحابها كلهم من التابعين ، كما يلاحظ أن من ذكر منهم في " التمهيد " لم يرووا الا مارواه الثقات . كما يلاحظ ماذكرته سابقا من رواية بعض الأئمة عنهم كابن عيينة والزهرى وأبي اسحاق السبيعي ، ومن قبلهم - فى المساتير - شعبة والأوزاعي ويحى بن أبي كثير ومالك ، وقد نص ابن عبدالبر على تحرى بعضهم ودقة تفتيشهم وبحثهم ، فمن ذلك أنه ذكر واقعة تتبع فيها شعبة مخرج حديث معين ثم قال :

" هكذا يكون البحث والتفتيش ، وهذا معروف عن شعبة ، ولهذا وشبهه قال أبو عبدالرحمن النسائي : أمناء الله عز وجل على حديث رسوله ثلاثة : مالك بن أنس وشعبة بن الحجاج ويحي بن سعيد القطان "[٣] .

وذكر غير مرة أن مالكا لايحدث الا عن ثقة[٤] ، وهو ماذكره أيضا أحمد بن حنبل[٥] ويحى بن معين[٦] وغيرهما[٧] واستثنوا من ذلك عبدالكريم بن أبي المخارق وعاصم بن عبيدالله[٨] ، وقال ابن عبدالبر عن أبي اسحاق السبيعي: "... روى عن جماعة من همذان وغيرهم لم يرو عنهم غيره احتملوا له لجلالته كما قال يحى ابن معين اذ قيل له : من ابن أكيمة ؟ فقال: يكفيك قول الزهرى : حدثني ابن أكيمة ..."[٩] بل ان أبا عمر قد يرفع من شأن الرجل المجهول بذكر مالك له في كتابه ، قال : " لاأعرف محمد بن عمران هذا الا بهذا الحديث ... وحديثه هذا مدني ، وحسبك بذكر مالك له في كتابه "[١٠] .

---

(١) التقريب (٦١٧) . (٢) التهذيب (٢/٥ - ٦) .
(٣) التمهيد : المقدمة (١/٥١) .
(٤) التمهيد (١/٦٠) و (٨/١٧٢ب) .
(٥) شرح علل الترمذى (١٠٦) ، (٥١٧) .
(٦) المصدر السابق (١٠٦) .
(٧) (م/ ٣٠٥) .
(٨) شرح علل الترمذى (٥١٧) .
(٩) الاستغناء (١/٣٨٦) .
(١٠) (م/٥١٢) .

وهناك عدة تراجم قال فيها : حسبك برواية الزهري عنه[(١)] ، وماشابه ذلك ، وحسبك برواية مالك عنه[(٢)] ، وحسبك بذلك جلالة له : أي برواية القاسم بن محمد عنه[(٣)] ، وحسبك برواية يحى بن أبي كثير والأوزاعي عنه[(٤)] ،وحسبك برواية أبي ادريس عنه[(٥)] .

وقد يرد علينا أن هناك تراجم فى " الاستغناء " روى فيها عن أحدهم من قال فيهم الحافظ ابن حجر : ثقة أو ثقة حافظ ، ومع ذلك جهلهم ابن عبدالبر.

١ - فأبو البيدق عبدالرحمن بن زيد "... روى عنه موسى بن عقبة ، يعد في أهل المدينة ، مجهول "[(٦)]، وقد وصف ابن عبدالبر موسى بن عقبة بأنه ثقة[(٧)] وبأنه كبير[(٨)].

٢ - وأبو الحارث صدقة البصرى "... روى عنه محمد بن الصباح ،مجهول "[(٩)] . قال ابن حجر عن ابن الصباح : ثقة حافظ[(١٠)] .

٣ - وأبو نصر : بشر "... الذى روى عنه عبدالله بن بكر السهمي عن عبدالملك ابن عمير أنه دخل على معاوية ... وهو مجهول "[(١١)]. وثقق ابن حجر السهمي[(١٢)].

٤ - أبو توبة الجزرى "... روى عنه محمد بن مهران أبو جعفر ، هو مجهول لايعرف عندهم "[(١٣)]. قال ابن حجر عن ابن مهران ، ثقة حافظ[(١٤)] .

---

(١) انظر التراجم التالية في الملحق (٣٩٣)،(٥٦٩)،(٥٧٠).
(٢) (م/٦٩).
(٣) (م/٥١٥).
(٤) (م/٤٧٤).
(٥) (م/٣١٠).
(٦) الاستغناء (٤٨٣/١).
(٧) (م/٥٥٩).
(٨) الاستذكار(٢٢٨/١).
(٩) الاستغناء (٥٦٠/١).
(١٠) التقريب)٤٨٤(.
(١١) الاستغناء (٧٥١/٢-٧٥٢).
(١٢) التقريب (٢٩٧).
(١٣) الاستغناء (٤٨٧/١).
(١٤) التقريب (٥٠٩).

٥- أبو كثير : دينار " ... الذى يروى عن ابن عمر .. روى عنه محمد ابن اسحاق ، هو مجهول عندهم[1] وقد وصف ابن عبدالبر ابن اسحاق بالثقة والحفظ[2] وللجواب على مثل هذه الحالات يقال :-

أولا : ان هؤلاء الذين ذكروا كرواة وحيدين لأصحاب التراجم لايرقون الى مستوى الزهرى ومالك وشعبة في الحفظ والاتقان حتى ولو قيل في أحدهم ثقة حافظ ، ولايقاسون بهم في الشهرة بالعلم والعدالة .

ثانيا : ان بعض هؤلاء لم يرد الا في بعض كتب الكنى فقط ولم يذكر حتى في الدواوين التى عنيت باستيعاب أمثال هؤلاء كالتاريخ الكبير والجرح والتعديل والثقات ، وهذا ينطبق على أبي البيدق وأبي الحارث البصرى .

ثالثا : ان بعضهم الآخر وان ورد في الثقات أو في الجرح فقد نص على تجهيله كما هي الحال في أبي نصر[3] وأبي كثير[4] ،فقد جهلا من قبل أبي حاتم وأما الخامس وهو أبو توبة فلم يذكره غير ابن أبي حاتم والحاكم في الكنى ، وجهله ابن حجر[5] .

رابعا : أكثر هؤلاء الذين غلبت عليهم كناهم لايعرفون الا بذلك ، وقد قال ابن عبدالبر " كل من لم يرو عنه الا رجل واحد لايعرف الا بذلك فهو مجهول عندهم لاتقوم به حجة ، وأكثر هؤلاء الذين لايعرفون الا بكناهم كذلك "[6] .
ولايستبعد أن ابن عبدالبر لم يقف على أحاديث لهم ، وهذا مما يؤكد جهالتهم ، ومنهجه أن أحاديث الراوى هي - غالبا - الميزان النهائي

---

(١) الاستغناء (٦٦٨/٢) .
(٢) (م/ ٤٧٦) .
(٣) الجرح (٣٧٢/٢) ، كما جهله الذهبي : الميزان (٣٢٨/١) .
(٤) الجرح (٤٣١/٣) كما جهله الذهبي ، الميزان (٢٢١/٢) .
(٥) اللسان (٢٣/٧) .
(٦) الاستغناء (١٤٤٦/٣) .

لبيان حال الراوى والمرجع لعدالته أو جهالته ، ولذلك أشرت آنفا أن أحاديث الرواة - الذين وثقهم من المساتير وممن روى عنهم الثقة الكبير - هي أحاديث تابعوا فيها الثقات ولم يخالفوهم ، كما أن هناك أحكاما على بعض الرواة لايمكن تفسيرها الا من منطلق هذه الحيثية.

فقد جهل ابن عبدالبر عمار بن سعد المرادى والحجاج بن شداد ، وقد روى عن الأول أكثر من ستة رواة منهم بكير بن الأشج (١) وحيوة بن شريح (٢) ، وروى عن الثاني ثلاثة رواة منهم حيوة بن شريح .

والسبب فى بقائه كذلك أن أبا عمر أورد أحاديث صحيحة ثابتة في كون الأرض مسجدا وطهورا ، ثم أورد بعد ذلك حديثا في النهي عن الصلاة في المقبرة وأرض بابل ثم قال : "... وهذا اسناد ضعيف مجتمع على ضعفه وهو مع هذا منقطع غير متصل بعلي رضي الله عنه وعمار والحجاج ويحى (هو ابن أزهر) مجهولون لايعرفون بغير هذا ..." (٣) فمعارضة الآثار الثابتة بهذا الحديث الضعيف - الذى يعارض أصلا آخر عند ابن عبدالبر، وهو أن فضائل النبي صلى الله عليه وسلم لايجوز عليها النسخ ولا الاستثناء ولا النقصان (٤) - أقول هذه المعارضة المزدوجة هى التى أبقت هذين الراويين على جهالتهما على الرغم من رواية جمع عنهما . وقد قال ابن حجر عن الحجاج (٥) وعمار (٦) انهما مقبولان .

وهناك مثال آخر في الذى يروى عنه امام كبير ومسلك ابن عبدالبر تجاه حديثه .

فعلى الرغم من أنه وثق من روى عنه الزهرى ، فانه أبقى نبهان مولى أم سلمة على جهالته وقد روى عنه الزهرى (٧) ،والسبب فى ذلك أنه روى حديثين

---

(١) بكير بن عبدالله بن الأشج : ثقة - التقريب (١٢٨) وذكره ابن حبان في المشاهير (١٨٨)، وابن عبدالبر نفسه وصفه بأنه كبير.

(٢) حيوة بن شريح : ثقة ثبت فقيه زاهد. التقريب (١٨٥) وذكره في المشاهير (١٨٧).

(٣) التمهيد (٢٢٣/٥).

(٤) التمهيد (٢٢٠/٥).

(٥) (م/٨٩).

(٦) (م/٤١٧).

(٧) التمهيد (٢٣٦/١٦ - ٢٣٧).

لا أصل لهما أحدهما يعارض حديثا ثابتا كما نقل ذلك ابن عبدالبر عن بعض أهل العلم ولم يسمه (١)، وسكت عما نقل كالموافق عليه ، وتجهيله في الموضع السابق دليل على ارتضائه هذا الصنيع .

ومما تجدر الاشارة اليه أن توثيقه لهؤلاء المساتير لايعنى أنه يسوى بينهم وبين غيرهم من الثقات ، فقد بينت في موضع لاحق (٢) أن أحاديثهم ليست كأحاديث الثقات الأئمة ، وأنه يقبلها في غير الأحكام خاصة ، وفي الأحكام اذا لم تخالف أحاديث الثقات .

هذا - فيما أحسب - هو منهج ابن عبدالبر في المساتير والوحدان، فما هي طرائق النقاد الآخرين ؟

من الصعب الجزم بشيء في هذا المجال ، لأن الاختلاف بينهم كبير على مدار العصور ولأن الأمر يتوقف على التتبع والاستقراء لا على مجرد الابتسار والانتقاء . ولكن لابأس من ايراد بعض النصوص والأقوال التى تشهد لمنهج أبي عمر أو تماثل صنيعه .

- قال ابن حبان : "... في ضابط الحديث الذى يحتج به مامحصله : انه هو الذى يعرى راويه من أن يكون مجروحا أو فوقه مجروح أو دونه مجروح ، أو كان سنده مرسلا أو منقطعا ، أو كان المتن منكرا ، فهذا مشعر بعدالة من لم يجرح ممن لم يرو عنه الا واحد (٣)".

- وقال صاحب " منهج ابن حبان " في بيان طريقة ابن حبان في الراوى الذى يخرج من الجهالة الى العدالة : "... أن الراوى المجهول لايخرجه عن جهالته الى العدالة الا أن تعرف عينه بروايته عن ثقة ورواية ثقة عنه ، ولايدخله في جملة أهل العدالة الا موافقته الثقات في الروايات وانتفاء النكارة من حديثه (٤)".

---

(١) التمهيد (١٩/١٥٥) وانظر (م/٥٧٢) ، وقد اقتصرت على هذين المثالين، وللمزيد من الأمثلة انظر : مبحث المجهول في باب دراسة الألفاظ .

(٢) انظر مبحث :منهج ابن عبدالبر في المستور .

(٣) فتح المغيث (١/٣١٧-٣١٨).

(٤) ابن حبان ومنهجه (٢/٨٠٥).

- قال الدارقطني : "... وأهل العلم بالحديث لايحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف وانما يثبت عندهم العلم بالخبر اذا كان راويه عدلا مشهورا ، أو ارتفع اسم الجهالة عنه ، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروى عنه رجلان فصاعدا ، فاذا كان هذه صفته ارتفع اسم الجهالة عنه وصار حينئذ معروفا ..." .(١)

قال السخاوى : "... وعبارة الدارقطني : من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته ... وكذا اكتفى بمجرد روايتهما ابن حبان ، بل توسع كما تقدم في مجهول العين ...." .(٢)

- وذكر السخاوى أيضا أنه منهج البزار كذلك "... وذهب بعضهم الى أن مما يثبت به العدالة رواية جماعة من الجلة عن الراوى ، وهذه طريقة البزار في مسنده ... "(٣)

- ونسبه ابن المواق لأكثر أهل الحديث .(٤)

- وقد ذكر ابن القطان غير مرة في كتابه الى أنه منهج للأشبيلي فقال في ترجمة باب ابن عمير : " ... وأظن أبا محمد جرى فيه على أصله فيمن يروى عنه أكثر من واحد أنه يقبلهم ، وباب المذكور قد روى عنه الأوزاعي ويحى بن أبي كثير" .(٥)

- وقال الذهبي - تعقيبا على ابن القطان في قوله ان مالك بن الخير الزبادى لم تثبت عدالته - : "... يريد أنه مانص أحد على أنه ثقة . وفي رواة الصحيحين عدد كثير ماعلمنا أن أحدا نص على توثيقهم ، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح" .(٦)

---

(١) سنن الدارقطني (١٧٤/٣) .

(٢) فتح المغيث (٣٢٢/١) ومحاسن البلقيني (٢٢٧) حيث ذكر أن ابن حبان يكتفي في التعديل برواية اثنين .

(٣) المصدر السابق (٢٩٦/١)و(٣٢٢/١) حيث أشار اليه فقط .

(٤) المصدر السابق (٣٢٢/١) .

(٥) بيان الوهم والايهام (٣٠٢/١)، وهناك نص مشابه في نفس الموضع . وانظر أيضا (٣٢١/١) .

(٦) الميزان (٣٤٦/٤) .

- وابن حجر - وان كان منهجه ألا يوثق أمثال هؤلاء الرواة ،وأنه يفرق بين ارتفاع الجهالة وبين ثبوت العدالة التى لاتتحقق - فى هذا المجال - الا بالتنصيص - غير أنه جاء في ترجمة بيان بن عمرو البخارى وقال :"...وعنه البخارى وأبو زرعة ... ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن أبي حاتم : مجهول ، والحديث الذى رواه عن سالم بن نوح باطل ..." ثم قال معقبا على ابن أبي حاتم : "... وجهالة بيان ارتفعت برواية هؤلاء عنه ،وعدالته ثبتت أيضا ، والحديث لم ينفرد به ... "(١) وقال في التقريب : صدوق جليل (٢).

أما بالنسبة للوحدان فقد ذكروا أن رواية العدل عن الراوى تعتبر تعديلا له اذا كان العدل لايروى الا عن عدل ، قال السخاوى : " والثابت التفصيل فان علم أنه لايروى الا عن عدل كانت روايته عن الراوى تعديلا له ،والا فلا،وهذا هو الصحيح عند الأصوليين كالسيف الآمدى وابن الحاجب وغيرهما ،بل وذهب اليه جمع من المحدثين ، واليه ميل الشيخين وابن خزيمة فى صحاحهم والحاكم فى " مستدركه " ... "(٣) ثم ذكر من عرف بذلك فقال : "... الامام أحمد وبقي بن مخلد وحريز بن عثمان وسليمان بن حرب وشعبة والشعبي وعبدالرحمن بن مهدى ،ومالك ويحى بن سعيد القطان ..."(٤)

قال أبو حاتم : " كان سليمان بن حرب قل من يرضى من المشايخ،فاذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة "(٥).

وقال ابن معين : " اذا روى الحسن البصرى عن رجل فسماه فهو ثقة يحتج بحديثه "(٦).

وقال أحمد بن صالح : " اذا روى بكير بن الأشج عن رجل فلا تسأل عنه "(٧).

---

(١) التهذيب (٥٠٧/١).
(٢) التقريب (١٢٩).
(٣) فتح المغيث (٣١٦/١).
(٤) المصدر نفسه .
(٥) تهذيب الكمال (٣٨٧/١١).
(٦) التهذيب (٣٤٧/١).
(٧) تاريخ أسماء الثقات (٧٨).

وحتى هذا الضابط أغلبي – على أبعد تقدير – لأنه غير عام وغير دقيق ، وهذه المسألة اعتبارية أو نسبية ، فقد يعتبر أحد النقاد متشددا في الأخذ عند البعض ، ولايعتبر كذلك عند آخرين ، كما أن الاحاطة بمثل هذا الصنف من المحدثين متعسرة ، ألا تراهم قد أغفلوا الحسن البصرى وبكير بن الأشج من القائمة [(١)] ، ثم ان شعبة المعروف بالتشدد قال "... ان حدثتكم عن ثقات أصحابي فانما أحدثكم عن نفير (كذا) يسير من هذه الشيعة : الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل وحبيب بن أبي ثابت ومنصور [(٢)]".

ولم يذكروا الزهرى أيضا ، مع أن ابن معين قنع واكتفى بمن روى عنه ابن شهاب [(٣)] ، وقد وثق ابن حجر وغيره من روى عنه الوليد بن مسلم وحده [(٤)].

والذى أرجحه : أن تعديل الوحدان – وكذا المساتير – أو قبول رواياتهم يتوقف على ثلاثة أمور : –

الأمر الأول : أن يروى عن أحدهم من عرف بالامامة والجلالة وعدم تقييد ذلك بالقيد السابق – أعني شهرته بأنه لايروى الا عن عدل – ،وهو المنهج الذى سار عليه ابن عبدالبر في الوحدان ، ولذلك قال السخاوى بعد ما أورد كلام العلماء واختلافهم في هذه المسألة : " وبالجملة فرواية امام ناقل للشريعة لرجل ممن لم يرو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج كافية في تعريفه وتعديله [(٥)]..."

الأمر الثاني : ألا يرد في مثل هؤلاء الرواة جرح والاكتفاء به عن ثبوت العدالة . قال ابن القطان فى بيان طريقة الاشبيلي : "...والجلاح ينبغي على أصله أن يقبل روايته فانه قد عهد ذلك منه فى أمثاله من المساتير الذين يروى عن أحدهم اثنان فأكثر ولايعلم فيه جرحة ولاسيما فيما هو من أحاديث رغائب الأعمال وليس مما فيه حكم ... [(٦)]".

---

(١) قائمة السخاوى السابقة .
(٢) الجرح (١٣٩/١).
(٣) (م/٤١٩).
(٤) انظر ترجمة عبدالرحمن بن فهر اليحصبي في التهذيب (٢٨٧/٦ – ٢٨٨) ، والتقريب (٣٥٢) ، وانظر كذلك : ابن حبان ومنهجه (٨٨٧/٢-٨٨٩).
(٥) فتح المغيث (٣٢٠/١).
(٦) بيان الوهم والايهام (٣٨٧/٢).

وقال ابن حجر في حديث أم سلمة " أفعمياوان أنتما "؟ "... اسناده قوى ، وأكثر ما علل به انفراد الزهرى بالرواية عن نبهان ، وليست بعلة قادحة ، فان من يعرفه الزهرى ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ، ولم يجرحه أحد لاترد روايته "(١) .

الأمر الثالث : ألا يرد في حديثه ماينكر عليه من أجله ،وبمعنى آخر النظر فى حديثه .

قال أبو داود "... في عبدالله بن عمر بن غانم الرعينى قاضي افريقية : أحاديثه مستقيمة ، ما أعلم حدث عنه غير القعنبي "(٢).

وأختتم هذا المبحث بايراد نص قيم للمحدث المعلمي اليماني يلخص فيه صنيع بعض النقاد ويشهد لما توصلت اليه من منهج ابن عبدالبر،قال رحمه الله : "... أئمة الحديث لايقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به ، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلسا واحدا أو حديثا واحدا ، وفيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شيء من حديثه ، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين اذا بلغه شيء من حديثه ، ومنهم من يجاوز ذلك ، فابن حبان قد يذكر في الثقات من يجد البخارى سماه في " تاريخه " من القدماء وان لم يعرف ماروى وعمن روى ومن روى عنه ، ولكن ابن حبان يتشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته مااستنكره وان كان الرجل معروفا مكثرا ، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء ، وكذلك ابن سعد وابن معين وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم اذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيمايروى متابع أو شاهد ، وان لم يرو عنه الا واحد ولم يبلغهم عنه الا حديث واحد..."(٣)

وقد توصل الاستاذ " عداب الحمش " في منهج ابن حبان في المجاهيل

---

(١) فتح البارى (٢٩٤/٩) ، وقواعد في علوم الحديث (٢١٣-٢١٤).

(٢) فتح المغيث (٣٢٠/١).

(٣) التنكيل (٢٥٥/١).

الى أن تخريجه لأحاديثهم في صحيحه انما كان لما لها من متابعات أو شواهد أو ماكان منها في الفضائل والرغائب لافي الحلال والحرام[(١)] .

٥ - ويدل صنيع ابن عبدالبر على أن من لم يوثقه غير امام واحد : كابن معين أو أبي زرعة أو أحمد - فانه يكتفيبتوثيقه ، هذا ماأعتقد أنه منهجه وصنيعه وان لم يصرح به .

١ - قال في ترجمة أبي الزنباع الثورى : صدقة بن صالح : "... وقال ابن أبي خيثمة سألت يحى بن معين عن أبي الزنباع فقال : اسمه : صدقة بن صالح ، كوفي ثقة"[(٢)] .

٢ - أبو البخترى الهجيمي : قال : "... ذكر اسحاق بن منصور عن يحى بن معين قال : أبو البخترى الهجمي : ثقة"[(٣)] .

٣ - أبو حكيمة الجمال : قال : "... ذكر اسحاق بن منصور عن يحى بن معين أنه قال : أبو حكيمة ثقة"[(٤)] .

٤ - أبو جهم بن صخير : قال : "... قال أبو زرعة : كان ثقة"[(٥)] .

٥ - أبو حمزة بن سليم العنسي : نقل فيه توثيق أبي حاتم[(٦)] .

٦ - أبو الطيب : نقل فيه ابن عبدالبر عن أحمد قوله : أراه شيخا ثقة[(٧)] .

٧ - أبو قبيصة العنزى : نقل فيه توثيق الفلاس[(٨)] .

---

(١) ذكر خلاصة عمله بايجاز في رواة الحديث (٢٠٢) ، وانظر النتائج بالتفصيل في الرسالة : ابن حبان ومنهجه (٢/٩٠١-٩٣١) .

(٢) الاستغناء (١/٦٥٣) .

(٣) الاستغناء (٢/١٠٨٦) .

(٤) الاستغناء (٢/١١٥٦) .

(٥) الاستغناء (٢/١١٠٧) .

(٦) الاستغناء (٢/١١٣٢) ، وانظر: التهذيب (٨/٢١١)، التقريب (٤٣٨) .

(٧) الاستغناء (٢/١٢١٧) .

(٨) الاستغناء (٣/١٥٢٠) وانظر : للمزيد أرقام التراجم التالية في الاستغناء (٢/١٦١٧)، (٣/٢١٤٧)، (٣/٢٤٠٣)، وهي من توثيقات ابن معين، و(٢/١٧٩٥) و(١/٧٤١) وكل من سبق ذكره من غير رواة الكتب الستة ماعدا الترجمة الخامسة أعلاه .وهناك ثلاث تراجم نقل توثيق ابن معين في اثنتين منها وتوثيق أبي زرعة في الثالثة ، وقد قال ابن حجر عن الثنتين : مقبول ، وعن الثالثة : مجهول: الاستغناء (٢/٥٩١)، (٢/١٢٢٠)، (٣/١٣٣٥) .

ويبدو أن ابن عبدالبر يرجح التوثيق على التجهيل أو التضعيف في أمثال هؤلاء المجاهيل والمساتير .

١ - فقد نقل توثيق ابن معين لأبي المثنى الجهني واكتفى بذلك (١) ، وقد قال ابن المديني : مجهول لاأعرفه (٢) ، وقال ابن حجر : مقبول (٣) ،وليس له الا راويان .

٢ - ونقل توثيق أبي العجفاء السلمي : هرم بن نسيب عن يحى بن معين كذلك (٤) ، ووثقه الدارقطني ، وقال البخاري : في حديثه نظر .
وقال فيه الحاكم أبو أحمد : حديثه ليس بالقائم (٥) ، وقال ابن حجر : مقبول (٦) ،وذكر له المزى أربعة رواة (٧) .

٣ - ونقل توثيق أبي زرعة لأبي الصهباء البكرى (٨) ، وقد ضعفه النسائي (٩) ،وقال ابن حجر : مقبول (١٠) ، وذكر له خمسة رواة .

---

(١) الاستغناء (١٢٦٦/٢).
(٢) التهذيب (٢٢١/١٢).
(٣) التقريب (٦٧٠).
(٤) الاستغناء (٨٦٠/٢).
(٥) التهذيب (١٦٥/١٢).
(٦) التقريب (٦٥٨).
(٧) تهذيب الكمال (١٦٢٦/٣) خ وكذا في التهذيب (١٦٥/١٢).
(٨) الاستغناء (٧٨١/٢).
(٩) التهذيب (٤٣٩/٤).
(١٠) التقريب (٢٧٨).

- المبحث الرابع -

- منهج ابن عبدالبر في الحكم على أحاديث الوحدان والمساتير -

قد رأينا من منهج ابن عبدالبر أنه قد يوثق الوحدان من الرواة والمساتير، على اعتبار أن يكون قد روى عن المجهول ثقة كبير أو جليل ، وعن المستور راويان ثقتان ، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو : ماهي درجة أحاديث هؤلاء مادام قد وثقهم أو رفع من أمرهم ؟ قد يتبادر الى الذهن أن مجرد توثيق راو من الرواة يعني تصحيح حديثه أو الاحتجاج به مطلقا ، غير أن النظر في بعض أحاديث هؤلاء يُبين أنه لايحتج بها استقلالا ، لكن قد يحسنها ابن عبدالبر أو يوصلها الى درجة الصحة اذا كانت هذه الأحاديث في الفضائل والرغائب ، وذلك يلحظ من خلال مايلي : -

أولا : ان ابن عبدالبر يقرن في بعض الأحيان لفظة " شيخ " بلفظة " ثقة " فيقول مثلا : فلان شيخ ثقة ، أو من الشيوخ الثقات ، والمعروف أن لفظة " شيخ " مرتبة من مراتب الاعتبار عند النقاد.

ولا أقول ان لفظة " شيخ " وحدها تساوى عبارة " شيخ ثقة " فالمعنى اللغوى يقتضي المغايرة حتما ، ولكن أقول : ان مؤداهما الاصطلاحي عند ابن عبدالبر لايكاد يلحظ فيه أى فرق (١) .

ويمكن القول ان أبا عمر اذا أطلق مصطلح " شيخ " أو " شيوخ " فانه يقصد بها معنيين في الغالب : أحدهما الذى بيانه ، والآخر بمعنى المستور الذى روى عنه عدلان فأكثر ولم يجرح ، أو امام كبير أو جليل ، ولفظة " شيخ " تحتمل هذا وتحتمل ذاك عند النقاد، قال ابن القطان في أحد المواضع التى تعرض فيها لشرح هذه اللفظة : "... وهو لفظ لايعطى فيه معنى التعديل المبتغى ولا أيضا التجريح ، وانما هو من المساتير المقلين وقعت لهم رواية أحاديث أخذت عنهم " (٢) .

---

(١) تراجع لفظة " شيخ " في باب دراسة الألفاظ .

(٢) بيان الوهم والايهام : (٢/ ٢٥).

وممن أطلق عليهم أبو عمر لفظة " شيخ " وهم من المساتير أو المجاهيل محمد بن أبان اليمامي(١) وزائدة بن خراش(٢).

ووصف بعض الأحاديث بأنها من أحاديث الشيوخ وفيها زكريا بن عطية البصري(٣)، قال عنه العقيلي : مجهول بالنقل ، وأورد له ابن حجر راويين ، وقال : روى عنه غيرهما(٤)، وفيها سعد بن محمد بن المسور ابن ابراهيم بن عبدالرحمن بن عوف(٥) المختلف في اسمه : هل هو هكذا ، او هو : سعد بن ابراهيم عن المسور بن ابراهيم ، قال الدارقطني عن سعد بن ابراهيم : مجهول(٦)، والمسور لم يرو عنه غير سعد هذا ، وقال عنه الحافظ ابن حجر : مقبول(٧)، وفي آسانيد هذه الأحاديث التي وصفها بأنها من أحاديث الشيوخ - الضعفاء أيضا .

ثانيا : قال في ترجمة محمد بن عمرو بن علقمة بعد أن وثقه ونقل توثيق البعض له وأنه يخالف في أحاديث : "... لم يخرج مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة في موطئه حكما ، واستغنى عنه في الأحكام بالزهري ومثله ، ولم يكن عنده الا في عداد الشيوخ الثقات"(٨).

---

(١) (م/٤٧٤) وقد روى عنه الأوزاعي ويحي بن أبي كثير.

(٢) (م/١٤٨) حيث قال : " من المشايخ الذين لم يرو عنهم غير أبي اسحاق الهمداني " ، وكان قد ذكر أبا ابراهيم الفايشي ووثقه ، ولم يرو عنه غير أبي اسحاق أيضا : الاستغناء : (٣٧٢/١) وقال عن أبي اسحاق : "... وروى عن جماعة من همدان وغيرهم لم يرو عنهم غيره ، احتملوا له لجلالته ..." الاستغناء (١/ ٣٨٦).

(٣) التمهيد (٢٦١/٧).

(٤) اللسان (٤٨٢/٢) .

(٥) التمهيد (٢٦١/٧).

(٦) اللسان (٢١/٢)، والتهذيب (١٤٩/١٠-١٥٠).

(٧) التقريب (٥٣٢).

(٨) (م/ ٥١٣).

ثالثا : قال : "... وجملة القول في أحاديث هذا الباب كلها ماذكرت منها ومالم أذكر أنها من أحاديث الشيوخ ، وفيها علل ، وليست من أحاديث الأئمة الفقهاء ، وهو أصل عظيم ، والقطع فيه بمثل هذه الأحاديث ضعف في العلم والنظر مع أنه عارضها ماهو أقوى منها والله أعلم ".(١)

قال ابن القطان : "... وهم يقولون : لاتقبل رواية الشيوخ في الأحكام ".(٢)

رابعا: قال : "... هذا حديث مدني حسن الاسناد ، محمد بن معين عندهم ثقة، وداود بن خالد بن دينار لم يذكره أحد بجرحة ولاضعفه أحد من نقلة أهل الحديث ولم ينكره أحد منهم ".(٣) والحديث المشار اليه هو قوله صلى الله عليه وسلم : "... هذه قبور أصحابنا ، ثم مشينا حتى جئنا قبور الشهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذه قبور اخواننا" وقد أورد له طرقا تدور على داود بن خالد . وكان قد صحح نفس الاسنادفي موضع سابق .(٤)

خامسا : وعند ذكره لمحمد بن أبان اليمامي قال : شيخ يمامي ثقة ونفى أن يكون مجهولا ، وأورد حديثه كمتابع لحديث مالك في الموطأ حيث زعم أن حديث مالك هذا لم يروه عن القاسم بن محمد الا طلحة بن عبدالملك الأيلي ، والحديث المذكور هو : " من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه " وذكر أن هذا الحديث أصل من أصول الفقه ،(٥) فحديث ابن أبان هذا وان كان يتضمن حكما لكنه

---

(١) التمهيد (١٨/١٣٠).
(٢) بيان الوهم والايهام (٢/٧٠).
(٣) التمهيد (٢٠/٢٤٧)و(م/١٣٥).
(٤) التمهيد (٢٠/٢٤٥).
(٥) التمهيد (٦/٩٥-٩٦).وانظر تخريجه فى (٢٠١) .

أورده كمتابع ، وهو في نفس الوقت يوافق أصلا من الأصول • وحديث داود بن خالد حسنه أو صححه لأنه لايتضمن حكما •

وهناك جملة أحاديث فيها أمثال هؤلاء الرواة أوردها لهم كمتابعات أو شواهد[1] ولذلك نرى أن ابن عبدالبر يأبى أن يصحح حديث سعيد ابن سلمة : " هو الطهور ماؤه ..."[*] كما فعل غير واحد من الأئمة ، وسعيد لم يرو عنه غير واحد أو اثنين ، وأحاديث الاحكام عند ابن عبدالبر ، وحكم كهذا الحكم لايحتج فيها بمثل هذا الراوى •

سادسا : قال في الجامع : "... قال سمعت أبا بكر أحمدبن عمرو البزار يقول : حديث عرباض بن سارية في الخلفاء الراشدين حديث ثابت صحيح ، وهو أصح اسنادا من حديث حذيفة (اقتدوا باللذين من بعدى) لأنه مختلف في اسناده ، ومتكلم فيه من أجل مولى ربعي وهو مجهول عندهم • قال أبو عمر : هو كما قال البزار : حديث عرباض حديث ثابت ، وحديث حذيفة حديث حسن ، وقد روى عن مولى ربعي : عبدالملك ابن عمير وهو كبير، ولكن البزار وطائفة من أهل الحديث يذهبون الى أن المحدث اذا لم يرو عنه رجلان فصاعدا فهو مجهول ..."[2]

والشاهد هنا تحسينه لحديث مثل هذا الراوى لخلوه من الاحكام ولعدم معارضته أحاديث أخرى •

بل ان ابن عبدالبر قد يحسن اسناد حديث ما ولو كان فيه أحد الضعفاء بشرط أن يكون الحديث في غير الأحكام ، فقد أورد حديث : " اختضبوا وفرقوا وخالفوا اليهود " ثم قال : " وهذا اسناد حسن ثقات كلهم "[3] وفيه الحارث بن عمران ضعفه ابن حجر[4] •

---

(١) انظر مثلا : الاستذكار :(٢/٢٣٣-٢٣٤) ، و(١/٢٢٨-٢٢٩)، والتمهيد: (١٢/٨٥)، (١٧/٢٠٩)، (٢٠/٢٧)•

(٢) الجامع : (٢/١٨٢)•

(٣) التمهيد : (٦/٧٦)•

(٤) التقريب (١٤٧)•

(*) انظر (١٩٥)•

وهو اذ يحسن أمثال هذه الأسانيد فانما ذلك لأمرين :

الأول : أن يكون الحديث في الفضائل والرغائب وليس في الحلال والحرام كما ذكرت مرارا ٠

الثاني : أن يكون متن الحديث ثابتا من طرق أخرى ، ومثل هذا التحسين أو التوثيق لايعني توثيق كل الرواة في كل الأحوال ، فهاهنا توثيق اجمالي ، وهو لايعني أن كل الرواة في درجة واحدة من الوثاقة ، ومثل الحارث بن عمران أدرجه ضمن الثقات في حكم عام لأنه لم يأت في حديثه ، هذا بما ينكر عليه ٠

سابعا : وكما أشرت في النقطة الرابعة فان ابن عبدالبر قد يصحح أحاديث المساتير مما ليس فيه حكم أو يقرن فيها الحسن بالصحة ، قال في الاستيعاب : " وخبره في قدومه (أي عدي بن حاتم) على النبي صلى الله عليه وسلم خبر عجيب في حديث حسن صحيح "(١)٠ وطرق هذا الحديث تدور على أبي عبيدة بن حذيفة وعبدالأعلى بن أبي المساور ، فأما أبو عبيدة فلم يذكره غير ابن حبان في الثقات(٢) ، وقال ابن حجر : مقبول(٣) ،وذكر له في التهذيب خمسة رواة(٤) ، وأما عبدالأعلى فقال عنه ابن حجر : متروك كذبه ابن معين(٥) ٠

فأما تحسين أحاديث المساتير فهو منهج لبعض النقاد كما ذكر ابن القطان غير مرة ، فقال في أحد المواضع : "٠٠٠ ونعني بالحسن ماله من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف ويكون الحديث حسنا ، هكذا اما بأن يكون أحد رواته مختلفا فيه : وثقه قوم وضعفه آخرون ولايكون ماضعف به جرحا

---

(١) الاستيعاب (١٠٥٧/٣)٠ (٢) الثقات (٥٩٠/٥)٠

(٣) التقريب (٦٥٦)٠

(٤) التهذيب (١٥٩/١٢)٠
وحديث أبي عبيدة أخرجه الدارقطني (٢٢١/٢) وابن حبان: الموارد : (٥٦٧)، وأحمد في المسند(٣٧٨/٤)و(٢٥٧/٤)، والحاكم في المستدرك : (٥١٨/٤) وصححه ٠

(٥) التقريب (٣٣٢) وحديثه أخرجه ابن ماجه في المقدمة (٣٤/١)، وابن أبي عاصم (٦١/١-٦٢) ، والطبراني في الكبير (٦٩/١٧، ٨١)٠

مفسرا .... واما بأن يكون أحد رواته اما مستورا واما مجهول الحال ..." (١)

وقال : "... ثم قال (أى الاشبيلي) عن البزار : اسناده حسن ، ولم يبين لم لايصح ... فان هذا السكوني (أبو ادريس) ... لايعرف روى عنه غير صفوان بن عمرو ،فحاله مجهولة ، وانما هو عنده حسن باعتبار الاختلاف في قبول أخبار المساتير ..." (٢)

وأما تصحيح ماحقه أن يحسن وانما تسومح فيه لما كان في فضائل الأعمال فنظيره ماذكره ابن القطان ، قال : "... وذكر من طريق الترمذى عن أبي هريرة ... الحديث في فضل الجهاد، وسكت عنه (أى مصححا لأنه منهج الاشبيلي في كتابه) وأراه انما تسامح فيه لأنه من فضائل الأعمال ، والافهو حديث انما يرويه هشام بن سعد عن ابن أبي هلال عن ابن أبي ذباب عن أبي هريرة ، والترمذى انما قال فيه حسن ، وهو كذلك حسن لاصحيح ، فان هشام بن سعد يضعف ". (٣)

وذكر تصحيح الاشبيلي لحديث بعض الضعفاء بسكوته مع أنه صرح بضعفهم في مواضع أخرى ثم قال : "... وانما فعل ذلك فيه لأنه متضمن عنده حكما (أى حيث ضعف) وتسامح في الآخر (حيث صحح) لأنه ثواب عمل ". (٤)

ومثاله أيضا ماذكره ابن حجر أيضا بقوله : "... ومن ذلك حديث أبي بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده رضي الله تعالى عنه في ذكر قيل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبي هذا قد ضعفه لسوء حفظه أحمد ابن حنبل ويحي بن معين والنسائي ولكن تابعه عليه أخوه عبدالمهيمن بن العباس ، أخرجه ابن ماجه من طريقه ، وعبدالمهيمن أيضا فيه ضعف فاعتضد ، وانضاف الى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام ، فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته ". (٥)

---

(١) بيان الوهم والايهام (١١٤/٢).

(٢) بيان الوهم والايهام (٤٥٨/١)، وانظر (٤٦٤/١) حيث الاشارة الى أنه منهج للترمذى أيضا .

(٣) بيان الوهم والايهام (١١١/٢).

(٤) بيان الوهم والايهام (٤١٥/٢-٤١٦).

(٥) النكت على ابن الصلاح (٤١٧/١-٤١٨).

- الفصـــل الثانــــــــــي -

* جــوارح العدالـــة عنــد ابن عبدالبر *

المبحث الأول : فلسفة الجرح عند ابن عبدالبر : -

من المسلم به أن تجريح الرواة أمر قد أجازه العلماء ، بل أجمعوا على جوازه (١) واستثنائه من الغيبة المحرمة ، اذ هو السبيل الرئيسي لمعرفة الحديث المردود من المقبول ، غير أنهم حذروا منتجاوز حدود الرخصة في ذلك لغرض أو هوى .

ويبدو أنه لم يسلم بعض كبار النقاد من الوقوع في بعض اللمم،ولذلك وضعت بعض القواعد لتفادى الوقوع تحت تأثير تلك الأقوال الخارجة عن حد الاعتدال ، وقالوا بعدم سماع كلام الأقران بعضهم في بعض ككلام مالك في ابن اسحاق ، وكلام ابن معين في الشافعي ،كما ذهب بعضهم الى حد ترك أقوال بعض المجرحين ، قال ابن المديني : " أبو نعيم وعفان صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال ، هؤلاء لايدعون أحدا الا وقعوا فيه " (٢) .

وقبل الخوض في هذا المبحث لمعرفة منهج ابن عبدالبر في التجريح ومدى قربه أو بعده عن حدود الاعتدال في ذلك يحسن أن أشير الى مسألة لها علاقة بالموضوع وهي أن كلام أبي عمر في الرجال عامة ومايتعلق منه بالتجريح بخاصة يتميز بالايجاز ، ومقارنة عجلى بين كلامه وبين كلام ابن حبان مثلا في أحد الرواة تطلعنا على مدى الفرق الموجود بين تناول الامامين للرواة ،ففي ترجمة سفيان بن حسين قال ابن عبدالبر : ليس بالقوى في الزهري،وقال في موضع آخر : هو عندهم فيما ينفرد به لاتقوم به حجة (٣) ، وقال ابن حبان عن نفس الراوي : "... يروى عن الزهرى المقلوبات ، واذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات ، وذاك أن صحيفة الزهرى اختلطت عليه فكان يأتي بها على التوهم ، فالانصاف في أمره تنكب ماروى عن الزهرى والاحتجاج بما روى عن غيره ..." (٤)

---

(١) الرفع والتكميل: (٥٣ - ٥٤) .

(٢) تهذيب الكمال :(٩٤٢/٢) والتهذيب :(٢٣٢/٧) .

(٣) انظر الملحق رقم (١٩١).

(٤) المجروحين (٣٥٨/١).

وقال ابن عبدالبر في ترجمة موسى بن محمد بن ابراهيم القرشي:
" ... متروك الحديث "[١] وقال ابن حبان عن نفس الرجل : "... يروى عن أبيه ماليس من حديثه ، فلست أدرى أكان المتعمد لذلك أو كان فيه غفلة فيأتي بالمناكير عن أبيه والمشاهير على التوهم ، وأيما كان فهو ساقط الاحتجاج به.."[٢]

وماسبق ذكره من فرق واضح راجع في تقديرى الى أمرين : -

الأمر الأول : أن كتاب " التمهيد " كتاب في فقه الحديث قد أعنى عناية كبيرة ببيان طرق الحديث وعلله من رفع ووقف ووصل وارسال ،كما عني ببيان مذاهب الفقهاء وشرح أدلتهم ، فكان في أثناء ذلك - ومايقتضيه التصحيح والتضعيف - يتناول بعض الرواة بجرح أو تعديل ، بخلاف كتابي ابن حبان في " الثقات " و " المجروحين " المؤلفين أصلا لهذا الغرض .

الأمر الثاني : يبدو لي أن ابن عبدالبر - نظرا لتحرجه وتحرزه كما سيأتي بيانه - لم يشأ أن يتوسع - في الجرح خاصة - حتى لايفتح على نفسه بابا قد يلج منه - دون أن يشعر - الى ساحة التحامل والغيبة وعدم الانصاف وهو الأمر الذى لم يقبله من غيره فكيف يرتضيه لنفسه .

وعليه فالذى انتهيت اليه أن الرجل يتميز بحس ايماني يردعه عن أن يسترسل كثيرا ويدون سبب في ذكر معايب الرواة ونعتهم بشتي النعوت المعروفة عند أهل الفن ، بل وكثيرا مانجده يدقق في طعون النقاد على بعض الرواة ليقرر بعد ذلك أن ماقيل فيهم هو مجرد مبالغة وتحامل أو أن تقول الطعون فيهم كانت لسوء فهم وتقدير .

ولئن كان البخارى رحمه الله - لورعه - قل أن ينعت راويا بالكذب أو الوضع فقد سار ابن عبدالبر على نفس المنوال وتحرج نفس التحرج ،فنراه في كثير من تراجمه ينسب الجرح لغيره كالمتبرئ من عهدته ، وهذه بعض الأمثلة ،

---

(١) الملحق رقم (٥٦١).
(٢) المجروحين (٢/٢٤١).

١ - قال عن أبي داود النخعي : سليمان بن عمرو : "... هو عندهم كذاب يضع الحديث ، كذبه شريك القاضي وأحمد بن حنبل ويحي بن معين واسحاق بن راهوية وقتيبة بن سعيد، كل هؤلاء قال فيه انه كان يضع الحديث ، وتابعهم على ذلك سائر أهل العلم بالحديث وتركوا حديثه "(١).
قال ابن عدى : أجمعوا على أنه يضع الحديث(٢).

٢ - وقال عن أبي أيوب التمار : يحي بن ميمون : "... هو عندهم كذاب، حدث بأحاديث موضوعة عن علي بن زيد ، وعن عاصم أحاديث منكرة "(٣).
قال عنه ابن حجر : متروك(٤) ، وذكر في التهذيب تكذيبه من قبل الفلاس والساجي(٥).

٣ - وقال عن أبي حفص القاص : عمر بن مدرك : "... كذاب عندهم ، كذبه يحي بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم "(٦).

ولاحظ في الأمثلة السابقة تركيزه على لفظة "عندهم ".

٤- وقال في ترجمة أبي جزى:نصر بن طريف: " أجمعوا على أنه لايكتب حديثه ، متروك ، منسوب الى الكذب يروى مناكير،قال أبو حفص عمرو بن على : أجمع أهل العلم من أهل الحديث أنه لايروى عن أبي جزى نصر بن طريف ، شهد عليه يزيد بن هارون وأبو داود الطيالسي أنه حدث بأحاديث ثم مرض فتاب منها ثم أفاق فرجع يحدث بها "(٧).

٥ - وقال عن أبي البخترى القاضي : وهب بن وهب : "... هو عندهم متروك الحديث منسوب الى وضعه ، اتفق أحمد واسحاق ويحى على أنه كان كذابا يضع الحديث ... "(٨)

---

(١) الاستغناء (٢/٥٠٣-٥٠٤).
(٢) اللسان (٣/٩٧-٩٩).
(٣) الاستغناء (١/٣٩٨).
(٤) التقريب (٥٩٦).
(٥) التهذيب (١١/٢٩١).
(٦) الاستغناء (١/٥٥١)، وانظر اللسان (٤/٣٣٠).
(٧) الاستغناء (١/٥٣٣)، وانظر اللسان (٦/١٥٣-١٥٥).
(٨) الاستغناء (١/٤٦٧) ، وانظر اللسان (٦/٢٣١-٢٣٤).

٦ - وقال عن أبي جعفر المدائني : عبدالله بن مسور : "... هو عندهم متروك الحديث لايكتب شيء من حديثه ، اتهموه بوضع الحديث .."ونقل أقوال بعض من تكلم فيه .(١)

٧ - وقال عن أبي بكر الداهري : عبدالله بن حكيم : " ...هو عندهم متروك الحديث لايكتب حديثه ".(٢)

ويلاحظ هنا أيضا مع التركيز على " عندهم "وتركيزه أيضا على استعمال كلمة " منسوب " .

وقد جاء استعمال مثل هذه التعابير في " التمهيد " أيضا في تراجم ابراهيم بن محمد بن أبي يحى(٣) وحبيب بن أبي حبيب(٤) وكثير بن عبدالله بن عمرو.(٥)

ولم أجد لابن عبدالبر اتهاما بالكذب أو الوضع لأحد الرواة بصيغة المبالغة كقولهم : كذاب أو وضاع ، الا مقرونا بما سبق ذكره من قيد على قلة هذا الاستعمال أيضا .

وأما الاتهام بالوضع كقوله : " وضعه " فقد استعملها في خمسة رواة في " التمهيد" ثلاثة منهم اتهمهم هو نفسه بصريح العبارة بوضع حديث معين اثنان منهم شاركه غيره في اتهامهما ، والثالث لم أجد من ذكره سواه .

وأما الآخران فقد قال عن أحدهما : يتهم بوضع الأحاديث والأسانيد،وهو اتهام تشعر عبارته أنه منقول عن غيره ، وتردد في الثاني بقوله : أظنه وضعه أو وهم فيه ، وتعقبه ابن حجر بأن الصحيح فيه الوهم لا الوضع .(٦)

وبذا يتأكد مبلغ تحرج هذا الامام في اطلاقاته النقدية التجريحية الناشئ عن استشعار كبير لخطورة هذا الأمر وعاقبة الانزلاق خارج حدود الرخصة المسموح بها .

---

(١) الاستغناء (١/٥٠٠-٥٠١) ، وانظر اللسان (٣/٣٦٠-٣٦١).
(٢) الاستغناء (١/٤٤٤)، وانظر الترجمة في الملحق رقم(٣١٣).
(٣) م رقم (١٦).
(٤) م رقم (٨٦).
(٥) م رقم (٤٥٩).
(٦) تراجع هذه الحالات في باب دراسة الألفاظ تحت لفظ : الوضع .

وهناك وجه آخر لهذا التورع يتمثل في رده لكثير من الاتهامات التي توجه لبعض الرواة ببيان عدم ثبوتها أو الكشف عن سبب ورودها مما يساعد على ابطالها الى غير ذلك من أوجه الرد مما يعد - بحق - تطبيقا ميدانيا - لما قرره من قواعد في كتابه " الجامع " فيما يتعلق بكلام الأقران بعضهم فى بعض - وترسيخا لما ذكره في غير ماموضع من عدم الالتفات الى مايرد على الثقات الأثبات من تجريح وطعن الا ماكان منه على سبيل الحجة البينة .

ويمكن أن نرجع أسباب رده لبعض الأقوال المجرحة لما يلي : -

<u>١- التحامل والتعسف : -</u>

قال عن حبيب المعلم وحديثه : " ... وهو حديث ثابت لامطعن فيه لأحد الا لمتعسف لايعرج على قوله في حبيب المعلم ، وقد كان أحمد بن حنبل يمدحه ويوثقه ويثني عليه ، وكان عبدالرحمن بن مهدى يحدث عنه ،ولم يرو عنه القطان ... "(١)

وقال عن عبدالرحمن بن يزيد بن عقبة : "... فقد زعم بعضهم أن عبدالرحمن بن يزيد الأنصارى الذى روى عنه أنس هذا الحديث مجهول ،وذكر أن حديثه ذلك منكر .... وهذا كله تحامل من قائله لأن عبدالرحمن بن يزيد هذا هو عندهم عبدالرحمن بن يزيد بن عقبة بن كريم الأنصارى يعرف بالصدق وان لم يكن مشهورا بحمل العلم فانه قد روى عنه رجال كبار ..."(٢)

<u>٢ - عدم وجود حجة للجارح أو المضعف : -</u>

قال عن سهيل بن أبي صالح : "... فروى عنه مالك والثورى وموسى بن عقبة ووهيب وابن عيينة والدراوردى وغيرهم ، وهو ثقة فيما نقل الا أن يحيى ابن معين كان يضعفه ولاحجة له في ذلك ، وقد روى عنه الأئمة واحتجوا به ولايلتفت الى قول ابن معين فيه ... "(٣)

---

(١) التمهيد (٦/٢٥-٢٦)، وانظر م رقم:(٨٧).
(٢) الاستذكار (١/٢٢٨).
(٣) م رقم (٢١٣).

وقال عن العلاء بن عبدالرحمن : "... روى عنه جماعة من الأئمة منهم : مالك وشعبة والثوري وابن عيينة ... كان ابن معين لايرضاه وليس قوله فيه بشيء ... " ثم ذكر أن ابن معين قال عنه : "... لم يزل الناس يتقون حديث العلاء بن عبدالرحمن ، قال أبو عمر : ليت شعري من الناس الذين كانوا يتقون حديثه وقد حدث عنه هؤلاء الأئمة الجلة وجماعة غيرهم كثيرة ..."(١)

٣ – الجهل :–

قال عن أبي مسلم الخولاني : "... ولكني ذكرته لرواية أبي ادريس له مع جلالته عن أبي مسلم ، فان من الناس من جعل أبا مسلم الخولاني مجهولا ، وهذا جهل بهذا الشأن ، وحسبك برواية أبي ادريس وهو من أجل تابعي التابعين عنه ..."(٢).

٤ – الحسد :–

قال عن أبي حنيفة: "... الا أنه كان مذهبه في أخبار الآحاد العدول ألا يقبل منها ماخالف الأصول المجتمع عليها ،فأنكر عليه أهل الحديث ذلك وذموه فأفرطوا ، وحسده من أهل وقته من بغي عليه واستحل الغيبة فيه .."(٣)

وقال أيضا : "... وكان مع ذلك محسودا لفهمه وفطنته "(٤).

٥ – التساهل في الغيبة :–

قال : "... وقد كان ابن معين – عفا الله عنه – يطلق في أعراض الثقات الأئمة لسانه بأشياء أنكرت عليه منها قوله : عبدالملك بن مروان أبخر الفهم وكان رجل سوء ، ومنها قوله : كان أبو عثمان النهدى شرطيا ،ومنها قوله في الزهري : انه ولي الخراج لبعض بني أمية وأنه فقد مرة مالا فاتهم

---

(١) م رقم (٤١٢) وانظر أيضا ترجمة أبي الزبير المكي في الاستغناء: (٦٤٧/١–٦٤٩).

(٢) م رقم (٣١٠).

(٣) الاستغناء (٥٧٢/١).

(٤) الانتقاء (١٤٩) ، وانظر الملحق (٥٧٦).

به غلاما له فضربه فمات من ضربه ، وذكر كلاما خشنا في قتله على ذلك غلامه تركت ذكره لأنه لايليق بمثله ، ومنها قوله في الأوزاعي : انه من الجند ولاكرامة ... ومنها قوله في طاوس انه كان شيعيا ... ومما نقم على ابن معين وعيب به أيضا قوله في الشافعي انه ليس بثقة ... "(١)

وقال في ترجمة أبي أويس الأصبحي المدني : "... وقال ابن أبي خيثمة عنه (أى عن ابن معين) أبو أويس لايساوى شيئا ، ومرة قال : أبو أويس مايساوى نواة وابنه اسماعيل ليس بصاحب حديث ، وهذا من ابن معين رحمه تساهل في الغيبة ... "(٢)

والذى يلاحظ أن ابن عبدالبر رد بعض تضعيفات ابن معين لبعض الرواة غير مرة(٣) وذلك - فيما أحسب - اعتقادا منه في تشدد هذا الامام نتيجة هذا التساهل الذى أشار اليه ابن عبدالبر .

كما يلاحظ ايراده الكثير من توثيقات ابن معين في " الاستغناء " وبخاصة في بعض الرواة المقبولين عند ابن حجر ، أو من ورد فيهم تليين أو تضعيف مما يوحي بأن ابن عبدالبر يعتقد بأن توثيق ابن معين في مثل هذه الحالات مما يتمسك به ويحرص عليه .

ومن أمثلة ذلك ايراده توثيق ابن معين لأبي المثني الجهني(٤) وقد جهله ابن المديني(٥) ، وقال فيه ابن حجر : مقبول(٦) ، ولم يذكر ابن عبدالبر قول ابن المدينى فيه : لاأعرفه(٧). وأورد توثيق ابن معين لأبي الجارود الربيع بن قزيع ، وقد قال أبو حاتم فيه : " شيخ "(٨).

---

(١) الجامع (١٥٩/٢-١٦٠).
(٢) الاستغناء (٤٢٨/١).
(٣) سبق ذكر بعضها وتأتي أمثلة أخرى .
(٤) الاستغناء (١٢٦٦/٢).
(٥) التهذيب (٢٢١/١٢).
(٦) التقريب (٦٧٠).
(٧) الاستغناء (٥٢٩/١).
(٨) الجرح (٤٦٧/٣).

وأورد توثيق ابن معين لأبي العجفاء السلمي،(١) وقد قال فيه الحاكم أبو أحمد : حديثه ليس بالقائم(٢) ، وقال فيه ابن حجر : مقبول(٣) ، وقال البخاري أيضا : في حديثه نظر.(٤)

وهناك أمثلة أخرى في تراجم: أبي زياد الطحان(٥) وأبي الزنباع الثوري(٦) وأبي البختري الهجيمي(٧) وأبي حكيمة الجمال(٨) وأبي رجاء الكلبي(٩) وأبي عمرو صاحب القمص(١٠) وأبي سليمان بن جبير بن مطعم(١١) وأبي شهاب الحزامي(١٢) وأبي ظبية الكلاعي.(١٣)

ويبدو أن ابن عبدالبر قد ضاق ذرعا بما يعتبره تساهلا في الغيبة من ابن معين فخرج في أحد المواضع عن بعض طوره عندما ساق الأمثلة على تساهله ثم وصل الى مثال تساهله مع الشافعي فقال : "... ومما نقم على ابن معين وعيب به أيضا قوله في الشافعي انه ليس بثقة ، وقيل لأحمد بن حنبل ان يحى بن معين يتكلم في الشافعي فقال أحمد : ومن أين يعرف يحى الشافعي هو لايعرف الشافعي ولايقول مايقول الشافعي أو نحو هذا ، ومن جهل شيئا عاداه ، قال أبو عمر : صدق أحمد بن حنبل رحمه الله ، ان ابن معين كان لايعرف مايقول الشافعي ، وقد حكي عن ابن معين أنه سئل عن مسألة في التيمم فلم يعرفها..."(١٤) ومن الذين اتهمهم ابن عبدالبر بالوقوع في الغيبة : شعبة بن الحجاج، ففي ترجمته لأبي الزبير المكي قال : "... وأما قول شعبة : تأخذ عن أبي الزبير وهو لايحسن يصلي فهذا تحامل لايسلم صاحبه من الغيبة ...."(١٥)

---

(١) الاستغناء (٨٦٠/٢).
(٢) التهذيب (١٦٥/١٢).
(٣) التقريب (٦٥٨).
(٤) التاريخ الصغير (٢٣٤/١).
(٥) الاستغناء (١١٩٩/٢).
(٦) المصدر نفسه (٦٥٣/١).
(٧) المصدر نفسه (١٠٨٦/٢).
(٨) المصدر نفسه (١١٥٦/٢).
(٩) المصدر نفسه (١١٨١/٢).
(١٠) المصدر نفسه (١٤٢٧/٣).
(١١) المصدر نفسه (١٥٥٥/٣).
(١٢) المصدر نفسه (٩٥١/٢).
(١٣) المصدر نفسه (١٢٢٠/٢).
(١٤) الجامع (١٦٠/٢).
(١٥) الاستغناء (٦٤٨/١)، وانظر الملحق رقم (٥١٦).

٦ - التقليـــد : -

قال في ترجمة أبي الزبير المكي أيضا : "... وأما قول الشافعي : أبو الزبير " يحتاج الى دعامة " فانه ذهب في تضعيفه مذهب شيخه ابن عيينة بلا حجة "(١).

وقال : "... وربما كان تكذيب مالك لابن اسحاق في تشيعه ومانسب اليه من القول بالقدر، وأما الصدق والحفظ فكان صدوقا حافظا ... وقد روى عن مالك أنه قيل له : من أين قلت في محمد بن اسحاق أنه كذاب فقال : سمعت هشام بن عروة يقوله ، وهذا تقليد لابرهان عليه ، وقيل لهشام بن عروة : من أين قلت ذلك ؟ قال : هو يروى عن امرأتي ووالله مارآها قط ، وقال أحمد بن حنبل عند ذكر هذه الحكاية : قد يمكن ابن اسحاق أن يراها أو يسمع منها من وراء حجاب من حيث لم يعلم هشام "(٢).

٧ - عدم أهلية الجارح : -

قال في ترجمته لعطاء بن أبي مسلم : "... فأدخله البخارى في كتاب الضعفاء له من أجل هذه الحكاية (اتهمه فيها ابن المسيب بالكذب) ،وليس القاسم بن عاصم (راوى الحكاية عن سعيد) ممن يجرح بقوله ولاروايته مثل عطاء الخراساني ..... وعطاء الخراساني عندى فوق القاسم بن عاصم في الشهرة بحمل العلم ، وليس مثله عند أهل الفهم والنظر مما يجرح به عطاء ويدفع ماروا‌ه ، وقد اختلف على القاسم في حكايته تلك ... " وحكم عليها بالاضطراب والبطلان(٣).

٨ - اختلاف المذهب : -

قال في ترجمة أبي هارون العبدى : "... أجمعوا على أنه ضعيف الحديث وقد تحامل بعضهم فنسبه الى الكذب ، روى فيه ذلك حماد بن زيد، وكان فيه تشيع ، وأهل البصرة يفرطون فيمن يتشيع بين أظهرهم لأنهم عثمانيون ..."(٤) ،

---

(١) الاستغناء (٦٤٨/١).
(٢) الجامع (١٥٦/٢)، وانظر الملحق رقم (٤٧٦).
(٣) التمهيد (٣٨٣/٥ - ٣٨٤ و ٣٨٧) مخطوط .
(٤) الاستغناء (٩٧٨/٢).

ونظير ذلك تكذيب الشعبي للحارث الهمداني فذكر ابن عبدالبر أن السبب في تكذيبه اياه هو افراطه – أى الحارث – في حب علي ،وكان الشعبي يفضل أبا بكر [(١)] .

٩ – الوهم : –

قال : "... وزعم محمد بن الحسين الأزدى الموصلي أن أبا بكر بن أبي أويس هذا وضع حديثا عن سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن ابن عمر أن رجلا أتى امرأته في دبرها فوجد من ذلك فنزلت : ﴿ نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾ قال أبو عمر : هذا من التحامل والقول بالظن الكاذب ،ورواية ابن عمر لهذا المعنى عن النبي عليه السلام صحيحة معروفة عنه مشهورة من مذهبه من رواية نافع ، فغير نكير أن يرويها زيد بن أسلم عن ابن عمر ..." [(٢)] .

١٠ – التناقض : –

قال في ترجمة أبي الأحوص الغفارى : "... روى عنه ابن شهاب الزهري، ولم يرو عنه غيره ، وقال سعد بن ابراهيم للزهرى : من أبو الأحوص ؟ كالمغضب حين حدث الزهري عن رجل مجهول فقال له الزهرى ، أما تعرف الشيخ مولى بني غفار الذى كان يصلى عند الروضة وجعل يصفه وسعد لايعرفه . روى عباس عن ابن معين قال : أبو الأحوص الذى روى عنه الزهرى ليس بشيء . قال أبو عمر : ليس لقول ابن معين أصل غير قول سعد بن ابراهيم ، وقد تناقض ابن معين في هذا المعنى لأنه قيل له : ابن أكيمة لم يرو عنه غير ابن شهاب الزهرى ، فقال : يكفيك قول ابن شهاب : حدثني ابن أكيمة ،ويلزمه مثل هذا في أبي الأحوص" [(٣)] .

١١ – القرائن : –

ذكر عمرو بن أبي عمرو القرشي وأن مالكا روى عنه وأن أبا زرعة وثقه ثم قال : "... وأما ابن معين فروى عباس الدورى أنه قال : عمرو بن أبي عمرو ليس ليس بحجة ، وقول أبي زرعة أولى من قول ابن معين ان شاء الله لرواية مالك عنه ، وكان لايروى عندهم الا عن ثقة" [(٤)] .

---

(١) الجامع (١٥٤/٢) .

(٢) الاستغناء (٤٥٢/١–٤٥٥) والملحق رقم (٢٦٥) . وانظر تخريج الحديث فى (١٩٦) .

(٣) الاستغناء (١٠٤٨/٢–١٠٤٩) .

(٤) التمهيد (١٧٥/٢٠) وانظر الملحق (٤٣٨) .

١٢ – كلام الأقران : –

أورد كلام الشعبي في ابراهيم النخعي وقوله فيه : " ذاك الأعور الذى يستفتيني بالليل ويجلس يفتي بالنهار " وأورد كلام النخعي في الشعبي : ذاك الكذاب ثم قال :"... معاذ الله أن يكون الشعبي كذابا بل هو امام جليل والنخعي مثله جلالة وعلما ودينا ، وأظن الشعبي عوقب لقوله في الحارث الهمداني : حدثني الحارث وكان أحد الكذابين ، ولم يبن من الحارث كذب ، وانما نقم عليه افراطه في حب علي وتفضيله له على غيره ، ومن ههنا والله أعلم كذبه الشعبي لأن الشعبي يذهب الى تفضيل أبي بكر ..." (١)

ومما تقدم يظهر لنا أن ابن عبدالبر كان شديدا في تطبيقه للمنهج الذى قرره في كتابه " الجامع " من عدم قبول التضعيف أو التجريح الا ببينة وبرهان لاسبيل الى انكارهما ، وهو في الميدان العملى التطبيقي أشد وضوحا ، اذ أنه استخدم هذا المنهج في غير الأقران أيضا ممن صحت عدالته ، وكلامه السابق ذكره في " الجامع " وان أفاد أن من أتي فيه ببرهان واضح على جرحه – ممن صحت عدالته – أن ذلك يؤثر فيه فان مابينته من أساليب اعتمدها في رده للطعون تدل دلالة واضحة على أن بين الطاعن أو الجارح وبين البرهان الذى يقصده ابن عبدالبر مفاوز عديدة ينبغي قطعها .

وكلامه في " الجامع " وان كان قاصرا عن بيان المراد كما يرى التاج السبكي في قاعدته (٢) ،فان تطبيقاته في تعامله مع الرواة ومايرد فيهم من تضعيف أو تجريح في " الجامع " و " التمهيد" و" الاستغناء " توضح منهجه ومراده أبلغ توضيح .

---

(١) الجامع (١٥٤/٢) وانظر: الملحق رقم(٢٤٦).

(٢) قال السبكي بعد أن ساق نصوصا من " الجامع " :" قلت: هذا كلام ابن عبدالبر، وهو على حسنه غير صاف من القذى والكدر ، فانه لم يزد فيه على قوله : ان من ثبتت عدالته ومعرفته لايقبل قول جارحه الا ببرهان ، وهذا قد أشار اليه العلماء جميعا حيث قالوا:لايقبل الجرح الامفسرا فما الذى زاده ابن عبدالبر عليهم ؟ وان أومأ الى أن كلام النظير في النظير والعلماء بعضهم في بعض مردود مطلقا – كما قدمناه في " المبسوطة " – فليفصح به ... ولكن عبارته على ماترى قاصرة عن المراد. فان قلت – فما العبارة الوافية بما ترون ؟ قلت: ماعرفناك أولا من أن الجارح لايقبل منه الجرح وان فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه اذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذى جرحه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء أو غير ذلك .... " قاعدة في الجرح والتعديل (٢٣-٢٤).

المبحث الثاني : مدى تأثير بعض النعوت في العدالة :-

سبق أن ذكرت أن كلام ابن عبدالبر في الرواة يتميز بالايجاز الشديد ، وأنه بسبب ذلك وبسبب تورعه لايكاد يبين منهجه في بعض المسائل التي لها علاقة بالعدالة كالبدعة مثلا ، وقد سبق أن تعرضت لبعض الأمور الجارحة عنده كالكذب والوضع (١) ، وها أنذا أذكر بعض الأمور الأخرى التي وجدتها مبثوثة هنا وهناك وأحاول أن استخرج منها مايمكن أن يكون منهجا له فيها •

أولا : الظلم : -

قال عن الحجاج بن يوسف " كان الحجاج عند جمهور العلماء أهلا أن لايروى عنه ولايؤثر حديثه ولايذكر بخير لسوء سره وافراطه في الظلم ،ومن أهل العلم طائفة تكفره "(٢) • فتعليل رد الرواية بسبب الظلم أو الافراط فيه واضح ،بل لايذكر الظالم بخير ولايغشى مجلسه (٣) •

ثانيا : البخل : -

قال في ترجمة أبي الأسود الديلي : "••• كان ذا عقل ودين ولسان وبيان وفهم وذكاء وحزم الا أنه كان ينسب الى البخل ، وهو داء دوى يقدح في المروءة كان أبو الأسود الديلي من كبار التابعين ••••"(٤)

ثم نقل توثيق ابن معين له ، وقد وثقه ابن حجر أيضا ، فالبخل عند ابن عبدالبر مما يقدح في المروءة لكن ليس الى الحد الذى ترد به روايته •

ثالثا : القول في القرآن : -

قال في ترجمة اسحاق بن أبي اسرائيل : "••• كان صدوقا حافظا الا أنه لما وقف في القرآن ولم يزد على أنه كلام ولم يقل : مخلوق ولا غير مخلوق ،

---

(١) انظر مبحث : فقه الجرح ، ودراسة الألفاظ •
(٢) (م/٩١)•
(٣) الجامع (١/١٨٥)•
(٤) الاستغناء (١/٤٠٠)•

تكلموا فيه لذلك لاغير ، وقال ابن معين : اسحاق بن أبي اسرائيل ثقة ".[1]
ويفهم بوضوح أن هذا الأمر ليس مما يجرح به الرواة .

رابعا : البدعة أو سوء المذهب : -

يتميز كلام ابن عبدالبر - على قلته - في البدع المنسوبة لبعض الرواة بالحذر الشديد، فلا يقبل أى تهمة بذلك بمجرد الزاقها بالراوى ، بل ينظر مثلا في مصدر هذه التهمة وموطنها ، أو يوازى بين قول المتهم (بكسر الهاء) وقول غيره من النقاد .

فمثال الحالة الأولى قوله في ترجمة أبي هارون العبدى : "... أجمعوا على أنه ضعيف الحديث ، وقد تحامل بعضهم فنسبه الى الكذب ، روى فيه ذلك حماد بن زيد، وكان فيه تشيع ، وأهل البصرة يفرطون فيمن يتشيع بين أظهرهم لأنهم عثمانيون ... "[2]

ومثال الحالة الثانية قوله في ترجمة أبي زيد الأنصارى : "... وقال مسلم بن الحجاج : كان يذكر بالقدر ، وذكره أبو يحى الساجي فيمن يقول بالقدر ، وثناء أبي حاتم عليه دليل على ضد ذلك ".[3]

ونجده في بعض الأحيان يذكر الرجل بما رمي به من بدعة ،ويوثقه مما يوحي بأن ذلك غير مؤثر في عدالته ، قال : "... هما عبدالله والحسن ابنا محمد بن الحنفية ، كانا جليلين عالمين ثقتين ... والحسن أول من تكلم بالارجاء ... "[4] وقال في ترجمة أبي يعفور الجعفي:"..كان ثقة وكان فيه تشيع ..".[5]

وفي بعض الأحيان يذكر الراوى ويوثقه من غير أن يشير الى التهمة أصلا ، قال في ترجمة أبي الهذيل غالب بن الهذيل: "... هو قليل الحديث ليس به بأس ثقة ".[6] وقال ابن حجر : " صدوق رمي بالرفض ".[7]

---

(1) الاستغناء (٣٩٤/١) وقال ابن حجر "... صدوق تكلم فيه لوقفه في القرآن " التقريب : (١٠٠).

(2) الاستغناء (٩٧٨/٢).

(3) الاستغناء (٦٣٥/١).

(4) (٩٩/١).

(5) الاستغناء (١٠١٢/٢) وانظر كذلك : الجامع (١٥٦/٢) فيما يتعلق بكلام مالك في ابن اسحاق .

(6) الاستغناء (٩٦٨/٢).

(7) التقريب : (٤٤٢).

وكأن صنيع ابن عبدالبر هذا ينبيء عن عدم اعتداده بالبدعة - بعد ثبوتها - الا اذا اقترنت بشيء آخر كالدعوة اليها ، وهو مايفهم من ترجمته لثور بن زيد الديلي اذ يقول : "... لم يتهمه أحد بالكذب ، وكان ينسب الى رأى الخوارج والقول بالقدر ، ولم يكن يدعو الى شيء من ذلك ..."(١)

كما تؤثر البدعة في صاحبها اذا نسب الى الكذب كالمستحل له بسبب بدعته ، فأما مع عدم الكذب فلا تأثير، وهو مايفهم من كلام ابن عبدالبر في ترجمة داود بن الحصين ، قال عنه وعن ثور بن زيد : "... وكانا جميعا ينسبان الى القدر والى مذهب الخوارج ، ولم ينسب الى واحد منهما كذب ، وقد احتملا في الحديث وروى عنهما الثقات الأئمة "(٢).

وقد يفهم من بعض كلامه أنه يرد رواية المبتدع اذا كانت بدعته غليظة كالتشيع المفرط مثلا الذى رمي به جابر بن يزيد الجعفي ، فقد قال عنه في أحد المواضع : "... لاحجة فيما ينفرد به عند جماعة أهل العلم لسوء مذهبه ..."(٣) ويبدو أن سبب الرد هو الضعف الشديد وانضاف اليه سوء المذهب بدليل قوله عن نفس الراوى في موضع آخر : "... متروك الحديث لايشتغل به أحد لضعفه وسوء مذهبه ..."(٤) وبدليل أنه وثق من رمي بالرفض كما مر قبل قليل مع أبي الهذيل .

---

(١) (م/٦٩).
(٢) (م/١٣٤).
(٣) الاستذكار (١٩١/٢).
(٤) التمهيد (٨/٨ب) وانظر أقوالا أخرى فى (م/٧٠).

- الفصل الثالث -

* الجهالة عند ابن عبدالبر *

المبحث الأول : تعريف الجهالة في اللغة : -

قال ابن فارس : " الجيم والهاء واللام أصلان : أحدهما : خلاف العلم والآخر : الخفة وخلاف الطمأنينة . فالأول : الجهل نقيض العلم ،ويقال للمفازة التي لاعلم بها : مجهل ".(1)

وجهله كسمعة جهلا وجهالة ضد علمه .(2)

قال الراغب : "... والجاهل يذكر تارة على سبيل الذم وهوالأكثر ، وتارة لاعلى سبيله نحو : يحسبهم الجاهل أغنياء : أى من لايعرف حالهم ".(3)

قال الزبيدى : "... وهو جاهل منه أى جاهل به غير مختبر لحاله ".(4) وكلامهم هذا فيه اشارة واضحة الى الجهالة بنوعيها عند المحدثين : جهالة العين ، وجهالة الحال ، " فالمجهول في اللغة : كل شئ غير معلوم الحقيقة أو غير معلوم الوصف على وجه الدقة ، أو في معرفته تردد وتشكك ".(5)

المبحث الثاني : المجهول بين المحدثين وابن عبدالبر : -

جعل ابن الصلاح الرواة المجهولين ثلاثة أصناف ، وهو تقسيم روعي فيه شدة الجهالة وخفتها .

الصنف الأول : مجهولو العين : وهم من لم يرو عن أحدهم الا راو واحد .

الصنف الثاني: مجهولو العدالة ظاهرا وباطنا .

الصنف الثالث: مجهولو العدالة باطنا ، وهم عدول في الظاهر ،وهم المستورون .

ودمج الحافظ ابن حجر القسمين الأخيرين فقال :-

" ... فان سمي وانفرد بواحد عنه فمجهول العين ، أواثنان فصاعدا ولم يوثق فمجهول الحال وهو المستور ".(6)

---

(1) معجم مقاييس اللغة (٤٨٩/١).

(2) القاموس المحيط (٣٥٣/٣).

(3) تاج العروس (٣٦٨/٧).

(4) المصدر السابق .

(5) ابن حبان ومنهجه (٨٦٤/٢).

(6) مقدمة ابن الصلاح (٢٢٥-٢٢٦)، وانظر ارشاد طلاب الحقائق (٢٩٢/١-٢٩٥) ، وتدريب الراوى (٣١٦/١-٣١٧).

وقال في بيان حكم رواية المجهول : "... فلا يقبل حديثه الا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح ، وكذا من ينفرد عنه اذا كان متأهلا لذلك ..." (١)

وقال عن المستور: "... وقد قبل روايته جماعة بغير قيد ، وردها الجمهور والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لايطلق القول بردها ولابقبولها ، بل يقال : هي موقوفة الى استبانة حاله ،كما جزم به امام الحرمين ، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر" (٢).

وقد سبق أن عرفنا أن ابن عبدالبر يوثق بعض المجاهيل والمساتير لاعتبارات خاصة ويقبل حديثهم بشروط معينة ، ولكن ماهو تعريفه للمجهول والمستور، وهل ورد في كلامه مثل هذا التقسيم ، ومامدى قربه أو بعده في منهجه من مناهج النقاد الآخرين ؟.

وصف ابن عبدالبر جماعة من الرواة بالجهالة ، وجاء الوصف بها مطلقا في جميع الرواة غير مقيد لا بالعين ولا بالحال ، غير أن كثيرا من اطلاقاته كان القصد منها جهالة العين لأن بعض التراجم أعقبها بتعريف للمجهول هو نفسه الذى يطلقه جمهرة المحدثين على جهالة العين .

قال عقب أحد الأحاديث التى أوردها في التمهيد : -

"... وهذا حديث لايجيء الا بهذا الاسناد ، انفرد به جعفر بن أبي وحشية هو بشر ، وهو ثقة واسطي ... وأما أبو عمير بن أنس فيقال انه ابن أنس بن مالك ، واسمه عبدالله ، ولم يرو عنه غير أبي بشر، ومن كان هكذا فهو مجهول لايحتج به.." (٣)

وقال أيضا : -

" ... وأما سعيد بن سلمة فلم يرو عنه - فيما علمت - الا صفوان بن سليم، والله أعلم .... ومن كانت هذه حاله فهو مجهول لاتقوم به حجة عندهم" (٤).

---

(١) شرح النخبة (١٠٠).
(٢) شرح النخبة (١٠١).
(٣) التمهيد (٣٦٠/١٤).
(٤) التمهيد (٢١٧/١٦).

وقال في ترجمة أبي اليسع البصري من الاستغناء :-

"...روى عنه محمد بن عبدالله بن حوشب ، اسمه أسباط ... قال أبو عمر: كل من لم يرو عنه الا رجل واحد فهو عندهم مجهول ... "(١)

وقال في ترجمة أبي عون بن أبي حازم في نفس الكتاب : "... روى عنه عبدالله بن جعفر المخرمي ، سئل أبو زرعة الرازى عنه فقال : لاأعرفه هو مدني قال أبو محمد بن أبي حاتم : اذا لم يعرفه فقد جعله مجهولا ، قال أبو عمر : كل من لم يرو عنه الا رجل واحد لايعرف الا بذلك فهو مجهول عندهم لاتقوم به حجة ... "(٢)

وقال في الانصاف : -

"... وأما ابن‌عبدالله بن مغفل فلم يرو عنه أحد الا أبو نعامة قيس بن عباية فيما علمت ، ولم يرو عنه الا رجل واحد فهو مجهول عندهم ، والمجهول لاتقوم به حجة ..."(٣)

وقال : "... ومن ذهب الى حديث فاطمة هذا ... قال : نبهان مجهول لم يرو عنه غير ابن شهاب ... "(٤)

وقال : " أما زيد أبو عياش فزعم بعض الفقهاء أنه مجهول لا يعرف ولم يأت له ذكر الا في هذا الحديث وأنه لم يرو عنه الا عبدالله بن يزيد هذا الحديث فقط ... "(٥)

وهناك أمر آخر ربط به ابن عبدالبر الحكم بالجهالة ، وهو قلة الحديث، وذلك بألا يؤثر عن الراوى سوى الحديث والحديثان •

قال: "... وعمار والحجاج ويحي مجهولون لايعرفون بغير هذا ... "(٦) أى بغير الحديث الذى ساقه لهم •

---

(١) الاستغناء (١٠١٣/٢)•

(٢) الاستغناء (١٤٤٦/٣) وانظر نصوصا لتراجم ربط فيها بين جهالة أصحابها وبين الراوى الوحيد في الاستيعاب (٦٩٤/٢) في ترجمة شبل والد عبدالرحمن ابن شبل ، و(٧١٦/٢) في ترجمة عمارة بن حديد ، و(١٦٥٧/٤) في ترجمة أبي رزين ، والاستغناء (١٧٨/١) عن نفس الترجمة السابقة ، والجامع (٣٥/١) في داود بن جميل •

(٣) الانصاف (ق٥٩)•

(٤) التمهيد (١٥٥/١٩)•

(٥) التمهيد (١٧٣/١٩)•

(٦) التمهيد (٢٢٣/٥-٢٢٤)•

وقال : "... وأبو النضر هذا مجهول في الصحابة والتابعين ... وهو مجهول لايعرف الا بهذا الخبر ...." [١]

وقال عن نبهان مولى أم سلمة : "... وليس بمعروف بحمل العلم ، ولايعرف الا بذلك الحديث وآخر ...." [٢]

وقال : "... وأما المخدجي فمجهول لايعرف بغير هذا الحديث ..." [٣]

فهل الجهالة تتحقق بقلة حديث الراوى فقط ،أم لابد أن يضاف اليهما الأمر الأول ، وهو ألا يروى عنه الا راو واحد ؟

الذى يظهر من صنيع ابن عبدالبر - للوهلة الأولى - أن قلة حديث الراوى وحدها تكفي للحكم عليه بالجهالة ، وذلك بدليل أن الرواة الثلاثة - الذين ذكر أنهم لايعرفون بغير ذلك الحديث - كل واحد منهم له أكثر من راو واحد ، فعمار بن سعد [٤] ويحى بن أزهر [٥] ذكروا لهما أكثر من ثلاثة رواة ،والحجاج ابن شداد [٦] ذكروا له ثلاثة ، ونبهان المخزومي ذكر له ابن حجر راويين، وقد تقدم في النصوص السابقة أن المجهول عند ابن عبدالبر هو من لم يرو عنه الا راو واحد فقط ، وسيأتي له أيضا أن الجهالة ترتفع برواية أكثر من واحد بل وتثبت عدالته بشروط معينة كما مر بيانه في ثبوت العدالة ،فكيف يكون لهؤلاء أكثر من راو واحد وتبقى الجهالة ملازمة لهم ، اللهم الا أن يكون ماذكرناه من اعتبار ابن عبدالبر لما عندالراوى من الحديث قلة أو كثرة .

ونافع بن محمود الأنصارى الذى وصفه بالجهالة [٧] ذكرله ابن حجر راويين، ولذلك حكم عليه بالستر ، لكن الذهبي قال : "... لايعرف بغير هذا الحديث (يعنى حديث القراءة خلف الامام) ." [٨]

---

(١) التمهيد (٨٧/١٣).

(٢) التمهيد (٢٣٦/١٦-٢٣٧).

(٣) التمهيد (٨/٨٦ب) وانظر: التمهيد (١٧٣/١٩) في ترجمة زيد أبي عياش والاستيعاب (٣٥٩/١) في ذكره للحكم بن أبي الحكم ،و(٤١٠/١) في ذكره لحصيب ، و(١٤٢٠/٣) عند كلامه على الحارث بن زياد، وذكر أنه لايعرفهم الا بحديث واحد .

(٤) التهذيب (٤٠١/٧-٤٠٢) حيث ذكر له ستة رواة وقال : وآخرون .

(٥) التهذيب (١٧٦/١١) وذكر له خمسة رواة .

(٦) التهذيب (٢٠٢/٢) وذكر له ثلاثة رواة .

(٧) التمهيد (٤٦/١١).

(٨) وان كان وثقه في موضع آخر . انظر (م:٥٧١).

فلعل ابن عبدالبر من هذه الحيثية حكم عليه بالجهالة ، والا فرواية الاثنين ترفع عنه الجهالة عند ابن عبدالبر وعند غيره .

وقد يقال : ألا يمكن أن يكون ذكره لقلة حديث الراوى أمر ثانويا ومؤكدا للوصف بالجهالة التى ثبتت عنده أساسا برواية الراوى الواحد فقط ؟ غاية ماهنالك أنه في هذه الحالات القليلة لم يطلع على أكثرمن واوواحدللاشخاص"مذكورين وبخاصة مع وجود سابقة تؤكد هذا الاحتمال ، فقد قال عن سعيد بن سلمة : "... فلم يرو عنه فيما علمت الا صفوان بن سليم ، والله أعلم ..."(١) ثم وجد أنه روى عنه راو آخر هو الجلاح أبو كثير .

وهو احتمال مقبول الى حد ما في مثل هذا الراوى ، لكن أن يكون للراوى أكثر من ثلاث رواة كما في حالة عمار بن سعد فاحتمال الذهول أمر مستبعد ، وبخاصة أنه يدقق في مثل هذه الأمور فنراه يقول عن أحد الرواة : " أما زيد أبو عياش فزعم بعض الفقهاء أنه مجهول لايعرف ... وأنه لم يرو عنه الا عبدالله ابن يزيد هذا الحديث فقط، وقال غيره : قد روى عنه أيضا عمران بنأبي أنس "(٢)

والحجاج بن شداد الذى حكم عليه بالجهالة ذكر ابن عبدالبر نفسه أن ابن لهيعة ويحى بن أزهر رويا عنه ، ومع ذلك لم ترتفع جهالته ،وكيف يتردد في أمر المغيرة بن أبي بردة فيقول : "... قيل انه غيرمعروف فى حملة العلم كسعيد بن سلمة ، وقيل ليس بمجهول "(٣) وقد ذكر له ابن حجر ثمانية رواة.(٤)

فلو كان الأمر مقتصرا على عدد الرواة لما تردد في أمر المغيرة من حيث رفع الجهالة عنه على الأقل .

ولايقال انه يقصد بالجهالة هنا جهالة الحال ، لأنه لم يرد لها ذكر في كلامه وتعريفاته ، ولأن نصوصه في المجهول مطلقا تنفي هذا الاحتمال ،

---

(١) التمهيد (٢١٧/١٦).
(٢) التمهيد (١٧٣/١٩).
(٣) التمهيد (٢١٨/١٦).
(٤) التهذيب (٢٥٦/١٠).

فقد رفع الجهالة عمن له راو وراويان (١) ، بل وأثبت العدالة لبعضهم وأثبتها (٢) لأشخاص لهم أكثر من راويين وثلاثة كما مر سابقا .

كما أنه يصعب - على هذا الافتراض - تبيين مقصوده ، فمتى يقصد جهالة العين ومتى يقصد جهالة الحال ، والواقع أن رفع الجهالة عن بعض الرواة واثبات حصول المعرفة لهم ينقض هذا الاحتمال أيضا (٣) ، مما يرجح لي أن الجهالة عنده مرتبة واحدة .

وقلة حديث الراوى أمر نص عليه بعض العلماء ، وأضافوه الى مسألة الراوى الواحد في تحديد جهالة أى راو من الرواة ، قال الخطيب البغدادى : " المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولاعرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راو واحد ... " (٤)

ولما أورد ابن رجب مجموعة من الرواة الذين تناولهم ابن المديني تناولا يبدو أنه غير مطرد اذ وصف أحد الرواة بالجهالة وقد روى عنه اثنان ، ووصف آخر بأنه معروف وقد روى عنه اثنان أيضا ، أقول لما أورد ابن رجب ذلك عقب على صنيع ابن المديني بقوله : "... والظاهر أنه ينظر الى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه ونحو ذلك ، ولاينظر الى مجرد رواية الجماعة عنه ..." (٥)

وقال كذلك : "... وكذا قال أبو حاتم الرازى في اسحاق بن أسيد الخراساني ، ليس بالمشهور ، مع أنه روى عنه جماعة من المصريين ،لكنه لم يشتهر حديثه بين العلماء ..." (٥)

---

(١) راجع مبحثي : ثبوت العدالة ، وارتفاع الجهالة .
(٢) أى الجهالة .
(٣) راجع مبحثي : ثبوت العدالة ، وارتفاع الجهالة .
(٤) الكفاية (١٤٩).
(٥) شرح علل الترمذى (١٠٧ - ١٠٨).

ومع أن كلام ابن رجب فيه حل لبعض الاشكالات الموجودة فى اطلاقات المحدثين الا أن ذلك لايشفي غليلا في نظرى ، وذلك لسبب واضح ، وهو أنه وجد رواة قلت رواياتهم وقل الآخذون عنهم ومع ذلك وثقوا.

وابن عبدالبر الذى نريد أن نتلمس منهجه في المجهول - من خلال قلة الراوى والمروى - يوثق من هذه حاله كما مر في المساتير والوحدان ، واليك بعض الأمثلة يوثق فيها ابن عبدالبر وغيره من النقاد بعض هؤلاء الرواة :

١ - حرام بن سعد بن محيصة : وثقه ابن سعد وابن حبان وابن عبدالبر ، والذهبي وابن حجر . ذكر له ابن عبدالبر حديثين في الموطأ من رواية ابن شهاب عنه .

قال ابن حزم : مجهول لم يرو عنه أحد الا الزهرى ، ومانعلم للزهرى عنه غير هذا الحديث ، وقال ابن سعد وابن عبدالبر : قليل الرواية .(١)

٢ - حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف : وثقه العجلي ، وصحح له الترمذى وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وذكره ابن عبدالبر ضمن جماعة مشهورين بالعلم ، قال ابن سعد: كان قليل الحديث ولايحتجون بحديثه ، وقال ابن القطان : لاتعرف عدالته، حسن الذهبي حديثه ، وقال ابن حجر : صدوق ، ذكروا له خمسة من الرواة .(٢)

٣ - داود بن خالد بن دينار : وثقه العجلي ، وقال ابن عدى : أرجو أنه لابأس به ، قال يعقوب بن شيبة : مجهول لانعرفه ... حسن ابن عبدالبر حديثه ، وقال ابن حجر : صدوق ، له حديث واحد وثلاثة رواة.(٣)

٤ - سعد بن عبيد أبو عبيد: وثقه جماعة من النقاد منهم ابن عبدالبر ، قال ابن سعد : له أحاديث ، وذكر له المزى راويين.(٤)

---

(١) (م/٩٢).
(٢) (م/١٠٨).
(٣) (م/١٣٥).
(٤) (م/١٧٤).

٥ - عبدالله بن فروخ القرشي التيمي : قال ابن عبدالبر : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات . قال الذهبي وابن حجر صدوق . له حديث واحد في الكتب عند النسائي كما قال الذهبي ، وروى عنه اثنان فقط.(١)

٦ - عمرو بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري : قال ابن عبدالبر: روى عنه العلم ، وذكره ابن حبان في الثقات ، قال الذهبي :وثق ، وقال ابن حجر : ثقة عابد . روى عنه ثلاثة رواة.(٢)

٧ - عمر بن كثير بن أفلح : زكاه ابن عبدالبر ، ووثقه جماعة ،قال ابن سعد له أحاديث ، وذكروا له ثلاثة رواة .(٣)

٨ - زفر بن صعصعة : وثقه النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات ،ووثقه الذهبي وابن حجر ، له حديث واحد كما قال ابن عبدالبر، وراو واحد.(٤)

٩ - صعصعة بن مالك : حاله كحال ابنه زفر ، غير أن له راويين .(٥)

١٠- زيد بن عياش : وثقه الدارقطني وذكره ابن حبان في الثقات ، صحح حديثه غير واحد ، وجهله البعض ، قال ابن حجر:صدوق ، روى عنه راويان فقط وليس له الا حديث واحد كما نقل ابن عبدالبر عن بعضهم.(٦)

١١- عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام : وثقه أبو زرعة ، قال البزار: ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، قال الذهبي : شيخ وصدقه ابن حجر . حدث بحديث واحد، وذكروا له ثلاثة رواة .(٧)

---

(١) (م/٣٣٧).
(٢) (م/٤٣٦).
(٣) (م/٤٢٨).
(٤) (م/١٥١).
(٥) (م/٢٢٨).
(٦) (م/١٦٧).
(٧) (م/٢٤٤).

١٢- يعقوب بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصارى : وثقه أبو زرعة ،وذكره ابن حبان،[1] وثقه ابن حجر، وقال الذهبي : صدوق مقل ، وليس له الا راوواحد

١٣- أبو عمير بن أنس : وثقه ابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات ، جهله ابن عبدالبر، قال ابن سعد: قليل الحديث ، روى عنه راوواحد فقط ،[2] ووثقه ابن حجر .

قد أوردت هذه الأمثلة لبيان أن كلام ابن رجب ليس على اطلاقه ،وحتى لايظن ظان أن قولة أحمد الآتية هي منهج للمحدثين ، فقد سأله عبدالله عن عقبة ابن عبيد فقال : "... هذا أخو سعيد بن عبيد الطائي ، سمع منه أبو معاوية فقلت : هو ثقة ؟ فقال : وكم يروى عنه ، يروى عنه حديثان أو ثلاثة "[3]، ومثلها قول النباتي[4] : " من لايعرف الا بحديث واحد ولم يشهر حاله فهو في عداد المجهولين"

ويؤيد ماذهبت اليه ماقاله الخطيب البغدادى : " ومن لم يرو غير حديث أو حديثين ، ولم يعرف بمجالسة العلماء وكثرة الطلب ، غير أنه ظاهر الصدق ، مشهود له بالعدالة قبل حديثه حرا كان أو عبدا ...."[5]

وقال كذلك : " وقد قبل علماء السلف ماروواه النساء والعبيد ومن ليس بفقيه ، وان لم يرو أحدهم غير حديث أو حديثين "[6].وقال الدارمي : وسألته عن أبي دراس ماحاله ؟ فقال : انما يروى حديثا واحدا ، ليس به بأس "[7].

والذى أريد أن أخلص اليه أن هناك أمرا آخر يفعه بعض النقاد - ومنهم ابن عبدالبر - في حسبانهم اذا أرادوا أن يحكموا على هؤلاء المساتير والوحدان والمقلين ، وهو النظر في أحاديثهم ومدى مخالفتها أو موافقتها لأحاديث الثقات

---

(١) (م/٦٢٨).

(٢) التهذيب (١٢/١٨٨).

(٣) العلل (٣/١٠٥-١٠٦).

(٤) التهذيب (٦/١٩٨).

(٥) الكفاية (١٥٦).

(٦) المصدر نفسه (١٥٧).

(٧) تاريخ الدارمي (٢٤٦) وقال أبو حاتم : ليس بالمعروف . انظر تعجيل المنفعة (٤٨٢).

فان لم يلحظوا فيها نكارة وكان الراوى خليا من أى جرح ظاهر حكموا بعدالتـه وثاقته [١]، وهذا هو الظاهر من منهج ابن عبدالبر النظرى والتطبيقي ،وهـو الذى يفسر سبب تجهيله لبعض الرواة على الرغم من رواية الجماعة عنهـم ، فعمار بن سعد المرادى والحجاج بن شداد بقيا على جهالتهما لمخالفتهما روايات الثقات وأصلا من الأصول في نظر ابن عبدالبر [٢] أى أن الرد لم يكن بسبب الجهالـة بقدر ماكان بسبب رواية المنكر ، ولذلك نقل عن أبي زرعة قوله : "... واذا روى المجهول عن المعروفين المنكر فلا نشتغل به [٣]".

أورد هذا النقل في ترجمة أبي سفيان المدني من الاستغناء وهو ضعيـف عند ابن حجر وغيره [٤]، وذكر له ابن حجر أربعة رواة ، والشاهد أنهم نظـروا في أحاديثه على الرغم من جهالته وحكموا بنكارتها .

وقال ابن عبدالبر في كلامه على أحد المجاهيل واسمه : شبل:"... روى عنه ابنه عبدالرحمن ، لم يرو عنه غيره ، وليس بمعروف هو ولا ابنه ... وهو حديـث منكر لا أصل له ، وشبل مجهول [٥]".

وقال عن راو اسمه : عبيدالله بن كثير : "... روى عنه ابنه محمد فـي الخمر من حديث سليمان بن بلال عن سهيل بن أبي صالح ، ولايصح ، ومحمد وأبـوه مجهولان ، وانما الحديث لسهيل عن أبيه عن أبي هريرة [٦]".

وقال في الاستغناء : " أبو عمران عن الجعد ، أراه أبا عثمان روى عنـه بكر بن خنيس من حديث طالوت بن عباد ... " وساق له أثرا ،ثم قال :"... أبوعمران هذا والجعد مجهولان ، والحديث لايعرف له أصل في الاسناد [٧]". وقال : " أبو محمـد الذى روى عن أبي موسى الأشعرى، اسمه عون، روى عنه أبو هلال الراسبي،حديثـه منقطع وهو مجهول [٨]".

---

(١) يراجع مبحث : طرق ثبوت العدالة في توثيقه للوحدان والمساتير،ويبـدو أن هذا التوثيق مبعثه ماقاله ابن عبدالبر في" الجامع " من أن " ضبـط من قلت روايته أكثر من ضبط المستكثر ..."(١٢٢/٢).

(٢) راجع هذا المثال وغيره من الأمثلة الدالة على ماذهبت اليه في بـاب دراسة الألفاظ .

(٣) الاستغناء (٩١٢/٢-٩١٣).

(٤) التقريب(٢٥١) ، وانظر التهذيب (١٩٤/٤).

(٥) الاستيعاب (٦٩٤/٢).

(٦) الاستيعاب (١٠١٢/٣-١٠١٣).

(٧) الاستغناء (١٤٤٢/٣-١٤٤٣)++

(٨) الاستغناء (٦٨٠/٢).

وقال : " أبو عبدالرحمن بن أبي عبدالله ، سمع عبدالرحمن بن عوف وبلالا، حديثه عند شعبة عن أبي بكر بن حفص بن عمربن سعد بن أبي وقاص، عن أبي عبدالله مولى لبني مرة عنه . قال أبو عمر : هذا اسناد مقلوب مضطرب مرة يقولون عن أبي عبدالله عن أبي عبدالرحمن ، ومرة عن أبي عبدالرحمن عن أبي عبدالله ، وكلاهما مجهول لايعرف... (١) وعلى هذا فقد يكون تجهيله لبعض الرواة لهذا السبب وان لم يصرح به ، فنافع بن محمود روى عنه اثنان ووثقه الدارقطني ، ومع ذلك جهله ابن عبدالبر، (٢) قال ابن حبان : حديثه معلل .

وقال ابن عبدالبر فيما يمكن أن يكون منهجا له في المجاهيل والضعفاء : "... وأما من لم تثبت امامته ولاعرفت عدالته ولاصحت لعدم الحفظ والاتقان روايته ، فانه ينظر فيه الى ما اتفق أهل العلم عليه ويجتهد في قبول ماجاء به على حسب مايؤدي النظر اليه ..." (٣)

واختلافات النقاد حول بعض التراجم توثيقا وتجهيلا لايمكن أن تفسر الا من خلال هذه الحيثية ، فبعضهم ينظر الى الراوي ومن روى عنه ومدى شهرته أو جهالته وكم له من الحديث ، والبعض الآخر ينظر في حديث الراوي ،فقد يجهله الأول اذا لم يكن له الا راو واحد أو حديث واحد وماشابه ذلك ، وقد يوثقه الثاني اذا رأى حديثه مستقيما .

والأمثلة التالية أحسبها دليلا على هذا المسلك :

١ - نبيح بن عبدالله العنزي : أبو عمرو الكوفي : روى عنه اثنان كما في التهذيب ، وذكر أبو زرعة أنه لم يرو عنه غير الأسود بن قيس ،وكذا قال ابن المديني ، وثقه أبو زرعة والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، صحح حديثه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم . جهله ابن المديني . (٤) قال ابن حجر : مقبول . (٥)

---

(١) الاستغناء (١٣٨٣/٣).

(٢) (م/٥٧١).

(٣) الجامع (١٥٢/٢).

(٤) التهذيب (٤١٧/١٠).

(٥) التقريب (٥٥٩).

٢ - قدامة بن وبرة العجيفي : روى عنه قتادة وحده ، وثقه ابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات . قال أحمد : لايعرف ،وقال ابن خزيمة : لاأعرفه بعدالة ولاجرح ، قال ابن حجر : مجهول .(١) (٢)

٣ - يوسف بن مهران البصري : روى عنه واحد فقط كما في التهذيب ،وثقه ابن سعد وأبو زرعة ، قال أحمد : لايعرف ، قال ابن حجر : لم يرو عنه الا ابن جدعان ، وهو لين الحديث .(٣) (٤)

٤ - خالد بن أبي الصلت البصري : روى عنه أربعة ، ووثقه ابن حبان والذهبي - في أحد أقواله - ضعفه الاشبيلي . وقال ابن حزم : مجهول لايدرى من هو ، قال ابن مفوز تعقيبا على كلام ابن حزم : هو مشهور بالرواية معروف بحمل العلم ولكن حديثه معلول ... وقال الذهبي أيضا ان خبره منكر . قال ابن حجر : مقبول .(٥)

٥ - زيد بن عياش : وثقه الدارقطني وذكره ابن حبان في الثقات ، وقد روى عنه راويان ، صحح حديثه جماعة ، وجهله جماعة ، وقال ابن حجر صدوق .(٦)

٦ - سعيد بن سلمة المخزومي : روى عنه اثنان ، وثقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات ، صحح حديثه غير واحد ، ضعفه الاشبيلي .(٧)

٧ - عمارة بن أكيمة : روى عنه الزهري وحده ، وثقه ابن معين ،وصحح أبو حاتم حديثه ، جهله جماعة ، ووثقه ابن حجر.(٨)

وهذا يؤكد بدوره على حقيقة ذكرتها مرارا في ثنايا الرسالة ،وهي أن حكم النقاد على الراوي في الغالب انما يتم بعد النظر في حديثه قليلا كان أو كثيرا ، وهو المسلك الذى أثبته لابن عبدالبر في غير هذا الموضع

---

(١) التهذيب (٣٦٦/٨).
(٢) التقريب (٤٥٤) وفيه : العجلي .
(٣) التهذيب (٤٢٤/١١).
(٤) التقريب (٦١٢).
(٥) (م/١٢٥).
(٦) (م/١٦٧).
(٧) (م/١٧٩).
(٨) (م/٤١٩).

أيضا ، قال المعلمي اليماني : "... وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح انما هو على سبر حديث الراوى ... وكان ابن معين اذا لقي في رحلته شيخا فسمع منه مجلسا ، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلسا فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سئل عن الشيخ وثقه ، وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالا استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك ، ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال: ماكان به بأس ، فحكى له عنه أحاديث تستنكر فقال ابن معين : فان كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذاب ، والا فاني رأيت حديث الشيخ مستقيما ..."(1).

---

(1) التنكيل (٢٥٦/١-٢٥٧)، وانظر نص ابن الجنيد في السؤالات (٤٨٩).

المبحث الثالث : ارتفاع الجهالة بين ابن عبدالبر وبين المحدثين :

تفيد النصوص السابقة - لابن عبدالبر في تعريفه للمجهول - بمفهومها أن من روى عنه أكثر من راو واحد فليس بمجهول ، بالاضافة الى أقوال له تصرح بهذا المعنى

١ - فمن ذلك قوله في ترجمة عبدالرحمن بن يزيد بن عقبة : "... فقد زعم بعضهم أن عبدالرحمن بن يزيد الأنصاري الذي روى عن أنس هذا الحديث مجهول ، وذكر أن حديثه ذلك منكر ... وهذا كله تحامل من قائله ،لأن عبدالرحمن ابن يزيد هذا هو عندهم عبدالرحمن بن يزيد بن عقبة بن كريم الأنصاري ، يعرف بالصدق وان لم يكن مشهورا بحمل العلم ،فانه قد روى عنه رجال كبار : موسى بن عقبة وبكير بن الأشج وعمرو بن يحى وأسامة بن زيد الليثي وقد روى عنه ثلاثة ، وقيل رجلان ، فليس بمجهول "[(١)].

٢ - وقال - ناسبا الكلام دون أن يحدد قائله - : " ... وقالوا : ليس خالد بن أبي الصلت بمجهول ، لأنه روى عنه خالد الحذاء والمبارك بن فضالة وواصل مولى ابن عيينة ، وكان عاملا لعمر بن عبدالعزيز ،فكيف يقال فيه مجهول ؟"[(٢)]

٣ - وقال : "... أما زيد بن عياش فزعم بعض الفقهاء أنه مجهول لايعرف ،ولم يأت له ذكر الا في هذا الحديث ، وأنه لم يرو عنه الا عبدالله بن يزيد هذا الحديث فقط ، وقال غيره : قد روى عنه أيضا عمران بن أبي أنس..."[(٣)]

٤ - وقال : "... وقيل ان محمد بن أبان هذ لم يرو عنه الا يحي بن أبي كثير، وهو مجهول ، وقال آخرون : هو مدني معروف ، روى عنه الأوزاعي أيضا ، وله عن القاسم وعروة وعون بن عبدالله رواية ،وهذا هو الصحيح ... "[(٤)]

---

(١) الاستذكار (٢٢٨/١) وقد قال فيه أبو حاتم : ما أرى بحديثه بأسا ، وذكره ابن حبان في الثقات ، الجرح (٢٩٩/٥)، الثقات (٨٨/٥) ، وانظر تعجيل المنفعة (٢٥٠) ، والتحفة (٤٩٠/٢).

(٢) التمهيد (٣١١/١) وانظر (م/١٢٥).

(٣) التمهيد (١٧٣/١٩) ، وانظر (م/١٦٧).

(٤) التمهيد [(٩٥/٦-٩٦) وانظر : (م / ٤٧٤).

٥- وقال في ترجمته لمطير بن سليم : " ... من أهل وادى القرى ، روى عن ذى اليدين وذى الزوائد وأبي الشموس البلوى وغيره ، وروى عنه ابناه شعيب وسليم ، وهو معروف عند أهل العلم لم يذكره أحد بجرحة "(١).

فابن عبدالبر - من خلال هذه النصوص - كغيره من جماهير المحدثين يرى أن الجهالة ترتفع برواية اثنين ، قال الخطيب البغدادى: " وأقل ماترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم كذلك "(٢).

وقال ابن الصلاح : "..... ومن روى عنه عدلان وعيناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة "(٣). أى جهالة العين .

لكن الذهلي أطلق فقال : " اذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة "(٤).

وقال ابن الصلاح مشيرا الى مذهب آخر في ارتفاع الجهالة بواحد فقط . "... وذلك مصير منهما (أى البخارى ومسلم) الى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولا مردودا برواية واحد عنه ، والخلاف في ذلك متجه نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل ...."(٥)

وقال ابن عبدالبر - مشيرا الى الرأيين والى اختياره الجمع بينهما كما سبق أن ذكرت أنه منهجه في ذلك - : " ... قال : سمعت أبا بكر أحمد بن عمرو البزار يقول : حديث عرباض بن سارية في الخلفاء الراشدين حديث ثابت صحيح ، وهو أصح اسنادا من حديث حذيفة " اقتدوا باللذين من بعدى " لأنه مختلف في اسناده ومتكلم فيه من أجل مولى ربعي وهو مجهول عندهم ، قال أبو عمر : هو كما قال البزار ، حديث عرباض حديث ثابت ، وحديث حذيفة حديث حسن ، وقد

---

(١) الاستذكار (٢/٢٣٤) قال عنه ابن حجر : مجهول الحال ، التقريب (٥٣٥) ، وانظر: التهذيب (١٠/١٨١).
(٢) الكفاية (١٥٠).
(٣) المقدمة (٢٢٦).
(٤) الكفاية (١٥٠).
(٥) المقدمة (٢٢٧).

روى عن مولى ربعي : عبدالملك بن عمير ، وهو كبير ، ولكن البزار وطائفة من أهل الحديث يذهبون الى أن المحدث اذا لم يرو عنه رجلان فصاعدا فهو مجهول ... ".(١)

وهناك أمر آخر ترتفع به جهالة الراوى عند ابن عبدالبر،وهو الأمر الذى طالما رددت نسبته اليه فى كتب المصطلح فقد قال في ترجمة أبي اليسع البصرى من كتاب الاستغناء : "... كل من لم يرو عنه الا رجل واحد فهو عندهم مجهول ، الا أن يكون رجلا مشهورا في غير حمل العلم كاشتهارمالك بن دينار بالزهد أو عمرو بن معدى أو الأشتر النخعي بالنجدة ".(٢)

وقال في ترجمته للمغيرة بن عبدالله بن أبي بردة : "... قيل انه غير معروف فى حملة العلم كسعيد بن سلمة ،وقيل ليس بمجهول ... قال أبو عمر : المغيرة بن أبي بردة وجدت ذكره في مغازى موسى بن نصير بالمغرب وكان موسى يستعمله على الخيل ، وفتح الله له فى بلاد البربر فتوحات فى البر والبحر ...".(٣)

وواضح من كلامه هذا أنه يدعم رأى القائلين بأنه غير مجهول ،وهو تطبيق لقاعدته السابقة .

قال العراقي في كلامه على ثبوت صحبة الصحابي : " .. ولكن بقى الكلام في أنه هل تثبت الصحبة برواية واحد عنه أولا تثبت الا برواية اثنين عنه ، وهو محل نظر واختلاف بين أهل العلم ، والحق أنه ان كان معروفا بذكره في الغزوات أو فيمن وفد من الصحابة أو نحو ذلك فانه تثبت صحبته وان لم يرو عنه الا راو واحد ... ".(٤)

---

(١) الجامع (١٨٢/٢).
(٢) الاستغناء (١٠١٣/٢-١٠١٤).
(٣) التمهيد (٢١٨/١٦).
(٤) التقييد والايضاح : (١٤٨) وتدريب الراوى (٣١٨/١-٣١٩) . وابن حبان ومنهجه (٨٨٦/٢) .

وقال أبو مسعود الدمشقي : " لاأعلم روى عن أبي عمرو بن مالك الجنبى أحد غير أبي هانىء، قال : وبرواية أبي هانيء وحده لايرتفع عنه اسم الجهالة الا أن يكون معروفا في قبيلته ،أو يروى عنه أحد معروف مع أبي هانىء فيرتفع عنه اسم الجهالة.... "(١).

وقال ابن حجر في ترجمة عبدالرحمن بن فروخ العدوى وقد أخرج له البخارى تعليقا ولم يرو عنه غير راو واحد : "... وزعم الحاكم أن البخارى ومسلما انما تركا اخراج حديث عبدالرحمن بن فروخ هذا لأنه لم يرو عنه غير عمرو بن دينار ، يعني تركا أحاديثه الموصولة، وهو على قاعدته في أن شرط من يخرج له في الصحيح أن يكون له راويان، وقد تناقض هو فادعى أن هذا شرطهما ، ثم استدرك عليهما أشياء مما يخالف ذلك ، ولايرد منها شيء ،لأنهما لم يصرحا باشتراط ذلك بل يقوم مقام الراوى الثاني الشهرة مثلا .... "(٢) وهي غير شهرة العلم قطعا . ولذلك قال ابن عبدالبر في عمر بن عبيدالله بن معمر التيمي انه مشهور ولم يرو عنه غير راويين ، ولم يذكره بوثاقة غير ابن حبان ،ولم يبين أبو عمر مراده من هذه الشهرة غير أن ابن حجر وضحها فقال في ترجمته :"... أحد وجوه قريش وأشرافها ، وكان جوادا ممدوحا شجاعا " ، ولم يشأ أن يتكلم فيه بشيء لطغيان هذه الشهرة عليه فيما يبدو .

والسؤال المطروح بالحاح هو: ماهي العلاقة بين ارتفاع الجهالة من جهة ، وبين حصول المعرفة ،والشهرة ،وثبوت العدالة من جهة أخرى ؟.

الذى يفهم من بعض قواعد المصطلح ومن صنيع بعض الأئمة أن رواية الشخصين عن الراوى ترفع عنه جهالة العين ولكنه يبقى على جهالة الحال

---

(١) التبصرة والتذكرة : (٣٢٧/١) .

(٢) التهذيب (٦/ ٢٥٢).

مالم ينص على تعديله ، أى أن المعرفة لاتحصل له بذلك فضلا عن الشهرة فضلا عن ثبوت العدالة ، قال الخطيب بعد أن عرف المجهول : " قلت : الا أنه لايثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه ، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك ..." (١)

وقد ذكر ابن القطان غير مرة أن رواية الجماعة عن الراوى لا تكفي في ثبوت عدالته بل يبقى على جهالة حاله ، فمن ذلك قوله في ترجمة أحد الرواة : "... ولم يبين أبو محمد (أى الأشبيلي) من أمر عبدالرحمن هذا شيئا ، وهو مجهول الحال وان كان روى عنه جماعة : صفوان بن عمرو والزهرى وحريز بن عثمان وثور بن يزيد ..." (٢)

وقال ابن حجر : "... وقال الذهبي في الطبقات : أحمد بن يحى بن محمد لايعرف ، قلت : بل يكفي في رفع جهالة عينه رواية النسائى عنه ، وفي التعريف بحاله توثيقه له "(٣) وقال : صدوق (٤) . فالتفريق بين تلك الأمور واضح في هذه النصوص ، لكن المرء قد يجد نصوصا أخرى أو صنيعا لبعض الأئمة يخالف ماسبق أن بينته وماتقرر في بعض القواعد ، والأمر راجع - فى نظرى - الى أن قواعد المتأخرين - خاصة - غير مطردة لأنها أغلبية وفيها صرامة الحدود والتعريفات ، ولأن مناهج النقاد - تطبيقيا - فيها كثير من التباين الذي مرده اختلاف اجتهاداتهم في الراوي والمروى .

فابن حجر نفسه مثلا يأتي في ترجمة بيان بن عمرو البخارى الذى جهله أبو حاتم فيقول : "... وجهالة بيان ارتفعت برواية هؤلاء عنه ، وعدالته تثبت أيضا ، والحديث لم ينفرد به ..." (٥) وقال : صدوق جليل (٦) ، مع أنه لم ينص على توثيقه أحد ، وقال أبو حاتم عن حديثه له انه باطل (٧).

---

(١) الكلفاية (١٥٠).

(٢) بيان الوهم والايهام (٢٩٨/١) وعبدالرحمن هو ابن أبي عوف الجرشي قال ابن حجر : ثقة ، التقريب (٣٤٨) ، وانظر التهذيب (٢٤٦/٦) وفيه توثيق أبي داود له .

(٣) التهذيب (٨٩/١)

(٤) التقريب (٨٦).

(٥) التهذيب (٥٠٧/١).

(٦) التقريب (١٢٩).

(٧) الجرح (٤٢٤/٢).

ومثل هذا الاختلاف في صنيع الامام الواحد قد ذكره ابن رجب فقال عن ابن المديني مايلي : " وابن المديني اشترط أكثر من ذلك ، فانه يقول فيمن يروى عنه يحى بن أبي كثير وزيد بن أسلم معا : انه مجهول ... وقال فيمن يروى عنه ابن المبارك ووكيع وعاصم : هو معروف ... وقال فيمن يروى عنه ابن وهب وابن المبارك : معروف ، وقال فيمن يروى عنه المقبرى وزيد بن أسلم : معروف ... وقال في داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص : ليس بالمشهور ، مع أنه روى عنه جماعة . وكذا قال أبو حاتم الرازى في اسحاق بن أسيد الخراساني ليس بالمشهور مع أنه روى عنه جماعة من المصريين ، لكنه لم يشتهر حديثه بين العلماء ... وقال في عبدالرحمن بن وعلة انه مجهول مع أنه روى عنه جماعة ، ولكن مراده أنه لم يشتهر حديثه ولم ينشر بين العلماء .... "[(١)].

وزيد بن عياش : روى عنه اثنان هما عبدالله بن يزيد وعمران بن أبي أنس ، تعقب الخطابي وابن الجوزى والمنذرى القائلين بجهالته بأنه معروف ، زاد المنذرى : ما أعلم أحدا ضعفه[(٢)] .

وعبدالرحمن بن مسعود بن نيار : روى عنه خبيب بن عبدالرحمن وحده ، وقال البزار : انه معروف[(٣)] ، وقال عن عمارة بن أكيمة الذى يروى عنه الزهرى وحده : ليس مشهورا بالنقل[(٤)] .

وقال ابن منده - عن سعيد بن سلمة الذى روى عنه المغيرة بن أبي بردة والجلاح أبو كثير : ثبتت له الشهرة برواية اثنين[(٥)] .

---

(١) شرح علل الترمذى (١٠٦-١٠٨).

(٢) (م/١٦٧).

(٣) بيان الوهم والايهام (٨٥/٢) والتهذيب (٢٦٨/٦-٢٦٩) ، وقال فى التقريب مقبول (٣٥٠).

(٤) التهذيب (٤١١/٧) ،وانظر (م/٤٩).

(٥) نصب الراية (٩٨/١) ،وانظر (م/١٧٩).

وقال عن ثابت بن قيس الزرقي وقد روى عنه الزهري وحده : مشهور، رووا له حديثا واحدا (١) . ووثقه ابن حجر (٢) .

وحرب بن عبيدالله بن عمير الثقفي : روى عنه عطاء بن السائب ،وأورد له أبوداود حديثا واحدا قال البخاري : لايتابع عليه ،وقال ابن معين : مشهور (٣) . قال ابن حجر : لين الحديث (٤) .

وقال ابن معين أيضا عن عبدالرحمن بن أبي شميله الأنصاري – وقد روى عنه حماد بن زيد ومروان بن معاوية – : مشهور (٥) ، وقال أبو حاتم: مشهور برواية حماد بن زيد عنه . قال ابن حجر : مقبول (٦) .

وأبو محمد الخزاعي لم يذكره غير ابن أبي حاتم في الجرح،وروى عنه حمادبن سلمة ، قال عنه ابن معين : مشهور (٧) .

ويعقوب بن عبدالله بن أبي طلحة لم يرو عنه الا أسامة بن زيد ، وهو مقل كما قال الذهبي ،ومع ذلك قال النسائي : مشهورالحديث (٨) .

وخالد ابن أبي الصلت روى عنه أربعة ،وقال ابن مفوز ردا على تجهيل ابن حزم له بقوله : " مشهور بالرواية معروف بحمل العلم ولكن حديثه معلول " (٩) . والشهرة عند ابن حبان تشمل كل رجل روى عن ثقة،وروى عنه ثقة (١٠) .

وهذه الاطلاقات وان كانت غير صريحة فى تعديل من قيلت فيهم الا أن أصحابها يرومون الرفع من شأنهم حتما بدليل أن بعضهم من الثقات، ولذلك نجد ناقدا متأخرا كابن القطان يؤكد على عدم التلازم بين الشهرة وبين العدالة . اذ أن أغلب هؤلاء عنده مجاهيل حال فيقول عن حرب بن عبيدالله

---

(١) التهذيب (١٣/٢).
(٢) التقريب (١٣٣).
(٣) التهذيب "(٢٢٥/٢).
(٤) التقريب (١٥٥).
(٥) التهذيب (١٩٦/٦).
(٦) التقريب (٣٤٢).
(٧) الجرح (٤٣٤/٩) ، وذكره ابن عبدالبر في الاستغناء (١٢٤٦/٢).
(٨) تهذيب الكمال (١٥٥٢/٣) وانظر (م/٦٢٨).
(٩) التهذيب (٩٨/٣) ، وانظر (م/١٢٥).
(١٠) ابن حبان ومنهجه (٨٩٣/٢).

ابن عمير :" .. سئل عنه ابن معين " قال : مشهور ،وهذا غير كاف في تثبيت روايته ، فكم من مشهور لاتقبل روايته "(١) . وقال في عبدالرحمن بن أبي شميلة: "... وهو أيضا لاتعرف حاله وان كان قال فيه ابن معين وأبو حاتم مشهور ، فانما يعنيان برواية حماد بن زيد عنه ، وكم من مشهور لاتقبل روايته "(٢) .

وقال في أشعث بن شعبة : "... فان بعض رواته لم تثبت عدالته وان كان مشهورا ، وهو أشعث بن شعبة "(٣) .

واطلاقات المعرفة والشهرة هذه ، وان كانت تدل على وجود تباين بين النقاد في حدودها وضوابطها ، فهي تدل كذلك على أن بعض قواعد المتأخرين لم تستوعب ـ بالضرورة ـ كل معاني هذه المصطلحات ومدلولاتها عند أصحابها ، واعتقادي أن هذه الألفاظ تخضع لاعتبارات كل ناقد على حده ، بمعنى أن عدد الرواة عن الشخص أو كثرة حديثه وقلته ليست هي دائما المعيار الوحيد لاطلاقات المعرفة والشهرة وماشابههما .

واذا رجعنا الى ابن عبدالبر، فاننا نجد أن تعريفه للعدل ومنهجه في توثيق المساتير يدلان على أن ارتفاع الجهالة عنده يعني حصول المعرفة وثبوت العدالة ، ولايعني بالضرورة حصول الشهرة له ،فقد ترد الشهرة عنده بمعنى المعرفة(٤) ، وقد تكون أعم من ذلك بأن يقصد بها كثرة الرواية .

فقوله في التعريف المشار ليه : "كل حامل علم " : يشمل المكثر والمقل ، وقوله : " معروف العناية به " : يعني ألا يحمل منكرا ، قال "... فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله

---

(١) بيان الوهم والايهام (٥٠٩/١).

(٢) بيان الوهم والايهام (٥٦٥/١).

(٣) المصدر نفسه (٢٨/٢).

(٤) انظر لفظ معروف ، مشهور ، روى عنه العلم ، في باب دراسة الألفاظ .

أو في كثرة غلطه ..." [1] فهذا التعريف للعدل يشمل الوحدان والمساتير الذين ذكرتهم سابقا ، وإذا ثبتت العدالة فالمعرفة من باب أولى .

وقد ربط ابن عبدالبر بين المعرفة وبين الوثاقة حين قال في ترجمة محمد بن أبان اليمامي : "... وقيل ان محمد بن أبان هذا لم يرو عنه الا يحى بن أبي كثير، وهو مجهول ، وقال آخرون : هو مدني معروف، روى عنه الأوزاعي أيضا ، ... وهذا هو الصحيح ، وهو شيخ يمامي ثقة ،وحسبك برواية يحى بن أبي كثير والأوزاعي عنه " [2].

ويمكن الاستئناس في هذا أيضا بكلام الذهبي في تفسيره لصنيع ابن عبدالبر مع أبي المثنى الأملوكي : " قلت : وثقه ابن عبدالبر لكونه ماغمز أصلا ، ولاهو مجهول لرواية ثقتين عنه " [3].

وكما أشرت فان اثبات المعرفة أو الشهرة لراو من الرواة قد يكونان بمعنى واحد عند ابن عبدالبر، ويردان في مقام الاحتجاج عنده غالبا ، الا أن نفيهما عن راويين - مثلا - لايعني اثبات شيء واحد لكل منهما ، فقد يكون الراوي ثقة ، ويوصف مع ذلك بأنه ليس بالمشهور ، فقد وثق ابن عبدالبر ثلاثة رواة في موضع ، وقال عنهم بأنهم ليسوا بالمشاهير في موضع آخر ، وهم قليلو الحديث فعلا ، ولكن اطلاقه اختلف فيهم لملابسات تتعلق برواياتهم في تلك المواضع بعينها من حيث معارضتها لروايات من هم أشهر وأوثق منهم [4].

---

(١) التمهيد (٢٨/١).

(٢) التمهيد (٦/٩٥-٩٦) وقال في ترجمة هشام بن هشام بن عتبة بعد أن رفض القول بجهالته "... ومن روى عنه رجلان ارتفعت عنه الجهالة وحمل على العدالة حتى تثبت فيه جرحه " (م/٥٨٧).

(٣) نقد الامام الذهبي (١٠٧).

(٤) انظر أرقام التراجم التالية في الملحق (٢٨١)و(٢٨٢)و(٥٠٢)، وانظر لفظة " ليس بالمشهور " في باب دراسة الألفاظ .

وسعيد بن عبدالرحمن الغفارى قال فيه : ليس "بالمشهور " أيضا ، مع أنه ثقة عند العجلي وابن حبان وهو وان لم أقف له فيه على قول آخر الا أني أعتقد أن حالته كحالة سابقيه من الوثاقة ، غير أن الموضع الذى ورد فيه ذكره ورد حديثه ارتبط بعدة اعتبارات ، فقد وقع اسمه في سند حديث مجتمع على ضعفه كما قال ابن عبدالبر ، وأغلب رواته ضعفاء ومجاهيل فلما جاء الى سعيد هذا قال فيه : ليس بالمشهور ، ولو أراد رد حديثه مطلقا لقرنه مع غيره من الضعفاء ولما أفرده بذلك الحكم ، ولكن للاعتبارات السابقة من ضعف الرواة ومن عدم صحة سماع سعيد من علي بن أبي طالب ، ومن معارضة حديثه لأحاديث أخرى ثابتة قال فيه ماقال ، وعدم شهرة سعيد بالعلم أو بغيره بين من ترجمته (١) .

وهذا يبين ويؤكد مرة أخرى تركيز ابن عبدالبر على حديث الراوى حين الحكم عليه ، وهو منهج غير واحد من الأئمة كما أشرت الى ذلك سابقا ، وقد لا أكون مخطئا اذا توقعت أن يكون لهذه الحيثية دورا في اختلاف كلام الناقد الواحد من راو الى آخر ، فعبدالرحمن بن وعلة مجهول عند أحمد مع أنه روى عنه جماعة ، ولكنه " ... صحح حديث بعض من روى عنه واحد ولم يجعله مجهولا (؟!) وقال في خالد بن عمير : لا أحدا (كذا) روى عنه غير الأسود بن شيبان ولكنه حسن الحديث ، وقال مرة أخرى : حديثه عندى صحيح.." (٢)

عوامل أخرى فى ارتفاع الجهالة : -

وهناك عوامل أخرى - تلحظ من خلال تعامل النقاد مع الرواة ويشار اليها في بعض الأحيان اشارات سريعة - تسهم في رفع جهالة الراوى .

فمن ذلك : -

---

(١) انظر (م/ ١٨٠) ، ولفظة : " ليس بالمشهور " فى باب دراسة الألفاظ ص(٣١٧) ، وانظر تخريج الحديث فى (١٩٤) .

(٢) شرح علل الترمذى (١٠٨)

١- اشتهار الحديث :

وذلك كأن يكون الحديث الذى يحمله بعض الوحدان أو المساتير من الأحاديث التى جرى ذكرها واشتهارها بين الناس واحتيج اليها لتضمنها حكما من الأحكام مثلا ليس في الأصول مايعارضه . فحديث " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " مثلا في سنده سعيد بن سلمة والمغيرة ابن أبي بردة ، وهما جميعا غير مشهورين بحمل العلم ،بل ان سعيد ابن سلمة لم يرو عنه غير المغيرة على قول البعض ،ومع ذلك وثقهما النسائى وحده ، ويبدو أن توثيقه مبني على النظر في حديثهما ، ولذلك وجدنا جمعا غفيرا من النقاد حكم بصحة حديث البحر،قال ابن حجر : " صحح حديثه عن أبي هريرة في البحر : ابن خزيمة وابن حبان وابن المنذر والخطابي والطحاوى وابن منده والحاكم وابن حزم والبيهقي وعبدالحق وآخرون "(١) .

وقد ذهب بعض النقاد الى أبعد من رفع جهالة من صحح حديثه ،فجعلوا تصحيح حديث الراوى توثيقا له ، قال ابن القطان : "... بل الحديث صحيح فان سعد بن اسحاق ثقة ، وممن وثقه النسائي ،وزينب كذلك ثقة ، وفي تصحيح الترمذى اياه توثيقها وتوثيق سعد بن اسحاق ،ولايضر الثقة ألا يروى عنه الا واحدا ..."(٢) .

وقال الذهبي في ترجمة أبي عمير بن أنس : "... له في ثبوت العيد بعد الزوال وصلاة العيد من الغد ، لايعرف الا بهذا الحديث وبحديث آخر، تفرد عنه أبو بشر ، قال ابن القطان : لم تثبت عدالته ، وصحح حديثه ابن المنذر وابن حزم وغيرهما ، فذلك توثيق له ،فالله أعلم "(٣) .

---

(١) التهذيب (١٠/ ٢٥٧)، (م/١٧٩)، (م/٥٤٨).

(٢) بيان الوهم والايهام (٢/٣٨٥) وزينب هي بنت كعب بن عجرة .

(٣) الميزان (٦/٢٣٢).

ولذلك وجدناه يعطي حكما مستقلا في سعيد بن سلمة فيقول :صدوق ،[(١)]
ويقول في المغيرة بن أبي بردة : وثق .[(٢)]

وأظن هذا الذى قصده ابن رجب عندما قال :" وكذا قال أبو حاتم الرازى في اسحاق بن أسيد الخراساني : ليس بالمشهور مع أنه روى عنه جماعة من المصريين ، لكنه لم يشتهر حديثه بين العلماء ..."[(٣)] وقال أيضا : " وقال (أى أحمد) في عبدالرحمن بن وعلة انه مجهول ، مع أنه روى عنه جماعة ، ولكن مراده أنه لم يشتهر حديثه ولم ينشر بين العلماء ".[(٤)]

٢ ـ تابعية الراوى : ـ

ذكرت في مباحث سابقة أن أغلب الوحدان والمساتير الذين وثقهم ابن عبدالبر كانوا من التابعين ،وكان ينص في كثير من الأحيان في أثناء ترجمته للرواة أنهم من التابعين ،مما يشعر بأن لتحديد طبقة الراوى دورا في الحكم عليه من حيث الجهالة أو العدالة.

قال ابن الصلاح مبينا رأيه في الحكم على المستور :"... فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول ... قال الشيخ أبقاه الله : ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأى في كثير من كتب الحديث المشهورة ، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العدد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم ، والله أعلم ".[(٥)]

---

(١) (م/١٧٩) .
(٢) (م/٥٤٨) .
(٣) شرح علل ابن رجب (١٠٧).
(٤) المصدر السابق (١٠٨).
(٥) مقدمة ابن الصلاح (٢٢٥-٢٢٦).

قال السخاوى معقبا : "... وفيه نظر بالنسبة للصحيحين، فان جهالة الحال مندفعة عن جميع من خرجا له في الأصول ... وأما بالنظر لمن عداهما لاسيما من لم يشترط الصحيح فما قاله ممكن ، وكأن الحامل لهم على هذا المسلك غلبة العدالة على الناس في تلك القرون الفاضلة....هذا مع احتمال اطلاعهم على مالم نطلع نحن عليه من أمرهم .."(١)

وقال ابن القيم : "... ولاعلة لهذا الحديث الا رواية ابن جريج له عن بعض بني أبي رافع ، ولكن هو تابعي وابن جريج من الأئمة الثقات العدول ، ورواية العدل عن غيره تعديل له مالم يعلم فيه جرح ، ولم يكن الكذب ظاهرا في التابعين ..."(٢)

٣ - كون الراوى مدنيا : -

من الأمور الملاحظة في تراجم ابن عبدالبر تنصيصه على موطن بعض الرواة عندما يكون هذا الموطن " المدينة " ، فمن مجموع عشرة رواة مثلا قال فيهم " ثقة شريف " نص على سبعة منهم بأنهم من أهل المدينة(٣) ، وتتأكد أهمية هذا الأمر عندما يكون الراوى معروف النسب أو مشهورا في قومه أو شريفا.(٤)

ويشعر المطالع لكلام النقاد في التراجم وكأن هناك اعتبارا خاصا لمن كان بالمدينة من الرواة المجاهيل أو المساتير، وهو المعنى الذى يمكن استنتاجه من كلام البزار اذ يقول : "... لم يتابع ابراهيم بن قدامة عليهما ، واذا انفرد بحديث لم يكن حجة لأنه ليس بالمشهور وان كان من أهل المدينة ..."(٥)

---

(١) فتح المغيث : (٣٢٣/١) .
(٢) قواعد في علوم الحديث(٢١٣) نقلا عن " زاد المعاد ".
(٣) انظر أرقام التراجم التالية (٤٨)، (٣٧٠)، (٣٩٠)، (٣٩٤)، (٤٢٩)، (٦٣٦)، (٦٣٨).
(٤) راجع عبارات : " ثقة شريف "و" معروف النسب." في باب دراسة الألفاظ.
(٥) بيان الوهم والايهام (٤٦١/١).

الباب الثانى

منهج ابن عبد البر فى الضبط

الفصـــــــل الأول : تعريف الضبط ومقوماته وطرقه :

المبحث الأول: تعريف الضبط

قال في تاج العروس: "...ضبطه يضبطه ضبطا وضباطة - بالفتح - حفظه بالحزم فهو ضابط، أي حازم ... وقال ابن دريد: ضبط الرجل الشيء يضبطه ضبطا إذا أخذه أخذا شديدا ... وقيل إنما وصف الأسد بذلك (بالضبط)؛ لأنه يأخذ الفريسة أخذا شديدا ويضبطها فلا تكاد تفلت منه ..."(١) .

وبعد أن أورد الزمخشري معنى الأخذ واللزوم الشديد في لفظ الضبط قال: "ومن المجاز : وهو ضابط للأمور ، وفلان لا يضبط عمله : لا يقوم بما فوّض إليه ، ولا يضبط قراءته : لا يحسنها..."(٢)

وذكر ابن الأثير الضبط بمعناه الاصطلاحي ، وخص منه ضبط الصدر فقال: " ... هو عبارة عن احتياط في باب العلم، وله طرفان: طرف وقوع العلم عند السماع، وطرف الحفظ بعد العلم عند التكلم حتى إذا سمع ولم يعلم لم يكن شيئا معتبرا كما لو سمع صياحا لا معنى له، وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة لم يكن ضبطا، وإذا شك في حفظه بعد العلم والسماع لم يكن ضبطا. ثم الضبط نوعان: ظاهر وباطن فالظاهر : ضبط معناه من حيث اللغة، والباطن: ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به، وهو الفقه، ومطلق الضبط الذي هو شرط الراوي هو الضبط ظاهرا عند الأكثر، لأنه يجوز نقل الخبر بالمعنى..."(٣)

وقد أشار أصحاب المعجم الوسيط إلى النوع الآخر من الضبط فقالوا: "... وضبط الكتاب ونحوه: أصلح خلله أو صححه وشكّله..."(٤)

والعلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ظاهرة من حيث ملاحظة الأخذ والإمساك الشديد والمحافظة على الممسك بحيث لا يفلت ولا يضيع.

---

(١) تاج العروس: (١٧٤/٥ ، ١٧٥) ، وانظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: (٧٣/٣)
(٢) أساس البلاغة: (٤١/٢)
(٣) جامع الأصول: (٧٢/١ ـ ٧٣)
(٤) المعجم الوسيط: (٥٣٣/١)

المبحث الثاني :

تفاوت الضبط بين ابن عبدالبر وبين المحدثين :-

ان تفاوت درجات الضبط لدى الرواة أمر لاريب فيه يدل عليه صنيع النقاد، وأغلب معالجاتهم لروايات الرواة منصبة على جانب الضبط من حيث معرفة مقدار الضبط لدى الراوى والمواضيع التي وهم فيها أو أصاب .

وان تقسيمهم للأحاديث الى صحيح وحسن وضعيف على أساس تمام الضبط أو خفته أو قلته دليل آخر على ماذكرت . وصنيع البخارى ومسلم في انتقاء رجالهما وتقديم رواياتهم باطلاق أو في أحاديث مخصوصة أو في شيوخ معينين ، وفي جريان العمل على تقديم كتابي الشيخين على باقي السنن والمصنفات من حيث الأصحية ، وكذا في اختيار أصح الأسانيد - ولو نسبيا - باطلاق أو في بلاد معينة أو في شيوخ معينين ، وفي ترجيح بعض الروايات على بعض على أساس أفضلية الراوى من حيث الضبط والاتقان ، كل أولئك دليل على تفات درجات الضبط عند الرواة . كما أن مراتب الجرح والتعديل التي اجتهد الأئمة في وضعها والتفريق بين الرواة على أساسها ومن ثم الحكم على أحاديثهم بناء عليها ، ان هذه المراتب وحدها لكفيلة بايضاح هذا المعنى أبلغ توضيح ، ولم يكتف النقاد بهذا ، بل عمدوا الى الراوى الواحد وواكبوا سير حياته العلمية في مختلف مراحل عمره ليروا هل حافظ هذا الراوى على مستوى ضبطه المعهود أو حصل له شيء من الخلل بسبب من الأسباب .

فنراهم فرقوا أحيانا بين ضبط الراوى فى بلد وتناقص ضبطه في بلد آخر ، وكذا بين شيخ وآخر ،ولم ينكروا آثر الكبر والهرم والخرف والعمى واحتراق الكتب أو ضياعها ،وكذا أثر المناصب (١) في طروق النقص بالنسبة لضبط

---

(١) قال ابن القطان : "... وهم ثلاثة ولوا القضاء فساء حفظهم بالاشتغال عن الحديث : محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ،وشريك بن عبدالله ، وقيس بن أبي الربيع ..." بيان الوهم والايهام (٥٢٩/١).

الرواة واتقانهم، وهذا خلافا لصنيع ابن حزم الذى ينكر تغيرحال الراوى الواحد من الضعف الى الوثاقة أو العكس. قال : " من أسقطنا حديثه لم نعد لقبوله أبدا ، ومن احتججنا به لم نسقط روايته أبدا "(١).

كما أنكر ابن حزم التفاضل بين الرواة فقال : "وقد غلط أيضا قوم آخرون منهم (أى من أهل الحديث) فقالوا : فلان أعدل من فلان ،وراموا بذلك ترجيح خبر الأعدل على من هو دونه في العدالة "(٢).

وهذه فيما يلى نصوص لبعض العلماء تفيد بأن الرواة أقسام وأن الضبط درجات ، قال ابن رجب : " اعلم أن الرواة أقسام فمنهم : من يتهم بالكذب ومنهم من غلب على حديثه المناكير لغفلته وسوء حفظه ...."(٣)

وذكر في موضع آخر أن هذين القسمين متروكان (٤).

قال : "... وقسم ثالث : أهل صدق وحفظ ويندر الخطأ والوهم في حديثهم أو يقل ، هؤلاء هم الثقات المتفق على الاحتجاج بهم .

وقسم رابع : وهم أيضا أهل صدق وحفظ ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيرا لكن ليس هو الغالب عليهم ، وهذا هو القسم الذى ذكره الترمذى ههنا ، وذكر عن يحى بن سعيد القطان أنه ترك حديث هذه الطبقة ،وعن ابن المبارك وابن مهدى ووكيع وغيرهم أنهم حدثوا عنهم ، وهو رأى سفيان وأكثر أهل الحديث المصنفين منهم في السنن والصحاح كمسلم بن الحجاج وغيره.. "(٥)

وقال الحاكم : " لانقول هكذا ،بل نقول بتوفيق الله : ان أئمة النقل قد فرقوا بين الحافظ والثقة والثبت والمتقن والصدوق ، هذا في التعديل،

---

(١) فتح المغيث (٣٣٧/١) ،ونقل الصيرفي مثله عن الامام أحمد والحميدى : فتح المغيث (٣٣٦/١).
(٢) المحلى (١٤٣/١).
(٣) شرح علل ابن رجب (١٢٠).
(٤) المصدر السابق (٢٤٦).
(٥) شرح علل ابن رجب (١٢٠).

ثم في الجرح فرقوا بين الكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والكاذب في حديث الناس ، ثم الكاذب في لقي الشيوخ ،ثم كثير الوهم وسيىء الحفظ والمتهم في الرواية والمتهم في الدين ،والصدوق اذا آكثر الرواية عن الكذابين وكثر المناكير في حديثه "(١).

قال الذهبي : " تشترط العدالة في الراوى كالشاهد ،ويمتاز الثقة بالضبط والاتقان ،فان انضاف الى ذلك المعرفة والاكثار فهو حافظ ، والحفاظ طبقات .... "(٢) وقال : " نعم ، الصحيح مراتب ،والثقات طبقات، فليس من وثق مطلقا كمن تكلم فيه ،وليس من تكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه...."(٣)

وهناك عبارة مشهورة لابن مهدي ذكرها ابن عبدالبر وغيره في التفريق بين الصدوق والثقة ، اذ لما سئل عن أبي خلدة : ".... كان ثقة ؟فقال: كان صدوقا ، كان مأمونا ،كان خيارا ،الثقة شعبة وسفيان..."(٤)

لكن ابن عبدالبر في تعليقه على كلام ابن مهدي هذا يفهم منه أنه لايرتضي هذا التفريق ، قال معقبا : "... قال أبو عمر : هذا لامعنى له في اختيار الألفاظ ، والتأويل فيها على الهوى " .

ويبدو أن ابن عبدالبر لايفرق بين لفظي " الثقة " و " الصدوق"(٥) وأن اعتراضه على ابن مهدي هو في ضنه على أبي خلدة بوصف الثقة ، وبخاصة أن أبا خلدة هذا قد أطلقت عليه ألفاظ الوثاقة صراحة(٦) من قبل من ترجم له

---

(١) المدخل الى معرفة الصحيحين (٢٨/١).

(٢) الموقظة (٦٧ - ٦٨).

(٣) الموقظة (٨١).

(٤) الاستغناء (٦٠١/١) وأورده الحاكم في المدخل (٢٩/١).

(٥) راجع مبحث : " الصدوق " في الدراسة .

(٦) انظر التهذيب (٨٨/٣).

ولذلك قال السخاوي : "ولايخدش فيه قول ابن عبدالبر : كلام ابن مهدي لامعنى له فيه اختيار الألفاظ ، اذ أبو خلدة ثقة عند جميعهم يعني كما صرح به الترمذى حيث قال : هو ثقة عند أهل الحديث ،فان هذا لايمنع الاستدلال المشار اليه "(١). فكأن السخاوى سلم باعتراض ابن عبدالبر مع بقاء كلام ابن مهدى صالحا للاستدلال بين كلمتي : ثقة وصدوق وان اشتركا في مطلق الوثاقة .

وابن عبدالبر اذ ينفي مثل هذا التفريق فليس معناه أنه لايرى فارقا بين مراتب الثقات من حيث الحفظ والاتقان ، فكتابه حافل بالتطبيقات الدالة على انتهاجه لمثل هذا التفريق . فمن ذلك قوله في ترجمة أبي اسحاق السبيعي : "... وروى عن أبي اسحاق من الكبار : قتادة والأعمش وسليمان التيمي ومنصور بن المعتمر ، ومن دون هؤلاء : مسعر وشعبة وسفيان الثورى وسفيان بن عيينة ، ومن دون هؤلاء : زهير بن معاوية وزائدة وشريك ، ومن دونهم : جرير وأبو عوانة وأبو بكر بن عياش وأبو الأحوص سلام وغيرهم كثير ..."(٢)

ونظرة على ألفاظ التعديل عن أبي عمر تؤكد لنا هذه الحقيقة ، فمن ذلك قوله على كل من الزهرى وعروة بن الزبير : لايقاس به أحد في الحفظ والاتقان ، وقال عن مالك وآخرين : هو في الحفظ والاتقان بحيث لايقاس عليه غيره ممن خالفه في هذا الحديث . وقال عن يحي بن سعيد القطان الذى خالفه لايقاس به حفظا واتقانا وامامة فى الحديث . وقال عن داود بن عامر وهو ثقة : لايلحق بابن شهاب وابن المنكدر وعمرو بن دينار ، وقال عن اسحاق بن راشد وهو ثقة أيضا : لايلتفت اليه مع معمر ومالك وابن

---

(١) فتح المغيث (٣٦٨/١).

(٢) الاستغناء (٣٨٦/١ - ٣٨٧).

عيينة ويحي بن سعيد وقال عن ابن شهاب وعمرو بن دينار وابن المنكدر : لانظير لهم في الحفظ والاتقان . كما استعمل ابن عبدالبر أسلوب التفضيل . بين بعض الرواة من خلال ألفاظ التوثيق المختلفة كأن يقول : فلان أثبت من فلان أو أحفظ ، فقال مثلا : سفيان بن عيينة أحفظ وأثبت من عبدالعزيز ابن أبي رواد ، وعبيد الله بن عمر أثبت من هشيم ، ومحمد بن عقبة أثبت من أخيه موسى ، الى غير ذلك من الأمثلة الموجودة فى باب دراسة الألفاظ .

المبحث الثالث : مقومات ضبط الراوى عند ابن عبدالبر :

يتفق ابن عبدالبر مع باقي النقاد على تصور الدرجة العليا التي ينبغي أن يكون عليها الراوى الثقة من خلال شرطي العدالة والضبط وحتى يقبل حديثه ويجعل سنة وحكما في دين الله ، كما يتفق معهم على شروط معينة يفترض توفرها في الراوى كي يكتمل ضبطه حال الأداء ، ويمكن القول انها ستة مقومات : -

الأول : أن يكون حافظا ان حدث من حفظه .

الثاني : أن يكون ضابطا لكتابه ان حدث من كتاب .

الثالث : أن يكون عالما بما يحيل المعاني .

الرابع : أن يكون متيقظا غير مغفل .

الخامس : أن يؤدى الحديث بحروفه ان لم يكن من أهل العلم والمعرفة ، فان كان من أهل الفهم جاز له أن يحدث بالمعنى، وأداء الحديث - مع ذلك - هو المستحب عند الجميع .

السادس : أن يكون سالما من التدليس .

قال أبو عمر : " الذى اجتمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدث الذى يقبل نقله ويحتج بحديثه ويجعل سنة وحكما في دين الله هو أن يكون حافظا ان حدث من حفظه ، عالما بما يحيل المعانى ، ضابطا لكتابه ان حدث من كتاب ، يؤدى الشيء على وجهه ، متيقظا غير مغفل ، وكلهم يستحب أن يؤدى الحديث بحروفه لأنه أسلم له ، فان كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدث بالمعنى ، وان لم يكن كذلك لم يجز له ذلك، لأنه لايدرى لعله يحيل الحلال الى الحرام ، ويحتاج مع ماوصفنا أن يكون ثقة في دينه عدلا جائز الشهادة مرضيا ، فاذا كان كذلك وكان سالما من التدليس كان حجة فيما نقل وحمل من آثر في الدين "(١) .

---

(١) التمهيد(٢٨/١) مقدمة ، وانظر أيضا الجامع (٧٨/١-٨١) ففيه عرض لمذاهب العلماء فى ذلك .

ويبدو أن ماسبق ذكره هو أمر متفق عليه فعلا كما قال ابن عبدالبر فقد ذكر هذه الشروط أو معظمها كثير ممن كتب في المصطلح[(١)]، كما يبدو أن أول من أشار اليها هو الامام الشافعي في الرسالة، غير أن هناك أحد المقومات وقع فيه نوع خلاف فأبرزه ابن حبان باسم : فقه الراوى[(٢)]، وذكره ابن عبدالبر تحت عنوان : الفهم والمعرفة ، وان تساهل أبو عمر في اشتراطه فاستغنى بالتمسك بحروف الحديث اذا تعذر، وأشار ابن الأثير الى أن عدم اشتراط فقه الراوى هو الذى سار عليه الأكثرون[(٣)].

وقد ذكر ابن عبدالبر مسألة الاتيان بحروف الحديث في موضع آخر واستدل على جواز عدم التقيد بها بحديث لابن شهاب وماوقع من اختلاف أصحابه عليه، قال : "... فان صح أن الشك من ابن عمر أو ممن هو دونه ففيه دليل على مراعاة الاتيان بألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم على رتبتها، وأظن هذا من ورع ابن عمر رحمه الله، والذى عليه العلماء استجازة الاتيان بالمعانى دون الألفاظ لمن يعرف المعنى، روى عن جماعة منهم منصوصا ومن تأمل حديث ابن شهاب ومثله واختلاف أصحابهم عليهم في متون الأحاديث بان له ماقلنا وبالله توفيقنا"[(٤)].

وكما أشار ابن عبدالبر الى نوعي ضبط الراوى : الظاهرى والمتعلق باللغة، والباطني والمتعلق بالفقه، وهو التقسيم الذى أشار اليه ابن الأثير، فكذلك ذكر نوعي الضبط الآخر، وهما ضبط الصدر وضبط الكتاب،

---

(١) انظر مثلا : الكفاية (٦٢ - ٦٣)، مقدمة ابن الصلاح (٢١٨)، فتح المغيث (٢٨٩/١)، تدريب الراوى (٣٠٠/١ - ٣٠١).

(٢) ابن حبان ومنهجه (٩٣٩/٣).

(٣) فتح المغيث (١/ ٢٩٠)، وانظر : جامع الأصول (٧٣/١).

(٤) التمهيد (٦/ ٦٣).

وهي المسألة التي ذكرها في بعض الرواة ، فقد قال عن معمر بن راشـــد:
"... من أثبت الناس في ابن شهاب وأحسنهم نقلا عنه لاسيما ماحدث بـــه
باليمن من كتبه وانما وجد عليه شيء من الغلط فيما حدث به من حفظـــه
بالعراق ... "(١) .

وقال في ترجمة عبدالله بن لهيعة : "... وأما أسد ومثله فانمـــا
سمعوا منه بعد احتراق كتبه ، وكان يملي من حفظه فيخطيء ويخلط ..."(٢) .

---

(١) (م/٥٤٢) .
(٢) (م/ ٣٤١) .

المبحث الرابع : مراتب الرواة عند ابن عبدالبر : -

قبل التعرض لطرق الضبط عند ابن عبدالبر وسعيا للخروج بنظرية للضبط متكاملة من خلال تتبع مفردات منهجه الذى نريد أن نصل الى تحديد معالمه وعبر تلمس صنيعه وتعامله مع الأحاديث ورواتها ، أقول : قبل ذلك يحسن أن أقدم مايمكن أن يكون أصنافا وطبقات للرواة عند ابن عبدالبر. ان أركان الضبط التى سبق ذكرها تمثل - كما قلت - الصورة المثلى التي ينبغي للراوى أن يتمثلها ، والدرجة العليا من الضبط التي يتوفرها وانضمامها الى العدالة - يحكم على الحديث بالصحة .

لكن هناك أصناف من الرواة ليسوا على هذه الدرجة من الضبط ، بل أقل من ذلك بكثير، وانطلاقا من ذلك واستقراء لسير ابن عبدالبر في التمهيد بخاصة وفي كتبه الأخرى عامة يمكنني أن أحدد أصناف الرواة عنده على النحو الآتى : -

الصنف الأول : ويشمل رواة مرتبة الاحتجاج والاختبار، فأما رواة المرتبة الأولى فيندرج فيها الثقات الكبار من الأئمة وممن استقرت وثاقتهم وذاع صيتهم ،وهؤلاء ممن يتفق لهم وجود أوهام قليلة وأخطاء يسيرة قد ينبه عليها ابن عبدالبر في أثناء الموازنة بين الروايات ولاتؤثر في أحوالهم بشيء ، قال ابن عبدالبر في بيان هذه الفئة :

"... جماعة الفقهاء وأئمة الحديث الذين لهم بصر بالفقه والنظر هذا قولهم : أنه لايقبل من ابن معين ولامن غيره فيمن اشتهر بالعلم وعرف به وصحت عدالته وفهمه الا أن يتبين الوجه الذى يجرحه به على حسب مايجوز من تجريح العدل المبرز العدالة في الشهادات ، وهذا الذى لايصح أن يعتقد غيره ولايحل أن يلتفت الى ماخالفه ".[1] وقد قال هذا الكلام تعقيبا على كلام

---

(١) التمهيد (٢/٣٤) ، وانظر نظير هذا الكلام في الجامع (٢/١٥٢).

أبي عبدالله النيسابوري في هذا المعنى ، وردا على كلام ابن معين في عكرمة مولى ابن عباس[١] ، ومن المعروف أن عكرمة من الأئمة الثقات .

وأما رواة المرتبة الثانية فممن حصلت لهم الوثاقة العامة واشتهروا بطلب العلم ، وأخطاؤهم أكثر لكنها لم تغلب على صوابهم ، وقد تؤثر أخطاؤهم على أحوالهم في بعض المواضع فيلينهم أو يضعفهم ابن عبدالبر ، ويكون تليينه مقيدا بهذا الموضع بخصوصه ، وهؤلاء هم الذين ينطبق عليهم قوله المشهور : " وكل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه ..."[٢] وهو الذى يحمل عليه قوله عقب بعض الأحاديث : " تكلم بعض الناس في اسناد حديث ابن عباس هذا بكلام لاوجه له ، وهو الله كلهم معروفوا النسب مشهورون بالعلم ..."[٣] .

قال ابن دقيق العيد معقبا على كلام ابن عبدالبر هذا "...وكأنه اكتفى بشهرة العلم مع عدم الجرح الثابت .."[٤]

ويدخل في هذه المرتبة رواة وثقهم ابن عبدالبر لرواية ثقتين عنهم أوثقة كبير ، لاندراجهم في قوله السابق " كل حامل علم ..."

الصنف الثاني : ويشمل رواة مرتبة الاعتبار التي تشمل بدورها الضعفاء والمتروكين ، وهؤلاء ممن كثرت أخطاؤهم وأوهامهم حتى صارت الغالب على أحوالهم ، لكن لم تثبت فيهم جرحة في دينهم أو عدالتهم ويبدو أن هذه الحيثية مهمة جدا عند ابن عبدالبر ، فما دام الراوى لم تثبت فيه صفة من صفات الكذب أو الوضع أو الزندقة الى غير ذلك من

---

(١) (م/٤١١) .
(٢) التمهيد (٢٨/١) المقدمة .
(٣) التمهيد (٢٨/٨) .
(٤) نصب الراية (٢٢١/١-٢٢٢) .

جوارح العدالة ، مادام الأمر كذلك فلايسقطه بل يعتبر به وبرواياته وماوجدته ترك بالكلية - عمليا - الا روايات الوضاع والكذابين ، وحتى الذى يرمى بتهمة مالايسقطه وبخاصة في الفضائل والرغائب .

قال في بيان عدم اسقاط حديث من لم تثبت فيه جرحة :-

"... فان قال قائل : ان عبدالله بن المؤمل ليس ممن يحتج بحديثه لضعفه ، وقد انفرد بهذا الحديث قيل له : هو سيء الحفظ فلذلك اضطرب الرواية عنه وماعلمنا له خربة تسقط عدالته ، وقد روى عنه جماعة من جلة العلماء ، وفي ذلك مايرفع من حاله ، والاضطراب عنه لايسقط حديثه ..."(1)

والأكثرون على تضعيف ابن المؤمل هذا ومنهم الذهبي وابن حجر .

وقال أيضا بعد أن أورد حديثا منكرا لأحد الرواة : "... فهو غريب من حديث مالك غير محفوظ له ، وعبدالملك بن بديل شامي ليس بالمشهور بحمل العلم ولاممن تعرف له جرحة يجب بها رد روايته"(2). فحتى مثل هذا الراوى الذى يروى المناكير عن مالك كما قال ابن عدى والدارقطني ، وهو متروك عند الدارقطني والأزدى ، حتى مثل هذا الراوى لايسقطه ابن عبدالبر مع اقراره بنكارة حديثه ، وهذا يتفق مع منهج له في ذلك أشار اليه فقال: "... وأما من لم تثبت امامته ولاعرفت عدالته ولاصحت لعدم الحفظ والاتقان روايته فانه ينظر فيه الى مااتفق أهل العلم عليه ويجتهد في قبول ماجاء به على حسب مايؤدى النظر اليه"(3).

كانت هذه مقدمة ضرورية للوقوف على أهمية عنصر الضبط ومدى توفره في هذه الأصناف - كثرة وقلة - للحكم على الراوى - تبعا لذلك - بالضعف أو الوثاقة .

---

(١) (م/٣٥٣).

(٢) (م/٣٦٤).

(٣) الجامع (٢/١٥٢).

هذا من حيث العموم ، ثم يأتي التقييم الثاني عند ابن عبدالبر، وهو التقييم الميداني - اذا صح التعبير، وقبل الشروع في بيان منهج الرجل في اثبات الضبط من عدمه يحسن أن أعرض باجمال للمنهج العام المتبع في ذلك لدى النقاد .

المبحث الخامس : طرق معرفة الضبط عند المحدثين : -

هناك ثلاثةطرق سلكها النقاد لسبر مرويات الرواة ومعرفة درجة الضبط لديهم .

الطريقة الأولى : امتحان الراوى : وذلك بأن يقصد المحدث فيسمع منه الحديث الواحد عدة مرات حتى يتأكد هل غير فيه أو لم يغير . قال شعبة : -

" مارويت عن رجل حديثا واحدا الا أتيته أكثر من مرة ، والذى رويت عنه عشرة أحاديث أتيته أكثر من عشر مرار ، والذى رويت عنه خمسين حديثا أتيته أكثر من خمسين مرة ، والذى رويت عنه مائة أتيته أكثر من مائة مرة ..." (١) . وذكر السخاوى أن من جملة ماقصد به امتحان حفظ المحدث واختباره تقليب متون الأحاديث وأسانيدها كما فعل محدثوا بغداد مع الامام البخارى (٢) .

الطريقة الثانية : معارضة روايات الراوى بعضها ببعض :

قال ابن حبان: "... قد سبرت أخبار ابن لهيعة منرواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا ومالا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا ،فرجعت الى الاعتبار فرأيته كان يدلس عنأقوام ضعفى عنأقوامرآهم ابنلهيعة فالتزقت تلك الموضوعات به .." وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة .." (٣)

الطريقة الثالثة : معارضة روايات الراوى بروايات الآخرين : -

في كلام ابن حبان السابق مايدل على أنه لم يكتف باختبار أحاديث ابن لهيعة بعضها ببعض ، بل عمد الى موازنتها بأحاديث غيره من الرواة . وهو

---

(١) علل الترمذى (٧٤٩/٥) .

(٢) فتح المغيث (٢٧٣/١) .

(٣) المجروحين (١٢/٢-١٣) وابن حبان ومنهجه (٩٥٢/٣) .

ما أشار اليه ابن الصلاح كمنهج متبع لمعرفة ضبط الراوى من عدمه ، قال :
" يعرف كون الراوى ضابطا بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين
بالضبط والاتقان ، فان وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم
أو موافقة لها في الأغلب ، والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطا
ثبتا ، وان وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه
والله أعلم "[1] .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (٢٢٠).

طرق معرفة ضبط الرواة من عدمه عند ابن عبدالبر : -

أولا : لمعرفة عدم الضبط :-

بينت في غير هذا الموضع أن ابن عبدالبر يرد كثيرا من أحاديث الضعفاء وبعض الثقات من خلال موازنة رواياتهم بروايات غيرهم من الرواة، وأن التفرد لدى الضعفاء بخاصة ، والمخالفة (١) للأوثق والأحفظ لدى الضعفاء والثقات من أهم نتائج هذه الموازنة .

والمخالفة قد تتخذ أشكالا متعددة ، فلا تقتصر على الآثار فقط ، بل تتعدى المخالفة - المعتبرة والمسقطة لأحاديث الراوى - الى مخالفة الاجماع وأئمة أهل المدينة والأصول ، سواء كانت أصولا عامة متفقا عليها أو أصولا خاصة بمذهب أو امام معين .

ففى مثال الاجماع مثلا قال : " وقد جاء في ذلك حديث خالفه الاجماع ، ذكره عبدالرزاق قال : قلت للثورى : ان ابن عيينة حدثنى عن عبدة بن أبي لبابة عن سويد بن غفلة أن عمر بن الخطاب قال : من فاتته الصلاة مع الامام يوم عرفة فلا حج له ، فقال لي : انها قد جاءت أحاديث لايؤخذ بها وقد تركت ، هذا منها ، ومايضره أن لايشهدها مع الامام بعرفة .... " (٢)

وقال أيضا : "... وفي اجماعهم على ذلك رد لرواية من روى : ولايحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله " (٣).

---

(١) المخالفة قدتكون من راو لباقي الرواة ولو اختلف الشيوخ ، وقد تكون مخالفة راو لباقي الرواة في شيخ مشترك ، وهذه الصورة أدعى لرد روايته وأدل على عدم الضبط .

(٢) التمهيد (١٠/٢٥). لم أجد الحديث فى المصنف .

(٣) التمهيد (١٤/١٨) وهي جملة فى حديث : المتبايعان بالخيار ، وقد أورده ابن عبدالبر من طريق أبي داود ، وانظر السنن : في البيوع باب في خيار المتبايعين (٣/٧٣٦). وأخرجه النسائى فى البيوع، باب وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما بأبدانهما (٧/٢٥١- ٢٥٢) . وأخرجه الترمذى في البيوع ، باب ماجاء في البيعين بالخيار مالم يتفرقا (٣/٥٥٠) وقال : هذا حديث حسن ، وكلهم أوردوه بالزيادة التى قال ابن عبدالبر انها منكرة .

وفي مخالفة الأصول قال : " وهذا الحديث عندجمهور الفقهاء تـــرده أصول يجتمع عليها وآثار ثابتة لايختلف في صحتها "[(١)].

وقال : " وكذلك لاأعلم في التابعين أحدا ينكر ذلك ولافي فقهـــاء المسلمين الا رواية جابر عن مالك ، والروايات الصحاح عنه بخلافه ، وهـــي منكرة يدفعها موطؤه وأصول مذهبه "[(٢)].

وقال فيما يتعلق بمعارضة أئمة أهل المدينة بعد أن اختار وجهـــا معينا في صلاة الخوف جاء به أحد الأحاديث العديدة : "... لأنه ورد بنقـــل أئمة أهل المدينة ، وهم الحجة على من خالفهم ولأنه أشبه بالأصول ...."[(٣)]

وللاضطراب والاختلاف على بعض الرواة أثر في رد بعض الروايات ودليـــل على حصول الوهم وانعدام الضبط في بعض المواضع والأحاديث ، قال مثـــلا : "... واختلف على ابراهيم بن عبدالله بن حنين هذا في حديثه اختلافا يـــدل على أنه لم يكن بالحافظ "[(٤)].

وقال : "... وقد اضطرب على الزهري في حديث ذي اليدين اضطرابا أوجب عند أهل العلم بالنقل تركه من روايته خاصة ..." ثم قال : "... وهـــذا اضطراب عظيم من ابـــن شهاب في حديث ذي اليدين ، وقال مسلم بن الحجـــاج في كتاب التمييز له : قول ابن شهاب ان رسول الله لم يسجد يوم ذي اليديـــن سجدتي السهو خطأ وغلط "[(٥)].

---

(١) التمهيد (٢١٥/١٤).

(٢) التمهيد (١٤١/١١).

(٣) التمهيد (٢٧٦/١٥) وإن كانت المسألة لاتعدو أن تكون اختيارا لايستلزم رد الأحاديث الأخرى التي في الباب لأنها ثابتة أيضا ، وقال بكل وجـه منها طائفة من أهل العلم كما ذكر ذلك ابن عبدالبر نفسه .

(٤) التمهيد (٢٦٢/٤)، وانظر (م/٩).

(٥) التمهيد (٣٦٥/١- ٣٦٦)، وانظر كتاب التمييز (١٨٣)، ولاحظ كيـــف أن الاختلاف على ابن حنين أثر على الراوي والمروي ، وأن الاختلاف مـــن الزهري أثر في المروي فقط .

وذكر حديثا لهشام بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقال انما هو لحميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة كما رواه الأوزاعي عن ابن شهاب لاكما رواه هشام بن سعد عنه ، ثم قال : "...وانما ذكرته لتقف عليه وتعرفه وتعرف أن الحديث لايصح لابن شهاب الا عن حميد والله أعلم"[1].
والغلط فيه من هشام بن سعد لأنه لايحتج به في الزهري[2].

وهناك أمارات تدعل على أن هذا الحديث قد ضبط متنا وسندا أو لم يضبط ، منها عدم اخراج بعض المصنفين لبعض هذه الأحاديث . فقد قال أبو عمر مثلا : "... ولم يخرج أبو داود ولا البخاري حديث مالك عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة هذا في الزكاة للاختلاف عليه فيه[3]، وخرجا حديث عمرو بن يحي عن أبيه عن أبي سعيد من رواية مالك وغيره[4][5]". ثم ذكر أن الوهم فيه – عند أكثر أهل العلم – من مالك[6].

وقال أيضا : " ولهذا الاضطراب في ذكر أبي صرمة في هذا الحديث لم يذكره مالك في حديثه ..."[7]

ثانيا : لمعرفة حصول الضبط : –

تعرضت لشيء من ذلك في مبحث الاعتضاد عندما أوردت له نصوصا يتابع فيها بعض روايات الضعفاء مختبرا لها ليحكم بعد ذلك بأن رواياتهم

---

(١) التمهيد (١٧٥/٧).
(٢) التمهيد (١٦٨/٧)، وانظر (م/٥٨٢).
(٣) حديث ابن أبي صعصعة أخرجه النسائي في الزكاة ، باب زكاة الورق (٥/ ٣٦).
(٤) انظر : البخاري في الزكاة ، باب زكاة الورق (١٢١/٢) ، وأبا داود في الزكاة ، باب ماتجب فيه الزكاة (٢٠٨/٢–٢٠٩) .
وأخرجه باقي الستة من طريق مالك وغيره . انظر : تحفة الأشراف : (٤٧٩/٣–٤٨٢).
(٥) التمهيد (١١٤/١٣).
(٦) التمهيد (١١٦/١٣).
(٧) التمهيد (١٣٢/٣).

- وان كانوا ضعفاء - موافقة لروايات الثقات ، ومعنى ذلك أنهم - على الرغم من ضعفهم - قد ضبطوا واستقام حفظهم في هذه المواضع بخصوصها ، بل يذهب ابن عبدالبر الى حد توثيق بعض الضعفاء لأنهم وافقوا الثقات في بعض مروياتهم ، كما يصحح ابن عبدالبر أحاديث بعض الضعفاء والمتروكين لوجود شواهد لها من أحاديث ثابتة أو أصول صحيحة أو اجماع ، وفي هذا التصحيح مايدل على أن هؤلاء الرواة قد ضبطوا هذه الروايات في هذه المواضع .[1]

وهناك بعض الأمثلة التفصيلية يبين فيها أبو عمر أن سياقة أحد الرواة لحديث من الأحاديث أو ذكره لكلمة في الحديث دليل على ضبط هذا الراوي ; وذلك لموافقة الثقات .[2]

١ - قال : " وقد روى هذا الحديث محمد بن اسحاق عمن لايتهم عنده عن قتادة عن مطرف عن عياض بن حمار عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه : ألا واني خلقت عبادى حنفاء كلهم وساق الحديث ، فدل هذا على حفظ محمد بن اسحاق واتقانه وضبطه لأنه ذكر " مسلمين " في روايته عن ثور بن يزيد لهذا الحديث ، وأسقطه من رواية قتادة ، وكذلك رواه شعبة وهشام ومعمر عن قتادة عن مطرف عن عياض عن النبي عليه السلام لم يقولوا فيه عن قتادة : " مسلمين " فليس في حديث قتادة ذكر " مسلمين " ، وهو في حديث ثور بن يزيد باسناده .."[3]

٢ - وذكر أحد الأحاديث وأن الصحيح في اسناده هو عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أسامة بن زيد، وأنه ليس فيه سماع سعد أبيه من النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الحديث ، وأن من أورد ذلك قد خالف الثقات

---

(١) انظر : مبحث الاعتضاد : الأسلوب الثالث من أساليب التقوية ، وهو التصحيح .

(٢) وذلك لموافقته الثقات .

(٣) التمهيد (١٨/٧٤-٧٥).

ثم ذكر أن ممن أخطأ في سياقة سند هذا الحديث عبدالله بن لهيعة ، رواه عنه أسد بن موسى وفيه سماع سعد لهذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم أعله ابن عبدالبر بعبدالله بن لهيعة لأن سماع أسد منه كان بعد احتراق كتبه . ثم أورد رواية أخرى لأسد عن ابن عيينة وقد جود اسنادها ووافق فيها الثقات ثم قال : " ورواية أسد لهذا الحديث عن ابن عيينة بخلاف روايته له عن ابن لهيعة دليل على ضبط أسد ...."(١)

والحقيقة أن في المثالين السابقين دليلا على استعمال الموازنة والمعارضة بشقيها : أى معارضة روايات الراوى بعضها ببعض ومعارضتها بروايات الآخرين ، وهو مايلخص لنا منهج ابن عبدالبر فى ذلك واتفاقه مع ابن حبان في سلوك هذا المسلك في هذا الجانب بالذات .(٢) ويبدو أنه منهج للنقاد جميعا في معرفة ضبط الرواة وان كان ابن الصلاح لم يشر الا الى الشق الثاني من المعارضة وهو معارضة روايات الراوى بروايات الثقات .

٣ - قال : " وزعم محمد بن الحسين الأزدى الموصلي أن أبا بكر بن أبي أويس هذا وضع حديثا عن سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن ابن عمر أن رجلا أتى امرأته في دبرها فوجد من ذلك فنزلت ﴿ نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾(٣) قال أبو عمر : هذا من التحامل والقول بالظن الكاذب ، ورواية ابن عمر لهذا المعنى عن النبي صلى الله عليه وسلم صحيحة معروفة عنه مشهورة من مذهبه من رواية نافع ،

---

(١) التمهيد (٢٥٥/١٢).

(٢) وهو ماذكره صاحب رسالة : ابن حبان ومنهجه (٩٥٢/٣-٩٥٣).

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى ، في عشرة النساء عن محمد بن عبدالله ابن عبدالحكم عن أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن زيد ابن أسلم عن ابن عمر ، انظر : تحفة الأشراف (٣٤٩/٥)، وقال ابن حجر : رواية زيد بن أسلم عن ابن عمر عند النسائي باسناد صحيح ، وصوب رد ابن عبدالبر على الأزدى : فتح البارى (١٩٠/٨).

فغير نكير أن يرويها زيد بن أسلم عن ابن عمر ، وحديث أبي بكر بن أويس في هذا عندى أشبه بصواب الاسناد من رواية عبدالله بن نافع ....".(١)(٢)

والأزدى يقصد باتهام الأويسي أن هذا الحديث لا أصل له في حديث ابن عمر ولاهو من مذهبه ، لكن الموازنة والمعارضة أثبتت - كما يريد ابن عبدالبر أن يقول - أن الحديث ثابت مشهور عن ابن عمر فلم الانكار ؟!

وشبيه بهذه المعارضة قول ابن عبدالبر عن أحد الأحاديث :".. وهو حديث حسن لكنه منكر عندهم عن مالك ولايصح عنه ولا له أصل في حديثه ".(٣)

---

(١) رواية نافع عن ابن عمر أخرجها البخاري في التفسير ، باب نساؤكم حرث لكم : (١٦٠/٥) وليس فيها التصريح بالدبر ، وقد أخرج الحديث باسناد البخاري : اسحاق بن راهويه في مسنده وفي تفسيره ، كما أخرجه الطبري ، وعندهما التصريح بالاتيان في الدبر . انظر : فتح الباري (١٩٠/٨) ، تفسير الطبري :

(٢) الاستغناء (٤٥٣/١-٤٥٥).

(٣) التمهيد (٢١/٢١).

- الفصل الثانـــــي -

* جوارح ضبط الرواة عنـــد ابن عبدالبـــر *

المبحث الأول : العوارض البشرية : الخطأ ، الغلط ، الوهم ، سوء الحفظ، النسيان:

استعمل ابن عبدالبر - لأكثر ما استعمل - لفظ الخطأ في تقييمه لبعـــض الرواة ، وجاء استعماله لكلمتي الوهم والغلط نادرا ، وأكثر ماجاء الخطـــأ ملازما لأحاديث الضعفاء والمتروكين وتفسيرا لسبب ضعفهم ورد أحاديثهـــم ، وهذا لايعني أن الثقات لايخطئون ، بل يقرر ابن عبدالبر أن الغلط لايســـلم منه أحد . ففي أحد المواضع ذكر أن مالكا ذكر أحد الرواة باسم : عمر بـــن عثمان ، قال : وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون : عمرو بن عثمان ، أى بزيـــادة الواو ، وذكر أن مالكا أبى أن يرجع عن خطئه هذا ثم قال : " ومالك لايكـــاد يقاس به غيره حفظا واتقانا لكن الغلط لايسلم منه أحد ، وأهل الحديث يأبـــون أن يكون في هذا الاسناد الا عمرو بالواو ..."(١)

وقال أيضا : "... وقد كان احمد بن زهير يزعم أن اسماعيل بن اسحـــاق وهم فيهما فجعلهما واحدا فيما حكى قاسم بن أصبغ عنه ، والغلط لايســـلم منه أحد اذا كان ابن عيينة مع جلالته يغلط في ذلك ، فاسماعيل بن اسحـــاق أين يقع من ابن عيينة ؟ الا أن المتأخرين أوسع علما وأقل عذرا "(٢).

وقد ورد عن ابن عبدالبر مايفهم منه لأول وهلة أن الحافظ لايخطـــئ ولايهم عندما قال معقبا على قول أبي داود : " هذا هو الصحيح وهم ابن عيينة فيه ". قال : " لاأدرى من أين قال هذا أبو داود ، وابن عيينة حافظ ..."(٣)

وأبو عمر لاينفي - في هذا الموضع - أن يخطئ الحافظ، انما يقصـــد أن عنده من الأدلة مايستبعد الصاق الوهم بابن عيينة ، والمسألة تتعلـــق

---

(١) التمهيد (٩:١٦١).
(٢) التمهيد (٢٠/ ١١٥).
(٣) التمهيد (٤/ ٣١٦).

بزيادة لفظة " عن أبيه " من قبل ابن عيينة والتي حكم عليها أبو داود بأنها وهم ، فقال ابن عبدالبر بأن ابن عيينة حافظ وقد زاد في الاسناد ، أي : فتقبل زيادته ، ثم ان لابن عيينة عن عبيدالله بن أبي يزيد عن أبيه سباع بن ثابت عن أم كرز ثلاثة أحاديث ، أي فما المانع أن يكون هذا الحديث على هذه الشاكلة ؟ وقد مر ابن عبدالبر على بعض الثقات ذاكرا بعض أخطائهم في بعض المواضع ، ومفرقا في بعضهم بين مارووا من كتبهم ومارووه من حفظهم أو بين بلد وآخر ، فصالح بن كيسان ذكر أنه كثير الحديث ثقة حجة ، وقال أيضا انه وان كان ثقة فانه أخطأ في هذا (١) ، وجاء الى عبدالرحمن بن أبي ليلى وقد وثقه فقال : خطؤوه في قوله : سمعت عمر (٢) ،كما جاء الى حماد بن سلمة وقد وثقه فقال : " هذا حديث انفرد به حماد بن سلمة دون أصحاب أيوب ، وأنكروه عليه وخطوّوه فيه ..." (٣) وقال مثل ذلك في مالك ويحي بن يحي الليثي وغيرهم ، وجاء الى أبي عوانة ففصل في أمره وقال : أجمعوا أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث به من كتابه ، وكان اذا حدث من حفظه ربما غلط (٤) .

وقال عن معمر : "... وانما وجد عليه شيء من الغلط فيما حدث به من حفظه بالعراق " (٥) ، وقال عن سفيان بن حسين (٦) وصالح بن أبي الأخضر (٧) ان في أحاديثهما عن الزهري خطأ كثيرا .

وغالبا ماينص ابن عبدالبر على أخطاء وأوهام الثقات الكبار ولايتبعها بشيء من تليين أو تضعيف باعتبار أن ذلك غير موّثر فيما استقر من وثاقتهم واتقانهم ، وأن وقوع بعض الأخطاء شيء لامفر منه ولاينفك عنه بشر .

---

(١) (م/٢٢٣).

(٢) (م/٢٩١). كذا " سمعت عمر " من غير ألف كما في المطبوع .

(٣) التمهيد (١٠/٦٠).

(٤) (م/٥٩١).

(٥) (م/٥٤٢).

(٦) (م/١٩١).

(٧) (م/٢٢١).

غير أنه شذ ـ فيما يبدو ـ عن هذا النهج فسلك مسلكا آخر مع الامام الأوزاعي، فمع أنه قرنه مع مالك ويونس ومحمد بن اسحاق وقال بأن هؤلاء في الحفظ والاتقان بحيث لايقاس عليهم غيرهم ممن خالفهم ، أقول : مع ذلك قال فيه أيضا : "... ولم يقم الأوزاعي اسناد هذا الحديث ولاساقه سياقة أهل الحفظ له ". وقال أيضا : "... وهذا عندهم خطأ من الأوزاعي ، وكان في حفظه شيء ، لم يكن بالحافظ " . فجعل الخطأ متعلقا بمستوى الحفظ لدى الأوزاعي بخلاف غيره من الأئمة . ويبدو أن الأوزاعي اشتهر بامامته وجلالته في الفقه ولم يبلغ في الحديث مبلغ كبار الأئمة ، ولذلك قال فيه الامام أحمد مع توثيقه له لما سئل عنه : حديث ضعيف ورأي ضعيف ، قال البيهقي معلقا على كلام أحمد " يريد أحمد بذلك بعض مايحتج به لأنه أضعف في الرواية ، والأوزاعي امام في نفسه ثقة لكنه يحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله ثم يحتج بالمقاطيع ".(1)

وابن عبدالبر اذ قرنه مع مالك ويونس لايقصد أنه مثلهما بدليل أنه قرن معهم أيضا محمد بن اسحاق ولايلحق بهم حتما لا عند ابن عبدالبر ولا عند غيره ، وسيأتي ـ في مباحث لاحقة ـ أن الحكم حال الهيئة الاجتماعية عند ابن عبدالبر غيره عند الانفراد ، ولذلك أيضا قال الذهبي عن الأوزاعي : " امام ثقة وليس هو في الزهري كمالك وعقيل ".(2)

غير أن هناك نقطة مهمة ينبغي التنبه لها عند النظر في أحكام ابن عبدالبر عامة وفي استعمالاته لألفاظ الخطأ أو الوهم بخاصة ، ذلك أنه قد يطلق نفس التعبير تقريبا في بيان الخطأ على رواة تختلف مراتبهم من حيث التوثيق والتضعيف . فأبو اسحاق الفزاري ـ مثلا ـ زكاه ووثقه غير مرة ، وقال فيه ابن حجر : ثقة حافظ، لكن ابن عبدالبر قال فيه أيضا :

---

(1) ينظر في كل ماسبق عن الأوزاعي (م/٢٨٧).

(2) (م/ ٢٨٧).

" ... وأبو اسحاق مع فضله وأبو حذيفة يخطئان كثيرا في الحديث "[١] وقال في اسحاق بن ابراهيم الحنيني انه كثير الوهم والخطأ ، وقد ضعفه ابن حجر وغيره "[٢].

وقال في الضحاك بن مخلد : أجمعوا على أنه صدوق ثقة ، وقال فيه ابن حجر : ثقة ثبت ، ومع ذلك قال فيه أبو عمر أيضا : " هذا خطأ من أبي عاصم ، وله خطأ كثير عن مالك والثوري "[٣] وقال في حبيب بن أبي حبيب " كثير الخطأ ونسب الى الكذب لكثرة غرائبه وخطئه عن مالك "[٤].

فالملاحظ أنه يستعمل اطلاقات بالخطأ متشابهة على الثقات والضعفاء أيضا ، بل ان راويا كعبدالله بن محمد الفروى الثقة قال عنه ابن عبدالبر: "... وليس في هذا الاسناد من يتهم بالخطأ فيه الا أبو علقمة الفروى، فانه كثير الخطأ جدا ..."[٥]

ومن خلال النصوص السابقة تظهر بعض الدلالات أهمها :-

أولا: ان كثرة الخطأ في الراوى أمر نسبي ، فكما تكون في الضعيف ، فقد تكون في الثقة أيضا .

ثانيا: ليست كثرة الخطأ - تبعا لما سبق - ميزانا دقيقا يوزن به الرجال وبخاصة فيمن هم ضمن مسمى الوثاقة العامة ، بل هي مرجح من المرجحات يستعان بها عند تضارب الأقوال وتعارض النصوص.

ثالثا: في النصوص السابقة دلالة مهمة جدا توقفنا على أمر هام ، وهو وجوب وضرورة التفسير الصحيح لنصوص النقاد وشرحها شرحا صحيحا لايذهب بها بعيدا عن مرادقائلها.

---

(١) (م/١٥).
(٢) (م/٣١).
(٣) (م/٢٣٤).
(٤) (م/٨٦).
(٥) (م/٣٤٦).

رابعا: ان فهمنا لمثل هذه النصوص فهما صحيحا - يجنبنا التأويل الخطأ ويبعدنا عن الابتسار أو الانتقاء - ينبغي أن يستند على أمور : -

الأمر الأول : محاولة استقصاء كلام الناقد في الراوى الواحد، فقد تكون بعض الألفاظ مفسرة للبعض الآخر أو مقيدة لها وماشابه ذلك .

الأمر الثاني : فقه منهج هذا الناقد من خلال العملية الاستقرائية، ففي منهج صاحبنا سيتضح لنا أن مفهوم الوثاقة عنده مفهوم واسع ، وكذا دائرة الاعتبار .

وفي مبحثنا هذا وهو استعمال الخطأ في الثقة والضعيف وجدنا أن هذا الاستعمال فُسِّر باستعمالات أخرى تبين من خلالها أن هذا الراوى ثقة وله أخطاء ، وأن ذاك الراوى ضعيف فسر ضعفه وأكد بكثرة خطئه .

ويبدو أن الغالب في الضعفاء أن ينص ابن عبدالبر - مع خطئهم أو كثرته - على ضعفهم في نفس السياق ، فقد قال عن الحنيني : ضعيف كثير الوهم والخطأ ، وقال عن زهير التميمي : سيء الحفظ كثير الغلط لايحتج به ، وقال عن حبيب بن أبي حبيب : كثير الخطأ ونسب الى الكذب لكثرة غرائبه وخطئه عن مالك . والأمر ليس كذلك مع الثقات ، مما يعطي مؤشرا مساعدا في مسألة فهم مراده من مثل هذه الألفاظ ، والتفرقة بين الثقة والضعيف من خلال هذه القرينة .

وكمثال على أهمية الاستقصاء وصعوبة أخذ الكلام على ظاهره وعدم التدقيق فيه فان قارئ الاستذكار مثلا قد يحكم بالضعف فورا على سليمان ابن موسى[1] اذ قال فيه ابن عبدالبر :"... وسليمان بن موسى وان كان أحد أئمة أهل الشام في العلم فهو عندهم سيء الحفظ ".

---

(١) (م/٢٠٩)

غير أن هذا الحكم المتعجل سرعان مايراجعه صاحبه عندما يطالعه كلام آخر لابن عبدالبر في الرجل يحكم عليه فيه بأنه "... ففيه ثقة امام ..."

ففى الموضع الأول حكم عليه بسوء الحفظ لأنه اختلف عليه فى الحديث فروى عنه مرة متصلا ومرة منقطعا ، كما اختلف عليه أيضا في اسم شيخه .

وأما فى الموضع الثانى فقد اتفق مع آخرين على رواية حديث نسب الى الزهرى أنه نسيه .

والمشكلة التى قد تعترض الباحث هو أنه قد لايجد قولا آخر للناقد في راو من الرواة ، أو أن الناقد نفسه لم يتكلم في الرجل الا مرة واحدة .

ففي أحد المواضع قال أبو عمر عن عاصم بن أبي النجود:"... فقد وهم ولم يحفظ ، ولم يقل ذلك غير عاصم بن أبي النجود وهو عندهم سيء الحفظ كثير الخطأ في الأحاديث ..."(١) ان هذا الحكم – فى نظرى – لايدل على التضعيف المطلق ، لأنه سبق أن وصف بعض الثقات بسوء الحفظ ، كما وصف بعض الثقات أيضا بكثرة الخطأ ، ثم انه لم يقرن هذا الكلام بالتضعيف الصريح أو مايشبهه كما هي عادته التي أشرت اليها آنفا ، ومما يؤيد ذلك أن ابن حجر قال في عاصم هذا : "... صدوق له أوهام ...."(٢)، ومثل هذا الحكم يدخل ضمن الوثاقة العامة عند ابن عبدالبر، واذن فيكون هذا التضعيف خاصا بهذا الموضع فقط ، وقد أشار ابن عبدالبر نفسه الى ذلك بقوله : "... فقد وهم ولم يحفظ ..." أى فى هذا الموضع ، والله أعلم .

---

(١) التمهيد (٣٥٣/١).

(٢) التقريب(٢٨٥).

واذا نظرنا الى الحالات التى وسم أصحابها بسوء الحفظ نجد أن أربعا منها قرنت بالتضعيف الصريح،(١) وحالتان ذكر صاحباها بسوء الحفظ، دون تفصيل آخرهما ترجمة عاصم بن بهدلة ، وقد تقدم الكلام عليه ، وترجمه أبي حنيفة التى ذكر فيها كلاما كثيرا للنقاد اختتمه بما يفيد أن من وثقه أكثر ممن ضعفه ،(٢) وهذا يؤكد بدوره ماذهبت اليه من أن سوء الحفظ أو كثرة الخطأ وحدهما لاتعنيان التضعيف المطلق ، بل لابد من اقترانهما بما يفيد ذلك صراحة ، وبخاصة بالنسبة للرواة الذين يكون الأصل في أحوالهم الصدق والوثاقة .

وأما لفظ النسيان فلم يرد الا نادرا في كلام ابن عبدالبر، ومرة واحدة تحديدا عندما نسب الى الزهرى نسيانه لحديث حدث به ، فأفاد أبو عمر بأن النسيان لايسلم منه بشر، وبأن الحديث لايضره أن ينساه أحدهم اذا كان الخبر عن ثقة ، وبأن العبرة والحجة في حفظ من حفظ وليس النسيان ، حجة .

قال : "... زاد عن ابن جريج (يقصد ابن علية) قال : فسألت عنه الزهرى فلم يعرفه ، ولم يقل هذا أحد عن ابن جريج غير ابن علية ، وقد رواه عنه جماعة لم يذكروا ذلك ، ولو ثبت هذا عن الزهرى لم يكن في ذلك حجة لأنه قد نقله عنه ثقات منهم : سليمان بن موسى - وهو فقيه ثقة امام - وجعفر بن ربيعة والحجاج بن أرطاة ، فلو نسيه الزهرى لم يضره ذلك شيء ، لأن النسيان لايعصم منه انسان ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نسي آدم فنسيت ذريته . واذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسى فمن سواه أحرى أن ينسى ، ومن حفظ فهو حجة على من نسي، فاذا روى الخبر ثقة عن ثقة فلا يضره نسيان من نسيه ، هذا لو صح ماحكى ابن علية عن ابن جريج ، فكيف وقد أنكر أهل العلم ذلك من حكايته ولم يعرجوا عليه".(٣)

---

(١) انظر عبارة : سيء الحفظ فى باب الدراسة.

(٢) (م/٥٧٦).

(٣) التمهيد (٨٦/١٩).

المبحث الثاني : العوارض العقلية :

لم يتعرض ابن عبدالبر للعوارض السماوية أو العقلية الا لبعضها ونادرا ، فلم نجده أتى على ذكر السفه مثلا أو الجنون أو العمى ، ولم يذكر الا مسألة الاختلاط واحتراق الكتب عرضا وفي قلة قليلة من الرواة .

وهذا راجع الى أن كتاب " التمهيد " ليس كتاب تراجم يستوفى فيه كل مايتعلق بالراوى ، وانما هو كتاب من كتب شروح الحديث يتعرض فيه مؤلفه – من ضمن مايتعرض – للراوى قبولا أو ردا بصورة موجزة ، والمجال الوحيد الذى أطال فيه ابن عبدالبر النفس في الترجمة هو في أثناء تناوله لشيوخ مالك لكن عادته – فيما يظهر – ألا يذكر شيئا لاتدعو الحاجة لذكره ، ولايستدعى المقام تناوله ، فاذا لم يكن الراوى ممن وقعت له هذه العوارض ، أو كان كذلك لكن حديثه هذا مما لم ينله شيء من ذلك، اذا كان الأمر كذلك فلا يرى أبو عمر حاجة للاطالة ، وطبيعة الكتاب تأبى ذلك ، والله أعلم .

١ – الاختلاط :–

حقيقته كما قال السخاوى : "... فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال اما لخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن أو سرقة مال – كالمسعودى – أو ذهاب كتب كابن لهيعة أو احتراقها كابن الملقن "(١) .

وزاد ابن الصلاح أن من أسبابه ذهاب البصر ثم قال : "... والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولايقبل حديثه من أخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده "(٢) .

---

(١) فتح المغيث (٣/ ٣٦٦).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (٥٩٤).

ومن خلال الترجمتين أو الموضعين اللذين تعرض فيهما ابن عبدالبر للاختلاط يتبين أن موقفه منه هو موقف عامة المحدثين من حيث انه مناف للضبط ومن حيث التوقف في أمر من هذا شأنه حتى يتميز أمره ويظهر من أخذ عنه قبل الاختلاط ومن أخذ عنه بعد الاختلاط .

قال عن سعيد بن أبي سعيد المقبرى : "٠٠ وقيل انه اختلط قبل وفاته بأربع سنين ، وسماع ابن أبي ذئب منه قبل الاختلاط وكذلك مالك ٠٠٠"(١)

وقد ذكر الواقدى وابن سعد ويعقوب بن شيبة وابن حبان اختلاطه قبل وفاته بأربع سنين ، وأشار شعبة الى ذلك بقوله : حدثنا سعيد بعدما كبر .

ويبدو أن صيغة التضعيف في قول ابن عبدالبر : " وقيل " لاتتعلق بالاختلاط وانما بوقت حدوثه ، والى ذلك أشار السخاوى بقوله : " واختلف فى ابتدائها (أى في ابتداء مدة الاختلاط)٠٠" ثم أورد أقوالا في أنها سنة خمس وأربعين ومائة أو سنة ثمان وأربعين أو ثلاث وأربعين الى غير ذلك من الأقوال .(٢) ولم أجد من نص على أن سماع مالك وابن أبي ذئب كان قبل الاختلاط ، فقد ذكر ابن الصلاح والسخاوى وغيرهما جماعة ولم يذكرا من بينهم هذين الامامين ، كما حاول محقق " الكواكب " استقصاء ذلك فأورد مجموعة من الرواة لم يردا من بينهم.(٣) وقد وجدت قولا لابن معين نسبه اليه الساجي أن أثبت الناس في سعيد هو ابن أبي ذئب .(٤)

وقال أبو عمر عن صالح بن نبهان : "+٠٠ ومنهم من يقبل من حديثه مارواه ابن أبي ذئب عنه خاصة لأنه سمع منه قبل الاختلاط، ولاخلاف أنه اختلط

---

(١) (م/١٧٨).

(٢) فتح المغيث (٣/٣٧٠).

(٣) الكواكب النيرات (١٩٠-٢١٢) وانظر : نهاية الاغتباط (١٣٤).

(٤) التهذيب (٤/٤٠).

فكان لايضبط ولايعرف مايأتي به ، ومثل هذا ليس بحجة فيما انفرد بـــه ".(٢)

ذكره بالاختلاط غير واحد ، وذكر الجوزجاني وابن عدى أن ابن أبي ذئب سمع منه قديما، وهو مانقله غير واحد كالسخاوى(٣) وابن الكيال(٤)، لكن ذكر السخاوى رواية عن أحمد بن حنبل فيها أن ابن أبي ذئب سمع منه أخيرا وروى عنـــه منكرا.(٥)

٢ - احتراق الكتـــب : -

ذكر هذه المسألة في راو واحد فقط عندما تعرض لعبدالله بن لهيعــة وموقف النقاد منه فقال في أحد المواضع : " وابن لهيعة أكثر أهل العلم لايقبلون شيئا من حديثه، ومنهم من يقبل منه ماحدث به قبل احتراق كتبــه ، ولم يسمع منه - فيما ذكروا - قبل احتراق كتبه الا ابن المبارك وابن وهــب لبعض سماعه ، وأما أسد ومثله فانما سمعوا منه بعد احتراق كتبه .." وقـــال فى " الاستيعاب " : " وابن وهب أثبت الناس في ابن لهيعة ، ولايقاس بــه غيره فيه ".(٦)

ذكر غير واحد أن سبب اختلاطه هو احتراق كتبه ، كما ذكر غير واحـــد أيضا أن رواية العبادلة - ومنهم ابن المبارك وابن وهب - عنه صحيحة، ولهم فيه مذاهب أخرى.(٧)

---

(١) (م/٢٢٦).
(٢) (م/٢٢٦).
(٣) فتح المغيث (٣/٣٧٨).
(٤) الكواكب النيرات (٢٦١).
(٥) فتح المغيث (٣/٣٧٩).
(٦) (م/٣٤١).
(٧) (م/٣٤١) وانظر : الكواكب النيرات (٤٨١-٤٨٣).

- الفصـل الثالـث -

آثر تفاوت ضبط الرواة على قبول الأحاديث وردها عند ابن عبدالبر

المبحث الأول : أثر اختلال ضبط الثقات ومايشأ عن ذلك من الشذوذ والزيادات:

يمكن تقسيم الرواة الثقات عند ابن عبدالبر الى قسمين رئيسيين كما أشرت الى ذلك سابقا :

القسم الأول : -

الثقات الكبار ممن تخلع عليهم أوصاف الامامة والجلالة مع الوثاقة أو ممن تطلق عليهم أوصاف التوثيق المكررة ونحو ذلك .

القسم الثاني : -

الثقات ممن هم دون القسم الأول وتشملهم ألفاظ الثقة والصدوق، والصدوق الذى يخطىء ويهم في بعض الأحايين .

فأما القسم الأول فان أخطاءهم وأوهامهم تؤثر في مروياتهم فقط من حيث الحكم عليها بالشذوذ ولاتؤثر في أشخاصهم من حيث ثبوت الوثاقة لهم.

وأما القسم الثاني فان أخطاءهم تؤثر في مروياتهم أيضا ، وقد تؤثر في أشخاصهم فتزحزحهم عن مرتبة الوثاقة الى مراتب اللين أو الضعف في بعض الأحيان وفي تلك المواضع بخصوصها ، ولذلك يصعب وضع هؤلاء الرواة في مرتبة الاعتبار لأن الأصل فيهم أنهم ثقات عند ابن عبدالبر ، يعتورهم مايعتور الأئمة من الخطأ والوهم غير أن أولئك أطول باعا وأرسخ قدما في هذا الشأن، ومرتبة الاختبار هي الأليق برجال القسم الثاني تمييزا لهم عن الثقات الكبار فليسوا يدانوهم ، وعن الضعفاء الخلص فليسوا ينحطوا اليهم .

وسأتناول - فيما يلي - أثر اختلال الضبط لدى رواة القسم الأول ، وذلك من خلال انفرادهم برواية أشياء لم يروها غيرهم من الثقات أو زيادة لفظة أو عبارة في الحديث بما في ذلك وصل ما أرسله غيرهم أو رفع ما أوقفوه ونحو ذلك من أوجه المخالفة .

أ ـ القســـم الأول :ـ

١ ـ الانفـــــــــراد:ـ

الأصل قبول ما انفرد به الثقات ، وليس التفرد علة توجب طرح الحديث "... لأن أكثر السنن والأحاديث انفرد بها الثقات ، وليس ذلك بضائر لهـــا ولا لشيء منها ..." (١) ولذلك وجدنا ابن عبدالبر يذكر تفردات بعض الثقـــات مع ذكر وثاقتهم دون أن يصرح بصحة أحاديثهم وكأنه يشير بصنيعه ذاك الـــى قبول أحاديثهم ، قال : " تفرد به جويرية عن مالك ، وجويرية ثقة " (٢)،وقال: "... وان كان حماد بن زيد قد انفرد بذلك فانه ثقة فيما نقل " (٣).

وقال : " وهذا الحديث يقولون انه لم يروه عن نافع الا ابن عـــون وهو ثقة " (٤).

وقال : " ولم يقل ذلك غير عيسى بن يونس فيما علمت، وعيسى ثقة " (٥).

وصرح في بعض المواضع بصحة هذا النوع من الأحاديث فقال : " وهـــذا حديث انفرد به مالك رحمه اللـه لايحفظ عن غيره ، ولم يروه أحد عن الزهـــرى سواه من طريق صحيح ... ولايثبت أهل العلم بالنقل فيه اسنادا غير حديـــث مالك " (٦).

وقال : " ولمالك رحمه الله عن أبي الزبير حديث غريب صحيح ليـــس في الموطأ عند أحد من رواته فيما علمت والله أعلم" (٧).

---

(١) التمهيد (٥/٥٢٣ ـ ٥٢٤) مخطوط .

(٢) (م/٨٠).

(٣) (م/١١٤).

(٤) (م/٣٣٥).

(٥) (م/٤٤٥) وانظر كذلك : التمهيد (٢/٩٢) عندما أشار الى انفراد الوليد ابن مسلم ، و(٢/١٤٧) وأشار الى انفراد المغيرة بن عبدالرحمن وهـــو ثقة عنده .

(٦) التمهيد (٦/١٥٩).

(٧) التمهيد (١٢/ ٢٠٦).

وقال : "... ولو انفرد به مالك لكان حجة يوجب حكما عند أهل العلم "[(١)]
غير أن الغالب من صنيعه أن يشير الى التفرد والى ثقة المتفرد
دون أن يصرح بالتصحيح .

وهناك نوع ثالث من التفردات يصرح فيها بخطأ المتفرد وشذوذ حديثه
أو نكارته ، اذ أنه يسوى بين اللفظين فى بعض المواضع كما سترى .
قال ابوعمر :" ... الذى انكروا على مالك ذكره عمرة فى حديث عائشة انها كانت ترجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو معتكف ، هذا ما أنكروا عليه
لاغير فى هذا الحديث ، لأن ترجيل عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو معتكف لايوجد الا حديث (كذا) عروة وحده عن عائشة ، وغير هذا قد
جومع مالك مالك عليه "[(٢)].

وقال: "... وقالوا هذا حديث لايوجد في الدنيا عند أحد بهذا
الاسناد الا في كتاب عبدالرزاق أو في كتاب من أخرجه من كتاب عبدالرزاق ،
ولم يروه أحد عن الثوري غيره ، وقد خطأوه فيه ، وهو عندهم خطأ فقالوا:
هذا لفظ منكر لاتشبهه ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمر بما لايدرى
هل ينفع أم لاينفع ..."[(٣)]

---

(١) التمهيد (٣١٢/١٤).

(٢) التمهيد(٣٢٢/٨) وأنكر على مالك ذكره لعمرة لأن معظم أصحاب الزهرى لم يذكروا عمرة فى هذا الاسناد ، وقد أخرج الحديث بسياقة مالك : مسلم في الطهارة ، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ...(٢٤٤/١) وأبو داود في الصوم ، باب المعتكف يدخل البيت لحاجته (٨٣٢/٢) ، والنسائى في الكبرى في الاعتكاف : تحفة الاشراف (٤١٢/١٢) ، وقال أبو داود : لم يتابع مالكا أحد على قوله : عروة عن عمرة ، قال ابن حجر : بل تابعه عبيدالله بن عمر عن الزهرى كذلك : النكت الظراف (٤١٢:١٢).

(٣) التمهيد (٩: ١٢٩ - ١٣٠) ، ولم أجد الحديث فى مصنف عبدالرزاق .

وقال : "... انفرد به يحي بن أبي كثير ولم يتابع عليه وهو ثقة ، الا أنه جاء بما شذ فيه وأنكر عليه ، ونكارته أنه محال أن يكون عثمان سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم مايسقط الغسل من التقاء الختانين ، ثم يفتي بايجاب الغسل منه ..."(١)

٢ – زيادات المتن والاسناد : –

الأصل قبول الزيادة بشروط معينة لأسباب عديدة يمكن أن تصاغ ضمن القواعد التالية من كلام ابن عبدالبر :

– من أثبت شيئا فهو حجة على من لم يثبته .(٢)
– من حفظ حجة على من لم يحفظ .(٣)
– من شك فليس بشاهد، ومن حفظ ولم يشك فهو الشاهد الذى يجب العمل بما جاء به .(٤)
– الحجة حفظ من حفظ وليس النسيان حجة .(٥)
– الزيادة حكمها حكم الحديث نفسه لو لم يجىء به راو آخر.(٦)

فأما شروط قبول الزيادة فهما شرطان : –

أولا : أن تثبت الزيادة عمن نسبت اليه .

ثانيا : أن يكون الزائد أحفظ وأتقن ممن قصر أو أن يكون مثله .

---

(١) والحديث رواه الشيخان : البخاري في الغسل ، باب مايصيب من رطوبة فرج المرأة (١/٧٦) ومسلم في الحيض ، باب انما الماء من الماء (١/٢٧٠) ، وقال أحمد : انه حديث معلول ، وقال ابن المدينى انه شاذ ، وذهب الحافظ الى أنه صحيح من حيث الصناعة الحديثية لكنه منسوخ . شرح الموطأ للزرقاني (١/٩٣).
(٢) التمهيد (٤/١٥٧).
(٣) التمهيد (١٢/١٩٩).
(٤) التمهيد (١٤/٢٦٨).
(٥) التمهيد (٢/١٤٢).
(٦) التمهيد (٩/١٣٨) ، وانظر (١٥/٣١٧).

قال ابن عبدالبر : "... انما تقبل الزيادة من الحافظ اذا ثبتت عنه ، وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ لأنه كأنه حديث آخر مستأنف ، وأما اذا كانت الزيادة من غير حافظ ولامتقن فانها لايلتفت اليها ".(١)

أى أن حكمها حكم الحديث المستقل في القبول أو الرد، وماأظن أبا عمر أراد التشديد في قبول الزيادة وألا مفر من الحفظ والاتقان اذ أن قوله بأن حكمها حكم الحديث المستأنف يفيد ضمنا الاكتفاء بمجرد الوثاقة المشترطة في رواة أى حديث ، بالاضافة الى أن صنيعه يدل على ماذكرت .

قال : " فان قالقائل : ان قوله : واذا قرأ فانصتوا لم يقله أحد (٢) في حديث أبي هريرة غير ابن عجلان ولاقاله أحد في حديث أبي موسى غير جرير

---

(١) التمهيد (٣٠٦/٣) وانظر (٢٩٩/١٥).

(٢) الحديث المشار اليه هو قوله صلى الله عليه وسلم : " انما جعل الامام ليؤتم به ، فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا " أخرجه أبوداود في الصلاة ، باب الامام يصلي من قعود(٤٠٤/١-٤٠٥) والنسائي في الصلاة أيضا من طريقين أورد كلتيهما ابن عبدالبر، في " تأويل قوله عز وجل : واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون ": (١٤١/٢-١٤٢).
وابن ماجه في اقامة الصلاة ، باب : اذا قرأ الامام فأنصتوا (٢٧٦/١) وقال أبو داود ان الوهم في الزيادة من أبي خالد الأحمر . وهو عند جميعهم يدور على أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم عن ذكوان عن أبي هريرة ، ماعدا طريقا للنسائي لم يرد فيها أبو خالد الأحمر ، قال ابن عبدالبر في اشارة الى هذه المسألة : " بعضهم يقول : أبو خالد الأحمر انفرد بهذا اللفظ في هذا الحديث وبعضهم يقول : ان ابن عجلان انفرد به ، وقد ذكره النسائي من غير حديث أبي خالد الأحمر " (٢٣/١١).
وقال ابن حجر : " لم ينفرد به أبو خالد ، بل تابعه الليث ، أخرجه أبو العباس السراج في مسنده من طريق الليث عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم ومصعب والقعقاع ثلاثتهم عن أبي صالح " النكت الظراف : (٣٤٤/٩).

عن التيمي ، قيل له : لم يخالفهما من هو أحفظ منهما فوجب قبول زيادتهما ، وقد صح هذين الحديثين أحمد بن حنبل ، وحسبك به امامة وعلما بهذا الشأن "(١) .

وابن عجلان : صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (٢) ، وجرير بن عبدالحميد : ثقة صحيح الكتاب ، وقيل : كان في آخر عمره يهم من حفظه (٣) .

وأظن ابن عبدالبر مال الى قبول هذه الزيادة لعدم المخالفة (٤) كما قال ، و لاجتماع راويين على اثباتها .

وقال أيضا : "... وقد أبى قوم من العمل به ، والحجة تلزمهم لأنه حديث قد وصله من ليس به بأس ، وهو معمول به عند أهل المدينة ومكة "(٥)(٦) .

= وأما زيادة جرير فذكرها مسلم في صحيحه لكنه لم يروها مسندة . وقد ذكرها في كتاب الصلاة في باب التشهد منه (٣٠٤/١) ، وقال لمن سأله عن هذه الزيادة ـ في اشارة منه الى تصحيحها ـ: " أتريد أحفظ من سليمان .." أى التيمي راويها عن قتادة ، كما صح مسلم حديث أبي هريرة السابق .
ونقل النووى تضعيف هذه الزيادة عن البيهقي الذى نقل تضعيفها عن أبي داود السجستاني ويحي بن معين وأبي حاتم الرازى والدارقطني وأبي علي النيسابورى ، كل هؤلاء ذكروا أنها زيادة غير محفوظة . صحيح مسلم بشرح النووى (٤/ ١٢٣) .

(١) التمهيد (٣٤/١١) .
(٢) التقريب (٤٩٦) .
(٣) التقريب (١٣٩) .
(٤) ويبدو أن القبول والرد يخضع لمثل هذه الحيثيات ، فابن عبدالبر اعتمد هذه الزيادة لعدم وجود المخالفة ، واعتبر غيره ممن ردها أن سليمان التيمي راويها عن قتادة مخالف لباقي أصحاب قتادة الذين لم يرووها . انظر : شرح النووى (١٢٣/٤) .
(٥) التمهيد (٢/ ٥٣) .
(٦) والحديث المشار اليه هو حديث مالك : " أيما دار أو أرض قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية ، وأيما دار أو أرض أدركها الاسلام ، ولم تقسم فهي على قسم الاسلام" وهو مرسل عند مالك ، وروى مسندا من حديث ابن عباس ، وهو الذى أسنده محمد بن مسلم الطائفي . التمهيد (٤٨/٢) . أخرجه أبو داود في الفرائض باب فيمن أسلم على ميراث (٣٣٠/٣) . وأخرجه ابن ماجه في الرهون، باب قسمة الماء (٨٣١/٢) من طريق موسى بن داود عن محمدبن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس .

والراوى هو محمد بن مسلم الطائفي ، وذكر في موضع آخر أن انفراده ليس بالقوى[1] . والواضح أنه قبل زيادة مثل هذا الراوى لأن الحديث الذى أتى به هو حديث معمول به ، فانضافت قرينة خارجية رجحت قبول الوصل في هذا الحديث ، وستتوضح هذه المسألة أكثر فيما يأتي من مباحث .

وهناك قرائن خارجية ترجح قبول الزيادة وفق الشروط المذكورة وهي:

أ- أن تكون الزيادة للأكثر بالاضافة الى كونها للأحفظ : قال :" ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا ، والحديث ثابت مرفوع لايضره تقصير من قصر في رفعه لرفع الحفاظ الأثبات له ولاجتماع الجماعة من رواة نافع على رفعه ..."[2][3] وهذا الأمر تحكمه قاعدة أخرى ذكرها ابن عبدالبر وهي أن : " المنفرد أولى باضافة الوهم اليه من الجماعة "[4] .

والظاهر أن الزيادة اذا كانت للأكثر لكن الأحفظ لم يذكرها فليست بمقبولة لارتباط الأكثر دائما بالأحفظ فيما وقفت عليه من نصوص ولقوله في أحد المواضع مايفيد ذلك ، قال : "... الا أن جل أصحاب

---

(١) (م/٥١٧) .

(٢) التمهيد (٢٥٤/١) وذكر ممن رفعه : أيوبا السختياني وموسى بن عقبة ومحمد بن عجلان وأبا الزنادوغيرهم .

(٣) يشير ابن عبدالبر هنا الى حديث : " كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام ..." .
فأما الطريق التي ذكرها من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر والتي قال بأنها موقوفة فأخرجها النسائي في الأشربة ، في ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب السكر : (٣٢٤/٨) .
وقد أخرج مسلم - على سبيل المثال - من الطرق المرفوعة : طريقي أيوب وموسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر في الأشربة ، باب بيان أن كل مسكر خمر ، وأن كل خمر حرام (١٥٨٧/٣) .

(٤) التمهيد (١١/٣) وانظر نظير هذا المعنى في (٣٤٢/١) .

شعبة يروونه عنه عن سماك عن عكرمة مرسلا ... وقد وصله جماعة عن سماك منهم الثوري ، وحسبك بالثوري حفظا واتقانا ... وكل من أرسل هذا الحديث فالثوري أحفظ منه ، والقول فيه قول الثوري ومن تابعه على اسناده .." (١)(٢)

ب - أن تكون الزيادة ممن هو أثبت في شيخ معين : قال : " وزيادة مثل مالك مقبولة ، وتفسيره لمجمل غيره أولى ما أخذ به ، وهو أثبت الناس في ابن شهاب عند أكثر أهل العلم بالحديث ..." (٣)

ج - أن تكون الزيادة ممن هو أحفظ وأثبت ويؤيدها النظر : -

قال : " ومن رفعه عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أحفظ وأثبت من جهة النقل وهو أيضا صحيح في النظر لأن مثله لايدرك بالرأى، ولابد فيه من التوقيف ، فلهذا قلنا ان من رفعه أولى مع شهادة أئمة الحديث للذى رفعه بالحفظ والثقة .... " (٤)

---

(١) التمهيد (٣٣٢/١-٣٣٣).

(٢) الأمر يتعلق بحديث : " الماء لاينجسه شيء " وقد أخرجه - من الطريق الموصولة - : الترمذى في الطهارة ، باب ماجاء في الرخصة في فضل طهور المرأة (٩٤/١).
وأبو داود في الطهارة ، باب الماء لايجنب (٥٥/١) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ، وأخرجه ابن ماجه في الطهارة ، باب الرخصة بفضل وضوء المرأة من طريق أبي الأحوص عن سماك ، ومن طريق شريك عن سماك ، ومن طريق الثوري عن سماك : (١٣٢/١)، وأخرجه النسائي في المياه من طريق الثوري عن سماك(١٧٣/١) قال الترمذى عقب ايراده للحديث: " هذا حديث حسن صحيح ، وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي " .
وأخرجه الحاكم من طريق سفيان وشعبة وقال : ".. حديث صحيح في الطهارة ولم يخرجاه ولايحفظ له علة "(١٥٩/١).

(٣) التمهيد (٣٨٧/١).

(٤) التمهيد(٢٣/٦) والحديث هو: " صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه ..." ذكر بعض الطرق الموقوفة ومنها طريق ابن جريج عن عطاء عن عبدالله بن الزبير (٢٢/٦) وطريق ابن جريج عن سليمان بن عتيق عن عبدالله (٢١/٦) وكلا الطريقين أخرجهما عبدالرزاق فى مصنفه : (١٢١/٥) ، وذكر من المرفوع حديث عطاء عن جابر (٢٧/٦) وهو الحديث الذى أخرجه أحمد في مسنده (٣٤٣/٣) والطريق التى اختارها ورجحها ==

ويظهر أن ابنعبدالبر رجح الرفع لوجود القرينة السابقة لما يبدو أنه استواء الطرفين في الرفع والوقف من حيث الحفظ والعدد ، قال:
" حديث صفوان بن عسال هذا وقفه قوم عن عاصم ورفعه عنه آخرون ، وهو حديث صحيح حسن ثابت محفوظ مرفوع ، ومثله لايقالبالرأى ... "(١)(٢).

ويبدو أن لهذا العامل أو القرينة دورا قويا في الترجيح الى الحد الذى يحكم بقبولالزيادة فيه للقلة على حساب الكثرة ، قال : " هكذا روى يحى بن بن يحى هذا الحديث موقوفا على أبي هريرة ، وتابعه عامة رواة الموطأ وجمهورهم على ذلك ، ورواه ابن وهب عن مالك مرفوعا الى

= من طريق حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء عن أبي الزبير، وقد آخرجها أحمد في المسند(٥/٤) وعبد بن حميد في المنتخب (١/ ٤٦٥) ، والبزار (٢١٤/١) من كشف الأستار ، وابن حبان فيصحيحه في المساجد، ذكر فضل الصلاة في المسجد الحرام (٧١/٣).

(١) الجامع (٣٣/١).

(٢) والحديث المشار اليه هو حديث "... ان طالب العلم لتحف به الملائكة ..." وقد أخرجه من الطريق المرفوع النسائي فيالكبرى .
من طريق الصعق بن حزن عن على بن حكم البناني عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عن ابن مسعود عن صفوان بن عسال ، ومن هذا الطريق أخرجه الطبراني في الكبير، لكن ابن عبدالبر لم يدخل ابن مسعود بين زر وبين صفوان ، قالالخطيب : ذكر عبدالله بن مسعود في هذا الاسناد زيادة غير صحيحة لأن زرا سمعه من صفوان نفسه . انظر : تحفة الاشراف (١٩٣/٤-١٩٤)، المعجم الكبير (٦٣/٨-٦٤) مجمع الزوائد (١٣١/١) حيث قال : رجاله رجال الصحيح .
وآخرجه بمثله أحمد وابن حبان في باب المسح على الخفين وغيرهما ، ذكر البيان بأن المسح على الخفين انما أبيح ... كلاهما من طريق عبدالرزاق عن معمر عن عاصم عن زر عن صفوان : المسند (٢٣٩/٤-٢٤٠)، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣٠٩/٢-٣١٠) كما أخرجه ابن ماجه مختصرا في المقدمة في فضل العلماء (٨٢/١) .
وأما الطريق الذى وقفه ابن عيينة على صفوان والذى ذكره ابن عبدالبر فقد أخرجه أحمد أيضا في المسند (٤/ ٢٤٠).

النبى صلى الله عليه وسلم باسناده هذا ... ومعلوم أن هذا ومثله لايجوز أن يكون رأيا من أبي هريرة ، وانما هو توقيف لايشك في ذلك أحد له أقل فهم وأدنى منزلة من العلم ، لأن مثل هذا لايدرك بالرأى ، فكيف وقد رواه ابن وهب وهو أجل أصحاب مالك عن مالك مرفوعا، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا من وجوه "(١)(٢) .

فقد رجح أبو عمر الرفع لثلاثة عوامل :-

الأول : أنه توقيف ولايكون مثله من كلام أبي هريرة ، ففيه أن أعمال الناس تعرض في كل جمعة مرتين .

الثاني : أن رافعه ابن وهب هو أجل أصحاب مالك ، ويلاحظ أنه قال : أجل ، ولم يقل أثبت أو أحفظ .

الثالث: أن الحديث روى مرفوعا من طرق أخرى .

لكن العامل الأهم في الترجيح - كما يظهر من خلال كلام أبي عمر - هو العامل الأول ، يؤكده المثال التالي :-

قال : " ... هكذا روى هذا الحديث يحي موقوفا من قول أبي هريرة ، وكذلك هو في الموطأ عند جميع رواته الا ابن نافع ، فانه رواه عن مالك باسناده هذا مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعلوم أن هذا لايمكن أن يكون من رأى أبي هريرة ، لأن مثل هذا لايدرك بالرأى ،ومحال أن يقول أبو هريرة من رأيه : لايدخلن الجنة ، ويوجد ريح الجنة من مسيرة كذا

---

(١) التمهيد (١٣/ ١٩٨-١٩٩).

(٢) حديث مالك : " تعرض أعمال الناس في كل جمعة مرتين ... " آخرجه مسلم في البر والصلة ، باب النهي عن الشحناء (١٩٨٨/٤) من طريق ابن وهب عن مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا .

ومثل هذا لايعلم رأيا ، وانما يكون توقيفا ممن لايدفع عن علم الغيب صلى الله عليه وسلم ..." ثم قال بعد عدة أسطر : "... وقد روى هذا المعنى مسندا عن أبي هريرة من وجوه ..." (١)

وفي هذا الحديث اعتماد شبه كامل في الترجيح على العامل المذكور، (٢) وقد انفرد ابن وهب نفسه بوصل حديث آخر أرسله أكثر رواة الموطأ فلم يرجح ابن عبدالبر الوصل على الارسال بل سكت ولم يعقب ، قال : " هكذا رواه أكثر رواة الموطأ مرسلا ، وماعلمت أحدا أسنده عن مالك الا ابن وهب ..." (٣)

وقال أيضا : " هكذا روى هذا الحديث جمهور رواة الموطأ موقوفا على أبي هريرة ، ورواه الوليد بن مسلم عن مالك عن نافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتابع على ذلك عن مالك ، ولكنه مرفوع من غير رواية مالك من حديث نافع عن أبي هريرة من طرق ثابتة " (٤).

والشاهد أن ابن عبدالبر لم يرجح الزيادة في المثالين الأخيرين على الرغم من أن صاحب الزيادة في المثال الأول هو ابن وهب - وهو أجل من روى عن مالك - وعلى الرغم من أن الحديث قد روي مرفوعا من غير رواية مالك من وجوه ثابتة ، أقول : لم يفعل ذلك لأنه لم يتوفر ذلك الملحظ الذى توفر في الأمثلة السابقة ، وهو أن الحديث - من جهة النظر - لايمكن أن يكون من كلام الصحابي ، وانما هو توقيف .

ب- أن تكون الزيادة من ثقة حافظ ، ويؤيدها أن الأصول لاتدفعها وأن الناس عليها .

---

(١) التمهيد (١٣/٢٠٢-٢٠٣) وحديث أبي هريرة أخرجه مسلم فى اللباس والزينة ، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات : (١٦٨٠/٣) من طريق جرير عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

(٢) انظر كذلك (١٣/ ٢٢٠).

(٣) التمهيد (٥/١٦٦).

(٤) التمهيد (١٦/٣١-٣٢).

قال : " عيسى بن يونس ثقة حافظ ليس يرويه غيره ، وقد زاد ماحذفه غيره ، وزيادة مثله واجب قبولها ، وليس في الأصول مايدفع ماجاء به ، بل الناس عليه "(١).

ر - أن تكون الزيادة من صدوق ، لاتدفعها الأصول وتعضدها فتيا راوى الحديث الذى رواه وعلم مخرجه :

قال : " ... فزاد زيادة لاتدفعها الأصول ويعضدها فتيا ابن عمر الذى روى الحديث وعلم مخرجه ، فانه كان يفتي بأن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ..."(٢)

ويلاحظ أن صاحب الزيادة هو علي بن عبدالله البارقي ، وهو صدوق عند الذهبي ، وصدوق ربما أخطأ عند ابن حجر ، وهو ممن يصدق عليه مسمى الوثاقة عند ابن عبدالبر .

وهناك حالة أخيرة فى هذا المجال رجح فيها ابن عبدالبر الرفع (لان الرافع أحفظ وأثبت لكنه لم يلغ الوقف باعتبار أن الوقف فتيا . قال :"..ومن رفعه

---

(١) التمهيد (١١/١٤٦) ولم أجد رواية عيسى بن يونس ، غير أن زيادته أوردها البيهقى من طريق محمد بن طلحة بن مصرف عن الأعمش : (١/٢٧٤) ، وأوردها ابن حزم من طريق أبي الأحوص عن الأعمش (٢/٨١) ، وعليه فالقول المذكور عند الزيلعي بأنه تفردبها محمد بن طلحة من بين ثلاثين رجلا عن الأعمش فيه نظر . انظر نصب الراية (١/١٦٦).

(٢) التمهيد (١٣/ ٢٤٦) وحالته تشبه حالة محمد بن مسلم الطائفي الذى أوردت مثاله في أول مبحث الزيادة ، فهو لابأس به وعضد زيادته أن العمل عليها .
والحديث هو : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى " أخرجه أبو داود فى الصلاة باب صلاة النهار (٢/٦٥) ، والترمذى في الصلاة باب ماجاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى (٢/٤٩١) والنسائي في الصلاة ، باب كيف صلاة الليل (٣/ ٢٢٧)، وابن ماجه في الصلاة (١/٤١٩)، وأشار الترمذى الى الاختلاف في رفعه ووقفه وقال النسائي : ان الحديث خطأ ، وذكر الخطابي أن سبيل الزيادات أن تقبل ، ونقل المنذرى تصحيحه عن البخارى : مختصر أبي داود (٢/٨٦).

أحفظ وأثبت وأرفع ممن وقفه ، على أن توقيفه عندى فتيا به واستعمال له فكيف يكون قدحا فيه "[١]. والحديث في المسح على الخفين .

وقد بان مما سبق تأكيد ابن عبدالبر على أن الزيادة ينبغي أن تكون من الثقة الحافظ أو الحافظ أو المتقن حتى تقبل ، لكننا رأينا من خلال التطبيق العملي أن أبا عمر يخفف من هذا الشرط قليلا ليكون الراوى ممن يقال فيه : لابأس به أو صدوق على أن تكون زيادة مثل هذا الراوى مدعومة بقرينة أخرى خارجية ترجح زيادته ، وذلك كحالتي محمد بن مسلم الطائفي وعلي بن عبدالله البارقي .

اشكالان والجواب عنهما : -

الاشكال الأول :-

جاء ابن عبدالبر الى أحد أحاديث الموطأ والى زيادة في سنده أوردها يحى بن يحى الليثى ، وردها ، مع أن رواية يحى هى المعتمدة في كتاب " التمهيد "[٢] ومع أن صاحبها من أهل العلم والثقة والفضل قال : " روى يحى بن يحى هذا الحديث عن مالك عن زيد بن أسلم عن نافع عن ابراهيم بن عبدالله بن حنين عن أبيه ... ولم يتابعه على ادخال نافع بين زيد بن أسلم وبين ابراهيم بن عبدالله بن حنين أحد من رواة الموطأ عن مالك فيما علمت ، وذكر نافع في هذا الاسناد عن مالك خطأ عندى لاأشك فيه فلذلك لم أر لذكره في الاسناد وجها ، وطرحته منه كما طرحه ابن وضاح وغيره وهو الصواب ان شاء الله ، وهذا مما يحفظ من خطأ يحى بن يحى في الموطأ وغلطه ، ومثل هذا من غلطه الواضح أيضا ..."[٣]

---

(١) التمهيد (١١/١٤٣).　　(٢) التمهيد (١/١٠) مقدمة .

(٣) التمهيد (٤/٢٦١) والحديث عن كيفية غسل المحرم رأسه ، وقد أخرجه الستة ماعدا الترمذى من طريق مالك من غير ادخال نافع في الاسناد ، وجميعهم في الحج ، فأخرجه البخارى في باب الاغتسال للمحرم (من أبواب الصيد) (٢/٢١٥) ومسلم في باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه (٢/٨٦٤) ، وأبو داود في باب المحرم يغتسل (٢/٤٢٠) والنسائى في باب غسل المحرم (٥/١٢٨) ، وابن ماجه في باب : المحرم يغسل رأسه : (٢/٩٧٨-٩٧٩) .

ان من الطبيعي أن يسأل المرء : أليست الزيادة من حافظ ؟ وكان من المفروض أن تقبل ؟ لكن يبدو أن الغلط فيها من الوضوح بحيث لايحتاج الأمر فيها أن تندرج ضمن ماسبق تقريره ، ولذلك قال ابن عبدالبر : خطأ عندي لاأشك فيه ، وقال انها من الغلط الواضح ، ولعل وضوح الغلط الى حد اليقين راجع الى أن زيد بن أسلم لايروي عن نافع لافي هذا الحديث ولافي غيره ، ولم يذكر المزي نافعا من شيوخ ابن أسلم .

الاشكال الثاني : -

وقريب مما سبق : صنيعه مع أبي الزبير وهو حافظ متقن كما قال ابن عبدالبر نفسه ، فقد أورد له حديثا فيه زيادة عبارة ثم قال : " .... وأبو الزبير ليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بخلاف من هو أثبت منه ..." وقال : "... وكل من روى هذا الخبر من الحفاظ لم يذكروا ذلك ، وليس من خالف الجماعة الحفاظ بشيء فيما جاء به "(١). فلم رد زيادته ؟

وللجواب على هذا يقال : ان ابن عبدالبر أورد حديث ابن عمر لما طلق امرأته وهي حائض وقول ابن عمر : فردوها عليّ ولم يرها شيئا(٢) ، أي أن أبا الزبير الشاهد في هذا الحديث زاد كلمة : لم يرها شيئا ، بمعنى : لم يعتد ابن عمر بالطلقة التي في الحيض ، فذكر ابن عبدالبر ماموّداه أن هذه اللفظة منكرة عن ابن عمر لم يقلها أحد عنه غير أبي الزبير ، والنكارة هنا ليست في مجرد الزيادة حسب وانما هي لأمرين :-

---

(١) التمهيد (٦٦/١٥).

(٢) حديث أبي الزبير أورده ابن عبدالبر من طريق أبي داود ، وأخرجه هذا الأخير في الطلاق ، باب طلاق السنة (٦٣٦/٢) وقال أبو داود : " الأحاديث كلها على خلاف ماقال أبو الزبير ". وقال الخطابي : " لم يرو أبو الزبير حديثا أنكر من هذا ". مختصر أبي داود (٩٦/٣).

أولهما : مخالفة تلك الزيادة لما ورد من آثار أخرى في نفس الموضوع من أن ابن عمر اعتد بتلك التطليقة ، وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مره فليراجعها دليل على أنها طلقة ، لأنه لايؤمر بالمراجعة الا لمن لزمته الطلقة ..."(١)

والأمر الثاني : أن حديث أبي الزبير هذا الذى رواه عبدالرزاق عن ابن جريج عنه قد رواه أبو عاصم النبيل عن ابن جريج فلم يذكر فيه تلك الزيادة(٢) ، ولذلك جعل ابن عبدالبر هذه الزيادة من باب المخالفة ، فلا ينطبق عليها ماسبق ذكره من شروط قبول الزيادة .

وصحيح أن ابن عبدالبر قد دافع عن أبي الزبير في وجه منتقديه وذكر أنه حافظ متقن وذلك لاثبات وثاقته العامة ، لكن لما ثبت أنه أخطأ ووهم في هذا الحديث سارع أبو عمر الى اطلاق عبارته تلك مستحضرا كلام بعض النقاد فيه ، وقد ذكرت مرارا أن من منهج ابن عبدالبر أن يقول في الثقة كلاما يفهم منه التضعيف بسبب وهمه في ذلك الموضع بخصوصه ، والله أعلم .

٣ - المخالفة والمعارضة :-

الأصل في قبول الحديث ووجوب العمل به عند ابن عبدالبر أن يتوفر فيه شرطان :-

الأول : الصحة المستوفية لجميع شروطها .

الثاني : عدم المعارضة بحديث آخر مثله في القوة والثبوت أو أقوى منه .

---

(١) التمهيد (١٥/٦٤).

(٢) أخرجه مسلم في الطلاق ، باب تحريم طلاق الحائض (٢/١٠٩٨).

فاذا اختل شرط من هذين الشرطين رد الحديث ، ومن باب أولى اذا اختل الشرطان جميعا ٠

قال : " ... الا أن هذه الآثار ان صحت ولم يعارضها عنه صلى الله عليه وسلم مثلها وجب القول بها ..." (١)

وفيما يلي أوجه المخالفة وأمثلتها كما وجدتها عند ابن عبدالبر ٠

أولا : رد الحديث لوهم الثقة ومخالفة الجماعة الحفاظ له :

قال "... لأن معمرا وغيره من الحفاظ قالوا فيه : عن الزهرى عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر ويذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة ، هكذا قال فيه جماعة أصحاب ابن شهاب عنه : يذهب الذاهب الى العوالي ، وهو الصواب عند أهل الحديث ، وقول مالك عندهم : الى قباء وهم " لاشك فيه لم يتابعه أحد عليه في حديث ابن شهاب ..." (٢)

وقال : "...اتفق أبو اسحاق والوليد بن كثير على مخالفة مالك في هذا الحديث فجعله عن محمد هذا عن يحى بن عمارة وعباد بن تميم عن أبي سعيد، وجعله مالك عن محمد عن أبيه عن أبي سعيد ، وهو عند أكثر أهل العلم بالحديث وهم من مالك والله أعلم " (٣) ٠

---

(١) التمهيد (١١١/٩)٠

(٢) التمهيد (١٧٨/٦) وكذا قال النسائي : لم يتابع مالك على قوله : الى قباء ، وقال الحافظ : " نسبة الوهم فيه الى مالك منتقدة ، فانه ان كان وهما احتمل أن يكون منه وأن يكون من الزهرى حين حدث به مالكا ، فان الباجي نقل عن الدارقطني أن ابن أبي ذؤيب رواه عن الزهرى : الى قباء وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال فيه : الى العوالي كما قال الجماعة ، فقد اختلف فيه على مالك وتوبع عن الزهرى بخلاف ماجزم به ابن عبدالبر ..." تنوير الحوالك (٢٧) وفتح البارى (٢٩/٢)٠

(٣) التمهيد (١١٥/١٣-١١٦) ، وانظر ص : ١٤٤ من هذا البحث ٠

وقـــال : -

"... وهذا الاسناد أيضا الصحيح فيه أن الحديث لابراهيم بن سعد عـــن أسامة بن زيد وحده ، كذلك روى شعبة وأبو اسحاق الشيباني عن حبيب بن أبـي ثابت ، وكذلك رواه جماعة عن الثوري ، وقد اضطرب فيه وكيع ، فمرة رواه هكذا ومرةجعله عـن ابراهيم بن سعد عن أبيه وأسامة وحذيفة بن ثابت مكـــــان حذيفة ، وأصحاب الثوري يخالفونه في ذلك فسقط الاحتجاج بروايته فيه (١) ".

وقـــال : -

هكذا قال حماد بن سلمة في هذا الحديث : عن محمد بن عمرو عن محمـد ابن ابراهيم التيمي ، وهو عندي وهم والله أعلم ، والصحيح ماقالته الجماعة عن محمد بن عمرو عن أبيه (٢)(٣) ".

---

(١) التمهيد (١٢/ ٢٥٦).

(٢) التمهيد (٥٢/١٣) ، وانظر أمثلة أخرى في (٢٤٣/٢) و (١١/٣).

(٣) والحديث المشار اليه هو قوله صلى الله عليه وسلم : " ان الرجـــل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ..."
أخرجه الترمذي في الزهد ، باب في قلة الكلام : (٥٥٩/٤)، والنسائـي في الكبرى : تحفة الأشراف (١٠٣/٢) وابن ماجه في الفتن باب كـــف اللسان في الفتنة (١٣١٢/٢) جميعهم من طريق محمد بن عمرو عن أبيـه عن جده ، وقال الترمذي " حسن صحيح وهكذا رواه غير واحد عـــن محمد بن عمرو نحو هذا ... ".
وأخرجه النسائي في الكبرى أيضا في طريق محمد بن عمرو بن علقمـــة عن أبيه عن بلال بن الحارث ، وليس فيه " عن جده " تحفة الأشـراف : (١٠٣/٢).
وأخرجه الحاكم في كتاب الايمان (٤٤/١-٤٦) واعتبر رواية من روىالحديث عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن جده عن بلال اجماعا ، وبعـــد أن أورد الطبراني هذا الحديث بطرقة المختلفة عن محمد بن عمرو عـــن أبيه عن جده قال : " أسقط مالك ومحمد بن عجلان من الاسناد علقمة بـن وقاص جد محمد بن عمرو ، ورواه حماد بن سلمة فخالف الناس فيـــه ". المعجم الكبير (٣٦٩/١).

ثانيا : رد حديث الثقة لمخالفته السنن والكتاب :-

أورد أبو عمر بن عبدالبر عدة طرق لحديث قرظة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى النهي عن صد الناس عن القرآن بالأحاديث وأمره بالاقلال من التحديث ، ورد على من استدل بهذا الخبر على الزهد في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيان ملابسات كلام عمر رضي الله عنه وأنه كان لقوم مخصوصين ثم قال : "... وطعن غيرهم فى حديث قرظة هذا وردوه لأن الآثار الثابتة عن عمر خلافه ... "

وأورد بعضها ثم قال : "... وهذا يوضح لك ماذكرنا ، والآثار الصحاح عنه من رواية أهل المدينة بخلاف حديث قرظة هذا ، وانما يدور على بيان عن الشعبي ، وليس مثله حجة في هذا الباب لأنه يعارض السنن والكتاب ، قال الله عز وجل : ﴿ لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة ﴾ وقال: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه... ﴾وبيان المذكور هو ابن بشر الأحمصي قال عنه ابن حجر : ثقة ثبت . [(١)] [(٢)]

ثالثا : رد حديث الثقة لمخالفته آثارا ثابتة وأصولا مجتمعا عليها:-

أورد ابن عبدالبر حديث الشعبي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : الرهن مركوب ومحلوب ، وبعض رواته يقول فيه : " الرهن يركب أو يحلب بقدر نفقته وعلى الذى يركب ويحلب نفقته " [(٣)] ثم قال : "... وهذا الحديث

---

(١) الجامع (١٢١/٢-١٢٢) وحديث قرظة أخرجه الحاكم في كتاب العلم: (١٠٢/١) وقال : " هذا حديث صحيح الاسنادله طرق تجمع ويذاكر بها.. " وانظر : كنز العمال (١٠/ ٢٩٣).

(٢) التقريب (١٢٩).

(٣) أخرجه البخارى بنحوه من طريق الشعبى عن أبي هريرة في الرهن باب الرهن مركوب ومحلوب (٨١٦/٢) وأخرجه أبو داود في البيوع باب فى الرهن وصححه (٧٩٥/٣) وبلفظ ترجمة البخارى للحديث أخرجه الحاكم من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وكذا الدارقطنى فى سننه : (٣٤/٣) وانظر المستدرك (٥٨/٢).
قال ابن حجر:"... وفيه حجة لمن قال: يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن.. ثم قال : وذهب الجمهور الى أن المرتهن لاينتفع من المرهون بشيء ، وتأولوا الحديث ... ثم أورد كلام ابن عبدالبر ممثلا لموقف الجمهور ، ولم يتعقبه: فتح البارى (١٤٤/٥) وصوب الخطابي من تأوله : مختصر أبي داود (١٨٠/٥).

عند جماعة الفقهاء ترده أصول يجتمع عليها وآثار ثابتة لايختلف في صحتها ، وقد أجمعوا أن ليس الرهن وظهره للراهن ، ولايخلو من أن يكون احتلاب المرتهن له باذن الراهن أو بغير اذنه ، فان كان بغير اذنه ففي حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : لايحتلب أحد ماشية أحد الا باذنه (١) مايرده ويقضي بنسخة مع ماذكرنا من تحريم مال المسلم الا عن طيب نفس ، وان كان باذنه ففي الأصول المجتمع عليها في تحريم المجهول والغرر وبيع ماليس عندك وبيع مالم يخلق مايرد ذلك ..." (٢)

---

(١) آخرجه البخارى ومسلم فى اللقطة ، الأول فى باب لاتحتلب ماشية أحد بغير اذن (٣ /٩٥) ، والثاني فى باب : تحريم حلب الماشية بغير اذن مالكها (١٣٥٢/٣).

(٢) التمهيد (٢١٥/١٤-٢١٦).

ب ـ القسم الثاني : ـ

١ ـ الانفراد والمخالفة : ـ

قلت فيما سبق ان الأصل فى بعض الرواة أنهم ثقات عند ابن عبدالبر ، لكنهم ليسوا بمثابة الثقات الكبار الذين استقر الأمر على وثاقتهم وامامتهم في هذا الشأن ، ولذلك نجد ابن عبدالبر فى بعض المواضع لايسارع فقط الى رد أحاديثهم بل يعمد الى تليين حالهم وربما تضعيفهم بسبب رواياتهم لأحاديث مخصوصة . وهو يتكلم أحيانا في هؤلاء كلاما لو اقتطع من سياقه أو ابتسر لأفاد بأن تفردهم ببعض الأحاديث هو السبب فى ردها .

فقد قال عن سليمان بن عتيق :"... وهو مما أخطأ فيه عندهم سليمان بن عتيق وانفرد به ، وما انفرد به فلا حجة فيه ".[1] وسليمان هذا وثقه الذهبي وقال ابن حجر : صدوق .[2]

وقال : " وحديث رافع يدور على عاصم بن عمر بن قتادة وليس بالقوى."[3] قال ابن حجر عنه : ثقة عالم بالمغازى .[4]

وقال : "... وعاصم بن المنذر عندهم لين ليس بحجة ، قال اسماعيل ابن اسحاق : هذان شيخان (يعني مع محمد بن جعفر بن الزبير) لايحتملان التفرد بمثل هذا الحكم الجليل ".[5]

وكان ابن عبدالبر قد ذكر محمد بن جعفر وأنه ليس بحجة فيما انفرد به .

قال ابن حجر عن عاصم : صدوق ،[6] ووثق ابن الزبير.[7]

---

(١) التمهيد (٢٢/٦).
(٢) (م/٢٠٥).
(٣) التمهيد (٣٣٨/٤).
(٤) (م/٢٤٣).
(٥) التمهيد (١٣٠/٨ ب).
(٦) (م/٢٤٤).
(٧) (م/ ٤٨٥).

وقال : "... وأبو قيس ليس ممن يحتج به في حكم ينفرد به"(١).

قال ابن حجر عن أبي قيس عبدالرحمن بن ثروان : صدوق(٢)، ووثقه الذهبي(٢).

والحقيقة أن هذه الأحاديث انما ردت وتكلم في رجالها ليس للانفراد وحده ، وانما للمخالفة أيضا .

ففي المثال الأول قال ابن عبدالبر في موضع آخر : " وحديث سليمان ابن عتيق هذا لاحجة فيه لأنه مختلف في اسناده وفي لفظه ، وقد خالفه فيه من هو أثبت منه "(٣). ولذلك ذكر البخاري أن حديثه لايصح .

وفي المثال الثاني أورد حديث عاصم بن عمر بن قتادة في الاسفار بصلاة الفجر(٤) الذي استدل به الحنفية ، كما أورد ابن عبدالبر الأحاديث الأخرى التي استدل بها الجمهور على استحباب التغليس(٥)، وعند ابن عبدالبر أنه

---

(١) التمهيد (٢٥/٧).

(٢) (م/ ٢٧٢).

(٣) التمهيد (٢٠/٦) ، انظر ص (١٦٥) من البحث .

(٤) الحديث المشار اليه أخرجه أبو داود في الصلاة ، باب وقت الصبح: (٢٩٤/١) ، وابن ماجه في الصلاة باب وقت صلاة الفجر (٢٢١/١)، ، والنسائي في الصلاة في باب الاسفار (٢٧٢/١) ، والترمذي في الصلاة أيضا باب ماجاء في الاسفار بالفجر (٢٨٩/١) ، وقال حسن صحيح (٢٩٠/١).

(٥) ومنها حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الصبح فينصرف النساء متلففات بمروطهن مايعرفن من الغلس وقد أخرج الحديث عن عائشة الستة ، فأما البخاري ومسلم فأخرجاه في الصلاة ، البخاري في باب وقت الفجر (١٤٤/١).
ومسلم في باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها وهو التغليس (٤٤٥/١ - ٤٤٦).

على افتراض التعارض فان أحاديث التغليس أثبت من جهة النقل ، ثم أورد طريقة للجمع بين الأحاديث (١) .

وفي المثال الثالث الذي فيه انفراد عاصم بن المنذر ومحمد بن جعفر ابن الزبير بحديث فيه حكم جليل هو حديث القلتين المشهور (٢)، فبالاضافة الى كونهما تفردا به ، وأنه لايمكن تحديد مقدار القلتين في نظر ابن عبدالبر، ولايمكن - من ثم - أن نتعبد بما لانفقه - بالاضافة الى ذلك كله فانه معارض بحديث مالك المتصل من وجوه صحيحة ثابتة محفوظة وهو حديث بول الأعرابي في المسجد (٣)، فان هذا الحديث ينفي التحديد المذكور الذي استدل به الشافعية (٤) ،وهو أصح حديث في الماء كما قال (٥) .

وفي المثال الرابع ورد عبدالرحمن بن ثروان في سند حديث " الرجل جبار"، وله اسنادان كما قال ابن عبدالبر : أحدهما مرسل ، وهو الذي فيه أبو قيس هذا (٦) ،والآخر متصل (٧) لكن المرسل أقوى ، ومع ذلك " لايثبته أهل العلم

---

(١) التمهيد (١١٢/٨ ب) ، وانظر أيضا (٣٣٩/٤-٣٤٠) .

(٢) أخرجه الأربعة في الطهارة ، أبو داود في باب مايجنس الماء (٥١/١) والترمذي في باب ماجاء أن الماء لاينجسه شيء (٩٧/١) وابن ماجه في باب مقدار الماء الذي لاينجس (١٧٢/١)، والنسائي في باب التوقيت في الماء (١٧٥/١) وقد صحح الحديث غير واحد من الأئمة ، وانظر الكلام في سنده ومتنه والمناقشات حوله في مختصر سنن أبي داود (٥٦/١- ٧٢) والتلخيص الحبير (١٦/١-٢٠) .

(٣) أخرجه البخاري في الوضوء باب : ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الأعرابي ... والباب بعده (٦١/١) والنسائي في الطهارة أيضا باب ترك التوقيت في الماء (٤٧/١-٤٨) وأخرجاه من رواية أبي هريرة وأنس ، وترجمة النسائي للباب تؤيد مذهب ابن عبدالبر .

(٤) التمهيد (١٣٠/٨ أ - ب) وانظر (٣٢٨/١-٣٢٩) حيث أشار الى الاضطراب في سنده .

(٥) التمهيد (٣٣٠/١) .

(٦) أخرجه من الطريق المرسل عبدالرزاق في باب غرم القائد (٤٢٢/٩) . والدارقطني في البيوع (١٥٣/٣)، (١٧٨/٣) من طريق الثوري عن عبدالرحمن بن ثروان عن هزيل بن شراحبيل .

(٧) وأخرج الحديث المتصل أبو داود في الديات ، باب في الدابة تنفح برجلها ، والنسائي في العارية من الكبرى كما في التحفة الأشراف (٤٣٣٩/١٠) كلاهما من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة ، وكذا الدارقطني في البيوع (١٧٩/٣) وقال :

==

بالحديث " كما قال ابن عبدالبر ، وقال أيضا : "... وأما ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار فهذا خطأ لأن الحفاظ لم يحفظوه هكذا ... "[1] وذلك لان سفيان بن حسين خالف فيه بقية أصحاب الزهرى الحفاظ .

وقد جمع أبو عمر – في مثال خامس – بين الأمرين السابقين : أعني : التفرد والمخالفة فيما يمكن أن يكون اصرح واوضح في بيان منهجه عندما قال :

" ... وما انفرد به موسى بن علي فليس بحجة[2] ، والاحاديث المذكورة عن أبي سلمة (كذا) معارضة له[3] ، وهي احسن مجيئا وأظهر تواترا وأثبت نقلا منه .. "[4]

وقد قال ابن حجر عن موسى بن علي : صدوق ربما اخطأ ، وقال الذهبي : ثبت صالح[5] .

وانما قلت بأن المخالفة كانت ملازمة لأحاديث هؤلاء – كما هو الامر فعلا – لأن انفراد مثل هؤلاء الرواة ليس سببا كافيا لرد احاديثهم ، بل وجد رواة دونهم في الوثاقة وقد قبلت أحاديثهم وعمل بها لعدم معارضتها بما هو اثبت منها ، وهو ماتفيده وتشير اليه بعض أقوال ابن عبدالبر.

== "... لم يروه غير سفيان بن حسين وخالفه الحفاظ عن الزهرى ، منهم مالك وابن عيينة ويونس ومعمر وابن جريج والزبيدى وعقيل وليث بن سعد وغيرهم ، كلهم رووه عن الزهرى فقالوا: العجماء جبار، والبئر جبار والمعدن جبار، ولم يذكروا الرجل ، وهو الصواب "
وانظر : مختصر أبي داود(٣٨٣/٦–٣٨٥) وذكر المنذرى أن الحديث الذى خالف فيه الحفاظ سفيان بن حسين قد أخرجه الستة .

(١) التمهيد (٧ /٢٤).

(٢) حديث موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن أبي قيس عن ام سلمة أنه سأل أم سلمة أكان النبي صلى الله عليه وسلم يقبلها وهو صائم ... أخرجه النسائى فى الكبرى في الصوم ، التحفة (٥٨٤٥/١٣–٥٨٤٦).

(٣) وأورد بعضها (١٢١/٥–١٢٣) أصحها الذى أورده فى (١٢٣/٥) وقد أخرجه البخارى في الصوم باب القبلة للصائم (٢٣٣/٢).

(٤) التمهيد (١٢٥/٥).

(٥) (م/ ٥٦٠).

فقد قال مثلا : "... وهو حديث يروى عن أبي ادريس الخولاني عن أبي الدرداء من وجه ليس بالقوى ... وهذا ومثله لاحجة في شيء منه اذا كان مخالفا لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "(١) .

وقال : -

"... وليس في هذا الباب عن ابن الزبير مايحتج به عند اهل العلم بالحديث الا حديث حبيب هذا ... ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه قوى ولاضعيف مايعارض هذا الحديث ولاعن أحد من أصحابه رضي الله عنهم وهو حديث ثابت لامطعن فيه لاحد الا لمتعسف لايعرج على قوله في حبيب المعلم ..."(٢) وحبيب هذا هو ابن زائدة وثقه ابن عبدالبر وقال ابن حجر : صدوق(٣) .

وقال :-

" الاحاديث المروية في هذا الباب كلها معلولة ، وليست أسانيدها بالقوية ، ولكنها لم يرد شيء يخالفها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والأصول تعضدها والقول بها والمصير اليها أولى وبالله التوفيق "(٤) .

وقال : -

"... ولكن قوله صلى الله عليه وسلم : لاصلاة بعد الفجر الا ركعتي الفجر اولى أن يصار اليه ، لأنه ليس في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء يعارضه ، وأمر عليه السلام الداخل في المسجد أن يركع ركعتين ليس بمعارض له ، ولكنه استثناء وتخصيص فتدبر "(٥) .علما بأنه اورد طرقا لهذا الحديث ذكر أن احداها مرسل ، والثاني فيها عبدالرحمن بن زياد

---

(١) التمهيد (٤/١٥٠) .

(٢) التمهيد (٦/ ٢٥-٢٦) ، وسبق تخريج حديثه . انظر ص :(١٦٥) .

(٣) (م/ ٨٧) .

(٤) التمهيد (١٢/٥٨) .

(٥) التمهيد (٢٠/ ١٠٤) .

الافريقي : ليس عند أكثرهم بحجة كما قال[1] ، والثالث في اسناده مجهولون لاتقوم بهم حجة[2][3] .

وقال : " وهذا الحديث عند احمد بن حنبل ومن قال بقوله حديث صحيح واليه ذهبوا ، ورأيت ان علي بن المديني كان يصحح هذا الحديث ويحتج به "[4] مع أن الحديث فيه مجهولان كما ذكر الطحاوى هما : أبو عمرو ابن محمد بن حريث وجده حريث ،قال ابن حجر عن أبي عمرو : مجهول ، وقال البيهقى عن الحديث : لابأس به في مثل هذا الحكم ان شاء الله . والحديث في وضع عصا أو خطٍ خطٍ أمام المصلى لسترته[5][6] .

---

(١) التمهيد(١٠١/٢٠) ، وانظر (م/٢٧٦).

(٢) التمهيد (١٠٢/٢٠).

(٣) وقد أوردها ابن عبدالبر من طريق عبدالرزاق والدارقطني . انظر: المصنف (٥٣/٣). والسنن : باب لاصلاة بعد الفجر الا سجدتين(٤١٩/١) ، وانظر : سنن الترمذى في الصلاة باب لاصلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتين (٢٧٨/٢-٢٨٠) وقال : "... وهو ماجتمع عليه أهل العلم ، كرهوا ان يصلي الرجل بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر ()."

وأورد ابن حجر طرق الحديث وأشار الى آن في جميعها مقالا ثم قال : ودعوى الترمذى الاجماع على الكراهة لذلك عجيب ، فان الخلاف فيه مشهور ، حكاه ابن المنذر وغيره ، وقال الحسن البصرى : لاباس به ، وكان مالك يرى ان يفعله من فاتته صلاة الليل ..." التلخيص الحبير (١٩١/١) .

وكلامه هذا يفيد ان العمل علىهذا الحديثالا ما استثني ، وهو مؤدى كلام ابن عبدالبر .

(٤) التمهيد (٢٠٠/٤).

(٥) (م/٦٤٣).

(٦) حديث السترة للمصلى أخرجه أبو داود في الصلاة ، باب الخط اذا لم يجد عصى (١/ ٤٤٣).

وأخرجه ابن ماجه في الصلاة باب مايستر المصلي (٣٠٣/١) كلاهما من طريق أبي عمرو بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة .

قال ابن عيينة : " لم نجد شيئا نشد بهذا الحديث ، ولم يجيء الا من هذا الوجه " وأشار الشافعي الى ضعفه : مختصر أبي داود(٣٤٠/١).

٢ ـ الاختلاف على هؤلاء الرواة : ـ

أشار ابن عبدالبر الى أن الاختلاف على الائمة لايضر، فقال في ترجمة عبدالله بن المؤمل : "... لأن الاختلاف على الائمة كثير، ولم يقدح ذلك في رواياتهم ..." [1] لكنه جاء الى احاديث من هم دون هؤلاء ممن لايقال فيهم أئمة ولاهم من الثقات الكبار وأعل أحاديثهم بما وقع من الاختلاف عليهم ، وقد وجدته سلك مسلكين في احاديث هؤلاء :

المسلك الأول : التوقف عن قبول أو رد احاديثهم عند الانفراد : ـ

قال : "... وفي حديث عمران بن حصين زيادة ليست موجودة في غيره وهي : وصلاة الراقد مثل نصف صلاة القاعد ، وجمهور أهل العلم لايجيزون النافلة مضطجعا ، وهو حديث لم يروه الا حسين المعلم ... وقد اختلف أيضا على حسين المعلم في اسناده ولفظه اختلافا يوجب التوقف عنه ، وان صح حديث حسين عن ابن بريدة عن عمران بن حصين هذا فلا ادرى ماوجهه ؟ فان كان أحد من أهل العلم قد أجاز النافلة مضطجعا لمن قدر على القعود أو القيام فوجه ذلك الحديث النافلة ، وهو حجة لمن ذهب الى ذلك ، وان اجمعوا على كراهية النافلة راقدا لمن قدر على القعود أو القيام فيها ، فحديث حسين هذا اما غلط واما منسوخ ، وقد روى بألفاظ تدل على أنه لم يقصد به النافلة وانما قصد به الفريضة ، وهو الذى تدل عليه ألفاظ من يحتج بنقله له". [2] [3]

---

(١) التمهيد (١٠٢/٢).

(٢) التمهيد (١٣٤/١) وانظر تتمة الكلام في الموضوع فى (١٣٥/١) حيث يرجح ان ذلك عند عدم الاستطاعة .

(٣) حديث حسين المعلم أخرجه الجماعة ماعدا مسلما ، فاخرجه البخارى في تقصير الصلاة باب : صلاة القاعد (٤٠/٢).
وقال الخطابي ـ فيما يشبه حيرة ابن عبدالبر ازاء هذا الحديث ـ : " واما قوله : وصلاته نائما على النصف من صلاته قاعدا فاني لاأعلم أني سمعته الا فى هذا الحديث ، ولاأحفظ عن احد من اهل العلم أنه رخص في صلاة التطوع نائما كما رخصوا فيه قاعدا ، فان صحت هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم ـ ولم تكن من كلام بعض الرواة أدرجه فى الحديث وقاسه على صلاة القاعد او اعتبره بصلاة المريض نائما اذا لم يقدر على القعود ـ فان التطوع مضطجعا للقادر على القعود جائز ... مختصر أبي داود (٤٤٥/١-٤٤٦) ، وانظر: التلخيص الحبير: (٢٢٧/١-٢٢٨) حيث نقل كلام ابن عبدالبر والخطابي ورد على بعضه.

وحسين هذا وثقه ابن عبدالبر ، وقال ابن حجر ، ثقة ربما وهم ، و "ربما وهم " هذه لعلفيها اشارة الى ماقاله فيه ابن القطان من أن فيه اضطرابا ، واحتمال ابن حجر هذا مفسر باحتماله الآخر الذى في " الهدى " عندما قال : " ... لعل الاضطراب من الرواة عنه فقد احتج به الأئمة "(١).

المسلك الثاني : رد أحاديثهم عند المخالفة : -

فقد وثق محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي صعصعة في أحد المواضع ، ورد حديثه في موضع آخر(٢) لأنه اختلف عليه فيه ولأن نفس الحديث روى باسناد أصح كما قال ابن عبدالبر، واضاف : ... ولم يخرج ابو داود ولا البخارى حديث مالك عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة هذا في الزكاة للاختلاف عليه فيه ، وخرجا حديث عمرو بن يحى عن أبيه عن أبي سعيد من رواية مالك وغيره "(٣).

ووثق العلاء بن عبدالرحمن في أحد المواضع ، وجاء الى حديث له في موضع آخر اختلف عليه فيه في الاسناد والمتن فلينه(٤) ، وذكر الاختلاف في الاسناد فقال : " فرواه ابن جريج وابن عجلان ومحمد بن اسحاق عن العلاء مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه اسماعيل ومحمد ابنا جعفر بن أبي كثير وعبدالعزيز بن أبي سلمة وروح بن القاسم وعبدالسلام بن حفص عن العلاء عن أبي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مسندا. ورواه عبدالحميد ابن جعفر عن العلاء عن أبيه عن ابي هريرة عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الأشبه عندى والله أعلم "(٥).

---

(١) (م/١٠١).
(٢) وقال بأنه ليس بالمشهور (م/٥٠٢).
(٣) التمهيد (١٣/١٤٤) سبق تخريج الحديثين في ص (١٤٤).
(٤) (م/٤١٢).
(٥) التمهيد (٢٠/٢١٨) وحديث عبدالحميد بن جعفر أخرجه الترمذى في التفسير، باب : ومن سورة الحجر (٥/٢٩٧) ، والنسائي في الصلاة ، باب تأويل قول الله عز وجل : ﴿ ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم ﴾ (٢/١٣٩).

وقال عن عبدالله بن محمد بن عقيل بانه أوثق من كل من تكلم فيه ، وجاء في موضع آخر بحديث له مختلف في ألفاظه ومختلف عليه فيه فلينه (١) وقدم حديث مالك على حديثه لانه أقوم اسنادا وأعدل معنى وقال : " وبحديث عبدالله بن زيد هذا يقول أيضا (أى بالاضافة الى مالك) الشافعي وأحمد ... وهذا هو النص الذى ينبغي أن يمتثل ويحتمل عليه (٢) ".

المسلك الثالث : –

وهناك مسلك ثالث سلكه أبو عمر مع أحد الضعفاء الذين اختلف عليهم في حديثهم واراد أن يرفع من شأنه ويستأنس بحديثه فيما يشبه التناقض منه والتعارض مع صنيعه السابق ، فعبدالله بن المؤمل ضعفه غير واحد ومنهم الذهبي وابن حجر ومع ذلك قال فيه : "... فان قال قائل : ان عبدالله بن المؤمل ليس ممن يحتج بحديثه لضعفه وقد انفرد بهذا الحديث ، قيل له : هو سيء الحفظ فلذلك اضطربت الرواية عنه وما علمناله خربة تسقط عدالته ... . والاضطراب عنه لايسقط حديثه لأن الاختلاف على الأئمة كثير ، ولم يقدح ذلك في روايتهم (٣) ".فكأنه لم يلتفت الى مسالة الاختلاف – في هذا الموضع – مع اقراره بضعف الرجل وسوء حفظه وذلك للأمور التالية : –

---

(١) (م/ ٣٤٧).

(٢) التمهيد (١٢٤/٢٠) وانظر عن نفس الموضوع (١٢٥/٢٠) وحديث عبدالله ابن زيد اخرجه الجماعة ، فاخرجه البخارى ومسلم في الطهارة من طريق مالك وغيره ، البخارى فى باب مسح الرأس كله (٥٤/١) ومسلم فى باب فى وضوء النبي صلى الله عليه وسلم (٢١٠/١–٢١١) واما حديث ابن عقيل عن الربيع بنت معوذ فأخرجه أبو داود في الطهارة باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم :(٨٩/١–٩٠) وأخرجه الترمذى فى باب ماجاء آنه يبدأ بموخر الرأس (٤٨/١) وقال : "... وحديث عبدالله بن زيد اسح من هذا وأجود اسنادا ".

(٣) التمهيد(١٠٢/٢) وحديث : " اسعوا فان الله كتب عليكم السعى " من رواية ابن المؤمل أخرجه غير واحد، وأورده ابن عبدالبر من رواية الشافعي وابي نعيم ، وقال ان سياقة الشافعي اصوب ، فأخرجها الدارقطنى (٢٥٦/٢) وانظر طرقا اخرى عندالدارقطنى (٢٥٥/٢ – ٢٥٦) ، والمستدرك (٧٠/٤) وقال الذهبي : حديثه لم يصح ، والكامل لابن عدى : (١٤٥٦/٤) وقال : به يعرف هذا الحديث . وانظر كذلك : الحلية : (١٥٩/٩)، والمجمع (٢٤٧/٣– ٢٤٨).

أولا : ان الاختلاف الكثير الوارد عن عبدالله هذا قد اتفق الشافعي وأبو نعيم – في روايتهما للحديث عن عبدالله – على سياقة معينة له ، قال ابن عبدالبر : " الصحيح في اسناد هذا الحديث ومتنه ماذكره الشافعي وابو نعيم الا أن قول أبي نعيم " امرأة من أهل اليمن " ليس بشيء ، والصواب ماقال الشافعي والله اعلم ... "

وأضاف بعد عدة اسطر : "... وقد اتفق شاهدان عدلان عليه (على عبدالله) وهما الشافعي وابو نعيم ، وليس من لم يحفظ ولم يقم حجة على من اقام وحفظ "(١).

ثانيا : ان حديث عبدالله بن المؤمل لايوجد مايعارضه ، والحديث الذى انفرد بروايته احتيج اليه فيه اذ فيه بيان حكم السعي وهو قوله صلى الله عليه وسلم : " اسعوا فان الله كتب عليكم السعي .

ثالثا : ثم ان هناك متابعة لهذا الحديث ، قال : "... ومما يشد حديث عبدالله بن المؤمل هذا حديث المغيرة بن حكيم عن صفية بنت شيبة ، فانه يبين صحة ماقاله عبدالله بن المؤمل "(٢) وأورد الحديث ، واستشهد ابن عبدالبر ايضا بقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة : " طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يجزئك أو يكفيك لحجك وعمرتك"(٣) قال: ... ولو لم يكن واجبا لما قال : يجزئك ، والله أعلم ".

وختم المسألة بقوله : " فهذا القول (أى حديث عبدالله بن المؤمل والمغيرة بن حكيم) مع قول الرسول صلى الله عليه وسلم لعائشة ... يوضح وجوب السعي والله أعلم "(٤).

---

(١) التمهيد (١٠٢/٢).

(٢) التمهيد (١٠٢/٢-١٠٣) وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٩٨/٥) ، والمعجم الكبير (٢٠٦/٢٤).

(٣) التمهيد (٩٩/٢) وأخرج حديثها أبو داود في المناسك ،باب طواف القارن(٤٥١/٢) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٦/٥) والحديث بمعناه في صحيح مسلم في الحج ، باب بيان وجوه الاحرام : (٨٧٩/٢، ٨٨٠).

(٤) التمهيد (٢/ ١٠٣).

المبحث الثاني : أسباب تضعيف بعض الثقات عند ابن عبدالبر : -

١ - التضعيـــف : -

ان الناظر في بعض احكام ابن عبدالبر والمقارن بينها وبين أحكـــام النقاد الاخرين قد يخرج بحكم متسرع مفاده أن هذا الامام متسرع في بعـــض احكامه على بعض الرواة ، ومتفرد في بعضها الآخر عن كثير من الأئمة ٠

وقد أشار البعض - كابن حجر والعراقي - الى مثل هذه التفردات، ولكني أحسب أن الأمر غير ذلك تماما ، فهو يتعلق بمنهج اختطه ابو عمر لنفسه وسار عليه في كتبه أكثر مما هو مجرد أخطاء أو أوهام ، وهو منهج تتلاشي فـــي اثنائه بعض التساؤلات ، وتغيب الأحكام العجلى والتحسبات الواهمة ٠

وقد أسلفت القول أن قسما من قسمي الثقات عند ابن عبدالبر تتغيـــر آحكامه فيهم بحسب المواضع والأحاديث التي يوردها لهم ، وقد يلين أو يضعـــف احد الرواة في بعض هذه المواضع فيأخذ الناظر الحكم من سياقه ويبتـــر النص من ملابساته غير مدرك أن بعض هؤلاء الرواة قد ذكروا في مواضع اخـــرى بوثاقة حيث انتفت أسباب تضعيفهم ورجعوا الى حالهم الأصلية ٠

والأدلة على هذا المنهج عديدة سبق ذكر بعضها قريبا ، وستأتي أمثلـــة أخرى في باب دراسة الألفاظ ، وسيتبين أن بعض التناقض والتضاد الملحـــوظ انما هو ظاهري سيزول اذا أخضع للمنهج المشار اليه ٠

وهناك من أقوال ابن عبدالبر مايساعد على توضيح منهجه العملي فـــي ذلك ، فمن خلال هذه الاقوال يمكن أن نفهم بان الثقة - بمفهومه الواســـع - قد يضعف في حديث من الأحاديث اذا حصل له وهم فيه ، فمن ذلك قوله : -

"... فانه حديث ضعيف انفرد به طلحة بن يحي فأنكروه عليه وضعفوه مـن أجله ..." (١)(٢) وهو لايقصد تضعيفه مطلقا بدليل كلامه هذا ، وبدليل قوله فـــي

---

(١) التمهيد (١٨/٩٠)٠

(٢) اخرجه مسلم في القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ..-(٤/٢٠٥٠) وأبو داود في السنة : باب في ذراري المشركين (٥/٨٦)، والنسائي فـــي الجنائز باب الصلاة على الصبيان (٤/٥٧)، وابن ماجه في المقدمة ،باب في القدر (١/٣٢)٠

موضع اخر بأن من انفرد به ليس بحجة[1] ، ثم انه قد وثقه غير واحد وقـــال ابن حجر : صدوق يخطئ[2] .

وقال : رواه محمد بن ثابت العبدى عن نافع عن ابن عمر مرفوعـا وانكروه عليه وضعفوه من أجله ، وهذا لم يروه عن نافع أحد غير محمد بـن ثابت هذا ، به يعرف ، ومن اجله يضعف ، وهو عندهم حديث منكر لايعرفـه أصحاب نافع "[3][4]. قال عنه ابن حجر: صدوق لين الحديث[5] .

وقال : " ... هو عندهم حديث منكر[6] ... وانما انفرد به أبو خالـد

= قال النووى: " أجمع من يعتد به من علماء المسلمين على ان من مات من أطفال المسلمين فهو من اهل الجنة ، والجواب عن هذا الحديث أنه لعله نهاها عن المسارعة الى القطع من غير دليل أو قال ذلك قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين في الجنة ".
انظر : شرح سنن النسائى (الاحالة السابقة) وقد لخص كلام النووى وانظره بطوله في شرح مسلم (٢٠٧/١٦).

(١) التمهيد (١٢/ ٧٩).

(٢) (م/ ٢٤١).

(٣) حديث محمد بن ثابت العبدلي أخرجه أبو داود في الطهارة في بـاب التيمم في الحضر: (٢٣٤/١).
وقال - فيما نسبه اليه المزى : " لم يتابع أحد محمد بن ثابت فـي هذه القصة على ضربتين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورووه فعل ابن عمر ... وروى أيوب ومالك وعبيدالله وقيس بن سعد ويونس الأيلي وابن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم ضربتين للوجه واليدين الى المرفقين ، قال ابو داود: جعلوه من فعل ابن عمر ، قـال أبو داود : سمعت احمد بن حنبل يقول: روى محمد بن ثابت حديثا منكرا فى التيمم . تحفة الأشراف (٢٥٧٧/٦) ، كما أنكر البخارى رفع هـذا الحديث ، لكن قال البيهقي : ان رفعه غير منكر ،وقال الخطابـي: حديث ابن عمر : لايصح. مختصر ابي داود (٢٠٥/١).

(٤) التمهيد (٢٨٧/١٩).

(٥) (م/٤٨٢).

(٦) الحديث الذى أورده هو قوله صلى الله عليه وسلم : " انما الوضـوء على من نام مضطجعا " ، اخرجه ابو داود في الطهارة باب فـي الوضوء من النوم (١٣٩/١)، والترمذى في الطهارة ايضا ، باب ماجاء فـي الوضوء من النوم (١١١/١). قال ابو داود : " هو حديث منكر لـم يروه الا يزيد (ابو خالد) الدالاني عن قتادة ...".

=

الدالاني وأنكروه عليه وليس بحجة فيما نقل ... " [(١)] قال ابن حجر : صدوق يخطىء كثيرا ، وقال الذهبي : حسن الحديث [(٢)] .

وقال : " ... وليس ابن أبي حازم في هذا الحديث ممن يحتج به فيما خالفه فيه غيره وهو عندهم لين الحديث ليس بحافظ ..." [(٣)(٤)] وقد ذكره في موضع آخر ونقل توثيق ابن معين له ، وقد وثقه غير واحد ، وقال ابن حجر : صدوق فقيه [(٥)] .

وقال : " ... وانما يدور على بيان عن الشعبي ، وليس مثله حجة في هذا الباب لأنه يعارض السنن والكتاب ..." [(٦)] وقال ابن حجر عن بيان : ثقة ثبت [(٧)] .

= وقال الترمذى : " سالت محمد بن اسماعيل البخارى عن هذا الحديث فقال : هذا لاشيء ... " السنن الكبرى (١٢١/١) وكان البيهقي قد ذكر أيضا تفرد يزيد الدالاني بهذا الحديث .

(١) التمهيد (٢٤٣/١٨) .

(٢) (م/٦١٩) .

(٣) التمهيد (٤٥٣/٥ خ) .

(٤) وذلك لأنه روى حديث النهى عن بيع الغرر عن أبيه عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وانما الحديث محفوظ من حديث أبي هريرة ، يدل لذلك ايضا الطريق المرسلة التى أخرجها مالك عن ابي حازم عن سعيد بن المسيب ، " ومعلوم ان سعيد بن المسيب من كبار رواة أبي هريرة " (١٣٥/٢١) .
وحديث أبي هريرة أخرجه الجماعة ماعدا البخارى، فأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبدالله بن ادريس ويحى بن سعيد وابي اسامة عن عبيدالله بن عمر عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة في البيوع ، باب : بطلان بيع الحصاة والبيع الذى فيه غرر: (١١٥٣/٣) وقد اورده ابن عبدالبر من طريق ابن أبي شيبة ايضا وعن شيوخه الثلاثة ، وانظر المصنف (١٣٢/٦) .
وأما حديث سهل بن سعد فأخرجه :

(٥) (م/٢٩٨) .

(٦) الجامع :(١٢٢/٢) .

(٧) التقريب (١٢٩) ، والحديث سبق تخريجه ، انظر ص :(١٧٥) .

وقال : "... وحديث أبى مسلم الخولاني انما يدور على حبيب بن أبي مرزوق وليس مما يعارض بمثله حديث لمالك عن أبي حازم ..." (١) قال ابن حجر : عن حبيب هذا : ثقة فاضل (٢) .

٢ - أسـبابه :-

هناك سبب رئيس ومهم وراء تضعيف ابن عبدالبر لهؤلاء الرواة وهو الانفراد والمخالفة . فقد يأتي الراوى الذى تنطبق عليه اوصاف الوثاقة العامة بحديث ينفرد به عن بقية الثقات الأثبات ، أو ينفرد به عن شيخ غيره أوثق منه فى ذلك الشيخ ، أو يروى حديثا يتضمن حكما جليلا فيه معارضة لأحاديث أثبت ولرواة أوثق ، فعند هذه الحالات يصرح ابن عبدالبر برده لحديث هذا المنفرد أو المخالف مستصحبا فيه بعض الضعف الذى يطرأ عليه من حين لآخر كدليل وقرينة على عدم جدارة هذا الراوى بالتفرد بمثل هذا الحديث ومخالفته لباقي الأئمة .

أ - التفرد والمخالفة :-

١ - ضعف ابن عبدالبر أبان بن صالح بن عمير، وذكر ابن حجر انه ثقة باتفاق ووهم ابن عبدالبر في تضعيفه . وأبان هذا روى حديثا لجابر " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ، قال : ثم رأيته بعد ذلك يستقبل القبلة ببول قبل موته

---

(١) التمهيد (٥/ ٤٥١) مخطوط .
(٢) التقريب (١٥١) ، وحديثه أخرجه الترمذى في الزهد ، باب ماجاء في الحب في الله (٤/٥٩٧).

وحديث مالك أخرجه في كتاب الجامع ، باب ماجاء في المتحابين في الله شرح الزرقاني (٤/٣٤٩) والتمهيد (٢١/ ١٢٤) ، وأخرجه الحاكم في البر والصلة (٤/١٦٨) ، وصححه على شرط الشيخين ، وابن حبان كما في موارد الظمآن رقم (٢٥١٠).

بعام " ، والحديث صححه غير واحد (١) واعتمد عليه من رأى القول بنسخ الاحاديث الثابتة الصحيحة في النهي عن ذلك بهذا الحديث ، وابن عبدالبر يقول بقول مالك والشافعي في حمل النهي على ما اذا كان الاستقبال في الفضاء، وبالرخصة فيما اذا كان داخل البيوت ، قال : " وفي هذا الرأى اعمال للسنن كلها دون رد شيء ثابت منها " • فكأن هذا الحديث فيه حكم جليل لكنه معارض بأحاديث آخرى أصح منه واثبت ، وليس أبان بن صالح من الشهرة في الوثاقة بحيث ينفرد بهذا الحكم ويخالف به من هو أشهر وأثبت منه ، ثم ان هذا الحديث نفسه الذى رواه أبان بن صالح قد رواه ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن أبي قتادة على خلاف رواية أبان الذى رواه عن مجاهد عن جابر• (٢) وفي اختياره للجمع اشارة الى أنه لايضعف الرجل مطلقا ، وانما تضعيفه فى حال افتراض عدم امكان الجمع وضرورة تقديم الرواية الاصح •

٢ ـ قال ابن عبدالبر عن عاصم بن عمر بن قتادة : ليس بالقوى، وقد وثقه الأئمة • وحديثه الذى اورده له ابن عبدالبر هو حديث الاسفار بصلاة الفجر الذى استدل به الحنفية لمذهبهم ، لكنه معارض بأحاديث التغليس التى هي اثبت من جهة النقل كما قال أبو عمر ، لكنه مال الى تأويل الامام أحمد عندما قال : " اذا تبين الفجر فقد أسفر " ثم قال :

---

(١) اخرجه ابو داود والترمذى وابن ماجه في الطهارة : الأول فى باب الرخصة في استقبال القبلة : (٢١/١) ، والثاني فى نفس الباب (١٥/١) والثالث : فى باب الرخصة في ذلك فى الكنيف واباحته دون الصحارى (١١٧/١) وقال الترمذى : حسن غريب ، وأخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود والحاكم فى صحاحهم، وصححه البخارى وابن السكن ، نقل ذلك كله ابن حجر ووهم ابن عبدالبر فى تضعيفه لأبان ثم قال : " في الاحتجاج به نظر لأنها حكاية فعل لاعموم لها ، فيحتمل أن يكون لعذر ويحتمل أن يكون فى بنيان ونحوه " التلخيص (١٠٤/١)•

(٢) انظر : التمهيد (٣١٠/١-٣١٢) ، وانظر (م/١) وحديث ابن لهيعة اخرجه الترمذى في الطهارة باب الرخصة في استقبال القبلة : (١٥/١) وقال : حديث جابر اصح ، وانظر تعليق أحمد شاكر •

" على هذا التأويل ينتفي التعارض والتدافع في الاحاديث في هذا الباب ، وهو اولى ماحملت عليه ... " (١)

وفي كلا المثالين أرجح ان مقصوده ان يقول على افتراض التعارض فالأحاديث الأخرى أثبت ورواتها أوثق من أبان ومن عاصم ، لكنه اختار الجمع ، وفي هذا الاختيار مايدل على ان أبانا وعاصما ليسا ضعيفين عنده باطلاق ، اذ لو كانا كذلك لأخر روايتيهما ابتداء دون أن يكلف نفسه عناء هو في غني عنه ٠

والأمثلة كثيرة ، وانظر للمزيد مبحث اثر اختلال ضبط الثقات ٠

وهناك عوامل أخرى تنضاف الى المخالفة عند ترجيح بعض الأحاديث على بعض ، فمن ذلك : -

- عدم شهرة الراوى مع حصول الثقة له : فعبدالرحمن بن عبدالله ابن أبي عمار ثقة عند الجميع ، وقد وثقه ابن عبدالبر في موضعين، وقال في موضع ثالث : "... لأنه حديث انفرد به عبدالرحمن بن ابيعمار وليس بمشهور بنقل العلم ولاممن يحتج به اذا خالفه من هو أثبت منه " (٢) ٠ وعدم الشهرة هنا عبر عنها ابن سعد بقوله : له أحاديث ، وفي الحقيقة فان عبارة ابن عبدالبر هذه تعتبر بيانا لمنهجه الذى ندندن حوله ، لأنه قيد عدم الاحتجاج بالمخالفة ، ولذلك احسب أن ابن حجر اخطأ اذ وهم ابن عبدالبر فقال : "... أعله ابن عبدالبر بعبدالرحمن بن أبي عمار فوهم ، لأنه وثقه ابو زرعة والنسائي ولم يتكلم فيه احد ، ثم انه لم ينفرد به ... " وكلام ابن حجر هذا يدل على أنه فهم من صنيع

---

(١) التمهيد (٨/١١٢ب) وانظر كذلك (٤/٣٣٩-٣٤٠) وانظر ص (١٧٨)٠

(٢) حديث في اباحة اكل الضبع ، وقد أخرجه أبو داود والترمذى في الأطعمة ، الاول في:باب في اكل الضبع (٤/١٥٨) والثاني في باب ماجاء في أكل الضبع (٤/٢٥٢) وقال : حسن صحيح ٠
وأخرجه النسائي وابن ماجه في الحج ، الاول في باب : الضبع (٧/٢٠٠) ، والثاني في باب : جزاء الصيد يصيبه المحرم : (٢/١٠٣٠) وفي الصيد ، باب الضبع (٢/١٠٧٨)٠

ابن عبدالبر أنه ضعفه ، وليس الأمر كذلك بدليل توثيقه في مواضع أخرى وبدليل عبارته السابقة (١) . والمخالفة هنا هي لحديث مسلم وغيره في النهي عن اكل كل ذى ناب من السباع (٢) .

- ارتباط اسم الراوى الثقة بأسماء ضعفاء : -

فقد أورد ابن عبدالبر حديث الموطأ عن البياضي ثم أتبعه بحديث أبي سعيد الخدرى وهما في النهي عن جهر بعضهم على بعض في القراءة أو الصلاة ثم قال : " وقد روى خالد الطحاوى (كذا) عن مطرف عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرفع الرجل صوته بالقرآن قبل العشاء وبعدها يغلط أصحابه وهم يصلون " وهذا انفرد به خالد الطحان (كذا) وهو ضعيف ، واسناده كله ليس مما يحتج به ، وحديث البياضي وحديث ابي سعيد ثابتان صحيحان والحمد لله (٣) " .

وعندى ان هذا الحكم ليس على اطلاقه حتما كما أنه ليس وهما ، فخالد هذا ذكر أنه من الثقات الحفاظ في موضعين ، وفي هذا الاسناد - الذى قال بأنه لايحتج به كله - أبو اسحاق السبيعي وهو امام جليل عنده وعند غيره ، فمن غير المتصور أن يقصد تضعيفهما مطلقا ، وانما أراد في هذا الحديث لمخالفته للأحاديث الصحيحة .

---

(١) انظر : (م/٢٨٢) .

(٢) اخرجه في الصيد والذبائح ، باب تحريم اكل كل ذى ناب من السباع .. (١٥٣٤/٣) .

(٣) التمهيد (٩٥/٨ب) وحديث خالد الطحان أخرجه أحمد فى المسند: (٨٨/١) وحديث البياضي أخرجه النسائي في الكبرى فى الاعتكاف ، وفي فضائل القرآن : تحفة الأشراف : (١٨٨/١١) و (١٤٥/١١) ، وحديث أبي سعيد الخدرى أخرجه النسائي في فضائل القرآن : التحفة : (٤٩٥/٣)، وأبوداود في الصلاة باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (٨١/٢) .

وهناك شيء مهم حدا بابن عبدالبر الى أن يقول ماقاله وان لم يصرح به وهو أن هذا الحديث من رواية الحارث بن عبدالله الأعور ، وهو متكلم فيه كما قال أبو عمر، وقد قال ابن عدى : ان عامة مايرويه عن علي غير محفوظ (١) .

ومن ذلك تضعيفه ليحي بن أزهر وقد وثقه الذهبي وقال فيه ابن حجر : صدوق ، فقد ورد اسمه في سند حديث معارض للأحاديث الثابتة ، بالاضافة الى أن السند فيه ضعفاء ومجاهيل (٢) .

ب ـ مخالفة الأصول والقواعد :ـ

١ ـ جهل ابن عبدالبر أبا عمير بن أنس ووثقه ابن حجر ، والتجهيل يرجع الى سببين : ـ

الأول : يبدو ان أبا عمير غير مشهور بالوثاقة ، فلم يوثقه غير ابن سعد ، كما يبدو أن الذى رجح وثاقته عند ابن حجر هو أن حديثه صححه أبو بكر بن المنذر وغيره كما قال ابن حجر نفسه ، علما بأنه لم يرو عنه غير جعفر بن أبي وحشية " ومن كانت هذه حاله فهو مجهول لايحتج به " كما قال ابو عمر ، ولذلك قال الذهبي : " صحح حديثه أبو بكر بن المنذر وابن حزم وغيرهما فذلك توثيق له " وفي هذا اشعار بأنه لم ينص على توثيقه ، ومما يجدر ذكره أن ابن عبدالبر ذكره في الاستغناء فلم يذكر فيه شيئا ".

---

(١) الكامل (٢/٦٠٥) وانظر (م/١٢٧).

(٢) (م/٥٩٧) ، والحديث هو قول على بن أبي طالب : نهاني حبي صلى الله عليه وسلم ان أصلي في المقبرة ونهاني أن أصلي في ارض بابل فانها ملعونة ". أخرجه أبو داود في الصلاة ، باب في المواضع التى لاتجوز فيها الصلاة (١/٣٢٩) والسنن الكبرى (٢/٤٥١) .
قال الخطابي : " اسناد هذا الحديث فيه مقال ، ولاأعلم أحدا من العلماء حرم الصلاة في أرض بابل ، فقد عارضه ماهو اصح منه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : " جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ..... " مختصر أبي داود (١/٢٦٧). وقديقال هنا: أماكان يكفي ابن عبدالبر أن ينص على تضعيف الحارث الاعور فى المثال الاول ،وعلى الضعفاء والمجاهيل في المثال الثانى بدل ان يطلق تلك الاحكام العامة الموهمة .

الثاني : وهو الأهم : هو أن حديثه الذى رواه هو في الذين شهدوا أنهم رأوا الهلال فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفطروا من يومهم وأن يخرجوا لعيدهم من الغد، (١) ورأى ابن عبدالبر شأنه في ذلك شأن مالك والشافعي وغيرهما ألايصلى للعيد من الغد ، قال ..." وقد أجمع العلماء على أن اصلاة العيد لاتصلى يوم العيد بعد الزوال، فأحرى ألاتصلى في يوم آخر قياسا ونظرا الا أن يصح بخلافه خبر وبالله التوفيق." (٢)

٢ - جهل ابن عبدالبر سعيد بن سلمة ، وصحح حديثه " هو الطهور ماؤه ... " (٣) غير واحد مع أنه لم يرو عنه غير واحد أو اثنين ، وابن عبدالبر لم يخالف البعض في تصحيح الحديث ، انما خالفهم في طريقة هذا التصحيح ، ففي حين صححه الآخرون من منطلق هذا الاسناد الذى فيه سعيد بن سلمة ، فقد صححه ابن عبدالبر لأنه متلقى بالقبول ومشهور شهرة تغني عن اسناده ، قال : "... وهذا الحديث لايحتج أهل الحديث

---

(١) حديث أبي عمير بن أنس اخرجه ابو داود في الصلاة ، باب اذا لم يخرج الامام للعيد من يومه يخرج من الغد (٤٤٩/١) ، وابن ماجه في الصيام باب ماجاء في الشهادة على رؤية الهلال (٥٢٩/١) ، والنسائى فى صلاة العيدين ، باب الخروج الى العيدين من الغد (١٨٠/٣).
قال الخطابي : " وقال الشافعي : ان علموا بذلك قبل الزوال خرجوا وصلى الامام بهم صلاة العيد ، وان لم يعلموا الا بعد الزوال لم يصلوا يومهم ولامن الغد، لانه عمل فى وقت اذا جاز ذلك الوقت لم يعمل في غيره وكذلك قال مالك وابو ثور ، قلت (القائل الخطابي) : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى ، وحديث أبي عمير صحيح ، فالمصير اليه واجب ". المختصر (٣٣/٢)، وقال ابن حجر عن حديث ابي عمير بن أنس : صححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم ورد على تجهيل ابن عبدالبر بقوله : " ... وقد عرفه من صحح له ". التلخيص الحبير (٨٧/٢).

(٢) التمهيد (٣٥٩/١٤-٣٦٠) وانظر : المستدرك : (٣٧٢)

(٣) حديث هو الطهور ماؤه الحل ميتته : آخرجه الترمذى في الطهارة باب ماجاء في البحر أنه طهور (١٠١/١) وأبو داود في الطهارة أيضا باب الوضوء بماء البحر (٦٤/١)، والنسائي في الطهارة باب ماء البحر: (٥٠/١)، وابن ماجه فى باب الوضوء بماء البحر(١٣٦/١) كلهم من طريق مالك وقد صحح الحديث الترمذى والبخارى وابن المنذر والبغوى، وأخرجه ابن حبان والحاكم وابن خزيمة في صحاحهم ، وانظر الخلاف حول الحديث ورد ابن حجر على ابن عبدالبر في التلخيص الحبير(٩/١-١١).

بمثل اسناده ... " وفيه المغيرة بن أبي بردة مجهول أيضا عند ابن عبدالبر[١]، وكأن النقاد خالفوا القواعد التى وضعوها – في نظر ابن عبدالبر – عندما صححوا حديثا فيه مجهولان[٢].

ج : الاختلاف على الراوى في سياقة السند : –

فأما الاختلاف على الراوى فقد تعرضت له تفصيلا في مبحث سابق[٣]، وأما الخطأ في السياقة فمثاله الحديث الذى ورد في سنده أيوب بن سليمان وابوبكر الاويسى[٤]، وهما وان وثقهما ابن حجر ففيهما كلام يسير، وقد وهم ابن حجر ابن عبدالبر في تضعيفه لأيوب بن سليمان ، وأبو عمر انما فعل ذلك لسببين :–

الأول : ان الحديث من رواية هشام بن سعد عن الزهرى وهو ضعيف فيه كما ذكر غير مرة[٥] .

الثاني : ان الحديث الذى رواه هشام بن سعد جعله عن أبي سلمة عن أبي هريرة وانما هو لحميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة كما رواه الاوزاعي عن ابن شهاب لاكما رواه هشام بن سعد ، قال : " وانما ذكرته لتقف عليه وتعرفه وتعرف ان الحديث لايصح لابن شهاب الا عن حميد والله اعلم "[٦]. قال المزى عن حديث حميد : هو المحفوظ، وقال : قال ابو عوانة الاسفراييني : غلط فيه هشام بن سعد[٧] .

---

(١) التمهيد (٢١٨/١٦).
(٢) انظر : (م/١٧٩) و (م/٥٤٨).
(٣) (م/٥٦).
(٤) (م/٢٦٥).
(٥) (م/٥٨٢) .
(٦) التمهيد (١٧٥/٧).
(٧) التحفة (٣٢٦/٩) و (٥٥/١١).

د ـ التضعيف بسبب صحيفة الراوى : ـ

ذكر ابن عبدالبر أن طلحة بن نافع ضعيف ، وقد وثقه الذهبي ، وقال فيه ابن حجر : صدوق ، وان كان البعض قد ضعفه ، والموضع الذى ضعفه فيه ابن عبدالبر حصل فيه اختلاف على الشعبي مال ابن عبدالبر الى جعل طلحة هو السبب فيه ، قال : ... اختلف على الأعمش فى هذا الحديث ، من أهل العلم من لايصح (كذا) حديثه هذا من أجل أبي سفيان طلحة بن نافع فهو ضعيف ، ومنهم من يجعلهما اسنادين ..."(١)

وذكر اسنادا اخر وجعله هو الاصح(٢) ، غير أن هناك سببا ثانيا ـ فيما يبدو لي ـ وراء تضعيف أبي سفيان ، فقد ذكر حديثا له عن جابر وقال : "... لايصح لانها صحيفة .."(٣) ومما يدل على أنه ليس ضعيفا باطلاق أنه ترجم له في الاستغناء وقال : " ليس به بأس عندهم ، وفيه مع ذلك لين ، ليس بالمتين ..."(٤)

ر ـ التضعيف بالمقارنة مع آخرين : ـ

ومثاله أبو مسلم الخولاني وضنيعه معه الذى يدل على منهجه فى الرواة ، ذلك أنه تكلم فيه كلاما يدل على التضعيف وآخر يدل على التوثيق فى نفس الموضع ، وسبب كلامه فيه هو أن سياقته للحديث بخلاف سياقة أبي ادريس

---

(١) التمهيد (٨/١٨٦ب) وحديث : لو أن نهرا بباب احدكم ... الذى رواه الاعمش عن أبي سفيان عن جابر أخرجه مسلم في الصلاة ، باب المشى الى الصلاة تمحى به الخطايا ...(١/٤٦٣) والاسناد الثانى الذى اشار اليه هو اسناد الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة : أخرجه ابن أبي شيبة فى مصنفه (٢/٣٨٩).

(٢) الاسناد الذى رجحه هو : محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن ابي هريرة وقد أخرجه البخارى فى الصلاة باب الصلوات الخمس كفارة (١/ ١٣٤) ، ومسلم في الصلاة باب المشي الى الصلاة تمحى به الخطايا..(١/٤٦٢).

(٣) التمهيد (٨/ ٤٠٣).

(٤) (م/ ٢٤٠).

الخولاني له [١] ، وابن عبدالبر قدم حديث أبي ادريس على حديث ابي مسلم ، وقال: ".. وان كان فاضلا فانهم يضعفون نقله ..." وذكر بعد ذلك مباشرة مايفسر عبارته هذه بقوله : "... وليس ممن يقاس بأبي ادريس الخولاني في فهمه وعلمه ... " [٢].

وقد دافع عنه في وجه من رماه بالجهالة وذكر أنه جليل وقال:"..وحسبك برواية أبي ادريس وهو من أجل تابعي التابعين عنه ... " [٣].

وخلاصة كلام ابن عبدالبر بعد ايراده لروايات حديث : " وجبت محبتي للمتحابين في ... " أنه اذا كان لابد من تقديم رواية على رواية فرواية أبي ادريس الخولاني أولى من رواية أبي مسلم الخولاني ، واسناد مالك عن أبي ادريس أولى من كل اسناد [٤].

---

(١) من حيث الاختصار ، حيث قال ابن عبدالبر " ... الا أن حديثه مختصر المعنى عن معاذ ... ".

(٢) التمهيد (٥/٤٤٩) مخطوط .

(٣) التمهيد (٥/٤٥١) وانظر (م/٣١٠) وهذا المثال يصلح ايضا مثالا للتضعيف بسبب السياقة . وانظر روايات ابي ادريس وأبي مسلم في السنن الكبرى (١٠/٢٣٣) ، ومسند أحمد (٥/٢٢٩ ، ٢٤٧ ، ٣٢٨) ، ومجمع الزوائد : (١٠/٢٧٨- ٢٧٩).

(٤) انظر (٢٨/١٣٢، ١٣٣).

المبحث الثالث : أثر اختلاف الضبط عند رواة مرتبة الاعتبار والترك ، وماينشأ عن ذلك من النكارة والمخالفة : -

تتداخل ألفاظ التضعيف والترك كثيرا عند ابن عبدالبر بحيث يذكر في أحد المواضع أن فلانا ضعيف ثم يذكره في موضع آخر فيقول : هو متروك، وقد يضعف بعض الرواة فنجد ابن حجر حكم عليهم بالترك ، والعكس صحيح . بل ان راويا كحبيب بن أبي حبيب كاتب مالك قال عنه مرة : ماانفرد به لايحتج به ، مما يوحي بأن ضعفه قريب محتمل ، لكنه قال عنه مرة اخرى : كثير الخطأ وقد نسب الى الكذب لكثرة غرائبه وخطئه عن مالك (١) ، وقال عن كثير بن عبدالله بن عمرو المزني : ضعيف منسوب الى الكذب لايحتج به ولا بمثله ، فجمع الى الكذب الضعف مع عدم الاحتجاج فقط (٢) ؟ !

واريد أن أخلص الى نتيجة مؤداها أن أبا عمر بن عبدالبر لايفرق كثيرا - من الناحية العملية - بين الضعيف والمتروك والمتهم ، فأما الضعيف والمتروك فلا يقبل حديثهما البتة عند المخالفة ، فأما اذا انتفت المخالفة والمعارضة واعتضدت احاديثهما باجماع أو أصل من الأصول أو آثار ثابتة أو عمل مستفيض أو عمل لبعض الصحابة ولامخالف لهم ، عند امر من هذه الأمور يمكن قبول حديثهما ولو كانت تتضمن حكما من الاحكام ، فأما اذا كانت في الفضائل فلا يحتاج الأمر عندئذ الى ماذكرت من قرائن .

وأما حديث المتهم فلا يقبل ولايكتب الا ماكان منه في فضيلة من الفضائل وبخاصة اذا اعتضد بشيء مما سبق . واذن فنحن ازاء ثلاث حالات :-

الحالة الاولى : عدم قبول حديث الضعيف والمتروك عند المخالفة : -

وقد سبق أن ذكرت أن بعض ثقات القسم الثاني من قسمي الاحتجاج ترد أحاديثهم عند مخالفة من هم أوثق وأثبت منهم ، وأن هذا الرد يتبعه أحيانا

---

(١) (م/٨٦) .

(٢) (م/٤٥٩) .

تليين أو تضعيف الراوى المخالف وان كان في الأصل ثقة ، فاذا كان الأمر مع هؤلاء بهذه الكيفية ، فهو مع غيرهم من الضعفاء والمتروكين من باب أولى .

قال ابن عبدالبر في معرض حديثه عن انواع الحج واحتجاج كل مذهب بما يؤيد مذهبه من الآثار : " واحتجوا (أى من يقول بأفضلية التمتع) بآثار كثيرة يطول ذكرها منها حديث الثورى عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات وأبو بكر حتى مات وعمر حتى مات وعثمان حتى مات ، واول من نهى عنها معاوية . قال أبو عمر : حديث ليث هذا منكر ، وهو ليث بن أبي سليم ضعيف ، والمشهور عن عمر وعثمان أنهما كانا ينهيان عن التمتع ..." (١) (٢)

فالرد هنا للمخالفة واضح ، وليث هذا ذكر الذهبي أن فيه ضعفا يسيرا من سوء حفظه ، وذكر ابن حجر أنه صدوق اختلط ولم يتميز حديثه فترك (٣) .

وقال : " واما حديث ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : لانذر في معصية وكفارته كفارة يمين ، فحديث منكر عند جماعة اهل العلم ، وانما انفرد به عن الزهرى سليمان بن أرقم (٤) ،

---

(١) التمهيد (٨/٢٠٩-٢١٠) غير أن ابن عمر فسر نهي أبيه فقال:"... ان عمر لم يقل الذى تقولون ، انما قال : أفردوا العمرة من الحج، وأراد أن يزار البيت في غير شهور الحج فجعلتموها انتم حراما..." السنن الكبرى (٥/٢١) وانظر : موسوعة فقه عمر بن الخطاب (٢٦٢-٢٦٣).

(٢) حديث ليث أخرجه الترمذى في الحج، باب ماجاء في التمتع (٣/١٨٤-١٨٥) وأما نهي عمر رضي الله عنه عن التمتع فأخرجه النسائي في الحج باب التمتع (٥/١٥٢-١٥٣) والترمذى في الحج كذلك ،باب ماجاء في التمتع : (٣/١٨٥) . وانظر كذلك الموطأحيث أخرجه مالك في الحج باب ماجاء في التمتع (١/٣٤٤).
وأما نهي عثمان فأخرجه البخارى في الحج ، باب التمتع والاقران والافراد بالحج (٢/١٥١)ومسلم في الحج باب جواز التمتع (٢/٨٩٦).

(٣) (م/٤٦٤) وانظر مثالا آخر لطلحة بن يحي حيث خالف الآثار والاجماع ، وقد ضعف : التمهيد (٦/٣٥١).

(٤) قوله : انفرد به عن الزهرى سليمان بن أرقم : صحته : انفرد به الزهرى عن سليمان بن أرقم ، وكذا هو عند أبي داود والترمذى والنسائي (٣/٥٩٥)، (٤/١٠٣)، (٧/٢٧) كلهم عندهم : الزهرى عن سليمان عن يحي بن أبي كثير عن ابي سلمة عن عائشة ، والاسناد الثاني لهذا الحديث هو : يونس عن الزهرى عن أبي سلمة عن عائشة ، كذا هو عند الأربعة : أبي داود (٣/٥٩٤)، الترمذى (٤/١٠٣)، والنسائي (٧/٢٧)، ==

وسليمان بن أرقم متروك الحديث عند جميعهم وكذلك ايضاحديث عمران بن حصين في ذلك لايصح لأنه يدور على محمدبن الزبير الحنظلي وهو ضعيف في حديثه مناكير لايختلفون في ذلك ".[1] والمتبادر الى الذهن ان الحديثين يشهد أحدهما للآخر وقد ردهما فما السبب ؟ السبب هو ان هذين الحديثين فيهما اثبات الكفارة لمن حنث في نذر المعصية ، وهو حكم يعارض نصا صحيحا هو قوله صلى الله عليه وسلم : " من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصه فلا يعصه "[2] قال : " وفي هذا الحديث من الفقه مايرد قول العراقيين فيمن نذر معصية أن عليه كفارة يمين مع تركها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر في هذا الحديث بكفارة لمن نذر المعصية ، وانما أمر بترك المعصية لاغير ".[3] والحديث صحيح عند مالك وغيره وهو اصل من اصول الفقه أيضا كما ذكر أبو عمر .[4] والحنظلي قال الذهبي : ضعفوه ، وقال ابن حجر : متروك ،[5] وسليمان بن أرقم : ضعفه ابن حجر وقال الذهبي : متروك ،[6] والأمثلة السابقة لم يصرح فيها ابن عبدالبر بالمخالفة وانما اكتفى بالانفراد

== وابن ماجه (٦٨٦/٢) ولذلك يبدو كلام ابن عبدالبر مختصرا أو فيه تداخل ، قال الترمذى عن الاسناد الاول : غريب ، وقال عن الاسناد الثاني : لايصح لأن الزهرى لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة ، وقال بأن الأول أصح من الثاني .

(١) التمهيد (٩٦/٦) وانظر (٦٤/٢) والحديث أخرجه النسائى من طريق يحى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران بن حصين في الايمان والنذور، باب : كفارة النذر (٢٧/٧) وقال ابن عدى/ "...الذى قال فيه الكفارة لايصح " الكامل (٣/ ١١٠٣).

(٢) التمهيد (٩٠/٦) والحديث اخرجه الجماعة ماعدا مسلما ، وأخرجوه من طريق مالك ماعدا ابن ماجه ، فأخرجه البخارى في النذور والايمان باب النذر فيما لايملك وفي معصية (٢٣٤/٧) .

(٣) التمهيد (٩٦/٦).

(٤) التمهيد (٨٩/٦).

(٥) (م/٤٨٩).

(٦) (م/٢٠٠).

لكن كلامه وصنيعه ينبئ عن ذلك ، وكثيرا مايتداخل المعنيان في كلامه وان اكتفى بذكر الانفراد صراحة ، فالمثال (ب) مثلا من زيادات الضعفاء التي انفردوا بها ولم ترد في حديث الثقات ، فكأن الضعيف خالف الثقة بأن أورد زيادة لم ترد في الحديث الصحيح .

قال : "... وهو عندنا حديث لايجب به انتهاك حرمة ولا انفاذ حكم مع مايعارضه من الآثار التي هي اقوى منه "[1]. والذى روى الحديث الضعيف هو صالح بن محمد بن زائدة : ضعفه ابن حجر[2] . وذكر ابن عبد البر أن من الآثار التى تعارض حديث صالح قوله صلى الله عليه وسلم : " لايحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث ... "

وقال : "... قيل له : هذا الحديث يدور على يزيد بن أبي زياد ، وليس عندهم ممن يحتج به فيما خولف فيه أو انفرد به ، ومنهم من لايحتج به فى شئ لضعفه ، وحديث عائشة حديث ثابت يعارضه ويدفعه "[3].

---

(١) التمهيد (٢٣/٢). (٢) (م/ ٢٢٤).
والحديث المشار اليه هو قوله صلى الله عليه وسلم: " من غل فاحرقوا متاعه واضربوه ". أخرجه أبوداود في الجهاد، باب فى عقوبة الغال (١٥٧/٣). والترمذى فى الحدود ، باب ماجاء في الغال مايصنع به (٦١/٤). قال الترمذى " هذا الحديث غريب لانعرفه الا من هذا الوجه ... وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال : انما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة وهو أبو واقد الليثى ، وهو منكر الحديث ، قال محمد : وقد روى فى غيرحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الغال فلم يامر فيه بحرق متاعه ". وقال الدارقطني: أنكروا هذا الحديث على صالح بن محمد ... ولاأصل لهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " مختصر أبي داود (٤٠/٤).

(٣) حديث يزيدبن أبي زيادهو قول ابن عباس: " كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب .." أخرجه أبو داود وابن ماجه في الجنائز الأول في باب في الكفن (٥٠٧/٣-٥٠٨) والثانى فى: باب ماجاء في كفن النبي صلى الله عليه وسلم (٤٧٢/١).
وحديث عائشة الذى يعارضه أخرجه الجماعة ، فأخرجه البخارى في الجنائز، باب الثياب البيض للكفن (٧٥/٢) ومسلم في الجنائز، باب فى كفن الميت (٦٤٩/٢). والفرق بين الحديثين أن حديث ابن عباس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كفن فى قميصه الذى مات فيه ، وأما حديث عائشة ففيه : " ليس فيها قميص ولا عمامة .
ونقل المنذرى عن أبي عبدالله بن أبي صفرة قوله : "" قولها: ليس فيه قميص ولاعمامة يدل على أن القميص الذى غسل فيه ==

ويزيد ضعفه ابن حجر (١) .

الحالة الثانية : اعتضاد حديث الضعيف والمتروك : -

قال : ... ومما يشد حديث عبدالله بن المؤمل هذا حديث المغيرة ابن حكيم عن صفية بنت شيبة ، فانه يبين صحة ماقاله عبدالله بن المؤمل " (٢) .
وابن المؤمل ضعيف عند ابن عبدالبر وكذا عند الذهبي وابن حجر (٣) .

وقال : " وقد روى في هذا الباب حديث مرفوع في اسناده ضعف ولكن اجماع الحجة على القول بمعناه يقضي بصحته " (٤) . كذافي المطبوع : " اجماع الحجة " ولعل في الكلام تحريفا ، ولعل الصحيح : " ولكن اجماع الأئمة " لأنه سبق له أن قال : " وكذلك لاخلاف بين العلماء ايضا في أن الحرمة لايعزل عنها الا باذنها ... " (١٤٨/٣) .

والحديث المشار اليه يدور حول هذا المعنى . وقال إن في اسناده ضعفا لأن فيه عبدالله بن لهيعة : ضعفه الذهبي ، وقال ابن حجر : صدوق خلط بعد احتراق كتبه (٥) .

تلك كانت امثلة للضعيف ،وأما امثلة الترك فمنها مايلي : -

قال عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحي بعد أن ذكر غير مرة أنه متروك بل مجمع على ضعفه وتركه ، قال : "... واسحاق بعده في الاسناد وهو ابن أبي

== النبي صلى الله عليه وسلم نزع عنه حين كفن ... فان قيل : فقد روى يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس ... قيل : هذا حديث تفرد به يزيد بن أبي زياد ولايحتج به لضعفه ، وحديث عائشة الذى نفت عنه القميص - اصح ". مختصر أبي داود (٣٠٢/٤) .
التمهيد (١٦٣/٢) .

(١) (م/٦١٥) .
(٢) التمهيد : (١٠٢/٢-١٠٣) .
(٣) (م/٣٥٣) وقد تقدم الكلام على الحديث ، انظر: (١٨٦) .
(٤) التمهيد : (٣/ ١٥٠) .
(٥) (م/٣٤١) وانظر كذلك (٢٢٧/١٦) ففيه مثال آخر حول هذا الموضوع وحديث ابن لهيعة أخرجه ابن ماجه في النكاح ، باب العزل (٦٢٠/١) .

فروة ضعيف أيضا ، فكأنه انما يقوى عنده (أى عند الشافعى) هذا الخبر بما روى عن الصحابة في زمن عمر من الصلاة نصف النهار يوم الجمعة "[١].

وقال عن نفس الموضوع : "..... ولكن الشافعي احتج مع حديث ابن ابي يحى[٢] بحديث مالك عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي المذكور، وقال : النهي عن الصلاة عند استواء الشمس صحيح الا أنه خص منه يوم الجمعة بما روى من العمل المستفيض في المدينة في زمان عمر وغيره من الصلاة يوم الجمعة حتى يخرج عمر ، وبما رواه ابن أبي يحي وغيره مما يعضده العمل المذكور ، قال : والعمل في مثل ذلك لايكون الا توقيفا ، وان كان حديث ابن أبي يحي ضعيفا ، فانه تقويه صحة العمل به "[٣].

ومما يؤكد ماذهبت اليه في صنيع ابن عبدالبر في مثل هذا الراوى أن ألفاظه فيه تدل على امكان الاعتبار بحديثه ، فقد قالعنه في أحد المواضع : " متروك ليس فيما ينقله ويرويه حجة[٤] ، وقال ذلك أيضا في اسحاق بن عبدالله بن أبي فروة[٥] والحسن بن عمارة[٦] ،وقال في ابراهيم بن أبي يحي السابق ذكره : "... وكذلك الشافعي لم يحتج بابن أبي يحى في حكم أفرده به "[٧].

قال : ... وان كان زيد العمي وطلحة بن عمرو ممن لايحتج بهما ، فان الأحاديث الثابتة والاعتبار بالأصول تصحح ماجاء به مع فعل عائشة

---

(١) التمهيد (٤/٢٠).

(٢) حديث ابن أبي يحى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة : أخرجه الشافعي في المسند (٣٥) ، وانظر مشكاة المصابيح (١/٣٣٠).

(٣) الاستذكار(١/١٤٠) وحديث القرظي أخرجه مالك في الجمعة ، باب ماجاء في الانصات يوم الجمعة والامام يخلب (١/١٠٣).

(٤) المصدر السابق .

(٥) (م/٣٤).

(٦) (م/ ٩٨).

(٧) التمهيد (٢٠/٦٥) وانظر : (م/:١٦).

رحمها الله تعالى ". وقال ابن عبدالبر أيضا عن زيد : ضعيف جدا[1]، قال ابن حجر عنه : ضعيف[2]، وطلحة قال عنه ابن حجر متروك[3]. ولاحظ كيف استظهر بالآثار والأصول وفعل عائشة مرة واحدة . والحديث في قصر الصلاة في السفر وأنه لم يكن أحد يعيب أحدا على الاتمام أو القصر .

قال : " وهذا حديث وان كان في اسناده من لايحتج بمثله أيضا من أجل حنش هذا فان معناه صحيح من وجوه "[4]. والحديث فيه تحديد بعض المعاصي وأنها من الكبائر . وحنش هذا هو ابن قيس الرحبي ضعفه الذهبي ، وقال ابن حجر : متروك[5].

وانظر مثالا آخر في (٥٠/١) ففيه حديث رواه نصر بن حماد وهو ليس بشيء عند ابن عبدالبر لكنه روى من وجوه عن شعبة وهو في الفضائل .

الحالة الثالثة : أحاديث الفضائل والرغائب : -

الدليل على تفريقه بين هذه الأحاديث وبين غيرها من الأحاديث هو ذكره غير مرة أن أحاديث الفضائل تروى عن كل أحد .

قال :"... وأحاديث الفضائل لايحتاج فيها الى من يحتج به "[6].

---

(١) التمهيد (١٧٣/١١).
(٢) (م/١٦٥).
(٣) (م/٢٣٩).
(٤) التمهيد (٧٧/٥).
(٥) (م/١٢٢) وحديثه الذى أورده ابن عبدالبر فيه أن الجمع بين الصلاتين من غير عذر، وأن من شرب شرابا حتى ذهب عقله فقد أتى بابا من أبواب الكبائر، وأن من شهد شهادة اجتاج بها مال مسلم فقد تبوأ مقعده من النار : أخرج الترمذى بعضه والمتعلق بالجمع بين الصلاتين في الصلاة ، باب ماجاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر (١/ ٣٥٦).
قال العقيلي عن حديث الترمذى : لأصل له ، وقد روى عن ابن عباس باسانيد جيد أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء "، ضعفاء العقيلي (٢٤٨/١) وجزئية الشراب أخرجها الطبراني في المعجم الكبير(٢١٥/١١) وجزئية الشهادة أخرجها في (٢١٦/١١) وهاتان الجزئيتان هما اللتان تشهد لهما الأصول ، فأما الجزئية الأولى ففيها نظر فعلا .
(٦) التمهيد (٣٩/٦).

وقال :"٠٠٠٠ وأهل العلم مازالوا يسامحون أنفسهم في رواية الرغائب والفضائل عن كل أحد ، وانما كانوا يتشددون في أحاديث الأحكام "(١) ٠

وقال : "٠٠٠ وهذا الاسناد عندهم لين ضعيف الا أن الفضائل يروونها عن كل من رواها ولايردونها ٠٠٠"(٢)

وقال : "٠٠٠ أحاديث الفضائل تسامح العلماء قديما في روايتها عن كل ، ولم ينتقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام "(٣) ٠

وقد رأينا في الحالة الثانية بعض أحاديث المتروكين في الأحكام وكيف أن ابن عبدالبر تلمس لها شواهد وقرائن خارجية لتقويتها، فمن المنطقى أن يكون منهجه في مثل هؤلاء الرواة أقل تشددا وأكثر تساهلا في غير الأحكام ، وعلى هذا المعنى تحمل النصوص السابقة في التفريق بين أحاديث الأحكام وأحاديث الفضائل وأن أحاديث الفضائل تروى عن كل أحد ، وهذا لايمنع - في بعض النصوص- أن يلتمس أبو عمر بعض الشواهد لأحاديث المتروكين في الفضائل كما مر في الأمثلة السابقة ٠

ومن الأدلة على مامر ذكره أيضا : -

قوله : " هشام بن أبي هشام هو هشام بن زياد أبو المقدام ، وفيه ضعف ولكنه محتمل فيما يرويه من الفضائل "(٤)٠وهشام هذا قال عنه ابن حجر : متروك ، وكذبه ابن معين(٥) ٠

---

(١) التمهيد (١/١٢٧)٠

(٢) التمهيد (٨/١٤٢)٠

وحديث زبان بن قائد عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه فيفضل القعود في المصلى حتى يصلي الضحى : أخرجه في السنن الكبرى(٣/٤٩) ، والمسند (٣/٤٣٩)، والمعجم الكبير (٢٠/١٩٧)٠وقال فى التقريب عن زبان : ضعيف الحديث ٠٠٠٠ (٢/٣) ٠

(٣) الجامع (١/٤٥) ٠

(٤) التمهيد (١٦/١٥٤) ٠

(٥) (م/٥٨٦) ٠

وقال عن عبدالكريم بن أبي المخارق انه مجتمع على ضعفه وتركه ، وذكر في موضع آخر أن من النقاد من يقبله في غير الأحكام خاصة ، وأن مالكا لم يخرج عنه حكما في موطئه ، وانما ذكر عنه ترغيبا وفضلا ، وذكر أنه نفس صنيع الشافعي مع ابن أبي يحي وابن أبي المخارق رماه أيوب بالكذب (١) وابن الجوزى - ضمنا - بالوضع ، كما أن ابن أبي يحي رمي بالكذب وترجم لأبي جابر البياضي وذكر اتهام مالكا له بالكذب وكذا ابن معين وأورد قول الشافعي : بيض الله عيني من يروى عنه ثم قال : " كان كلامه هذا جوابا لمن قال له : أهل المدينة يروون عن أبي جابر البياضي ، فأراد هو بقوله هذا من يراه حجة أو يوجب بحديثه حكما ..." (٢) ومفهوم كلام ابن عبدالبر أن من لم يوجب بحديثه حكما فلابأس أن يروى عنه .

وينبغي ملاحظة أن كل من سبق ذكره من المتروكين لم يذكر أنهم متهمون سوى ابراهيم بن أبي يحي ذكر مرة واحدة أنه رمي بالكذب ، وفي أربعة مواضع اكتفى بتضعيفه أو تركه أو نقل ذلك عن الأئمة ، وكأنه لايميل الى قول من اتهمهم بالكذب ولذلك سلك فيهم مسلكه الذى أسلفت ذكره .

مسلك ابن عبدالبر مع المتهمين : -

وهناك حالة واحدة ذكر فيها متهما بالوضع واعتبر بحديثه الذى في الفضائل قال : " ... اسناد هذا الحديث ضعيف ، ولو كان فيه حكم لم أذكره ، لأن رواته مجهولون ، وعمارة بن زيد متهم بوضع الحديث ولكنه في معنى حسن من أعلام النبوة ، والأصول فيمثله لاتدفعه بل تصححه وتشهد له " (٣).

---

(١) (م/ ٣٠٥).
(٢) الاستغناء (٤٢٩/٢).
(٣) الاستيعاب (٣/ ١٣٤٣).

وعمارة هذا ذكره الأزدى وحده وقال بأنه يضع الحديث[1] . ويستفاد من كلامه هذا أن حديث المتهم - المقتنع هو باتهامه - يذكره ويكتبه اذا كان في الفضائل ولايلتفت اليه اذا كان في الأحكام. ومن هذا الباب ذكره أحد طرق حديث " من حمل من أمتى أربعين حديثا ... " ثم قوله : " على بن يعقوب بن سويد ينسبونه الى الكذب ووضع الحديث ، واسناد هذا الحديث كله ضعيف "[2].

ووجدت نصوصا لابن عبدالبر لبعض المتهمين فيها نوع اشكال ، ففي ترجمة حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك قال فيه مرة : "... متروك الحديث ضعيف عند جميعهم ولايكتب حديثه ولايلتفت الى مايجيء به ". ولكنه ذكره غير مرة وأورد له بعض الأحاديث في التمهيد، بل وأطلق عليه أحكاما لاتفيد ماأفادته العبارة السابقة كقوله في أحد المواضع : "... وماانفرد به حبيب فلا يحتج به ". وكقوله : "... وهذا الحديث وان كان اسناده غير صحيح لتفرد حبيب به عن مالك فان قبول رسول الله صلى الله عليه وسلم الهدايا أشهر وأعرف وأكثر من أن تحصى الآثار في ذلك ... " فلم يكتف بكتب حديثه بل اعتبر به كذلك في حكم خاص به صلى الله عليه وسلم[3].

وعبدالله بن حكيم الداهرى قال في الاستغناء: هو عندهم متروك الحديث لا يكتب حديثه " وأورد له حديثا في التمهيد في أن المتخلق والسكران والجنب لاتقربهم الملائكة ، وقال انه مجتمع على ضعفه[4].

---

(١) اللسان (٢٧٨/٤) وذكر ابن حجر حديثه هذا ، كما أشار اليه الحلبي في الكشف الحثيث (٣٠٩).

(٢) الجامع (٤٣/١) وأشار الى هذا الطريق : طريق السدى عن أنس ابن الجوزى فى العلل المتناهية (١٢٨/١).

(٣) (م/ ٨٦) لم أجد من أخرج هذا الحديث ، وأتوقع أن يكون في غرائب مالك للدارقطني.

(٤) (م/٣١٣) وأورد حديثه البخارى وقال : لايصح : التاريخ الكبير: (٧٤/٥) ومن طريق البخارى أورده ابن عدى وقال لايتابع عليه : الكامل (١٤٥٩/٤) ، وكذا العقيلي (٢٤١/٢) ، والهيثمي في المجمع : (١٥٦/٥).

ولرفع هذا التناقض ، وانطلاقا من منهج ابن عبدالبر في المتروكين، واستئناسا بتفسيره لكلام الشافعي في دعائه على من يروى عن أبي جابر البياضي بأنه يقصد رواية من يحتج به أو يراه حجة ، انطلاقا من ذلك كله أقول : لعله يقصد بعدم كتابة حديثه احتجاجا ، وأما كتابته للاعتبار فلابأس وان كان السخاوى قد فسر عبارة : لايكتب حديثه بقوله : " لااحتجاجا ولااعتبارا "(١) فيحمل على العموم ، فلكل امام منهجه وطريقته وان كانت تجمعهم ضوابط عامة وقواعد متفق عليها . والله أعلم .

---

(١) فتح المغيث (٣٧١/١).

المبحث الرابع : ارتقاء حديث الضعيف والمتروك : -

ان ماسبق ذكره عن ابن عبدالبر من منهج يبدو فيه متفردا عن باقي النقاد ليثير الحيرة والتساؤل ، اذ من المعروف بل المقرر في علم المصطلح أن المتروك والمتهم بالكذب أو الوضع فالكذاب والوضاع أن هؤلاء جميعا لايترقي حديثهم مهما كثرت طرقه ، قال السخاوى : " والحكم في المراتب الأربع الأول أنه لايحتج بواحد من أهلها ولايستشهد به ولايعتبر به "[1].

فكأن الأمر استقر - على الأقل نظريا - على هذا التقرير السابق غير أن ابن حجر والسخاوى والسيوطي عادوا وقرروا أمرا آخر ، قال السخاوى : "... وان يكن ضعف الحديث (لكذب في) رواية (أو شذا) أى وشذوذ في روايته بأن خالف من هو أحفظ أو أكثر (أو قوى الضعف) بغيرهما ممايقتضي الرد (فلم يجبر ذا) أى الضعف بواحد من هذه الأسباب ولو كثرت طرقه كحديث : من حفظ على أمتي أربعين حديثا فقد نقل النووى اتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه ، ولكن بكثرة طرقه القاصرة عن درجة الاعتبار بحيث لايجبر بعضها ببعض يرتقي عن مرتبة المردود المنكر الذى لايجوز العمل به بحال الى رتبة الضعيف الذى يجوز العمل به في الفضائل ، وربما تكون تلك الطرق الواهية بمنزلة الطريق التي فيها ضعف يسير بحيث لو فرض مجيء ذلك الحديث باسناد فيه ضعف يسير كان مرتقيا الى مرتبة الحسن لغيره."[2]

وقال السيوطي عقب تقرير النووى أن الضعيف لفسق الراوى لاينجبر : " وأما الضعيف لفسق الراوى أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة غيره له اذا كان الآخر مثله لقوة الضعف وتقاعد الجابر ، نعم يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكرا أولا أصل له ، صرح به شيخ الاسلام ، قال : بل ربما كثرت الطرق حتى

---

(١) فتح المغيث (٣٤٦/١) وانظر التدريب (٣٤٦/١-٣٤٧).

(٢) فتح المغيث (٧٣/١).

أوصلته الى درجة المستور السيء الحفظ بحيث اذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموعه الى درجة الحسن "[1] .

وقال العراقي : "... وقد أوجب الله تعالى على من علم علما وان قل أن يبينه ولايكتمه كما حدثنا ... قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ماآتى الله عالما علما الا أخذ عليه الميثاق أن لايكتمه ، موسى بن محمد البلقاوى متهم لكن له شاهد باسناد صالح من حديث ابن مسعود ...."[2]

قال ابن حجر معقبا على كلام العراقي : " وأول شيء يتعقب فيها على شيخنا احتجاجه بحديث أبي هريرة الذى تقدم ذكره من رواية موسى البلقاوى واعترافه بأنه متهم أى أن الحفاظ اتهموه بالكذب ، وان كان كذلك فلا يصلح أن يحتج بحديثه ..."[3] ولايخفى مافي عبارة ابن حجر من دلالة ، فاذا كان لايصلح أن يحتج به فيمكن أن يعتبر بحديثه .

قال ابن حجر في معرض رده على ابن الجوزى في حكمه على بعض أحاديث المسند بالوضع : "... حديث أنس في فضل عسقلان هو في فضائل الأعمال والتحريض على الرباط في سبيل الله ، وليس فيه مايحيله الشرع ولا العقل فالحكم عليه بالبطلان بمجرد كونه من رواية أبي عقال لايتجه ، وطريقة الامام أحمد معروفة في التسامح في رواية أحاديث الفضائل دون أحاديث الأحكام كما تقدم في أول الكلام[4] ، وقد وجد له شاهد من حديث ابن عمر اسناده أصلح من طريق أبي عقال ، وقد أورده ابن الجوزى أيضا ، وليس فيه سوى بشير بن ميمون وهو ضعيف ..."[5]

---

(١) التدريب (١/١٧٧).

(٢) القول المسدد (٣ - ٤) .

(٣) المصدر السابق (١١).

(٤) القول المسدد (١١-١٢).

(٥) المصدر السابق (٣٢) حديث أنس آخرجه أحمد في المسند (٣/٢٢٥) ، وشاهده من حديث ابن عمر آخرجه ابن الجوزى في الموضوعات: (٢/٥٢).

أبو عقال المذكور هو هلال بن زيد بن يسار ، قالفي التقريب : متروك،(١) وبشير بن ميمون هو الواسطي الخراساني قال : متروك متهم (٢) .

قال الشوكاني : " حديث : أما والذى نفسي بيده لئن أطاعوه - يعني عليا - ليدخلن الجنة أجمعين أكتعين . رواه الطبراني عن ابن مسعود مرفوعا، وفي اسناده : مينا مولى عبدالرحمن بن عوف، وليس بثقة وقد اتهم بوضعه (٣) ، وقد رواه الطبراني أيضا من غير طريقه وذكر قصة متعلقة بالاستخلاف له .

قال في اللآلىء : وقد يقوى هذا الحديث حديث علي رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : سألت الله أن يقدمك - ثلاثا - فأبى عليّ الا تقديم أبي بكر . رواه الدارقطني في الأفراد"(٤) .وواضح من صنيع السيوطي وموافقة الشوكاني عليه - من خلال سكوته - أنهما يقويان حديث المتهم اذا ورد من طريق آخر أو كان له شاهد .

وهناك احتمال أن يكون هذا منهجا للبزار ، فقد توصل أحد الاخوة الباحثين الى أن تليين البزار للرواة هو تجريح شديد(٥)، وكنت قد وقفت على بعض التراجم أطلق البزار على أصحابها أنهم لينو الحديث ووجد أنهم من المتروكين فمن ذلك : اسحاق بن عبدالله بن أبي فروة ، قال البزار : لين الحديث(٦) ، قال الذهبي : تركوه ، وقال ابن حجر : متروك ، وهو متروك عند كثير من النقاد ، وكذبه بعضهم(٧) .

---

(١) التقريب (٥٧٥).

(٢) التقريب (١٢٥).

(٣) مجمع الزوائد(١٨٥/٥) وقال : فيه مينا وهو كذاب .

(٤) الفوائد المجموعة (٣٤٦).

(٥) مسندالبزار: القسم الذى حققه الدكتورعبد الله اللحيانى١/٩٧ -٩٩) وكذا القسم الذى حققه الدكتور وليد العاني (١/٢٧٨- ٢٨٣) .

(٦) نصب الراية (١٧/٤).

(٧) (م/٣٤).

وعمرو بن جرير البجلي قال البزار أيضا : لين الحديث ، [١] وقد ضعفه غير واحد ، وقال بعضهم : متروك ، وكذبه أبو حاتم. [٢]

والشاهد في المثال الثالث الآتي ، فقد قال البزار : " النضر بن عبد الرحمن لين ، وقد حدث عن عكرمة بأحاديث لم يتابع عليها ، فأمسك أهل العلم عن الاحتجاج بحديثه في الأحكام ، واحتملوه في غيرها ". [٣] والنضر قال عنه ابن حجر : متروك . [٤] وإذا صح أن البزار يقصد بالتليين التجريح الشديد فكلامه هذا واضح في أنه يعتبر بحديث المتروكين .

---

(١) نصب الراية (٢٢٤/٤).
(٢) اللسان (٣٥٨/٤).
(٣) نصب الراية (١١١/٢).
(٤) التقريب (٥٦٢).

المبحث الخامس : الاعتضاد : التصحيح : -

سبق القول بأن ابن عبدالبر لايفرق عمليا بين الضعيف والمتروك مادام حديثهما في دائرة الاعتبار ، واذا كان الأمر كذلك فالى أى مدى يمكن أن يصل حديث هؤلاء بالشواهد والمتابعات والعمل المستفيض والاجماع الى غير ذلك من القرائن والمرجحات التى وردت في كلام أبي عمر ، وبعبارة أخرى : هل تفيد هذه القرائن منفردة أو مجتمعة حديث الضعيف والمتروك من حيث الارتقاء الى درجة معينة ؟ ، وهل تفيد الراوى نفسه في الارتقاء بحالة من مرتبة الى أخرى ، ولو في حديث معين على الأقل ؟.

وجدت أن ابن عبدالبر استعمل ثلاثة أساليب في الدلالة على ارتقاء الحديث : -

الأول : التقوية : قال : " قال أبو عمر : في قوله صلى الله عليه وسلم : الخيل في نواصيها الخير تقوية لمن روى : لاشؤم وقد يكون اليمن في الفرس والمرأة ، ورد لرواية من روى : الشؤم وقد يكون اليمن في الفرس والمرأة ، ورد لرواية من روى : الشؤم في الفرس والمرأة ".(١)(٢)

---

(١) التمهيد (١٤/٩٨).

(٢) حديث : الخيل في نواصيها الخير.. أخرجه الشيخان : البخارى في الجهاد ، باب : الخيل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة : (٣/٢١٥)، ومسلم في المغازى في نفس الباب (٣/١٤٩٢).
وحديث : لاشؤم ... أخرجه الترمذى في الأدب ، باب ماجاء في الشؤم (٥/١٢٧) من طريق اسماعيل بن عياش عن سليمان بن سليم عن يحى بن جابر عن معاوية بن حكيم عن عمه حكيم بن معاوية ، وأخرجه ابن ماجه في النكاح باب مايكون فيه اليمن والشؤم (١/٦٤٢) من طريق حكيم بن معاوية عن عمه مخمر بن معاوية .
وحديث الشؤم في الفرس والمرأة ... أخرجه الجماعة ماعدا ابن ماجه، فأخرجه البخارى في النكاح ومواضع أخرى ، باب مايتقى من شؤم المرأة (٦/١٣٣- ١٣٤) ومسلم في السلام، باب الطيرة والفأل ومايكون فيه من الشؤم: (٤/١٧٤٦-١٧٤٨).
وقد سلك ابن عبدالبر هذا المسلك لأن الآثار اختلفت في ذلك ، ولأنه روى في الصحيح أيضا: " ان كان ففي الدار والمرأة والفرس "" فلم يقطع صلى الله عليه وسلم بالشؤم"(٩/٢٧٩) ، و" لأن الآثار ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لاطيرة ولاشؤم ولاعدوى " : (٩/٢٧٩).

أ ـ

الثانى/وهو أصرح من الاول قال :... وهذا الحديث وان كان اسناده لاتقوم به حجةفان قول جمهور العلماء بمعناه ـ على ماذكرنا فى باب زيد بن أسلم ـ يوجب السكون اليه ..."[1] فيه أصرم بن حوشب حاله بين الضعف الشديد والاتهام[2].

ب ـقال ابن حجر: " وقال ابن عبدالبر بعد حديث ذكره من رواية محمد بن وضاح عن زهير بن عباد عن بشر بن الحارث : هذا الحديث وان كان ضعيفا لضعف زهير بن عباد فانه فيه ماتسكن اليه النفس من جهة اشتهار الحديث عند جماعة ..."[3] واشتهاره يقصد به وروده من طرق ليس فيها مايقوم به حجة كما ذكر ابن عبدالبر نفسه[4]. وغني عن القول أن سكون النفس يوحي بقبوله للحديث وهو في نفس الوقت أعلى درجة من مجرد التقوية ، اذ قد تحصل التقوية من دون سكون النفس الى الحديث .

الثالث : التصحيح :

١ ـ أورد حديثا لعبدالله بن المؤمل الذى أقر بسوء حفظه وضعفه ثم قال :

"... ومما يشد حديث عبدالله بن المؤمل هذا حديث المغيرة بن حكيم عن صفية بنت شيبة ، فانه يبين صحة ماقاله عبدالله بن المؤمل "[5].

= والحديث ليس على ظاهره ومعناه " أن من تطير فقد أثم ، واثمه على نفسه فى تطيره لترك التوكل وصريح الايمان ... والذى أقول به فى هذا الباب تسليم الأمر لله عز وجل وترك القطع على الله بالشؤم في شئ لأن أخبار الآحاد لايقطع على عينها وانما توجب العمل فقط .... " (٢٨٥/٩) ثم ذكر اعتبارات أخرى جعلته يميل الى هذا الاختيار ، وانظر المبحث حتى (٢٩١/٩).

(١) التمهيد(١٢٩/١٦-١٣٠)، وانظر احالته فى (١٤١/٤-١٤٣).

(٢) اللسان (٤٦١/١). (٣) اللسان (٤٩٢/٢).

(٤) اللسان (١٠٨/٦) حديث زهير بن عباد رواه عنه ابن وضاح كما في اللسان منسوبا لابن عبدالبر، ولم أجد من خرج هذا الطريق ، لكن يبدو أن ابن عبدالبر أورد روايتى ابن وضاح لحديث الجمعة لتقوية طريق ابن ماجه وطريق الدارقطني، فأخرجه ابن ماجه في الصلاة ، باب فى فرض الجمعة: (٣٤٣/١) من رواية عبدالله بن محمد العدوى ، وأخرجه الدارقطنى من رواية مهنا بن يحى كما في أطراف الأفراد والغرائب (٥٧٨/٢)، قال ابن عبدالبر : " ... الا أن مجموعها يدل على بطلان قول من حمل على العدوى أو على مهنا بن يحى ".

(٥) التمهيد (١٠٢/٢) وانظر تخريج الحديثين في ص (١٨٥،١٨٦) .

ب ـ وقال : " وقد روى في هذا الباب حديث مرفوع في اسناده ضعف ، ولكن اجماع الحجة (كذا) على القول بمعناه يقضي بصحته "(١). والضعف الذى أشار اليه هو بسبب عبدالله بن لهيعة .

جـ ـ وقال : "... ففي هذا الحديث ـ وهو من أثبت الأحاديث ـ دليل على أن ماقذف البحر أو مات فيه من دابة وسمكة حلال كله ، ولهذا الحديث طرق كثيرة ... وفيه مايصحح حديث صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة ، وأن حديث سعيد بن سلمة له أصل في رواية الثقات "(٢). وكان قد حكم على سعيد بن سلمة بالجهالة واستغرب من البخارى وغيره تصحيحه للحديث من طريقه(٣).

د ـ قال : "... وان كان زيد العمى وطلحة بن عمرو ممن لايحتج بهما فان الأحاديث الثابتة والاعتبار بالأصول تصحح ماجاءا به مع فعل عائشة رحمها الله تعالى "(٤). وزيد العمى ضعيف عند ابن حجر(٥)، وطلحة متروك(٦).

ولايعترض في هذا المجال بأن مقصود ابن عبدالبر ربما كان صحة المعنى، أو صحة المتن ، لأنه على هذا التقدير لايستقيم كلامه فى بعض النصوص السابقة ، فالنص الذى في الفقرة (ب) من الاسلوب الثالث يكون تقدير الكلام فيها على النحو الآتي : "... ولكن اجماع الحجة على القول بمعناه يقضي بصحة معناه ، ولايستقيم ، والتقدير بصحة المتن أيضا لايتأتي لأنه متن واحد فقط سانده الاجماع . وحتى لو كان التقدير صحة المتن أو صحة المعنى فى النصوص الصحيحة فلم أورد الأثر الضعيف ، وفي الآثار الثابتة مايغنيه ؟! ، ويقال أخيرا : ان قوله في النص (د) من الاسلوب الثالث "... فان الأحاديث الثابتة

---

(١) التمهيد (١٥٠/٣) وانظر الكلام عليه فى ص (٢٠٣).
(٢) التمهيد (٢٢٧/١٦).
(٣) التمهيد (٢١٨/١٦) وانظر (م/٧٩).
(٤) التمهيد (١٧٣/١١).
(٥) (م/١٦٥).
(٦) (م/٢٣٩).

والاعتبار بالأصول تصحح ماجاءا به ... " يغني عن كلتقدير ويجلي كل غموض أو احتمال ، لأن فيه تصريحا بتصحيح ماجاء به هذان الراويان الضعيفان ، والله أعلم .

ضبط الضعيف : -

ومما يؤكد فكرة تصحيح حديث الضعيف أو المتروك التى تعني أنه ضبط ذلك الحديث أن ابن عبدالبر أشار صراحة - واعتمده منهجا - الى موافقة الضعيف للثقات في بعض الأحيان وبالتالي ضبطه لذلك الحديث بخصوصه .

قال : "... عبدالعزيز بن حصين وان كان ضعيفا فانه لم يأت في حديثه هذا الا بما جاء به الثقات "(١). وعبدالعزيز هذا أغلبهم ضعفه وبعضهم قال عنه : متروك (٢).

قال : "... ومحمد بن سليم هذا وان لم يكن ممن يعتمد عليه فانه قد تابعه على ذلك بهذا الاسناد الوليد بن مسلم ويحي الوحاظي ... "(٣)

ومحمد بن سليم قال عنه الدارقطني : ليس بثقة (٤). وقال ابن حجر عن الوحاظي : صدوق من أهل الرأى (٥).

ومما يكمل هذا الموضوع ويؤكده أيضا أن أبا عمر قد يوثق بعض الضعفاء توثيقا عاما ويدرجهم مع بعض الثقات في بعض المواضع اذا تابعوا الثقات أو كانت رواياتهم موافقة لرواياتهم .

---

(١) الاستذكار (١٨١/٢). (٢) اللسان (٢٨/٤).

(٣) التمهيد (١٧١/٦). (٤) (م/ ٤٩٢).

(٥) التقريب (٥٩١) ومحمد بن سليم المذكور روى حديثا من طريق مالك عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل يوم الفتح وعليه عمامة سوداء ويفهم من كلام ابن حجر أن الحديث أخرجه الدارقطني في غرائب مالك مع طريق أخرى له الراجح أنها للوحاظي اذ أنه روى عن مالك ثلاثة عشر حديثا لاتوجد عند غيره كما قال أحمد بن صالح : انظر : اللسان (١٩٣/٥) و (٢٣٠/١١).

قال : "... الصحيح فيه عن مالك الارسال ، ولكنه قد وصله جماعة ثقات من أصحاب ابن شهاب منهم ابن عيينة ومعمر ويحى بن سعيد وموسى بن عقبة وابن أخي ابن شهاب ، وزياد بن سعد ، وعباس بن الحسن الجزرى على اختلاف عن بعضهم "[1]. وعباس الجزرى قال فيه أبو حاتم والذهبي : مجهول، وقال ابن عدى يخالف الثقات ، وقال أبو عروبة الحراني : لاشيء ، ولم يذكره بتوثيق غير ابن حبان[2] .

ذكر في أحد المواضع أن اسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس ضعيف ، وقال في موضع آخر : " ... وتابعه جماعة من الحفاظ منهم عبدالرحمن بن مهدى وعبدالله بن نافع والشافعي واسماعيل بن أبى أويس وسعيد بن أبي مريم وزيد بن يحى بن عبيد وأشهب بن عبدالعزيز وابراهيم بن طهمان..."[3]

والواضح أنه وثقه هنا لأنه وافق الثقات على رواية مارووا ، وهو صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه ، وقد أخرج له الشيخان .

وضعف الحجاج بن أرطأة في عدة مواضع وقال في موضع آخر : "... ولو ثبت هذا عن الزهرى لم يكن في ذلك حجة لأنه قد نقله عنه ثقات منهم : سليمان بن موسى - وهو فقيه ثقة امام - وجعفر بن ربيعة والحجاج بن أرطأة ...."[4]

---

(١) التمهيد (١٢/٨٥).

(٢) (م/٢٥٥) وأورد ابن عبدالبر روايته فى (١٢/٩٤)، وأخرجها ابن عدى في الكامل (٥/١٦٦٦) .

(٣) التمهيد (٩/٣٣) وانظر (م/٤٤) ومتابعة اسماعيل أخرجها البخارى فى الطهارة ، باب مايقع من النجاسات في السمن والماء (١/ ٦٤).

(٤) التمهيد (١٩/٨٦) وانظر (م/ ٨٨).

متابعة الحجاج أخرجها ابن ماجه في النكاح ، باب لانكاح الا بولي (١/٦٠٥) وأشار الترمذى الى متابعة الحجاج بن أرطأة بعد إيراده حديث سليمان بن موسى في النكاح ، باب ماجاء لانكاح الا بولي (٣/٤١٠). وقال الترمذى (وذكر عن يحى بن معين أنه قال : لم يذكر هذا الحرف (أى انكار الزهرى للحديث) عن ابن جريج الا اسماعيل بن ابراهيم. قال يحى بن معين : وسماع اسماعيل بن ابراهيم عن ابن جريج ليس بذاك ... وضعف يحي رواية اسماعيل بن ابراهيم عن ابن جريج"(١٣/٤١٠).

والمسألة تتعلق بنسيان الزهري لأحد الأحاديث التي رويت عنه ، فأفاد ابن عبدالبر أنه حتى لو ثبت هذا النسيان المنسوب اليه فليس فيه حجة لأن جماعة من الثقات أثبتوا ذلك عنه ، ولاحظ كيف أدرج الحجاج معهم لموافقته لهم .

وقال : "... وتابعه جماعة من الحفاظ منهم عبدالرحمن بن مهدى وعبدالله بن نافع والشافعي ... وسعيد بن داود الزبيرى ." (١) وقد ضعف سعيدا هذا الأكثرون ، وكذبه عبدالله بن نافع الصائغ ، قال ابن حجر : صدوق له مناكير عن مالك ، ويقال : اختلط عليه بعض حديثه . (٢)

من فوائد الاعتضاد : -

قال ابن عبدالبر : " ... لهذا الحديث طرق ليس فيها مايقوم به حجة الا أن مجموعها يدل على بطلان قول من حمل على العدوى أو على مهنأ بن يحى " قال ابن حجر معقبا : "... قلت : العدوى المذكور هو عبدالله بن محمد أخرج له ابن ماجه هذا الحديث من رواية الوليد بن بكير الكهولي عنه عن علي بن زيد ، والحديث معروف بالعدوى ، ذكر ابن عبدالبر أن جماعة أهل العلم بالحديث يقولون انه من وضعه وأنهم حملوا عليه من أجله ، قال : لكن وجدناه من رواية غيره ..." (٣)

وكلام أبي عمر هذا يؤيد ماذهبت اليه ويؤكد على معنى مهم وهو امكانية تغير أحوال الرواة من حال الى حال وأن ضبط الضعيف والمتروك غير مستحيل لاعقلا ولا واقعا .

---

(١) التمهيد (٩/٣٣) .
(٢) (م/ ١٧٧) .
(٣) اللسان (٦/١٠٨) وحديث العدوى أخرجه ابن ماجة في الصلاة ، باب في فرض الجمعة (١/٣٤٣) .

خلاصة مهمة : –

تقدم في مباحث سابقة أن أبا عمر بن عبدالبر قد يضعف بعض الثقات فى مواضع مخصوصة اذا أخطأوا ، وعلمنا الآن أنه قد يوثق بعض الضعفاء اذا ضبطوا ، وهذا ملحظ مهم ينبغي التنبه له فى أثناء النظر في أحكام النقاد حتىلاتزل أقدام قبل ثبوتها، ويتأكد من خلال هذه النتيجة ماذكرته غير مرة من وجوب البحث في منهج كل امام على حدة ، لأن معرفة ذلك والوقوف عليه يحول دون صدور الأحكام الخاطئة ومايترتب عليها ، ولأنه يضيف جديدا ويفتح آفاقا في مباحث فقه الجرح والتعديل

ويبدو أن منهج ابن عبدالبر فى هذه النقطة ليس بدعا في ذلك ، بل هي أساليب مطروقة لدى النقاد معروفة لديهم ، قال ابن القطان الفاسي : "... والثقات متفاوتون ، وقد قلنا ان ابن معين اذا قال في رجل معروف من أهل العلم انه ضعيف فان ذلك ليس تجريحا منه له ، وانما هو تفضيل لغيره عليه في الأغلب ، وقد يقوله باعتبار أوهام توجد له لاتسقط الثقة به ، بخلاف ما اذا قال ذلك فيمن لايعلم منعند غيره (كذا) ممن لو لم نجد تضعيفه له كنا نترك حديثه ...".(١)

وقال المعلمي اليماني : "... ومما يدخل في هذا أنهم قد يضعفون الرجل بالنسبة الى بعض شيوخه أو الى بعض الرواة عنه أو بالنسبة الى ماروراه من حفظه أو بالنسبة الى ماروراه بعد اختلاطه ، وهو عندهم ثقة فيما عدا ذلك ... ثم قد يحكى التضعيف مطلقا فيتوهم أنهم ضعفوا ذلك الرجل في كل شيء ، ويقع نحو هذا في التوثيق ... ومن ذلك أن المحدث قد يسأل عن رجل فيحكم عليه بحسب ماعرف من مجموع حاله ، ثم قد يسمع له حديثا فيحكم عليه حكما يميل فيه الى حاله في ذاك الحديث ، ثم قد يسمع له حديثا آخر فيحكم عليه حكما يميل فيه الى حاله في هذا الحديث الثانى ، فيظهر بين كلامه في هذه المواضع بعض الاختلاف ...."(٢)

---

(١) بيان الوهم والايهام (٢/٣١٥).

(٢) التنكيل (١/٢٥٤–٢٥٥).

- المبحث الســـــادس -

نظـرة على تصحيـح ابن عبدالبر وتحسينه

يبدو أن لابن عبدالبر منهجا خاصا في تصحيح الحديث وتحسينه لايستخلصه الا من أطال النظر في كتبه عامة وفي " التمهيد " بخاصة ، وجمع الجزئيات المتناثرة هنا وهناك ، اذ أن الاقتصار على بعضها فقط قد يوصل الى نتائج مضطربة ان لم تكن مغلوطة ٠

ويبدو أيضا أن ابن عبدالبر يميل الى اطلاقات القدماء في هذه المسألة وفي التحسين بخاصة كما سنرى ، ومآخذه - فيما يلي - وأحسب أنه منهج لابن عبدالبر انما هو أغلبي بالطبع ، اذ أن الاطراد في مثل هذه الأمور عزيز المنال حتى على من ينتهجه ٠

أولا : التصحيـح :-

أكثر مايطلق ابن عبدالبر وصف الصحة على حديث ما أو اسناد حديث ماكان منه عند البخارى أو مسلم أو عندهما معا ، ولذلك نجده يخلع هذا الوصف على مثل هذه الأحاديث دون تردد وبألفاظ هي أقوى مايكون في التصحيح ٠

فتراه يقول مثلا : " هذا حديث صحيح ثابت "(١) ٠

ويقول : " هذا حديث صحيح الاسناد مجتمع على القول بجملته ٠٠"(٢)

---

(١) التمهيد (٩٥/١٣) والحديث المقصود هو حديث الموطأ عن عائشة : " خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بحج وعمرة ومنا من أهل بالحج وحده ٠٠٠ " و قد أخرجه الجماعة ماعدا الترمذى ، فأخرجه الشيخان في الحج ، البخارى فى باب : التمتع والاقران والافراد (١٥١/٢) ومسلم فى باب بيان وجوه الاحرام : (٨٧٣/٢)٠

(٢) التمهيد (٣٢٥/١٣) وهو حديث الموطأ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه " متفق عليه٠ أخرجه الشيخان فى البيوع ، البخارى فى باب الكيل على البائع والمعطى (٢١/٣) ، ومسلم فى باب بطلان بيع المبيع قبل القبض (١١٦٠/٣)٠

ويقول : "... مجتمع على صحته من جهة النقل ".[1]

ويقول : " هذا حديث ثابت من جهة النقل صحيح الاسناد لايختلف أهل الحديث في صحته ...".[2]

ويقول : "... وهذا حديث صحيح ثابت من جهة الاسناد لايختلفون في ثبوته"[3]

ويقول : " هذا حديث صحيح الاسناد عند جماعة أهل النقل لايختلف أهل الحديث في صحة اسناده ..."[4]

ومما يؤكد ذلك نظرته الخاصة الى الصحيحين واعتباره أن كل أصل لم يرد فيهما فهو أصل ضعيف أو معل . قال الحافظ ابن حجر : " وقد بالغ ابن عبدالبر فقال مامعناه : ان البخارى ومسلما اذا اجتمعا على ترك اخراج أصل من الأصول فانه لايكون له طريق صحيحة ، وان وجدت فهي معلولة ".[5]

---

(١) التمهيد (١٥/٥١) وهو حديث الموطأ عن عبدالله بن عمر " أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ..." أخرجه الشيخان في الطلاق، البخارى: فى باب طلاق السنة (٦/١٦٣) ، ومسلم فى باب : تحريم طلاق الحائض : (٢/١٠٩٣).

(٢) التمهيد (٧/١٢٨) وهو حديث الموطأ عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى السماء الدنيا ..."، أخرجه الجماعة ، البخارى في التوحيد ، باب قول الله تعالى يريدون أن يبدلوا كلام الله : (٨/١٩٧)، ومسلم في الصلاة ، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل (١/٥٢١).

(٣) التمهيد (١٨/١٢) وهو حديث الموطأ عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : تحاج آدم وموسى ..." أخرجه مسلم في القدر ، باب: حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٤/٢٠٤٣).

(٤) التمهيد (١٦/٢٩٣) وهو حديث الموطأ عن عائشة : " فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر..." أخرجه الشيخان في الصلاة ، البخارى في : باب كيف فرضت الصلاة فى الاسراء (١/٩١) ومسلم فى باب صلاة المسافرين وقصرها : (١/٤٧٨).

(٥) النكت على ابن الصلاح (١/٣١٩).

وقال ابن عبدالبر : " ... فكيف بمن ذهب الى سقوط الجمعة والظهر المجتمع عليهما في الكتاب والسنة والاجماع بأحاديث ليس منها حديث الا وفيه مطعن لأهل العلم بالحديث ، ولم يخرج البخارى ولامسلم بن الحجاج منها حديثا واحدا ، وحسبك بذلك ضعفا لها ..."(١)

وفي ضوء هذا يتوضح أكثر استغراب ابن عبدالبر من البخارى اذ صحح حديث : " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " وفيه سعيد بن سلمة ولم يرو عنه الا واحد وقيل اثنان ، فقال معقبا على تصحيح البخارى :(٢) ".. لاأدرى ماهذا من البخارى رحمه الله ؟

ولو كان عنده صحيحا لأخرجه في مصنفه الصحيح عنده ، ولم يفعل ، لأنه لايعول في الصحيح الا على الاسناد، وهذا الحديث لايحتج أهل الحديث بمثل اسناده ... "(٣)

ويبدو أنه يقصد الدرجة العليا من الصحة التى استقرت للبخارى، وهذا السند ليس من ذاك القبيل حتما ، والا فما أظن ابن عبدالبر بالغافل أوالذاهل عن تصريح البخارى ومسلم بأنهما لم يستوعبا كل الصحيح .

وهذا لايعنى أنه لايعطي وصف الصحة لأحاديث أخرى في غير البخارى ومسلم بل صحح أحاديث في غيرهما وفي غير الكتب الستة ، لكن ليس بقوة التصحيح السابق أو كثرته ، فحديث بسرة مثلا في الوضوء من مس الذكر(٤) وحديث طلق بن علي "... هل هو الا بضعة منك "(٥) لم يخرجهما البخارى ولامسلم ، ومع ذلك

---

(١) التمهيد (١٠/٢٧٧-٢٧٨).

(٢) انظر (م/١٧٩).

(٣) التمهيد (١٦/٢١٨).

(٤) التمهيد(١٧/١٨٣) وقد أخرجه الأربعة في الطهارة ،باب الوضوء من مس الذكر ، أبو داود(٢/١٢٥-١٢٦) والترمذى (١/١٢٦)، والنسائي(١/١٠٠) ، وابن ماجه (١/١٦١).

(٥) التمهيد (١٧/١٩٧) والحديث أخرجه الأربعة أيضا في الطهارة، أبو داودفي باب الرخصة فى ذلك (١/١٢٧)، والترمذى باب ماجاء في ترك الوضوء من مس الذكر (١/١٣١)، والنسائي باب ترك الوضوء من مس الذكر (١/١٠١) ، وابن ماجه باب الرخصة في ذلك (١/١٦٣).

صرح ابن عبدالبر بتصحيح حديث بسرة وذكر الأسانيد الصحيحة في ذلك عنهما ، ويفهم من كلامه أيضا تصحيحه لحديث طلق بنقل تصحيح غير البخاري ومسلم له ، وبعدم ترجيح حديث بسرة عليه ، وقال : "... وعلى حديثه (أى حديث طلق) عدل أبو والنسوى جميعا ، وكل من خرج في الصحيح ذكر حديث بسرة في هذا الباب وحديث طلق بن علي الا البخارى فانهما عنده متعارضان معلولان ، وعند غيره هما صحيحان ..." (١)

ويبدو أنه مال الى اختيار البخارى عندما قال في نهاية بحثه للمسألة " ... النظر عندى في هذا الباب أن الوضوء لايجب الا على من مس ذكره أوفرجه قاصدا مفضيا ، وأما غير ذلك منه أو من غيره فلا يوجب الظاهر، والأصل أن الوضوء المجمع عليه لاينتقض الا باجماع أو سنة ثابتة غير محتملة للتأويل.. " (٢)
وكان قد أشار قبل ذلك الى اختلاف الآثار في المسألة عن النبي صلى الله عليه وسلم "... وأنه لم يأت عنه فيها عندهما (أى الثورى وابن جريج) شيء يجب التسليم له من وجه لاتعارض فيه ..." (٣)

ويترجح لي أن نظرة ابن عبدالبر للصحيحين ليست على اطلاقها ، وكأني به يريد الحديث الذى يكون خارج الصحيحين ويعارض أصلا عاما أو عموم الشريعة ، فهذا هو الذى ينطبق عليه قوله ، بدليل الملابسات التى حفت بحديث مس الذكر الآنف الذكر - مثلا - وترجيحه المبني على حيثية أخرى هي حيثية الاجماع ، وبدليل تصحيحه لبعض الأحاديث التى تتضمن أصلا من الأصول ولم يخرجها الشيخان ، وذلك كحديث " هو الطهور ماؤه ... "

وحديث " الديات " الخ ، حيث صححها لشهرتها وجريان العمل بما فيها.

---

(١) التمهيد : (١٩٧/١٧).
(٢) التمهيد (٢٠٥/١٧).
(٣) التمهيد (٢٠٢/١٧).

ومما يؤكد ذلك كله نظرته الأخرى لسنن أبي داود، فهو وان لم يصرح في شأنها بشيء الا أن اعتماده عليها ملحوظ في " التمهيد " بل انه قرن سنن أبي داود بالصحيحين أو أحدهما حين قال في أحد المواضع :

" وهي كلها آثار صحاح ثابته قد أخرجها البخارى ومسلم وأبو داود..."(١)

وقال : "... ولم يخرج أبو داود ولا البخارى حديث مالك عن محمدبن عبدالرحمن ابن أبى صعصعه هذا في الزكاة للاختلاف عليه فيه ، وخرجا حديث عمرو بن يحيي عن أبيه عن أبي سعيد من رواية مالك وغيره "(٢).

وقد يكون للأمر علاقة بالنظرة الأندلسية لمصنفات السنة والمفاضلة بينها ففي محاورة جرت بين ابن عبدالبر وشيخه خلف بن القاسم - وهو من المكثرين عنه - رأى ملفت للانتباه يطرحه الشيخ على أبي عمر ، قال التجيبي : " روى عن أبي عمر بن عبدالبر الحافظ أنه سأل أبا القاسم خلف بن قاسم الحافظ فقال له : أى كتاب أحب اليك في السنن : كتاب أحمد بن شعيب أو كتاب البلخارى ؟ ، فقال له : كتاب البخارى ، قال : فأيما أحب اليك : كتاب البخارى أو كتاب أبي داود ؟ قال له : كتاب أبي داود أحسنهما، قال أبو عمر : وسمعت أبا عبدالله محمد بن ابراهيم بن سعيد (ابن عبدالبر من المكثرين عنه أيضا) يقول : خير كتاب ألف فى السنن كتاب أبي داود رحمه الله وهو أول من صنف في المسند ..."(٣)

وروى عن أبي عمر أيضا أنه كان يقول : " ... ثلاثة كتب أوثرها وأفضلها : مصنف أبي عيسى الترمذى في السنن ، والأحكام في القرآن لابن بكير ، ومختصر ابن عبدالحكم "(٤). فلعل هذه النصوص - مع ماسبق بيانه - يعطى نظرة

---

(١) التمهيد (٣٠٠/١٥).

(٢) التمهيد (١١٤/١٣) وقال فى (١٣٩/١٠)"... حديث معاوية في هذا الباب مضطرب الألفاظ وأظن أبا داود انما تركه لذلك ، وكذلك البخارى وذكره النسوى " .

(٣) برنامج التجيبي (٩٩).

(٤) برنامج التجيبى (١٠٥).

أوسع وأشمل مما قد تفيده ظواهر بعض الألفاظ والنصوص.

ثانيا : التحسين :-

ان مسألة التحسين مسألة شائكة بدءا بتعريفات الحديث الحسن عند العلماء وانتهاء بصنيعهم في الميدان التطبيقي ، قال الذهبي بعد أن أوردبعض التعريفات للحسن : "... ثم لاتطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فأنا على اياس من ذلك ...."(١)

وقال السخاوي : "... فقد وجد اطلاقه (أى : الحسن) على المنكر، قال ابن عدى في ترجمة سلام بن سليمان المدائني : حديثه منكر وعامته حسان الا أنه لايتابع عليه. وقيل لشعبة : لأى شيء لاتروى عن عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي وهو حسن الحديث ؟ فقال : من حسنه فررت ، وكأنهما (كذا) أراد المعنى اللغوى ، وهو حسن المتن . وربما أطلق على الغريب ، قال ابراهيم النخعي : كانوا اذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه ، فقد قال ابن السمعاني انه عنى الغرائب . ووجد للشافعي اطلاقه في المتفق علىصحته ، ولابن المديني فى الحسن لذاته ، وللبخارى في الحسن لغيره ، ونحوه فيما يظهر قول أبي حاتم الرازى : فلان مجهول ، والحديث الذى رواه حسن ، وقول ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني في الطلحي انه ضعيف الحديث مع حسنه على أنه يحتملارادتهما المعنى اللغوى أيضا ...."(٢)

واذا جئنا الى ابن عبدالبر وجدنا أنه ليس بدعا في صنيعه عن هؤلاء الأئمة مجتمعين ، فاستعمال الحسن عنده واسع جدا ولايكاد يوجد له فيه ضابط محدد ، غير أنه يمكن حصر استعماله له في خمس حالات :-

---

(١) الموقظة (٢٨).

(٢) فتح المغيث (٧٢/١).

الحالة الأولى : اطلاق الحسن وارادة الصحيح : ـ

١ ـ ذكر أن حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ صلى بالكعبة جعل عمودا عن يساره وعمودين عن يمينه .... وجعل بينه وبين الجدار نحوا من ثلاثة أذرع ـ " أصح من حديث سهل ابن سعد من جهة الاسناد، وكلاهما حسن "[(١)].

٢ ـ قال :" ... وهو حديث حسن ، ولشعبة فيه اسنادان أصحهما ..."[(٢)]
والحديث الأصح عند البخارى ومسلم[(٣)] وغيرهما ، والأدنى صحة عند مسلم[(٤)].

٣ ـ قال : "... وهو حديث حسن تلزم به الحجة ... " أخرجه مسلم[(٥)].

---

(١) التمهيد (١٩٧/٤)، وأصل حديث مالك عند الشيخين وغيرهما، لكن قوله : " وجعل بينه وبين الجدار نحوا من ثلاثة أذرع " زيادة زادها ابن القاسم، كما ذكر أبو عمر(٣١٤/١٥) وأخرجها النسائي في كتاب القبلة ، باب مقدار الدنو من السترة (٦٣/٢) وعند البخارى من رواية موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر :" قريبا من ثلاثة أذرع ":(١٢٨/١)، وعند أبي داودوالدارقطني من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر الجزم بثلاثة أذرع . انظر : شرح الزرقاني (٣٥٤/٢) .
وأما حديث سهل بن سعد فأورده ابن عبدالبر من طريق أبي داود: " كان بين مقام النبي صلى الله عليه وسلم وبين القبلة ممر عنز" أخرجه أبو داود في الصلاة ، باب الدنو من السترة (٤٤٧/١) ، وقد أخرجه الشيخان ، البخارى في الصلاة ، أبواب سترة المصلي(١٢٦/١-١٢٧)، ومسلم في الصلاة ، باب دنو المصلى من السترة :(٣٦٤/١) وفيهما : ممر الشاة .

(٢) التمهيد (٩٩/١٤).

(٣) الحديث هو:" الخيل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة "أورده ابن عبدالبر من طريق النسائي ، وقد أخرجه البخارى في الجهاد، باب الخيل معقود في نواصيها الخير ... (٢١٥/٣) ومسلم في الامارة ، باب الخيل في نواصيها الخير الى يوم القيامة (١٤٩٣/٣).

(٤) صحيح مسلم في الامارة ،الباب السابق (١٤٩٤/٣).

(٥) التمهيد(٣٥٨/١٤) والحديث أورده أبو عمر من طريق أبي داود،وهو عنده في كتاب الصوم ، باب اذا رؤى الهلال في بلد قبل الآخرين بليلة (٧٤٨/٢) ، وقد أخرجه مسلم وغيره في الصوم،باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم..(٧٦٥/٢) والحديث أن أم الفضل بنت الحارث بعثت كريبا الى معاوية بالشام ... واستهل رمضان وأنا بالشام فرأينا الهلال ليلة الجمعة ... "

الحالة الثانية : الجمع بين الحسن والصحة : -

١ - قال " هذا حديث حسن صحيح ..." (١) ثم قال عن نفس الحديث والسند الذى ساقه :"... واسناد يحي عن أبي سلمة عن زينب عن أم سلمة صحيح عندهم ... " ، وقد أخرجه البخارى ومسلم. (٢)

٢ - قال : "... وهي أحاديث ثابتة حسان صحيحة ... " (٣)

---

(١) التمهيد (١٦٥/٣، ١٦٦).

(٢) الحديث المقصود هو حديث أم سلمة : " بينما أنا مضطجعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخميلة اذ حضت ..." أخرجه البخارى في الحيض ، باب النوم مع الحائض : (٨٣/١) ومسلم في الحيض ، باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد (٢٤٣/١) .

(٣) التمهيد (١٧٢/١٦)، والحديث في الأعرابي الذى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله عن فرائض الاسلام الى أن قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن سمع الأعرابي : "... ان يصدق يدخل الجنة ". على اختلاف في ألفاظها ، وقدأورده ابن عبدالبر من رواية محمد بن اسحاق عن محمد بن الوليد بن نويفع عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس ، وقد أخرجه أبو داود في الصلاة ، باب ماجاء في المشرك يدخل المسجد : (٣٢٧/١ - ٣٢٨).

وأورده أبو عمر من طريق حمزة بن الحارث بن عمير عن أبيه عن عبيدالله ابن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة ، وأخرج هذا الطريق النسائي في الصيام باب وجوب الصيام (١٢٤/٤).

وأورده من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس ، وقد أخرجه من هذا الطريق البخارى تعليقا في العلم ، باب القراءة والعرض على المحدث (٢٣/١)، ومسلم في الايمان ، باب السؤال عن أركان الاسلام (٤١/١-٤٢).

وقد ذكر ابن عبدالبر أن سياقة أنس بن مالك وعبدالله بن عباس أكمل من سياقة حديث طلحة بن عبيدالله الواردة في الموطأ ، ومن سياقة حديث أبي هريرة (١٧٠/١٦).

٣ - قال : "... وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريم الحمر الأهلية علي بن أبي طالب وعبدالله بن عمرو بن العاص وجابر بن عبدالله وعبدالله بن عمر والبراء بن عازب وعبدالله بن أبي أوفى وأنس بن مالك زاهر الأسلمي ، كلهم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريمها بأسانيد صحاح حسان ".(١)

ولايستبعد أن يكون مراده بالصحاح ماكان عند الشيخين ، وبالحسان ماكان عند غيرهما ، اذ كل هذه الطرق مما أخرجه البخاري ومسلم وبقية أصحاب السنن .(٢)

---

(١) التمهيد : (١٠/١٢٥).

حديث أنس أخرجه الجماعة ماعدا الترمذي ، فأخرجه البخاري في الذبائح باب لحوم الحمر الانسية : (٦/٢٣٠) ، ومسلم في الصيد، باب تحريم أكل لحم الحمر الانسية : (٣/ ١٥٤٠) .

وحديث البراء بن عازب أخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه ، فأخرجه البخاري في المغازي باب غزوة خيبر (٥/٧٩) ، ومسلم في الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل لحم الحمر الانسية (٣/١٥٣٩).

وحديث جابر أخرجه الجماعة ماعدا ابن ماجه ، فأخرجه البخاري في الذبائح ، باب لحوم الحمر الانسية (٦/ ٢٣٠) ، ومسلم في الصيد ، باب في أكل لحوم الخيل (٣/ ١٥٤١) .

وحديث زاهر الأسلمي أخرجه البخاري في المغازي ، باب غزوة الحديبية : (٥/٦٦).

وحديث عبدالله بن أبي أوفى أخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه ، فأخرجه البخاري في الذبائح ، باب لحوم الحمر الانسية (٦/٢٣٠)، ومسلم في الصيد ، باب تحريم أكل لحم الحمر الانسية (٣/١٥٣٨).

وحديث عبدالله بن عمر أخرجه البخاري ومسلم والنسائي ، فأخرجه البخاري في الكتاب والباب السابقين (٦/٢٢٩) ، ومسلم في الكتاب والباب السابقين (٣/١٥٣٨) ، وحديث علي بن أبي طالب أخرجه الشيخان في الكتابين والبابين السابقين (٦/٢٢٩-٢٣٠) و (٣/١٥٣٧).

(٢) وانظر الحالة الثالثة .

الحالة الثالثة : اطلاق الحسن على ماكان في غير الصحيحين :-

١ - قال : " أصح اسناد لهذا الحديث اسناد حديث ابن عباس ، وأما حديث أبي هريرة وحديث جعفر بن محمد وغيرها فحسان "[(١)] .
وحديث ابن عباس أخرجه مسلم ، كما ذكر ابن عبدالبر نفسه[(٢)] ،والأحاديث الحسان أخرجها أبو داود والترمذى وابن ماجه[(٣)] ، وهي في القضاء باليمين مع الشاهد .

---

(١) التمهيد (١٥٣/٢) وكان قد ذكر نفس الحكم تقريبا مع تعميم وصف الحسن عليها جميعا فقال : " وفي اليمين مع الشاهد آثار متواترة حسان ثابتة متصلة أصحها اسنادا وأحسنها حديث ابن عباس .... " (١٣٨/٢) .

(٢) صحيح مسلم، كتاب الأقضية ، باب القضاء باليمين والشاهد(٣/ ١٣٣٧) ، وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه أيضا .

(٣) أورد لها ابن عبدالبر اسنادين : ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، وقد أخرجه الترمذى في الأحكام باب ماجاء في اليمين مع الشاهد (٦٢٧/٣) وابن ماجه في الأحكام ، باب القضاء بالشاهد واليمين (٧٩٣/٢)، وأبو داود في الأقضية باب القضاء باليمين والشاهد (٣٤/٤) وقال الترمذى : حسن غريب وروى ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة أن الحديث صحيح : مختصر أبي داود (٢٢٥/٥) .
وأما الاسناد الثاني فجعفر بن محمد عن أبيه مرسلا وهي رواية الموطأ كما أوردها ابن عبدالبر (١٣٤/٢)، وكذا الترمذى في الاحكام ، باب ماجاء في اليمين مع الشاهد (٦٢٨/٣) .
وأورده ابن عمر موصولا عن جابر وعلي رضي الله عنهما، فأما رواية جابر فأخرجها الترمذى في الأحكام باب ماجاء في اليمين مع الشاهد : (٦٢٨/٣)، وابن ماجه في الأحكام أيضا ، باب القضاء بالشاهد واليمين: (٧٩٣/٢) ورواية على رضى الله عنه أشار لها الترمذى (٦٢٨/٣)وأوردها ابن عبدالبر من رواية الدارقطنى عن جعفر عن أبيه عن جده عن علي ، ولم أجدها فى سننه ،والذى فيه من رواية جعفر عن أبيه عن علي بمعناه (٢١٢/٤)، وكان ابن عبدالبر قد ذكر أن رواية الارسال أشهر وذكر الترمذى أنها أصح .

٢ - قال : "... وهو حديث حسن أخرجه أبو داود وغيره ...."[1]

٣ - قال : "... وهو حديث مختلف في اسناده ولكنه حديث حسن ذكره النسائي وأبو داود وغيرهما "[2]. والحديث : " اذا صلى أحدكم الى سترة فليدن منها ..."

الحالة الرابعة : اطلاق الحسن وارادة الحسن اللغوى : -

١ - قال : "... تركت الأسانيد بيني وبين رواة هذه الأحاديث وهي أحاديث حسان ، وليست فيها حجة من جهة الاسناد لأن في نقلتها ضعفا ..."[3]

---

(١) التمهيد (٥/ ١٥١) والحديث أخرجه أبو داود وحده بالسند واللفظ المذكورين في (١٣٨/٥)، وأخرجه في الأضاحي ، باب الذبيحة بالمروة : (٢٤٩/٣).

(٢) التمهيد (١٩٥/٤) وقد أخرجه أبو داود في الصلاة ، باب الدنو من السترة (٤٤٦/١) ، والنسائي في الصلاة باب الأمر بالدنو من السترة : (٦٢/٢) ، وهو من رواية سهل بن أبي حثمة ، وقال أبو داود : اختلف في اسناده ، قال ابن القيم : " والاختلاف الذى أشار اليه أبو داود هو أنه روى مرفوعا وموقوفا ومسندا ومتصلا " ، مختصر أبي داود(٣٤٢/١) ، وانظر عن هذا الاختلاف : تحفة الاشراف (٩٤/٤).

(٣) التمهيد (٣٠٣/١٤) ، وقد أورد حديث وكيع عن طلحة بن عمرو الحضرمي عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " انالله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة لكم في أعمالكم "، والحديث أخرجه ابن ماجه في الوصايا ، باب الوصية بالثلث (٩٠٤/٢) وفيه طلحة بن عمرو الحضرمي : متروك ،التقريب (٢٨٣).
وأورد حديث المبارك بن حسان السلمي عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله عز وجل يقول : " ابن آدم : اثنتان لم يكن لك واحدة منهما ، جعلت لك نصيبا من مالك حين أخذت بكظمك لاطهرك به وأزكيك ، وصلاة عبادى عليك "، أخرجه ابن ماجه أيضا في الكتاب والباب السابقين (٩٠٤/٢)، والمبارك بن حسان لين الحديث ، التقريب (٥١٨) وصالح بن محمد بن يحى القطان شيخ ابن ماجه : مقبول ، التقريب (٢٧٣).
وأورد حديث درست بن زياد عن يزيد الرقاشي عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " المحروم من حرم وصيته " أخرجه

٢ - قال : "... وهووان كان مرسلا فانه حديث حسن مهذب "(١).

٣ - قال : "... وهو حديث حسن جدا ولكن ليس له اسناد قوى "(٢).

فيه موسى بن محمد بن عطاء ، قال ابن عبدالبر نفسه : متروك (٣).

وفيه عبدالرحيم بن زيد العمي قال ابن حجر: متروك كذبه ابن معين(٤).

الحالة الخامسة : تحسينه لحديث المختلف فيه : -

سبق أن ذكرت أن ابن عبدالبر يحسن أحاديث المساتير الذين قد يوثقهم أيضا وبينت أن هذا التحسين لايعني الاحتجاج استقلالا بأحاديثهم ، كما بينت أنه قد يرقى بأحاديثهم الى الصحة اذا كانت في الفضائل والرغائب .

وابن عبدالبر يحسن كذلك أحاديث المختلف فيهم بين التجريح والتوثيق.

== ابن ماجه في الوصايا باب الحث على الوصية (٢/٩٠١) ودرست ويزيد ابن أبان ضعيفان . التقريب (٢٠١) و(٥٩٩) وكان يمكن أن يحسن ابن عبدالبر هذا الحديث من خلال شواهده ، لكن يعكر على مثل هذا التحسين وجود مايعارضه مما هو أصح منه كما قال ابن عبدالبر نفسه ، وساق حديث أبي هريرة من طريق أبي داود أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لما سئل : أى الصدقة أفضل ؟ قال : أن تصدق وأنت صحيح حريص تأمل البقاء .." وقد أخرج الحديث أيضا البخاري ومسلم والنسائي ، فأخرجاه في الزكاة البخاري فى باب أى الصدقة أفضل (٢/١١٥) ومسلم فى باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح (٢/٧١٦) ، وأبوداود في الوصايا ، باب ماجاء في كراهية الاضرار في الوصية (٣/٢٨٧).

(١) التمهيد (٨/٤١) والحديث فى صلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم فى اليوم الذى يلي ليلة الاسراء مرة واحدة الصلوات كلها لامرتين كما تفيد الآثار الصحيحة الثابتة ، وحديث المرة الواحدة من مراسيل الحسن، وقد أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/٣٦٢).

(٢) الجامع (١/٥٥) والحديث المقصود هو قوله صلى الله عليه وسلم : " تعلموا العلم ، فان تعلمه لله خشية وطلبه عبادة ... " أورده المنذرى في الترغيب (١/٩٥) وقال : رواه ابن عبدالبر ، وأشار المنذرى الى الراويين اللذين وردا فى سنده واللذين ذكرتهما وأنهما متروكان ، وقال أيضا بأن رفع الحديث غريب جدا .

(٣) (م/٥٦٢) . (٤) التقريب :(٣٥٤) .

١ - قال : "وليس فى هذا الباب من المسند الحسن الاسناد الا حديث رواه وكيع عن اسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلا جاء مسلما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم جاءت امرأته مسلمة بعده ... فردها عليه "(١). فهذا الحديث أخرجه أبو داود(٢) والترمذى(٣) وحسنه أو صححه ، وابن ماجه(٤) كما حسنه ابن عبدالبر، وفيه سماك قال عنه ابن عبدالبر : ثقة عند قوم مضعف عند آخرين ، وقال عنه ابن حجر : " صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بآخره فكان ربما تلقن "(٥).

٢ - قال : "... واسناد ربيعة فيه صالح حسن "(٦).

أورد أبو عمر حديث الموطأ المرسل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبلية ..."(٧) ثم ذكر أن الحديث رواه الداوردى عن ربيعة بن أبى عبدالرحمن عن الحارث بن بلال عن أبيه(٨).

وعبدالعزيز بن محمد الدراوردى قال عنه ابن عبدالبر : صدوق ليس حفظه بالجيد ، وقال ابن حجر : " صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء "(٩).

والحارث بن بلال أشار أحمد الى جهالته(١٠) وقال ابن حجر : مقبول(١١)

---

(١) التمهيد (١٩/١٢).
(٢) سنن أبي داود في الطلاق باب اذا أسلم أحد الزوجين (٦٧٤/٢).
(٣) سنن الترمذى، كتاب النكاح،باب ماجاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (٤٤٩/٣)، وفيه صحيح ، وفي التحفة عنه : حسن (١٣٩/٥) وفي مختصر أبي داود : حسن صحيح (١٤٩/٣).
(٤) سنن ابن ماجه : كتاب النكاح ،باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر : (٦٤٧/١).
(٥) (م/٢١١).
(٦) التمهيد (٢٣٨/٣).
(٧) التمهيد (٢٣٦/٣).
(٨) التمهيد (٢٣٧/٣) ، وذكر أن الذى وصله هو البزار ولم أجده في زوائده ، وأورده البزار من طريق كثيربن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده ، المجمع (٨/٦)، وذكر ابن عبدالبر هذا الطريق أيضا.
(٩) (م/٣٠١).
(١٠) التهذيب :(١٣٧/٢) .
(١١) التقريب :(١٤٥) .

٣ - وقد يصحح ابن عبدالبر حديث المختلف فيه اذا كان في غير الاحكام ، قال عقب ايراده لأثر معاذ أن عبدالله بن سلام عاشر عشرة في الجنة وأنه سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال :"... وهو حديث حسن الاسناد صحيح "(١).

وقد أخرج الحديث النسائي(٢) والترمذي(٣) وقال : حسن صحيح غريب ، وفيه معاوية بن صالح بن حدير، قال ابن حجر : صدوق له أوهام(٤).

وقد يحكم ابن عبدالبر على مجموعة طرق بالحسن ويكون فيها المختلف فيه والضعيف والمقبول والمجهول ، فيكون تحسينه حينئذ من منطلق الهيئة الاجتماعية لطرق الحديث(٥).

---

(١) الاستيعاب (٣/٩٢٢).

(٢) في السنن الكبرى كما ذكر المزى في التحفة (٨/٤١٨).

(٣) سنن الترمذى : كتاب المناقب ، باب مناقب عبدالله بن سلام رضي الله عنه (٥/٦٧١).

(٤) التقريب (٥٣٨).

(٥) هناك مثالان على الأقل . انظر التمهيد (٦/٢٧١) ،(١٦/٣٨)، وفي هذين المثالين وردت عدة طرق فيها : عبدالله بن عبدالرحمن بن يعلى الطائفي صدوق يخطئ ويهم كما فى التقريب (٣١١) ، وفيها عبدالله بن لهيعة الذى ضعفه ابن عبدالبر غير مرة (م/٣٤١) وفيها كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني ضعفه ابن عبدالبر وابن حجر (م/٤٥٩)،وفيها عبدالله بن عمرو بن عوف وسعيد بن عثمان البلوى : مقبولان ، التقريب: (٣١٦)و(٢٣٩)، وفيها عروة بن سعيد الأنصارى وأبوه سعيد وهما مجهولان التقريب (٣٨٩) و(٢٤٣).

قولـه : " اسـنـاد صالـح "

مر قريبا حكمه على حديث بأن اسناده صالح حسن ،وذكرت في دراسته الألفاظ أن مصطلح " صالح " عند ابن عبدالبر يقرنه في بعض الأحيان بالصدوق أوبمن لابأس به ، وقد يقول : صالح حسن الحديث ، وكل هذا يعني تجاور اللفظين في المعنى والحكم سواء أطلقت لفظة " صالح " على الراوى أو على الحديث .

١ - قال : " لاخلاف عن مالك في ارسال هذا الحديث بهذا الاسناد ، وقد روى مسندا من وجه صالح ... وقد روى معمر هذا الحديث عن عبدالله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ، وذكر ماذكره مالك سواء في الديات ، وزاد في اسناده : عن جده ، وروى هذا الحديث أيضا الزهرى عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده بكماله ..."(١)

٢ - وقال : "... وقد روى بذلك من أخبار الآحاد العدول عن النبي عليه السلام حديثان : أحدهما من حديث أبي سعيد الخدرى والآخر من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لاتوطأ حامل حتى تضع ولاحائل حتى تحيض ، وكلاهما طريقه صالح حسن يحتج بمثله "(٢). ولايستبعد أن يكون مراده بهذه العبارة الصحة لا الحسن فقط، يدل على ذلك بعض الأمثلة منها :

---

(١) التمهيد(١٧/٣٣٨-٣٣٩) والحديث أخرجه النسائي في القسامة ، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول (٨/٥٧-٥٨)، وأبو داود في المراسيل ، وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه . انظر نصب الراية (٤/٣٦٩ - ٣٧٠) وكتاب من روى عن أبيه عن جده (٥٧٤).

(٢) التمهيد (١٨/٢٧٩) ، وحديث أبي سعيد الخدرى أخرجه بنحوه أبو داود في كتاب النكاح ، باب وطء السبايا (٢/٦١٤).
وحديث أنس لم أجده بهذا اللفظ، وأخرجه البخاري بمعناه من فعله صلى الله عليه وسلم مع احدى زوجاته ، في البيوع ،باب هل يسافر بالجارية قبل أنيستبرئها (٣/٤٢) وذكر ابن حجر أن الصريح في الأمر هو حديث أبي سعيد الخدرى في اشارة منه الى حديث أنس عند البخاري ومسلم .

٣ - تفسيره لعبارة أبي داود : " وماسكت عنه فهو صالح " قال : " كل ماسكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده لاسيما ان كان لم يذكر فى الباب غيره "(١) .

٤ - قال : " ... وقد روى بمثل هذا المعنى حديث حسن ... أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من أفضى بيده الى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب عليه الوضوء ، قال ابن السكن : هذا الحديث من أجود ماروى في هذا الباب لرواية ابن القاسم له عن نافع بن أبي نعيم ، وأما يزيد فضعيف .

قال أبو عمر : كان هذا الحديث لايعرف الا ليزيد بن عبدالملك النوفلي هذا ، وهو مجتمع على ضعفه حتى رواه عبدالرحمن بن القاسم صاحب مالك عن نافع بن أبي نعيم القارى ، وهو اسناد صالح ان شاء الله ..."(٢)
وأشار المحقق الى أنه فى احدى النسخ جاءت : " اسناد صالح صحيح "
وحديث نافع بن أبي نعيم أخرجه الحاكم وصححه(٣) وابن حبان فى صحيحه(٤)
وأشار الى احتجاجه به .

٥ - وقال : "... الا أنه قد روى عن ابن أبي ذئب من وجه صالح حسن غير هذا الوجه ... عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لايغلق الرهن ..." والحديث صححه الاشبيلي كما نقل ابن القطان ذلك عنه وذكر بانه انما صححه تبعا لابن عبدالبر، ثم تعقبهما بأن فيه عبدالله ابن نصر الأصم ولايعرف حاله(٥) ، والشاهد أن ابن القطان اعتبر كلام ابن عبدالبر تصحيحا .

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٤٣٦/١) .
(٢) التمهيد (١٩٥/١٧) .
(٣) المستدرك (١٣٨/١) وأشار الى حديث يزيد النوفلي ووصفه بالمشهور .
(٤) صحيح ابن حبان فى الطهارة (٢ / ٢٢٢) وانظر نصب الراية (٥٦/١) .
(٥) بيان الوهم والايهام (٢٣٨/٢) ، وانظر نصب الراية (٤/ ٣٢٠) .

المبحث السابع : المختلف فيه عند النقاد : -

بمناسبة ذكر تحسين ابن عبدالبر لأحاديث المختلف فيهم ومن قبل لأحاديث المساتير والوحدان رأيت أن أعرج علىذكر صنيع بعض النقاد الذين سلكوا هـذا المسلك فى المختلف فيهم كحكم عام يعطى لمثل هؤلاء الرواة ، وذلك لما لهـذه المسألة من آهمية فى الدراسات الحديثية ، ولما ثار حولها - ويثور - من نقاش وخلاف علمي .

أولا : قال ابن حبان : "... ولايستحق الانسان ترك روايته حتى يكون من الخطأ مايغلب صوابه ، فاذا فحش ذلك منه وغلب على صوابه استحق مجانبة روايته ، وأما من كثر خطوه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه واستحق مجانبة ماأخطأ فيه فقط مثل شريك(١) وهشيم(٢) وأبي بكر بن عياش(٣) وأضرابهم ..."(٤)

قال الذهبي : "... وليس من حد الثقة أنه لايغلط ولايخطئ ، فمن الذى يسلم من ذلك غير المعصوم الذى لايقر على خطأ "(٥).

ثانيا : قال ابن الصلاح : " اذا كان راوى الحديث متأخرا عن درجة أهل الحفظ والاتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، وروى مع ذلك حديثه من غير وجه ، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين ، وذلك يرقى حديثه من

---

(١) هو شريك بن عبدالله النخعي القاضي : صدوق يخطئ كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ... التقريب (٢٦٦).

(٢) هشيم بن بشير : ثقة ثبت كثيرالتدليس والارسال الخفي . التقريب : (٥٧٤) .

(٣) أبو بكر بن عياش : "... ثقة عابد الا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح "(٦٢٤) وكان قد ذكر أيضا : سماك بن حرب وداود بن أبي هند ومحمدبن اسحاق وحماد بن سلمة .

(٤) مقدمة صحيح ابن حبان (١٤١/١) ومنهج ابن حبان (١١٣١/٣).

(٥) الموقظة (٧٨).

درجة الحسن الى درجة الصحيح ... فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الاتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضم الى ذلك كونه روى من أوجه آخر زال بذلك ماكنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الاسناد والتحق بدرجة الصحيح "(١) .

ووافقه ابن حجر على هذا التنظير مقترحا زيادة قيد في تعريف الحديث الصحيح حتى يدخل فيه هذا القسم فيقال : " هو الحديث الذى يتصل اسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه اذا اعتضد عن مثله الى منتهاه ولايكون شاذا ولامعللا ، وانما قلت ذلك (القائل ابن حجر) لأننى اعتبرت كثيرا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لايتم الحكم عليها بالصحة الا بذلك "(٢) .

ثالثا : صرح غير واحد من النقاد بأن من ورد فيه التعديل والتجريح ممن يطلق عليهم : المختلف فيهم(٣) أن حديثهم حسن ، وممن صرح بذلك المنذرى وابن القطان(٤) والاشبيلى(٥) وابن دقيق العيد(٦) والعلائي(٧) وابن الهمام(٨)

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (١٠٨-١٠٩) .

(٢) النكت على ابن الصلاح (٤١٧/١) ، ومحمدبن عمرو بن علقمة الوارد فى مثال ابن الصلاح : صدوق له أوهام (م/٥١٣) .

(٣) الترغيب والترهيب (٣٧/١)و (٥٧٧/٤) في ترجمة محمد بن اسحاق بن يسار ، وقواعد في علوم الحديث (٧٥) .

(٤) بيان الوهم والايهام (٤٣٨/١) و (٦٧/٢)و(٦٨/٢)و(٧٠/٢)و(٨٠/٢)و(٨٤/٢و٨٥و٨٦) و(١١١/٢) ومواضع أخرى .

(٥) نقله عنه ابن القطان . انظ الاحالات السابقة .

(٦) نصب الراية (١٨/١) وقواعد فى علوم الحديث (٧٥-٧٦) .

(٧) قواعد فى علوم الحديث (٧٦) .

(٨) المرجع السابق .

وابن حجر[٦] والسيوطي[٥] والعراقي[٤] وابن سيد الناس[٣] والبوصيري[٢] والألباني[١] من المعاصرين .

وحقيقة المختلف فيه وماتوحيه العبارة - لغويا - أن يعدل الشخص جماعة ويجرحه آخرون ، فيستوي الطرفان في العدد ، وقد يرجح هذا الطرف بزيادة في العدد ، وقد يرجح ذاك ، لكن صنيع بعض الأئمة أوسع من هذا بكثير ، قال ابن القطان : " وذكر من طريق الترمذي (يقصد الاشبيلي) حديث أنس : الدعاء بين الأذان والاقامة لايرد ، وأتبعه بتحسين الترمذي له ولم يبين لم لايصح ، وذلك لأنه من رواية زيد بن الحواري العمي عن أنس ، وهو عندهم ضعيف ، قال فيه أبو زرعة : واهي الحديث ، وكان شعبة لا (لحهد) حفظه (كذا) ، قال فيه ابن معين : لاشيء ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولايحتج به ، وقال فيه ابن حنبل : صالح ، فللخلاف في هذا الرجل قيل في الحديث حسن فاعلم ذلك "[٧]، قال ابن حجر عن زيد : ضعيف[٨] . وقال المنذري : " أيوب بن عتبة أبو يحى قاضي اليمامة : قال ابن معين : ليس بالقوى ، وقال البخاري : هو عندهم لين ، وقال العجلي وابن عدي : يكتب حديثه ، وقال النسائي : مضطرب الحديث ، وقال أبو حاتم : أما كتبه عن يحى بن أبي كثير فصحيحة ولكنه يحدث من حفظه فيغلط "[٩]. وأيوب ضعيف عند ابن عبدالبر وابن حجر[١٠] .

---

(١) تلخيص الحبير (٢١٠/٣):(٧٧).

(٢) قواعد في علوم الحديث (٧٧).

(٣) أمالي الحافظ العراقي (١٠٩-١١٠) وان كان لم يصرح بذلك فصنيعه يدل عليه .

(٤) النفح الشذى (٣٨٨/١) وكلامه واضح في ذلك .

(٥) مصباح الزجاجة (١٤٠/١) وكذا (٤٩/٢).

(٦) انظر السلسلة الصحيحة (٤٩٣/٢) رقم(٨٢٥)و(٦٧٥/٢) رقم(٩٥٤).

(٧) بيان الوهم والإيهام (٤٣٨/١) .

(٨) التقريب (٢٢٣).

(٩) الرجال الذين تكلم عليهم الحافظ المنذري (١٤٨) .

(١٠) (م/٥٨).

وقال ابن حجر في ترجمة المهاجرين مخلد أبو مخلد : "... قال وهيب انه كان غير حافظ ، وقال ابن معين : صالح ، وقال الساجي : صدوق ، وقال أبو حاتم : لين الحديث يكتب حديثه ، فهذا على شرط الحسن لذاته كما تقرر".(١)

وقد قال عنه في التقريب : مقبول.(٢) وقال ابن حجر عن حبيب بن أردك: مختلف فيه فحديثه حسن(٣) ، وقال عنه في التقريب : لين الحديث.(٤)

واذا كانت هذه هي حال المختلف فيهم وقد حسن حديثهم ، فمن باب أولى أن يقال ذلك في الصدوق الذى يهم أو يخطىء ... الخ . ومعدلوه أكثر بكثير من مجرحيه كما هو الملاحظ من صنيع الحافظ في التهذيب والتقريب .

رابعا: قال ابن حجر : " وقد عقد الحاكم في كتاب المدخل بابا مستقلا ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات وعدد ماأخرجا من ذلك ، ثم انه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المستدرك زاعما أنها على شرطهما ، ولاشك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح ، بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف لكن أكثرها لاينزل عن درجة الحسن".(٥)

وفي المدخل وتحت باب : " الذب عن الشيخين فيما عيب على كل واحد منهما من الاخراج عن جماعة من المجروحين"(٦) ذكر الحاكم مائة واثنين وثلاثين راويا بين بايجاز كيف أخرج لهم الشيخان وترجم لهم تراجمهم موجزة .

وقد أحصيت تسعة وسبعين راويا من هؤلاء قال فيهم الحافظ : صدوق أخطأ أو يخطىء ، أو يخطىء كثيرا ، أو يهم ، أو سيىء الحفظ ، مع ذكر

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٤٢٨/١).
(٢) التقريب (٥٤٨).
(٣) تلخيص الحبير (٢١٠/٣).
(٤) التقريب (٣٣٨).
(٥) النكت على ابن الصلاح (٣١٦/١).
(٦) المدخل (٥٥٠/٢).

الاختلاط والتدليس في بعضهم ، وحوالي سبعة وثلاثين راويا ممن قال فيهم : صدوق أو ثقة ، لكنه ذكر مع ذلك حصول بعض الأفراد أو الأوهام لهم، أو فيهم من عمي أو تغير بآخره .

ومن ضمن القسم الأول غالبا وجدت أن ثمانية عشر راويا وثقهم أوصدقهم ابن حجر والذهبي في مواضع أخرى من كتبهم ، وتسعة آخرون ذكر الذهبي أن أحاديثهم صحيحة أو حسنة .

مثال ذلك : -

١ - محمد بن عجلان : قال ابن حجر : صدوق الا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (١) ، قال الذهبي : "... فحديثه ان لم يبلغ رتبة الصحيح فلا ينحط عن رتبة الحسن (٢) " .

٢ - محمد بن طلحة بن مصرف ، قال ابن حجر : صدوق له أوهام وأنكروا سماعه من أبيه لصغره (٣) ، قال الذهبي : ويجىء حديثه من أداني مراتب الصحيح ومن أجود الحسن (٤) ووثقه كذلك .

وهناك أمثلة أخرى : -

٣ - فعمر بن حمزة العمرى : قال ابن حجر : ضعيف (٥) ، وقال في موضع آخر : مختلف في توثيقه والاحتجاج به ، ومثله يخرج له مسلم في المتابعات (٦) .

٤ وعمير بن اسحاق ، قال ابن حجر : مقبول (٧)، وقال الذهبي : وثق (٨) .

---

(١) التقريب (٤٩٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣٢٢/٦) وانظر المدخل (٥٥١/٢).

(٣) التقريب (٤٥٨).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣٣٩/٧) وانظر : المدخل (٦٠٦/٢).

(٥) التقريب (٤١١).

(٦) فتح البارى (٤٩٧/٢)و(٨٣/١٠).

(٧) التقريب (٤٣١).

(٨) المغنى (٧٦/٢).

٥ - ومطر بن طهمان الوراق قال عنه ابن حجر : صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف (١) ، ووثقه في موضع آخر (٢) ،وحسن الذهبي حديثه (٣) .

وخلاصة ماسبق أن من وصف بالصدق مع الخطأ أو الوهم فان أقل مايحكم به على حديثه أنه في مرتبة الحسن لذاته ، غاية ماهنالك أن يتوقف في أمره للاختبار، فاذا كان الحديث من أخطائه اجتنب ، والا بأن وجدنا له متابعا أو شاهدا فهو من أقسام الصحيح (٤) . بل ان بعض الأئمة يحسن أحاديث المدلسين والمختلطين بعد اختلاطهم كالترمذي (٥) والاشبيلي (٦) وابن القطان (٧) ،وهذا محمول منهم على أن لأحاديثهم شواهد أو طرق أخرى كما ذكر ابن حجر (٨) ، والله أعلم .

---

(١) التقريب (٥٣٤).

(٢) فتح الباري (٣٨٤/٩).

(٣) الميزان (١٢٧/٤).

(٤) يقرر صاحب رسالة منهج ابن حبان نفس النتيجة . انظر(١٠٥٨/٣ و ١٠٦٠).

(٥) النكت على ابن الصلاح (٣٩٣/١).

(٦) الوهم والايهام (٤٩٠/١) .

(٧) المصدر السابق حيث أفاد أنه صنيع الاشبيلي وسكت عنه كالموافق عليه ، وانظر (٧٠/٢).

(٨) النكت على ابن الصلاح (٣٩٣/١-٣٩٥) .

الباب الثالث

حصر ألفاظ الجرح والتعديل
ودراستها عند ابن عبد البر

سيجد القارئ هذه الألفاظ مرتبة حسب التقسيم الفني المعهود مع بعض التعديل، فمرتبة الاختبار ضممتها إلى مرتبة الاحتجاج، ومرتبة الترك ضممتها إلى مرتبة الاعتبار وذلك لتداخل الألفاظ عند ابن عبد البر ولمنهجه الخاص في ذلك والذي ذكرته له غير مرة.

ومع ذلك يبقى تداخل هذه المراتب بعضها ببعض قائما، وبخاصة ألفاظ الاختبار مع أعلى الألفاظ في دائرة الاعتبار كتداخل أدنى درجات التعديل مع أرفع درجات الترجيح. فالأوزاعي - مثلا - لم يكن بالحافظ عندابن البر لكنه ثقة جليل عند ابن حجر، والمحل بن خليفة ليس بالقوى عند أبي عمر لكنه ثقة عند ابن حجر.

وعباس بن الحسن الجزري من الثقات عند ابن عبد البر، لكن ذكر غير واحد أنه مجهول وأنه لا شيء.

لكن العبرة بالمعاني لا بالألفاظ، فرب ثقة عند الحافظ ابن عبدالبر لا يحتج به استقلالا، ورب لين عنده - في أحد المواضع - هو من كبار الثقات في مواضع أخرى.

وليس بالقوي استعملها - كما قلت - مع الأوزاعي الثقة الجليل واستعملها مع إبراهيم بن عثمان العبسي المتروك عند ابن حجر وغيره

وأطلق عبارة: ليس بالمشهور على سعيد بن عبد الرحمن الغفاري وهو ثقة عند ابن حجر، وأطلقها على عبد الملك بن بديل وهو ضعيف متروك عند غير واحد.

غير أن العبرة بالأكثر، فأكثر من قال فيهم: ليس بالقوي وليس بالحافظ وليس بالمشهور هم ثقات عنده أيضا لكنه قدم عليهم غيرهم في مواضع مخصوصة

وعبارة سيء الحفظ لا تعني التضعيف مطلقا، لكنها إذا قرنت بألفاظ الضعف نزلت إلى دائرة الاعتبار،،وكلمة شيخ تعد ضمن هذه الدائرة، لكنها إذا قرنت بالوثاقة كانت إلى مرتبة الاختيار أقرب

وعلى كل حال فإن حكم ابن عبد البر ينبغي أن ينظر إليه من خلال العبارة نفسها، ومن خلال السياق الذي أدرجت فيه حتى يبين المقصود وتحدد المرتبة.

رواة مرتبة الاحتجاج والاختبار

مصطلح : ثقة عند ابن عبدالبر : -

أطلق أبو عمر بن عبدالبر لفظة " ثقة " على مائة وخمسة وأربعين راويا ، منهم تسعة عشر راويا كرر فيهم التوثيق بألفاظ مركبة في " التمهيد " وفي بعض كتبه الأخرى (١) ، واثنا عشر راويا أطلق عليهم ألفاظا أخرى هي أقرب الى التضعيف منها الى التوثيق مما يوحي وكأن ابن عبدالبر قد تناقض في أحكامه على هؤلاء الرواة (٢) ، وقد سبق بيان منهجه في مثل هؤلاء الرواة (٣) .

وهناك بعض الرواة اكتفى بنقل توثيقهم عن غيره من الأئمة كالأسود ابن شيبان وبشير بن نهيك (٤) .

ومقارنة عاجلة بين هؤلاء وبين ماقاله ابن حجر فيهم نجد أن واحدا وسبعين راويا قال فيهم : ثقة ، قيدها في خمسة منهم بقوله في أحدهم (٥) : ثقة يغرب ، وفي الثاني (٦) : ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد (٧) ، وقال في الثالث : ثقة مدلس ، وفي الرابع (٨) : ثقة تغير قبل موته ، وفي الخامس : ثقة الا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا وفي غير الزهري خطأ (٩) .

---

(١) انظر أرقام التراجم التالية في الملحق :(١١٤)،(٢٠١)،(٢٠٤)، (٢٢٣)، (٢٩٧)،(٣٦٨)، (٤٤٥)، (٤٤٨)، (٤٥٨)، (٤٦٣)، (٤٩٦)، (٥٠٨)، (٥١٩) ، (٥٤٢)، (٥٤٣)، (٥٥٩)، (٥٨٠)، (٦٠١)،(٦٣٢) .

(٢) انظر أرقام التراجم التالية في الملحق (٨٨) ،(١٢٠)،(٢٠٩)،(٢٧٧) ، (٢٨١)، (٢٨٢)، (٣٨٦)،(٤١٢)، (٥٠٢)، (٥١٧)، (٥٥٩)، (٥٨٢) .

(٣) انظر : باب الضبط .

(٤) انظر : المستدرك .

(٥) (م/٥) وهو ابراهيم بن طهمان .

(٦) هو جعفر بن اياس : انظر (م/٧٤) .

(٧) هو حميد بن أبي حميد الطويل (م/١١٧) وأشار ابن عبدالبر أيضا الى تدليسه .

(٨) هو سعيد بن أبي سعيد المقبري (م/١٧٨) وأشار ابن عبدالبر الى اختلاطه قبل أربع سنين من وفاته .

(٩) هو يونس بن يزيد الأيلي (م/٦٣٢) .

وقال ابن حجر في ثمانية وعشرين راويا - من مجمل الثقات الذين عند ابن عبدالبر - ألفاظا للتوثيق مركبة كثقة ثبت ، أو ثقة فقيه مصنف الى غير ذلك من مثل هذه العبارات ، ومن هؤلاء من كان يدلس ويرسل كيحى بن أبي كثير[1] ، ومنهم من عمي فتغير كعبدالرزاق بن همام[2] ٠

وتجدر الاشارة الى أن التسعة عشر راويا - الذين ألمحت الى أن ابن عبدالبر كرر فيهم التوثيق بألفاظ مركبة - هم جميعهم - عند ابن حجر - من الثقات فما فوق[3] ماعدا راويين : أحدهما : قاسم بن أصبغ الذى قال فيه الذهبي الامام الحافظ محدث الأندلس ... كبر وكثر نسيانه وما اختلط[4]، والثاني: محمد ابن عجلان الذى قال فيه ابن حجر : صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة[5] ٠

وعشرة من ثقات ابن عبدالبر أطلق عليهم ابن حجر مصطلح : صدوق[6] ، وهم ممن وثقهم الأكثرون ، وانفرد أحد النقاد بتليينهم أو تضعيفهم ٠

وسبعة عشر راويا آخرون[7] قال فيهم ابن حجر : صدوق يخطيء ، أو يهم ، أو تغير، منهم واحد قال عنه[8] : صدوق كثير الخطأ والتدليس ٠

---

(١) (م/٦٠٦)٠

(٢) (م/٢٩٧)٠

(٣) أى : ثقة ثبت ، أو ثقة ثبت فقيه وماشابه ذلك ، مع الاشارة الى أنه حتى مع هؤلاء كانت بعض التقييدات من قبل ابن حجر كقوله : الا أن في روايته عن فلان شيئا كما هي حال معمر بن راشد(م/٥٤٢)٠

(٤) (م/٤٤٨)٠

(٥) (م/٥٠٨)٠

(٦) انظر تراجمهم عبر الأرقام التالية : (٤٦)،(٨٠)،(٨٧)،(١٠٦)، (٢٢٢) ، (٣٨٣)، (٣٨٦)، (٤٥٦)، (٥٥٠)، (٦٢٥)٠

(٧) انظر أرقام التراجم التالية : (٨٨)، (١١٦)، (١٥٣)، (٢١٣)، (٣٢٠)، (٣٢٥)، (٣٧١)، (٤١٢)، (٤١٦)، (٤٢٦)، (٥٠٥)، (٥٠٨)، (٥١٧)، (٥٤٤)، (٥٤٧)، (٥٨٢)، (٥٩٠)٠

(٨) هو الحجاج بن أرطأة (م/٨٨) وتوثيق ابن عبدالبر هو توثيق عام وقد ضعفه في مواضع أخرى ، وقد سبق تبيين منهج ابن عبدالبر في مثل هذه الحالات ٠

ويلاحظ على عامة هذه التراجم ممن قال فيهم ابن حجر : صدوق يخطىء أو ربما وهم أن الفرق بينهما وبين من قال فيهم : " صدوق " فقط هو تنصيص بعض النقاد على وقوع الخطأ أو الوهم أو احتمال ذلك ممن قيلت فيهم هذه العبارة .

١ - فحماد بن يحي الأبح : قال فيه ابن حجر : صدوق يخطىء ، وقال ابن حبان في الثقات يخطىء .

٢- وزكريا بن يحى بن عمارة : قال : صدوق يخطىء ، قال ابن حبان في المشاهير : يخطىء .

٣- وسهيل بن أبي صالح : قال : صدوق تغير حفظه بآخره ، قال ابن المديني والبخارى انه نسي كثيرا من حديثه في آخر عمره .

٤ - عبدالله بن سعيد بن أبي هند : قال : صدوق ربما وهم ، قال ابن حبان في المشاهير : ربما وهم في الشيء بعد الشيء ، وذكره ابن حجر في الهدى فقال : ثقة : (٥١١/٧).

٥ - عبدالملك بن محمد بن عبدالله : قال : صدوق يخطىء تغير حفظه لما سكن بغداد ، وذكر ابن خزيمة أنه اختلط بعد ماخرج الى بغداد ، وذكر الحاكم أنه صدوق كثير الخطأ في الأسانيد والمتون ... كان يحدث من حفظه فكثرت الأوهام منه .

٦ - العلاء بن عبدالرحمن : قال : صدوق ربما وهم ، قال ابن حبان في المشاهير : كان متقنا ربما وهم .

٧ - عمر بن قيس الماصر : قال : صدوق ربما وهم ، قال أحمد بن صالح : ثقة لاشك فيه وانما طعن فيه من قبل الغلط وهو لابأس به

٨ - محمد بن عبدالله بن مسلم بن أخي ابن شهاب : قال : صدوق له أوهام، قال ابن حبان في المجروحين : ردىء الحفظ كثير الوهم .

٩ - محمد بن عجلان : قال: صدوق الا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ، ذكر ابن عجلان نفسه أن أحاديث أبي هريرة اختلطت عليه كما ذكر ابن حبان .

١٠ - محمد بن مسلم الطائفي : قال : صدوق يخطيء من حفظه ، قال الساجي: صدوق يهم في الحديث ، وقال ابن حبان : يخطيء وزعم ابن مهدى أن كتبه صحاح .

١١ - المغيرة بن عبدالرحمن بن الحارث : قال : صدوق فقيه كان يهم، قال ابن حبان : ربما أخطأ، وقال ابن حجر في الهدى: صدوق ، (٥١١/٧).

وقال ابن حجر عن اثنين من ثقات ابن عبدالبر (١) : لابأس به، وعن اثنين آخرين (٢) : مقبول ، وعن خامس (٣) : ضعيف ، وأربعة (٤) لم أجد لهم ترجمة .

وهناك عروة بن عامر الذى قال عنه ابن حجر : مختلف في صحبته (٥) وعبدالعزيز بن النعمان الذى قال عنه : وثقه ابن حبان (٦) ، وسبعة آخرون ليسوا من رواة الكتب الستة : أولهم : زياد بن عبدالرحمن بن زهير المعروف بشبطون (٧) ، وعباس بن الحسن الجزرى ذكره ابن حبان في الثقات (٨) ، وعبدالرحمن بن عامر المكي وثقه الدارقطني (٩) ، وعبدالرحمن بن عبدالمؤمن ابن فيروز ذكره ابن حبان في الثقات (١٠) ، وعبدالله بن أبي عمار وثقه العجلي (١١)، وقاسم بن أصبغ (١٢) الذى قال عنه الذهبي : الامام الحافظ محدث الأندلس ... ، وقريش بن اسماعيل (١٣) وقد قال عنه ابن حبان في الثقات : شيخ .

---

(١) هما : حفص بن حميد (م/١٠٣) وحميد بن قيس (م/١٢٠).

(٢) هما : عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي عمرة (م/٢٨٣)، وعبيدالله بن عامر المكي (م/٣٨٢).

(٣) هو : الحارث بن عمران (م/٨٢).

(٤) هم : ابراهيم بن عبدالرحيم (م/٧) ومحمد بن جعفر بن سلام :المستدرك: ومحمد بن علي الجبلي (م/٥١٠)، ويحى بن محمدبن صاعد(م/٦٠٨).

(٥) (م/٤٠١).

(٦) (م/٣٠٢).

(٧) (م/١٥٨).

(٨) (م/٢٥٥).

(٩) (م/٢٧٨).

(١٠) (م/٢٨٤).

(١١) (م/٣٣٢).

(١٢) (م/٤٤٨).

(١٣) (م/٤٥٤).

ومما تجدر الاشارة اليه أن بعض هؤلاء الذين وثقهم ابن عبدالبر انما كان توثيقه لهم عاما وضمن سياق جماعي كأن يقول مثلا : هذا اسناد رجاله كلهم ثقات ، وهذا ينطبق على الحارث بن عمران الذى ضعفه ابن حجر ، وعباس بن الحسن الجزرى ، وعبدالعزيز بن النعمان وعبيدالله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدى ، وقريش بن اسماعيل ومحمد بن جعفر بن سلام .

وقد سبق أن بينت ظروف التخريج لهؤلاء الثقات عند ابن عبدالبر (١) وأنهم يشكلون أصنافا ضمن مسمى الوثاقة ، وأن التخريج لهم انما هو ضمن ضوابط وشروط (٢) .

ومما يزيد الصورة وضوحا أن السبعة عشر راويا الذين وثقهم ابن عبدالبر - وقال فيهم ابن حجر : صدوق يخطئ أو يهم ... الخ أربعة منهم جاء تليينه لهم (٣) أو تضعيفه في مواضع أخرى (٤) ، وثلاثة آخرون أحاديثهم في الفضائل أحدهم وهو سهيل بن أبي صالح (٥) له عشرة أحاديث في الموطأ اثنان منها يتضمنان حكما ليس فيه معارضة لنص آخر بل عامة النصوص تؤيده .

وأربعة رواة نقل فيهم ابن عبدالبر توثيق غيره لهم ، حديث أحدهم (٦) في فضل أمته صلى الله عليه وسلم ، وحديث الثاني (٧) قال عنه :

---

(١) انظر باب / الضبط :

(٢) ولاتشمل هذه الضوابط الأئمة أو من قيلت فيهم ألفاظ التوثيق المكررة متفقة كانت أو مختلفة .

(٣) هؤلاء هم : الحجاج بن أرطأة (م/٨٨)، والعلاء بن عبدالرحمن (م/٤١٢) ومحمد بن مسلم الطائفي (م/٥١٧)، وهشام بن سعد (م/٥٨٢).

(٤) الاثنان منهم هما : زكريا بن يحيى بن عمارة (م/١٥٣) ، وأبو قلابة عبدالملك بن محمد (م/٣٧١).

(٥) (م/٢١٣).

(٦) (م/١١٦) وهو حماد بن يحي الأبح .

(٧) هو عبدالملك بن عبدالرحمن بن يعلى (م/ ٣٢٥).

اختلف في اسناده ومعناه ولم يثبت فيه شيء ، والحديث يتناول حكم الشفعة للجار • وحديث الثالث [1] فيه حكم أيضا لكنه قدم عليه حديثا آخر قال عنه : " وهو أكمل حديث روى في الحج وأتمه وأحسنه مساقا "• وحديث الرابع [2] : وان كان حسن اسناده فقد قدم عليه نصوصا آخرى أصح اسنادا•

وثلاثة رواة وثقهم ابن عبدالبر لموافقة رواياتهم لروايات الثقات وحديث اثنين منهم في الفضائل هما : ورقاء بن عمر اليشكرى [3] ومحمد بن عجلان [4] ،والثالث : هو محمد بن عبدالله بن مسلم [5]•

وراو أورد له طريقا آخر لحديث فيه حكم هو عبدالله بن سعيد بن أبي هند [6] •

وراو وصل اسناد حديث مرسل فجود اسناده [7] ، هو عمر بن قيس الماصر•

وراو آخير وثقه لكن ضعف الحديث الذى جاء به لأن فيه رواة ضعافا غيره ، وهذا الراوى هو : المغيرة بن عبدالرحمن المخزومي [8] •

ماسبق بيانه يؤكد مرة أخرى أن مفهوم الثقة عند ابن عبدالبر مفهوم واسع يشمل أعدادا من الرواة الذين يقولفيهم ابن حجر : ثقة ، وصدوق ، وصدوق يخطىء أو يهم ، أو سيء الحفظ الى غير هذه التقييدات التى ترافق الصدق عنده ، لكن مع ملاحظة أن هذا التوثيق عام عند أبي عمر تحكمه أحاديث الراوى الموثق عنده ، بمعنى أنه قد يحكم عليه بالوثاقة فى بعض الأحاديث ثم يلينه أو يضعفه في أحاديث آخرى للاعتبارات السابق ذكرها من

---

(١) هو على بن عبدالله الأزدى (م/٤١٦)•
(٢) هو المغيرة بن أبي الحر (م/ ٥٤٤)•
(٣) (م/ ٥٩٠)•
(٤) (م/٥٠٨)•
(٥) (م/٥٠٥)•
(٦) (م/٣٢٠)•
(٧) (م/٤٢٦)•
(٨) (م/٥٤٧)•

تفرد بحكم جليل أو مخالفة للأوثق منه ... الخ ، كما يلاحظ أن بعض هؤلاء الثقات تكثر الفضائل في مروياتهم .

ولأن كتاب " الاستغناء " كتاب تراجم حسب ولايورد فيه الأحاديث الا لماما ، فاننا نجده أطلق أحكام الوثاقة على بعض الرواة في صورتها العامة التى لاعلاقة لها بأحاديث مخصوصة ، ولذلك نجد أن من بين ستة وثلاثين راويا وثقهم ابن عبدالبر فى هذا الكتاب :

أ/ سبعة وثقهم ابن حجر .

ب/ أربعة عشر راويا أطلق عليهم لفظة : صدوق ، وبعض هؤلاء رمي ببدعة .

ج/ اثنا عشر راويا أطلق عليهم ألفاظ الصدق مع الخطأ أو الوهم أو الاغراب أو سوء الحفظ .

د/ ثلاثة رواة ليسوا من رواة الكتب الستة وهم من المختلف فيهم الى حد ما .

<u>أ ـ السبعة هم كالتالي : ـ</u>

١ ـ أبو يعفور الأصغر عبدالرحمن بن عبيدبن نسطاس : قال ابن عبدالبر : هو عندهم ثقة ليس به بأس ، قال ابن حجر : ثقة . انظر : الاستغناء (١٠١٢/٢) ، التقريب (٣٤٦).

٢ ـ أبو فزارة العبسي راشد بن كيسان : قال : ثقة عندهم ليس به بأس ، قال ابن حجر : ثقة ، انظر الاستغناء (٨٨٨/٢)، التقريب (٢٠٤).

٣ ـ محمد بن أبيعدى = ابراهيم : قال : كان صدوقا ثقة ، وثقه ابن حجر: انظر : الاستغناء (٨٦٧/٢) ، التقريب (٤٦٥).

٤ ـ أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد : قال : أجمعوا على أنه صدوق ثقة ، قال ابن حجر : ثقة ثبت : الاستغناء (٨٢٩/٢)، التقريب: (٢٨٠).

٥ ـ أبو النضر هاشم بن القاسم الليثي : قال : اتفقوا على أنه صدوق ثقة ، وقال ابن حجر : ثقة ثبت . انظر الاستغناء (٧٥٠/٢)، التقريب (٥٧٠).

٦ - أبو داود الحفرى عمر بن سعد : قال : هو عندهم صدوق ثقة ، قال ابن حجر : ثقة عابد . انظر الاستغناء (٦٠٦/١-٦٠٧)، التقريب (٤١٣).

٧ - أبو كامل مظفر بن مدرك : قال : هو عندهم صدوق ثقة ، قال ابن حجر : ثقة متقن كان لايحدث الا عن ثقة : انظر الاستغناء (٦٦٩/٢) ، التقريب (٥٣٥).

ب - أما الأربعة عشر راويا فهم كالتالي : -

١ - أبو الهذيل غالب بن الهذيل : قال : هو قليل الحديث ليس به بأس ثقة ، قال ابن حجر : صدوق رمي بالرفض . انظر : الاستغناء : (٩٦٨/٢) ، التقريب (٤٤٢).

٢ - أبو مسلم المستملي عبدالرحمن بن يونس ، قال : هو عندهم صدوق ثقة ، قال ابن حجر : صدوق طعنوا فيه للرأى. انظر : الاستغناء (٧٠١/٢) ، التقريب (٣٥٣).

٣ - أبو بكر النهشلي عبدالله بن معاوية : قال : هو عندهم ثقة الا آن آبا حاتم الرازى قال : هو شيخ صالح يكتب حديثه ، قال ابن حجر : صدوق رمي بالارجاء . انظر : الاستغناء (٤٤٧/١)، (١٠٧٧/٢) التقريب (٦٢٥) .

٤ - أبو حسان الأعرج مسلم ، قال : " هو عندهم ثقة فى حديثه الا آنه قد روى عن قتادة آنه قال : سمعت أبا حسان الأعرج وكان حروريا " قال ابن حجر : صدوق رمي برآى الخوارج . الاستغناء (٥٨٢/٢)، التقريب (٦٣٢).

٥ - أبو ادريس المرهبى : سوار ، قال : "... كان من ثقات الكوفيين ، وكان فيه تشيع ، وذلك غير معدوم في أهل الكوفة ". قال ابن حجر : صدوق يتشيع : انظر الاستغناء (٣٧٠/١)، التقريب (٦١٧).

٦ – أبو الأشعث العجلي أحمد بن المقدام : قال : بصرى ثقة ، قال ابن حجر : صدوق صاحب حديث طعن أبوداود في مروءته : الاستغناء (٤١٥/١)، التقريب (٨٥).

٧ – أبو تحيي حكيم بن أسد الحنفي . قال : من ثقات الكوفيين ، قال ابن حجر : صدوق . انظر : الاستغناء (٤٨٩/١) ، التقريب (١٧٧).

٨ – أبو طعمة نسير بن ذعلوق – قال: هو عندهم من ثقات الكوفيين، قال ابن حجر : صدوق لم يصب من ضعفه : الاستغناء (٦٦٠/١)، التقريب (٥٦٠) .

٩ – أبو عقيل الثقفي عبدالله بن عقيل : قال: كوفي ثقة ، قال ابن حجر: صدوق الاستغناء (٨٢٣/٢)، التقريب (٣١٤).

١٠– أبو مكين نوح بن ربيعة : قال : " هو عند جميعهم ثقة ، قاله ابن معين وغيره " ، قال ابن حجر : صدوق : الاستغناء (٧٢٧/٢–٧٢٨) ، التقريب (٥٦٧).

١١– طلق بن حبيب : "... ثقة عندهم فيما نقل الا أنه رأس من رؤوس المرجئة وكان مع ذلك عابدا فاضلا ..." الاستذكار (٨٩/١)، قال ابن حجر : صدوق عابد رمي بالارجاء : التقريب (٢٨٣).

١٢– بكر بن وائل بن داود : قال : كوفي ثقة : الاستيعاب (١٣٩٦/٣) قال في التقريب : صدوق (١٢٧).

١٣– طلحة بن خراش : ذكر أنه ثقة : الاستيعاب (٧٦٣/٢) قال في التقريب : صدوق (١٢٧).

١٤– عصام بن قدامة : ذكر أنه ثقة أيضا : الاستيعاب (١٨٨٥/٤)، قال ابن حجر :صدوق : التقريب (٣٩٠).

جـ ـ وأما المجموعة الثالثة فهم كالتالي : ـ

١ ـ أبو بكر الطاحي محمد بن دينار : قال : هو عندهم ثقة صدوق ، قال ابن حجر صدوق سيئ الحفظ رمي بالقدر : الاستغناء (٤٤٩/١)، التقريب (٤٧٧).

٢ ـ أبو اسماعيل المؤدب ابراهيم بن سليمان : قال : كان ثقة ، قال ابن حجر : صدوق يغرب : الاستغناء (٣٧٩/١)، التقريب (٩٠).

٣ ـ أبو جعفر الرازى عيسى بن أبي عيسى : قال : هو عندهم ثقة عالم بتفسير القرآن ز، قال ابن حجر : صدوق سيء الحفظ خصوصا عن مغيرة : انظر : الاستغناء (٥٠٣/١) ، التقريب (٦٢٩).

٤ ـ أبو عتبة الخواص عباد بن عباد : كان ثقة ، قال ابن حجر : صدوق، يهم أفحش ابن حبان فقال : يستحق الترك . انظر الاستغناء (٨٦٢/٢)، التقريب (٢٩٠).

٥ ـ أبو العباس الكوفي الفضل بن العلاء : قال : هو عندهم ثقة ، قال ابن حجر : صدوق له أوهام : انظر : الاستغناء (٨٣١/٢)، التقريب (٤٤٦).

٦ ـ أبو شهاب الأصغر عبد ربه بن نافع الحناط : قال : هو عندهم ثقة ، قال ابن حجر : صدوق يهم : الاستغناء (٩٥١/٢) ، التقريب (٣٣٥).

٧ ـ أبو سعيد المؤدب محمد بن مسلم بن أبي الوضاح : قال : هو عندهم ثقة ، قال ابن حجر : صدوق يهم : الاستغناء (٩٠٥/٢) ، التقريب (٥٠٧).

٨ ـ أبو الجواب الأحوص بن جواب الضبي . قال : هو عندهم ثقة ، قاله ابن معين وغيره ، قال ابن حجر : صدوق ربما وهم : الاستغناء (٥٤٠/١) ، التقريب (٩٦).

٩ ـ موسى بن ابراهيم بن كثير : ذكر في الاستيعاب أنه ثقة : (٩٥٦/٣) ، وقال في التقريب : صدوق يخطئ (٥٤٩).

١٠- سعيد بن أبي هلال : قال : من ثقات المصريين : الانصاف (١٨٣)، قال ابن حجر : صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفا الا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط : التقريب (٢٤٢)٠

١١- خالد بن نزار : ذكر في الجامع أنه ثقة (٩٤/١)، قال ابن حجر: صدوق يخطىء : التقريب (١٩١) ٠

١٢- عاصم بن رجاء بن حيوة : قال : ثقة مشهور : الجامع :(٣٥/١)، وقال في التقريب : صدوق يهم (٢٨٥)٠

د - وأما المجموعة الرابعة فكالتالي : -

١ - أبو جناب القصاب عون بن ذكوان : وثقه ابن عبدالبر، ونسب التوثيق لأحمد وابن معين : الاستغناء (٥١٩/١-٥٢٠)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : يخطىء ويخالف (٥١٥/٨) وقال الذهبي : وثق ، ونقل عن الدارقطني قوله انه متروك : الميزان (٢٢٥/٤)٠

٢ - أبو الجنيد : قال : هو عندهم ثقة : الاستغناء (١١١٠/٢)، قال ابن معين : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : لابأس به محله الصدق ، الجرح (٣٥٤/٩)٠

٣ - أبو قطبة سويد بن نجيح : قال : هو عندهم ثقة لابأس به : الاستغناء : (٩٠٢/٢) ، ووثقه ابن معين ، وقال أحمد : ما أرى به بأسا ، قال أبو حاتم : شيخ يكتب حديثه : تعجيل المنفعة (١٧٢) ، الجرح (٢٣٦/٤)، الثقات (٤١٢/٦)٠

- مصطلح : الاجماع أو الاتفاق على الثقة -

أطلق ابن عبدالبر الاجماع على الثقة أو مايفيد ذلك (١) على عشرة رواة فى " التمهيد " وثق ابن حجر خمسة منهم (٢) ، وقال في السادس : ثقة متقن (٣) ، وفي السابع : ثقة ثبت (٤) ، وقال في الثامن : رأس المتقنين وكبير المتثبتين (٥) ، وقال في التاسع : ثقة ربما وهم (٦) ، وأما الآخير فقال عنه الذهبي : كان اماما في السنة ، وحكم على حديثين له بالبطلان ، وتكلم فيهم بعضهم (٧) ٠

ونحن هنا أمام حالتين ليس فيهما الاجماع المذكور : -

الحالة الأولى : حسين بن ذكوان المعلم الذى وثقه أكثر الأئمة وقال القطان : فيه اضطراب ، وضعفه ابن معين والعقيلي ، وهو الذى قال فيه ابن حجر : ثقة ربما وهم ، فأما الاضطراب المذكور فلا يضره لأنه ثقة ، وقد يكون ممن هو دونه ، اذ الاختلاف والاضطراب على الأئمة كثير كما يقول ابن عبدالبر ٠ وأما تضعيف ابن معين فلم يرد في أى رواية من الروايات المطبوعة التى بين أيدينا أنه ضعفه ، فقد وثقه في روايات الدقاق والدارمي وابن أبي خيثمة ، وغضب لما سمع من يضعفه في رواية ابن الجنيد ، وورد ذكره غفلا من أى كلام فى رواية الدورى ، ولم يذكره الطبراني ٠

---

(١) كقوله : ثقة لايختلفون فيه ، أو لاأعلمهم يختلفون في ثقته ٠
(٢) انظر الأرقام التالية :(١٧١) ، (٢١٢)، (٢٨٨)، (٣٢١)، (٥٠٧)٠
(٣) (م/١٩٠)٠
(٤) (م/٥٩١)٠
(٥) (م/٤٦٦)٠
(٦) (م/١٠١)٠
(٧) (م/٥٨٤)٠

ورواية التضعيف لم يوردها غير الباجي - فيما وقفت عليه - نقلا عن أبي بكر، ولم ينسبه، ولعله أبا بكر بن أبي خيثمة، والذى في تهذيب المزى وابن حجر توثيقه كباقي الروايات. وأما تضعيف العقيلى فقال الذهبي " ثقة مشهور ضعفه العقيلي بدون حجة ...." ولعل عبارة ابن حجر: " ربما وهم " احترازية راعى فيها مثل هذه الأقوال أكثر منها حقيقة تعبر عن واقع .

الحالة الثانية: هشام بن عبيدالله الرازى : وثقه ابن أبي حاتم، وقال أبوه : صدوق، وقال ابن حبان : يهم ويخطئ حتى بطل الاحتجاج به .

وليس أمامنا الا احتمالان : اما أن ابن عبدالبر لم يقف على كلام ابن حبان واما أنه لم يلتفت اليه. ويبدو أن الاحتمال الثاني هو الأرجح، فمن بين اثنين وأربعين راويا ذكر فيهم الاجماع أو الاتفاق على الوثاقة في " الاستغناء " وجدت أن ثلاثة وثلاثين راويا هم ثقات فما فوق عند ابن حجر، وستة رواة قال فيهم : صدوق (١)، والثلاثة الباقون قال عن أحدهم : صدوق عابد وكان يدلس (٢)، وعن الثاني : صدوق يهم (٣)، وقال عن الثالث : مقبول (٤).

وبالقاء نظرة على هؤلاء الرواة التسعة نجد أن خمسة منهم وثقهم الأكثرون، وتكلم فيهم الواحد والاثنان، واستنتجت من ذلك مايلي :-

أولا : أن ابن عبدالبر لايلتفت الى تضعيف واحد أو اثنين من النقاد اذا كان الأكثرون على توثيقه مثل أبي زرعة وابن معين وأبي حاتم، وبخاصة اذا لم يكن لذلك التضعيف وجه، كأن ينقل عكسه عن نفس الناقد، أو أن يكون الجرح المنقول غير مفسر، وفي حالة هشام بن عبيدالله

---

(١) هم: أبو خلدة خالدبن دينار، الاستغناء (١/٤٠١)، أبو جهضم موسى بن سالم (١/٥٢٨)، أبو شهاب الحناط موسى بن نافع (٢/٩٠٥)، أبو جعفر الخطمي عمير بن يزيد (١/٥٠٥)، أبو مكين نوح بن ربيعة (٢/٦٠٩)، أبو زميل الحنفي سماك بن الوليد (١/٦٥٤).

(٢) هو أبو حرة البصرى واصل بن عبدالرحمن (١/٥٦٩).

(٣) هو أبو قبيل حي بن هانئ (٢/٨٩٦).

(٤) هو أبو الحسن الهاشمي، الاستغناء (٢/١١١٦).

الرازى السابقة ، يبدو أنه اعتمد على توثيق ابن أبي حاتم وقول أبيه فيه : صدوق ليقول بعد ذلك : " ثقة لايختلفون في ذلك " ولم يلتفت الى تضعيف ابن حبان .

وفي ترجمة أبي قبيل حي بن هانىء الذى قال فيه ابن حجر صدوق يهم ، قال ابن عبدالبر : " قال أحمدبن حنبل ويحى بن معين : أبو قبيل ثقة ، وتابعهما على ذلك غيرهما ولاخلاف علمته فيه " ، وقد ذكره الساجي في الضعفاء ونقل تضعيفه عن ابن معين ، وقال ابن حبان : يخطىء ، فأما تضعيف ابن معين فقد نقل عنه فيه التوثيق ، وأما أنه يخطىء فان الخطأ – عند ابن عبدالبر – لايزحزح الراوى عن استحقاقه مسمى الوثاقة .

وأبو شهاب الحناط وثقه الأكثرون وقال فيه أحمد : منكر الحديث ، وقال ابن عدى : ليس بالمعروف ، ومع ذلك قال ابن عبدالبر : أجمعوا على أنه ثقة ثبت ، وقول أحمد موجود في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، فمن المستبعد ألا يكون أبو عمر قد اطلع عليه ، وحينئذ لم يبق الا الاحتمال المذكور سابقا وهو عدم التفاته الى مثل هذه المخالفات اليسيرة ، وقد يستأنس في التدليل على منهجه في هذا المجال بقوله في " التمهيد " : " وأصحاب قتادة الذين هم حجة فيه هؤلاء الثلاثة : شعبة وهشام الدستوائى وسعيد بن أبي عروبة ، فان اتفقوا لم يعرج على من خالفهم في قتادة ، وان اختلفوا نظر : فان اتفق منهم اثنان وانفرد واحد فالقول قول الاثنين لاسيما ان كان أحدهما شعبة ..."(١)

---

(١) التمهيد (١٤/٢٧٦-٢٧٧) .

ثانيا : يعتبر ابن عبدالبر لفظ صدوق ، وصالح ، على أنها من ألفاظ التوثيق التى لاتؤثر على مجمل حالة الرجل ، سواء كانت مثل هذه الألفاظ وحدها أو بجانب توثيقات أخرى ، ولذلك استنكر على ابن مهدى تفريقه بين الصدوق والثقة كما ذكرت ذلك سابقا ، وانما أعدت التأكيد على هذه المسألة لأن كثيرا من الرواة ينزلون من درجة الوثاقة عند ابن حجر اذا قال فيهم البعض : صدوق ، أو صالح .

فأبو جهم موسى بن سالم وثقه غير واحد ، وقال أبو حاتم وحده : صالح الحديث صدوق ، قال ابن عبدالبر : لم يختلفوا في أنه ثقة ، وقال ابن حجر مع ذلك : صدوق .(١)

وأبو زميل الحنفي سماك بن الوليد: وثقه أحمد وابن معين والعجلي ، وقال أبو حاتم : صدوق لابأس به ، وقال النسائي : ليس به بأس ، قال ابن عبدالبر : أجمعوا على أنه ثقة ، وقال ابن حجر : ليس به بأس .(٢)

وأبو خلدة خالد بن دينار وثقه الجميع ولم يرد فيه غير قول ابن مهدى السابق ذكره انه صدوق ، ورواية عن ابن معين انه صالح ، ومع ذلك قال ابن حجر صدوق ، وقال ابن عبدالبر : ثقة عند جميعهم .(٣)

وأما الراوى الذى ذكر ابن عبدالبر الاتفاق على وثاقته وقال ابن حجر انه مقبول فقد وثقه أبو حاتم وأبو زرعة وقال أبو داود: معروف ولست أدرى لم قال فيه ابن حجر ماقال مع أنه يوثق من هو دونه ، وهو عند ابن عبدالبر ثقة ولو لم يوثقه ذينك الامامين لأنه روى عنه ثلاثة : اثنان منهم ثقتان ، وأحدهما هو الزهرى ، وانما ذكر الاجماع أو الاتفاق لتوثيق امامين له . والله أعلم .

---

(١) انظر : التهذيب :(٣٤٤/١٠) ، والتقريب (٥٥٠).
(٢) انظر : التهذيب : (٢٣٥/٤) والتقريب (٢٥٦).
(٣) انظر : التهذيب : (٨٨/٣) ، والتقريب (١٨٧).

- مصطلح " حجـة " عند ابن عبدالبر -

أطلق ابن عبدالبر لفظة " حجة " على ثمانية رواة أكثرهم له فيهم كلام آخر من حيث التوثيق والاتقان . قال عن ثلاثة منهم انهم حجة في قتادة [(١)]، وعن ثلاثة آخرين انهم حجة في نافع [(٢)]، وذكر عن الثلاثة الباقين أنهم حجة في نقلهم باطلاق [(٣)]، أحدهم [(٤)] ذكر مرة أنه حجة باطلاق ، ومرة أنه حجة في نافع .

وكل هؤلاء ممن قال فيهم ابن حجر ألفاظا للتوثيق مكررة ، أحدهم فقط وصفه - مع ذلك - بالاختلاط وكثرة التدليس ، فأربعة قال فيهم انهم ثقات أثبات ، زاد في أحدهم : حجة ، وقال عن خامس : ثقة حافظ متقن ، وعن السادس : ثقة عابد ، وعن السابع : ثقة حافظ كثير التدليس واختلط ، وعن الثامن وهو مالك : رأس المتقنين وكبير المتثبتين .

---

(١) هو : سعيد بن أبي عروبة (م/١٨٣) ، شعبة بن الحجاج (م/٢١٧) ، وهشام الدستوائي : (م/٥٨٣) .

(٢) هو: أيوب السختياني (م/٥٤) ، عبيدالله بن عمر بن حفص (م/ ٣٨٧) ، ومالك بن أنس (م/ ٤٦٦) ،

(٣) هم : ثابت بن أسلم البناني (م/ ٦٨) ، وقتيبة بن سعيد : (٤٥٢) ، ومالك بن أنس (م/ ٤٦٦) .

(٤) هو مالك بن أنس .

مفهـــــــوم " الحجـــــــــة " :

ذكر السخاوى أن كلام أبي داود " يقتضي أن الحجة أقوى من الثقـــــة ، وذلك أن الآجرى سأله عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال : قال الآجرى : فقلـــت : هو حجة ، قال: الحجة أحمد بن حنبل ..." (١) ، ونقل السخاوى أيضا قول عثمان بـــن أبي شيبة في أحمد بن عبدالله بن يونس أنه ثقة وليس بحجة ، وكذاقول ابن معين في محمد بن اسحاق انه ثقة وليس بحجة (٢) ، قال المنذرى معلقا على صنيع ابن معين " ... يشبه أن يكون هذا رأيه في أن الثقة دون الحجة ، وهو خلاف المحكي عنهم في ذلك " (٣) .

وقال الذهبي : "... والحافظ أعلى من المفيد في العرف ، كما أن الحجة فوق الثقة " (٤) .

وقال الحاكم : "... والأئمة فرقوا بين الصدوق والثقة والحجة والثبت ." (٥)

غير أن المثال الذى استدلوا به على أن ابن معين يرى التفريق بيـــن الثقة والحجة أخشى ألا يسعفهم ، فهناك احتمال أنه يريد بكلامه ذاك أن ابـــن اسحاق ثقة في دينه بحيث لايكذب ، لكن لايحتج به في الحديث ، ويدل على ذلـــك النقول الأخرى التى نقلت عن ابن معين في ابن اسحاق ، ففي كامل ابن عـــدى : سئل : هل هو حجة ؟ فقال : " هو صدوق ، ولكن الحجة عبدالله بن عمرو الأوزاعي

---

(١) فتح المغيث (٣٦٤/١) وصحة العبارة كما ذكر أحد الباحثين عن نسخـــة خطية : " وذلك أن الآجرى سأله عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال : ثقـــة يخطىء كما يخطىء الناس ، قال الآجرى : فقلت : هو حجة ؟ قال : الحجـــة أحمد بن حنبل " ، مباحث في الجرح والتعديل (٣١) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) جواب الحافظ المنذرى على اسئلة فى الجرح والتعديل (٥٦) وانظر تعليـــق المحقق وأن كلام المنذرى غريب ، وأن صنيع العلماء هو أن الحجة فـــوق الثقة .

(٤) تذكرة الحفاظ (٩٧٩/٣) ومباحث في الجرح والتعديل (٣٢) .

(٥) المدخل (٢/ ٦٠١) .

(كذا) وسعيد بن عبدالعزيز "[1] وقال عنه أيضا : " ليس بذاك هو ضعيف "[2]
وفي الكامل أيضا قال يعقوب بن شيبة لابن معين : كيف محمد بن اسحاق
عندك ؟ قال: ليس هو عندي بذاك ، ولم يثبته وضعفه ولم يضعفه جدا ،
فقلت له : ففي نفسك من صدقه شيء ؟ قال : لا ، كان صدوقا "[3]. ففي هذا
الكلام تصريح بمقصده وتفسير للثقة المذكورة هناك وأنها ثقة ديانة لاثقة
رواية ، ثم ان هذا التفسير هو المخرج في هذه الحالة للجمع بين أقوال
ابن معين والله أعلم .

قال المعلمي اليماني : "... وقد اختلف كلام ابن معين في جماعة :
يوثق أحدهم تارة ويضعفه أخرى ... وجاء عنه توثيق جماعة ضعفهم الأكثرون
وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة " ثقة " لايريدبها أكثر من
أن الراوى لايتعمد الكذب ..."[4].

وعلى كل حال ، فقد تكون تلك النقول التى تدل على التفريق مذاهب
لأصحابها وغيرهم يرى التسوية بين اللفظين كالمنذرى الذى ادعى أن المحكى
عن الأئمة خلاف ماذهب اليه ابن معين ، وكابن عبدالبر الذى رد على ابن
مهدى تفريقه بين الصدوق والثقة ، وكابن عدى ، فقد علق على قول ابن
عيينة - في سهيل بن أبي صالح انه ثبت - بقوله : "... وهذا يدل على
ثقة الرجل ... وسهيل عندى مقبول الأخبار ثبت لابأس به ". وقال السيوطى:
" وثقه ابن عيينة وابن عدى "[5]. فجعلوا تلك الألفاظ بمثابة " ثقة "
وما أحسب أن أمثال هذه المسائل مما ينعقد فيه اتفاق أو اجماع ،

---

(١) الكامل (٢١١٨/٦).
(٢) الجرح (١٩٤/٧).
(٣) الكامل (٢١١٩/٦).
(٤) التنكيل (٢٥٧/١).
(٥) اسعاف المبطأ (١٨) ، وانظر (م/٢١٣).

بل لكل ناقد وجهة هو موليها ومنهج يختطه لنفسه لايدرك الا بالاستقراء والتتبع ، وقد لايسعفنا المثال والمثالان في مثل هذه المسائل ، وقد لايكون لبعض الأئمة منهج ثابت أصلا يطرد في كل جزئياته أو في أغلبها .
وعلى كل حال فان المعنى والايقاع اللغويين لكلمة " حجة " وكذا ما استقر عليه الاستعمال العرفي يفيدان قوتها في الدلالة على الوثاقة ، وأن من قيلت فيه هذه الكلمة يكون أقوى وأوثق مما لو اكتفي فيه بمجرد كلمة " ثقة " .

وبالنسبة لابن عبدالبر فان استعماله القليل للفظة " حجة " مجردة أو مقرونة بكلمة " ثقة " وعدم تصريحه بمراده من هذه الكلمة أو غيرها قد لايمكننا من الوصول الى شيء محدد تطمئن اليه النفس سوى الاعتقاد باتحاد المعنى بين لفظي " ثقة " و " حجة " وهذا القدر لامجادلة فيه ، غير أن هناك امارتين قد تساعدان الباحث على الاعتقاد بأن قوله في الراوي : " حجة " أعلى مرتبة ممن يقول فيه " ثقة " .

الأمارة الأولى : ان الثمانية رواة الذين أطلق عليهم لفظة " حجة " كلهم من كبار الأئمة في الحديث من أمثال مالك بن أنس وشعبة بن الحجاج وأيوب السختياني وقتيبة بن سعيد .

والامارة الثانية : وهي أن الأربعة عشر راويا ممن قال فيهم : " ثقة حجة " أغلب أحاديثهم تناولت أحكاما شرعية للحلال والحرام ، وبقياس مواصفات هؤلاء الرواة مع من وصفوا بالثقة عنده ، وباستحضار مفهوم الثقة الواسع عند أبي عمر ، بهذا وذاك يترجح ماذهبت اليه ، هذا بالاضافة الى أن ندرة استعمال هذه الألفاظ قد يكون بحد ذاته دليلا على أنه لايطلقها الا على رواة معينين . والله أعلم .

- مصطلح : " ثقة حجة " عند ابن عبدالبر[1]

أطلق ابن عبدالبر هذه العبارة على أربعة عشر راويا ، قال ابن حجر عن تسعة منهم : ثقة[2] ، وعن اثنين : ثقة حجة[3] ، وعن واحد : ثقة ثبت فقيه[4] ، وعن آخر : له رؤية[5] ، وعن الأخير : صدوق ربما وهم[6] .

وباستثناء الأخير فان الباقين جميعا لم يؤثر في واحد منهم جرح لافي الحال ولافي الحفظ ، سوى ماذكره أبو حاتم عن ابراهيم بن عقبة (م /١٣) حيث قال : صالح لابأس به يكتب حديثه ، وهي عبارة من مراتب الاعتبار أقرب لكن قال العراقي في ذيل الميزان : وثقه أبو حاتم .

أما المستثنى وهو العلاء بن عبدالرحمن فان ابن عبدالبر قال فيه : "... العلاء بن عبدالرحمن ثقة ، روى عنه جماعة من الأئمة ،ولم يثبت لأحد فيه حجة ، وهو حجة فيما نقل"[7] . فيبدو أن السياق الذى صيغ فيه هذا التوثيق والفصل بين لفظة : " ثقة " ولفظة " حجة " يشعران بأن الرجل ليس بمرتبة من يقال فيه " ثقة حجة " ، وبخاصة أن ابن عبدالبر نفسه ذكر في أحد مواضع التمهيد بأنه كان في حفظه شيء ، وذكر في " الانصاف " أنه ليس بالمتين ، مراعيا في ذلك تضعيف ابن معين له - وان رده - وانفراده بألفاظ حديث لميروه غيره ، ولذلك قال ابن حجر : صدوق ربما وهم ، وعلى كل حال فان عبارة " ثقة حجة " من مراتب التوثيق العليا عند ابن عبدالبر ، وهي أقوى - من لفظة ثقة مجردة - في الدلالة على ثقة الرجل وسلامته من الطعون في عدالته وفي ضبطه .

---

(١) قد يضيف وصفا آخر الى هذه العبارة كقوله : جليل أو فقيه أو كثير الحديث .

(٢) انظر أرقام التراجم التالية : (١٣)، (٢١٢)، (٢٦٣)، (٢٨٩)، (٣٦٢)، (٣٩١)، (٤٥٥)، (٤٦١)، (٤٩٨) .

(٣) انظر (م/٣٣)، (م/٤٨) .

(٤) انظر (م/٢٢٣) .

(٥) انظر (م/٤٦٧) .

(٦) انظر (م/ ٤١٢) .

(٧) (م/٤١٢) .

وبالقاء نظرة على أحاديث هؤلاء الموصوفين بهذه العبارة نجد مايلي :

أولا : أن تسعة رواة من أصل ثلاثة عشر راويا - مع استبعاد العلاء بن عبد الرحمن - هم من مشائخ الامام مالك بن أنس .

ثانيا: أن أحاديثهم كلها مما ورد في الموطأ وليست من الأحاديث الواردة في الشرح .

ثالثا: أن كثيرا من هذه الأحاديث تتناول أحكاما شرعية واستنبط منها ابن عبد البر استنباطات فقهية من نهي ووجوب وخلافه ، وحكم على بعض هذه الأحاديث بالصحة .

ومثال ذلك حديث اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الرابع في الرجل الذى أتى بعض الصحابة - ومنهم أنس راوى الحديث - وأخبرهم بأن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة : " يا أنس قم الى هذه الجرار فاكسرها فقال : فقمت الى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى تكسرت "(١).

واستدل ابن عبد البر على مجموعة أمور من خلال هذا الحديث منها :
أن نبيذ التمر اذا أسكر فهو خمر ، قال : "... وهو نص لايجوز الاعتراض عليه"(٢)

وقال : " وفي هذا الحديث أيضا قبول خبر الواحد لأنهم قبلوا خبر المخبر لهم ...."(٣)

" وفيه حجة لمن قال : ان الخمر لاتخلل ... "(٤)

وفي الحديث الخامس من أحاديث اسحاق قال : "... فحديث أنس من أثبت شيء ، وعليه عول البخارى وأبو داود في هذا الباب .(٥)

---

(١) التمهيد (١/ ٢٤٢).
(٢) التمهيد (٢٤٣/١).
(٣) التمهيد (٢٥٨/١).
(٤) التمهيد (٢٥٩/١).
(٥) التمهيد (٢٦٦/١).

وعن حديث لاسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :" صلاة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائم ".[(١)]

قال : "... والقول عندهم قول مالك ، والحديث محفوظ لعبد الله ابن عمرو بن العاص".[(٢)]

وقال : " وهذا الحديث أصل في اباحة الصلاة جالسا في النافلة ..".[(٣)]

وقال عن حديث لصالح بن كيسان : " هذا حديث صحيح الاسناد عند جماعة أهل العلم بالنقل لايختلف أهل الحديث في صحة اسناده ...".[(٤)]

وانظر أمثلة أخرى على تصحيحه لأحاديث هؤلاء الرواة والاحتجاج بما فيها من أحكام في (١/١٤٠)، و(٢/٢٢٣)، (٦/٢٨٦) ، (١٣/٩٥) ، (١٣/٩٠ - ٩١) ، (١٩/١١٨).

رابعا : أن الذين وصفوا بأنهم " ثقة حجة " من الوثاقة بحيث يستطيع الواحد منهم التفرد بحكم من الاحكام . فقد أورد حديث سمي مولى أبي بكر بن عبدالرحمن التاسع : " العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة " وقال : " هذا حديث انفرد به سمي ليس يرويه غيره واحتاج الناس اليه فيه ، وسمي ثقة حجة فيما نقل ..".[(٥)]

---

(١) التمهيد (١/١٣١-١٣٢).
(٢) التمهيد (١/١٣٢).
(٣) التمهيد (١/١٣٣).
(٤) التمهيد (٢٠/٥٦).
(٥) التمهيد (٥/٥٦١) مخطوط .

- مصطلح : " حافظ " عند ابن عبدالبر -

أطلق أبو عمر بن عبدالبر هذا المصطلح على أربعة وأربعين راويا ، بعضهم من كبار الأئمة وممن قال فيهم عبارات أخرى هي آكد في التوثيق والجلالة من هذه ، منهم مالك والشافعي وغيرهما ، أطلق ابن حجر لفظة " ثقة " على أربعة عشر راويا من هؤلاء الحفاظ (١)، يتبعها في بعضهم بقوله : فقيه مصنف (٢)، أو صحيح الكتاب (٣)، أو تكلم فيه بلا حجة (٤). وقال الحافظ عن ثمانية آخرين انهم ثقات أثبات (٥)، بعضهم من الفقهاء ، غير أن بعضهم ربما دلس (٦)، أرمي بالقدر (٧).

وثلاثة رواة هم من الثقات الحفاظ عند ابن حجر (٨)، قال عن أحدهم انه كثير التدليس واختلط (٩). وواحد قال عنه ابن حجر : ثقة مأمون (١٠)، وسبعة رواة أطلق فيهم الحافظ عبارات التوثيق المكررة والمكونة من ثلاثة ألفاظ فما فوق (١١)، وذلك كقوله : ثقة متقن حافظ امام قدوة ، وكقوله : ثقة ثبت حجة ... الخ لكن قال عن اثنين منهم : ربما دلسا (١٢).

---

(١) انظر أرقام التراجم التالية (٣٨)، (٥٢)، (٥٣)، (٧٣)، (١٣٧)، (١٦١)، (٢٠١)، (٢١٩)، (٣٠٠)، (٣٥٩)، (٥٠٤)، (٥٠٦)، (٥١٩)، (٥٣٧).

(٢) كعبدالله بن عبدالله بن أبي سلمة (م/٣٠٠).

(٣) كجرير بن عبدالحميد (م/٧٣).

(٤) كاسرائيل بن يونس (م/ ٣٨).

(٥) انظر : (٤١)، (١١١)، (١٢٧)، (١٥٥)، (١٨٧)، (٣٨٧)، (٥٨٣)، (٥٩١) .

(٦) كحماد بن أسامة (م/ ١١١).

(٧) كهشام بن أبي عبدالله : (م/٥٨٣).

(٨) انظر أرقام التراجم التالية (١٥)، (١٨٣)، (٥٩٢).

(٩) انظر (م/١٨٣).

(١٠) انظر (م/٤٤٥).

(١١) انظر (٥٤)، (١٩٢)، (١٩٣)، (٢١٧)، (٢٩٣)، (٤٦٣)، (٦٠٠).

(١٢) هما سفيان الثوري (م/١٩٢)، وسفيان بن عيينة : (م/١٩٣).

وقال ابن حجر عن مالك بن أنس : رأس المتقنين وكبير المتثبتين.(١)

وعن الشافعي : المجدد لأمر الدين على رأس المئتين .(٢)

وقال عن أحد الرواة : ثقة يغرب ،وعن آخر : ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين (٣)، وذكر الذهبي أنه حافظ ماضره التفرد ولا التغير،(٤)وثالث قال عنه ابن حبان : مستقيم الحديث .(٥)

وقال ابن حجر عن راويين انهما صدوقان ،(٦) وقيد الصدق في أربعة آخرين بوقوع الخطأ في أحاديث أحدهم التي من حفظه ،(٧) وباختلاط بعض الأحاديث عند الثاني ،(٨) وبوقوع المناكير عند الثالث ،(٩) والوهم القليل عند الرابع .(١٠)

---

(١) (م/٤٦٦).

(٢) (م/٤٨٣).

(٣) (م/٥).

(٤) (م/٣٧٦).

(٥) (م/٣٨٩).

(٦) انظر: (م/٣٥) و(م/٣٥٥).

(٧) هو اسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس (م/٤٤).

(٨) هو محمد بن عجلان :(م/٥٠٨).

(٩) هو سعيد بن داود الزبيرى (م/١٧٧).

(١٠) هو يونس بن أبي اسحاق السبيعى (م/٦٣٠).

مفهوم الحافظ بين النقاد وبين ابن عبدالبر : -

اشترط غير واحد من علماء المصطلح أن يكون الحافظ عدلا حتى يحتج به وبروايته [(١)] ، وذكر السخاوى أن مجرد الوصف بالحفظ أو الاتقان غير كاف في التوثيق ، واستدل لذلك بسؤال ابن أبي حاتم أبا زرعة عن رجل فقال:".. حافظ فقال له : أهو صدوق ؟ وكان أبو أيوب سليمان بن داود الشاذكوني من الحفاظ الكبار الا أنه كان يتهم بشرب النبيذ وبالوضع ..." [(٢)]

وقال الذهبي عن أحد الرواة انه حافظ ضعيف [(٢ ب)]، ولذلك قال في تحديد مفهوم الثقة والحافظ : " تشترط العدالة في الراوى كالشاهد ، ويمتاز الثقة بالضبط والاتقان ، فان انضاف الى ذلك المعرفة والاكثار فهو حافظ " [(٣)].

وقال ابن حجر فى بيان شروط الحافظ : "... فللحافظ في عرف المحدثين شروط اذا اجتمعت في الراوى سموه حافظا: وهو الشهرة بالطلب والأخذ من أفواه الرجال لامن الصحف ، والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم ، والمعرفة بالتجريح والتعديل وتمييز الصحيح من السقيم حتى يكون مايستحضر في ذلك أكثر مما لايستحضره مع استحضار الكثير من المتون ..." [(٤)]

ولذلك لما قال ابن القطان في الأجلح بن عبدالله بن حجية انه ماكان يفصل بين الحسين بن علي وعلي بن الحسين عقب ابن حجر عليه بقوله :".. يعني انه ماكان بالحافظ ..." [(٥)] وقد ذكر ابن حجر هذه الشروط في معرض بيانه أن الحديث الصحيح لايشترط في رواية الحفظ لابهذا المعنى - بحيث يقال له : الحافظ ، ولابمعني أن يحفظ مايحدث به بعينه .

---

(١) ارشاد طلاب الحقائق :(٣٢١/١-٣٢٢) ، والمقدمة (٢٣٧).
(٢) فتح المغيث (٣٦٣/١). (٢ ب) الميزان:(٤٥٠/٤) .
(٣) الموقظة (٦٧-٦٨).
(٤) النكت (٢٦٨/١).
(٥) التهذيب (١٨٩/١).

وصنيع ابن عبدالبر يفيد بأن " الحافظ " عنده أعلى مرتبة من الثقة، وكذا من قال فيه : حافظ ثقة من باب أولى ، وذلك لأمور : -

أولها: قال في أحد المواضع من التمهيد مايلي : "... لأن الذين وصلوه من أهل الحفظ والثقة ، واسرائيل ومن تابعه حفاظ ، والحافظ تقبل زيادته ..."(١)

وكلامه هذا يوحي أولا بأن الحافظ هو الذى يتوفر فيه شرطا الثقة والحفظ ، ويفيد ثانيا بأن الحافظ من مميزاته أن تقبل زيادته ، وقد ذكر هذا المعنى غير مرة ، أعني الربط بين الحافظ وقبول زيادته (٢) .

الثاني : ليس كل ثقة تقبل زيادته عند ابن عبدالبر، بل ان بعض الثقات لايحتج بما ينفردون به ، وبعضهم لايصلح الا لأحاديث الفضائل والرغائب، وهو الأمر الذى بينته مرارا من سعة مفهوم الثقة عنده .

وقد يعترض على هذا الكلام فيقال بأن بعض هؤلاء قيل فيهم مصطلح : صدوق ، بل وقيل فيهم : صدوق له مناكير أو يهم كما مر بيانه .

وللاجابة على مثل هذا الاعتراض يقال : -

أولا : كما الأمر في الثقات ، فان التوثيق الفردى غير التوثيق الجماعي بمعنى أن النص على ثقة راو من الرواة بعينه أقوى فى الدلالة على الوثاقة مما لو أخذنا ثقة هذا الراوى من اطلاق عام يشمله ويشمل غيره من الرواة ، فقد يكون مراد الناقد من مثل هذا الاطلاق أن أغلب من فى السند رواةثقات ثبتت واستقرت وثاقتهم ، ودخل غيرهم معهم لموافقتهم لهم فيما رووا في هذا الحديث بعينه لا لأنهم ثقات في كل الأحوال .

---

(١) التمهيد (١٩/٨٨).

(٢) انظر مثلا أرقام التراجم التالية :(١٥)،(٤١)،(٢٠١)،(٣٠٠)،(٣٨٧).

فالحجاج بن أرطأة ذكر غير مرة أنه ضعيف لايحتج به ، لكنه في أحد المواضع لما وافق بعض الثقات على أمر من الأمور سلكه في عدادهم.(١)

واسماعيل بن أبي أويس نص في أحد المواضع على تضعيفه ، لكنه لما وافق جماعة من الحفاظ أمثال الشافعي وابن مهدى على ذكر لفظة في السند سلكه في عدادهم ، وبخاصة أن الحديث مدني أخرجه مالك في موطئه(٢) ، وقد قال أبو داود عن اسماعيل : ثقة حافظ لحديث بلده .

وبالنسبة لمحمد بن عجلان فقد قال فيه ابن حجر : صدوق الا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ، والحالات التى أورده فيها ابن عبدالبر ووصفه بالثقة أو الحفظ أو بهما معا لم يرد فيها أى حديث لأبي هريرة أضف الى ذلك موافقته للثقات الأثبات على مارووا كأمثال موسى بن عقبة وأيوب السختياني.(٣)

وسعيد بن داود الزبيرى الذى قال فيه ابن حجر : " صدوق له مناكير عن مالك ، ويقال اختلط عليه بعض حديثه " ينطبق عليه نفس ماقيل عن اسماعيل وابن عجلان من حيث انه روى نفس مارواه الحفاظ عن مالك كيحى بن يحى الليثي وابن مهدى والشافعي ،ولم يشذ في روايته عنهم(٤) . وأما يونس ابن أبي اسحاق السبيعي الذى قال فيه ابن حجر : صدوق يهم قليلا فقد وثقه الذهبي(٥) ، وذكر ابن عبدالبر أنه تابع غيره من الحفاظ فيما رووا.

وانما رجحت هذا المسلك في حل مثل هذا الاشكال بالنسبة لهؤلاء الرواة لأن ابن عبدالبر سبق وأن ضعف بعضهم أو لينهم ، وحتى لو افترضنا أنهم عنده من الحفاظ فعلا وباطلاق ، وأنه نسي أو ذهل عن كلامه السابق فيهم أو لم نقف نحن على هذا التضعيف أصلا فان الأمر يبقى مستبعدا استبعاد أن يسوى ابن عبدالبر بين الشافعي وابن المبارك وبين اسماعيل بن أبي أويس والحجاج بن أرطأة في الثقة والحفظ والاتقان .

---

(١) انظر (م/٨٨). (٢) انظر (م/٤٤).
(٣) انظر (م/٥٠٨)، والتمهيد (٢٥٤/١)، (١٩/٥)، (٢٩٥/١٥).
(٤) انظر (م/١٧٧).
(٥) انظر (م/ ٣٠ ٦).

- مصطلح : " حافظ ثقة " عند ابن عبدالبر -

أطلق هذه العبارة على ستة عشر راويا تسعة منهم نعتهم بالحفاظ في مواضع أخرى ، وكلهم ممن قيلت فيهم ألفاظ التوثيق المكررة (١) .

وأما الباقون وهم سبعة رواة فقد وثق ابن حجر أحدهم (٢) ، وقال عن الثاني : ثقة فاضل يدلس ويرسل (٣) ، وعن الثالث : ثقة ثبت فاضل الا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة (٤) ، وقال عن الرابع : ثقة ثبت كثير التدليس والارسال الخفي (٥) ، وعن الخامس : ثقة فقيه امام في المغازي (٦) ، وقال عن السادس : صدوق يدلس (٧) ، وعن الأخير : صدوق ربما وهم ورمي بالارجاء (٨) - ويلاحظ أن بعض هؤلاء ممن اكتفي فيه بلفظة " ثقة " أو قيل فيه صدوق أو صدوق يدلس أو ربما وهم ، يلاحظ أنهم أدرجو ضمن حكم ابن عبدالبر مع غيرهم من الثقات الحفاظ، أو كان منه لبعضهم قول آخر .

---

(١) انظر أرقام التراجم التالية : (٤١)، (٥٤)، (١٢٧)، (١٩٢)، (١٩٣)، (٢١٧)، (٣٨٧)، (٤٤٥)، (٤٦٦) .

(٢) هو أيوب بن موسى (م/ ٥٩) .

(٣) هو عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج (م/٣٦٨) .

(٤) هو معمر بن راشد (م/٥٤٢) .

(٥) هو هشيم بن بشير (م/ ٥٨٨) .

(٦) هو موسى بن عقبة (م/٥٥٩) .

(٧) هو محمد بن مسلم أبو الزبير المكي (م/ ٥١٦) .

(٨) هو عبدالعزيز بن أبي رواد (م/٢٩٩) .

ـ قوله : " ثقة معروف بالعلم " ـ

أطلق ابن عبدالبر هذه العبارة على ثمانية رواة وردوا في سند واحد قال عقبه : "... وهذا اسناد صحيح كل مذكور فيه ثقة معروف بالعلم ..." (١) ثلاثة رواة من هؤلاء وثقهم الحافظ ، (٢) وقال عن اثنين آخرين : ثقة حافظ ، زاد في أحدهما قوله : متقن ، (٣) وقال في السادس : ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين ، (٤) واثنان ـ ماعدا شيخه ـ لم أجدهما ، (٥) وهما في آخر السند .

من خلال ماسبق ذكره من هذه المصطلحات : ـ معروف ، مشهور ، ثقة معروف بالعلم ، أشهر من أن يحتاج الى ذكره ، روى عنه العلم ـ يمكن الخروج بجملة ملاحظات : ـ

أولا : ان أكثر مايقرن ابن عبدالبر المعرفة بالنسب والشهرة بالعلم ، وهذا لايعني أنه لايستعمل العكس ، بل قال في أحد الرواة : معروف مشهور النسب ، وقال في آخر : معروف بحمل العلم. ويمكن القول أيضا بأن أبا عمر يسوى بين لفظتي : معروف ومشهور اذا أريد بهما المعرفة والشهرة بحمل العلم ، ففي ترجمة عبدالله بن عبدالله بن الحارث بن نوفل قال : معروف عند أهل العلم وأهل النسب ، وقال في موضع آخر : مشهور . (٦)

---

(١) التمهيد (١٩٣/١٧).

(٢) انظر (م/٢٢) و (م/٤٩٥) و (م/٤٩٧).

(٣) انظر (م/٢٦) ، (م/٢٦٧).

(٤) انظر (م/٣٥٧).

(٥) انظر (م/١٣١)و(م/٢٦١).

(٦) (م/٣٢٧).

ثانيا : وقد يقصد ابن عبدالبر بهاتين الكلمتين معاني أخرى غير حمل العلم ، ففي ترجمة عبدالله بن الحارث بن نوفل قال[(١)] : "... مشهور نزل البصرة وتراضى به أهلها في الفتنة عند موت يزيد بن معاوية فولي أمرهم وكانت فيه غفلة ... "

ففي هذا الموضع قد تحمل الشهرة على معناها اللغوى البعيد عن شهرة العلم – حتى ولو كان الرجل ثقة – بدليل المكانة التى تبوأها قومه ، وبدليل أن ابن عبدالبر ذكره عرضا في هذا الموضع ولم يورد له رواية •

وفي ترجمة عمر بن عبيدالله بن معمر قال[(٢)] : "... مشهور ، هو مولى أبي النضر من فوق ..." وفي هذا الموضع قد يكون المقصود هو شهرة النسب بدليل قوله اللاحق : هو مولى أبي النضر من فوق ، وقد يكون شهرة المكانة لأنه لم يذكره بوثاقة غير ابن حبان ، وقال فيه ابن حجر : أحد وجوه قريش وأشرافها ، وقد يكون الأمران معا • وعلى كل حال فان السياق الذى ترد فيه مثل هذه المصطلحات هو الذى يمكن أن يحدد المراد منها بشيء من التحديد والدقة ، وأى كلام عام في هذا المجال هو تقريبي •

ثالثا : ان معرفة نسب الراوى وشهرته وشهرة مكانته عناصر يؤكد عليها ابن عبدالبر كثيرا لأنها ترفع عنه الجهالة وتثبت له العدالة الدينية وتجعله أهلا لأن يروى عنه •

وبالتتبع وجدت أن أبا عمر أطلق العبارات السابقة على ثلاثة أصناف من الرواة :

---

(١) (م/٣١٢)•

(٢) (م/٤٢٥)•

الصنف الأول : رواة متفق على عدالتهم ووثاقتهم كما ذكر ابن حجر وغيره .

الصنف الثاني : رواة مختلف فيهم وهم الذين قال فيهم الحافظ : صدوق يخطىء ، يهم ... الخ .

الصنف الثالث : رواة لم يعرفوا بجرح ولاتعديل وقد يقول ابن حجر فيهم : مقبول .

والملاحظ أن الرواة المندرجين تحت هذه العبارات - وهم أكثر من خمسين راويا - أن ابن حجر لم يضعف صراحة غير واحد منهم حقه أن يكون من المختلف فيهم كما هي عادة ابن حجر في أمثاله . كما يلاحظ أن ابن عبدالبر قد قرن بعض تلك الألفاظ بالوثاقة ، أو وثق بعض من أطلقت فيهم تلك الألفاظ في مواضع أخرى (1) .

وبناء على ماسبق ذكره أستطيع أن أخلص من ذلك كله الى أن الرواة الذين قال ابن عبدالبر فيهم هذه الألفاظ هم من الثقات عنده بالمفهوم الواسع الذى يتبناه أبو عمر والذى أوضحته غير مرة ، فالصنف الأول هم من كبار الثقات عنده وعند غيره وهم ممن ثبتت عدالتهم واشتهرت وثاقتهم بحيث لايقبل فيهم قول لقائل ، والصنف الثاني والثالث مما يقع الخلاف فيهم بين ابن عبدالبر وبين غيره من حيث الاطلاق اللفظي لافي حقيقة الأمر والواقع .

فرواة الصنف الثاني لايعني توثيق أبي عمر لهم أنه يقبلهم في كل الأحوال ، فقد ترد بعض المواضع يرفض رواياتهم فيها وقد يضعفهم بسببها كما سبق بيانه وتوضيحه بالأمثلة . وفي هؤلاء الرواة مثلا قال عن بعضهم انهم معروفو النسب مشهورون بالعلم في سياق الاحتجاج والرد على من انتقدهم ،

---

(1) انظر مثال ذلك أرقام التراجم التالية (٣٠٩)،(٣١٢)،(٤٤٦)،(٤٤٨)، (٣٣٨)،(٦٣٤).

ومع ذلك قال عن أحدهم في موضع آخر : ضعيف لايحتج به فيما خولف فيه أو انفرد به (١) .

وأما الصنف الثالث فهو من الثقات أيضا بمعنى أنه لم يرد فيهم جرح ولم يرووا منكرا ، ولايعني توثيقه لمثل هؤلاء الاحتجاج بهم مطلقا أيضا ، بل غالب أحاديثهم في الرغائب والفضائل ، وهم الذين يطلق عليهم عبارة الشيوخ الثقات .

---

(١) انظر (م/ ٢٧٥) .

- مصطلح : " ثقة مأمون " عند ابن عبدالبر -

وصف ابن عبدالبر ستة عشر راويا بهذا الوصف ، أضاف اليه في بعضهم نعوتا أخرى كقوله : عاقل حكيم[1] أو محسن أو كثير الحديث[2] ... الخ ، وقد وثق ابن حجر سبعة منهم ، ووثق الذهبي ثامنا ، وقال الحافظ اعن اثنين[3] : ثقة ثبت ، وعن ثالث : ثقة متقن[4] ،وعن رابع : ثقة علامة[5] ، وقال عن ثلاثة رواة : صدوق[6] ،زاد في أحدهم قوله : فقيه امام ، والأخير من رجال الأندلس قال عنه ابن الفرضي[7] : امام في الفقه والحديث .

والثلاثة الذين قال فيهم ابن حجر : صدوق ، لم يضعف اثنين منهم غير ناقد أو ناقدين والثالث تكلم فيه بعضهم ، وابن عبدالبر نفسه أشار الى أنه لم يكن في الحفظ هناك في نفس السياق الذى ذكر فيه بأنه ثقة مأمون .

ولعل هذا يؤكد بأنه لايعول كثيرا على التفريق اللفظي بين لفظة " ثقة " ولفظة " صدوق " وماشابهها ، وأن لفظة " مأمون " في هذه الحالات تشعر بالتركيز على العدالة أكثر من تركيزها على الضبط والاتقان ، ولذلك لاحظنا أن مصطلح " ثقة حجة " مثلا أقوى منها في الدلالة على الجانب المذكور.

---

(١) انظر أرقام التراجم التالية :(١٢١)،(١٦٦)،(١٧٤)،(٢٢٧)، (٢٦٦) ، (٢٩٥)، (٦١٢).

(٢) (م/١٣٩) وتوثيقه ليس من ابن عبدالبر وانما من غيره في أثناء السند.

(٣) انظر (م/١٤١)، (م/٥٧٤).

(٤) (م/٣٠٤).

(٥) (م/٤١٣).

(٦) انظر "(م/٧٧) ، (م/١٠٩)، (م/٢٩٦)

(٧) (م/٢٠).

- مصطلـح : " ثقـة محـدث " -

قالها ابن عبدالبر في أربعة رواة قال ابن حجر في أحدهم : ثقة ،[1] زاد في الثاني قوله : مكثر ،[2] وقال عن الثالث : ثقة له أفراد،[3] وعن الرابع : صدوق له أوهام ،[4] وقال الذهبي : صدوق .

---

(١) (م/٥٩٤).
(٢) (م/٦٢٠).
(٣) (م/ ٤٥٧).
(٤) (م/٥١٣).

– مصطلح " ثقة فاضل " –

خلع ابن عبدالبر هذين الوصفين على ثمانية رواة مضيفا الى أكثرهم بعض الصفات الأخرى كالأدب والعبادة والفقه ، غير أن هذين الوصفين هما الجامع المشترك بين هذه المجموعة (١) • وقد وثق ابن حجر خمسة منهم ، وقال عن السادس : ثقة جليل (٢) ،وعن السابع : ثقة عالم (٣) ، وعن الأخير : ثقة فاضل (٤) •

---

(١) انظر أرقام التراجم التالية /(١١)،(٤٣) ،(١٥٦)،(٢٤٧)،(٢٦٤)•

(٢) (م/ ٦٠)•

(٣) (م/٥١٥)•

(٤) (م/٥٢١)•

- مصطلح : " ثبت حافظ " عند ابن عبدالبر -

أطلق ابن عبدالبر هذه العبارة على أحد عشر راويا ضمن سياق اجمالي عام ، فقد ذكر حديثا اختلف فيه بين الوقف والرفع وأورد أسماء من رفعه ثم قال : "... والحديث ثابت مرفوع لايضره تقصير من قصر في رفعه لرفع الحفاظ الأثبات له ولاجتماع الجماعة من رواة نافع على رفعه منهم أيوب ابن موسى وسائر من ذكرنا "(١) .

وخمسة من هؤلاء الرواة ممن سبق ذكرهم وورودهم ضمن عبارات التوثيق السابقة كعبارة : " حافظ ثقة "(٢) .

وأما الآخرون فثلاثة وثقهم ابن حجر(٣) زاد في الأخير منهم : فقيه ، وقال عنه الذهبي : ثقة ثبت ، واثنان صدقهما(٤) وقال عن الثاني منهما : شيعي ، ولينه في موضع آخر ، وقال عن الآخير : صدوق له أوهام ومراسيل(٥) : ويقال في هؤلاء الذين صدقوا أو لينوا ماقيل في أمثالهم من أن موافقتهم لكبار الحفاظ فيما رووا أكسبهم هذا الوصف وجعل ابن عبدالبر يدرجهم ضمن هذا الاطلاق العام وفي هذا الموضع بخصوصه .

---

(١) التمهيد (٢٥٤/١) .
(٢) انظر (م/٥٤) ، (م/٣٨٧) ، (م/٤٦٣) ، (م/٥٠٨) ، (م/٥٥٩) .
(٣) انظر (م/١٦٠) ، (م/١٩٥) ، (م/٣١٧) .
(٤) انظر (م/١٧) ، (م/١٩) .
(٥) (م/ ٣٧٣) .

- مصطلـح " ثقـة شريـف " -

استعمل ابن عبدالبر هذا المصطلح في عشرة رواة ، وقبل تصنيف هـؤلاء الرواة يحسن أن نتلمس مراده من كلمة : شريف ٠ وقد يتبادر الى الذهـن أنه يقصد شرف النسب الذى ينتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم ، غيـر أن الرواة الذين قال فيهم ذلك ليسوا كذلك مما رجح لدى أن مراده بالشـرف هو السيادة والمجد في القوم والعشيرة ، وذلك لأمور : -

أولا : أنه يضيف الى عبارته تلك أوصافا في الرجل تدل على ماذكرت مثـل قوله : ثقة شريف جليل ، أو من أهل المدينة وأشرافهم وكان له بهـا قدر وجلالة ، أو شريف ثقة كان ذا فصاحة وبيان ٠

ثانيا: أن بعض الرواة ورد في تراجمهم مايدل على تبوئهم لمكان الصـدارة والسيادة في قومهم ، فعمر بن محمد بن زيد نقل ابن حجر عن أبي عاصم قوله فيه : من أفضل آهل زمانه له قدر وجلالة ، ونافع بن جبيـر ابن مطعم قال عنه ابن حبان : من سادات آهل مكة وأفاضل قريـش ، وأبو بكر بن محمدبن عمرو بن حزم قال عنه ابن حجر : "ولم يكـن بالمدينة أنصارى أمير غير أبي بكر بن حزم ، وكان قاضيا "٠

واقتران الشرف بالوثاقة عند ابن عبدالبر تأكيد منه علىالثقة والعدالة لأن سيادة الرجل في قومه تمنعه في الغالب من اقتراف مايخل بالعدالة وتنـأى به عن الجهالة في نفس الوقت ، وهي بمثابة الشجاعة أو الزهد اللذيـن اذا اتصف الشخص بأحدهما خرج عن حيز الجهالة كما ذكر ابن عبدالبر نفسـه ٠

ويتأكد هـذا الاستنتاج اذا علمنا أن ثلاثة رواة (١) من هؤلاء العشـرة هم قليلو الحديث (٢) ، ورابع لم يوثقه غير العجلي ، وخامس لم يذكره بوثاقـة

---

(١) انظر (م/٤٨) ، (م/٤٢٩) ، (م/٦٣٦)٠

(٢) انظر (م/ ٣٩٠)٠

غير ابن حبان ، وسادس جهله ابن حزم (١) وذكره ابن حبان في الثقات (٢) ، ولذلك أيضا نص ابن عبدالبر على ستة رواة أنهم مدنيون ، وكأن " مدنية " الراوى وعرفان نسبه أو شهرته مع ماتقدم من شرف المكانة كل أولئك مما يرجح وثاقة هذا الراوى عند ابن عبدالبر، حيث تقل أحاديثه أو يكون خليا من أى جرح أو تعديل وتصنيف هؤلاء الرواة كما يلي : –

أربعة منهم وثقهم ابن حجر (٣) ، وثلاثة : قال في أحدهم : ثقة حجة (٤) ، وفي الثاني : ثقة فاضل (٥) ، وفي الثالث : ثقة عابد (٦) . وضعف الحافظ الثامن (٧) وقال في التاسع : مقبول (٨) ، وأما العاشر فذكره ابن حبان وحده في الثقات (٩) ، وذكر له البخارى حديثا وقال : لايتابع عليه (١٠) .

فأما المقبول فقد ذكره ابن حبان في الثقات ووثقه الذهبي .

وأما الضعيف فقد وثقه البعض وحديثه في الفضائل وليس فيه حكم .

وأما الذى لايتابع على حديثه فهذه كلمة قد تقال في الثقة أيضا .

---

(١) انظر (م/ ٣٩٤) .

(٢) انظر (م/٣٦٠) .

(٣) انظر (م/٣٩٠) ، (م/٤٢٩) ، (م/٥٨٧) ، (م/٦٣٦) .

(٤) انظر (م/٤٨) .

(٥) انظر (م/٥٦٧) .

(٦) انظر (م/٦٣٨) .

(٧) انظر (م/٣٧٠) .

(٨) انظر (م/٣٦٠) .

(٩) انظر (م/٣٩٤) .

-. مصطلح : " ثقة رضي " -

أطلق ابن عبدالبر هذه العبارة على خمسة رواة وثق ابن حجر اثنين منهم (١) ، وقال عن اثنين آخرين : ثقة فاضل (٢) ، وأما الخامس فقد انفرد ابن حبان بذكره في الثقات ، وهو قليل الحديث كما ذكر ابن عبدالبر وابن سعد من قبله (٣) .

---

(١) انظر : (م/١٩٤) ، (م/٣٧٢) .

(٢) انظر : (م/٢١٠) ، (م/٤٠٦) .

(٣) انظر (م/٣٦٣) .

- مصطلح : "عدل امام " و " ثقة عدل " -

استعمل ابن عبدالبر لفظ " عدل " مقرونا بالثقة في راو واحد هو سعيد بن عمروبن شرحبيل[1] وقد وثقه ابن حجر ، واستعملها مقرونة بالامامة في سفيان الثوري[2] وشعبة بن الحجاج[3] ، وامامتهما لاتحتاج الى مزيد بيان ، وقد ذكرا في مواضع آخرى وتحت آلفاظ آخرى .

---

(١) (م/ ١٨٤).

(٢) (م/١٩٢).

(٣) (م/٢١٧).

- مصطلح " امام " عند ابن عبدالبر -

استعمل ابن عبدالبر في اطلاقاته كلمة " امام " ، وجاءت في كثير من الأحيان مقرونة بألفاظ التعديل المعروفة كقوله " ثقة امام " أو " امام ثقة ثبت " ، وجاءت مقرونة أيضا بكون الراوى اماما في الحديث أو في القراءة أو في السير، مع ملاحظة أن هذا الاطلاق جاء في بعض الأحيان مجملا كقوله مثلا : " وسائر من في الاسناد أئمة ".

وقد أحصيت هؤلاء الرواة ممن وصفهم ابن عبدالبر بالامامة فتجمع منهم واحد وثلاثون راويا تصنيفهم كالتالي : -

راويان لم أجدهما[1] اذ أنهما في آخر السند وممن شملهم الاطلاق الاجمالي .

وراويان وثقهما ابن حجر[2] ، وثلاثة رواة صدقهم وفي حديثهم بعض لين[3] ، اثنان منهم ممن شملهم الاطلاق الاجمالي[4] . وراويان لم يذكرهما ابن حجر وذكرهما الذهبي بالامامة في الحديث[5] .

وراو ذكر ابن حجر أنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ونقل عن أحدهم قوله فيه : كان عالم الشام بعد أبي الدرداء[6] .

والواحد والعشرون راويا الباقون ممن قال فيهم ابن حجر عبارات التوثيق المكررة بما فيها قوله : ثقة فقيه فاضل ، أو ثقة جليل.

---

(١) هما عبدالله بن أبي مسرة (م/٣٥١) وابن أبي رافع (م/٦٤٨).
(٢) انظر (م/٢٩٥)،(م/٤٢٩).
(٣) انظر (م/٢٠٩) ، (م/٣٠١) ، (م/٥٩٠).
(٤) انظر (م/٣٠١) و (م/٥٩٠).
(٥) انظر (م/٤٠) و (م/٤٤٨).
(٦) (م/٢٥٠).

وثلاثة عشر راويا من هؤلاء صرح ابن حجر والذهبي بامامتهم ، وبضعة رواة ذكر ابن حبان أنهم من السادات والفقهاء .

كما يلاحظ أن الذين صدقهم ابن حجر مع بعض اللين أحدهم وثقه الذهبي ، والثاني قال فيه : أحد الأئمة ، والثالث قال فيه ابن حبان : من فقهاء المدينة وساداتهم ، مما يوحى بأن ابن عبدالبر يريد بالامامة أحيانا الامامة في الفقه ، ولذلك وجدنا ابن حجر يذكر أحد عشر راويا من هؤلاء بالفقه ، ويذكر ابن حبان اثنين آخرين بنفس العلم .

– ماكان فيه التعديل بثلاث كلمات فما فوق –

خلع ابن عبدالبر على بعض الرواة أوصافا متعددة كالفقه والعلم والجلالة والثقة ، وكالعبادة مع الاستقامة والثقة ... الخ ، وكثير ممن قيلت فيهم هذه العبارات هم من كبار الأئمة والرواة ، وكثير منهم أيضا سبق ذكرهم تحت ألفاظ أخرى كالحفظ والثقة أو الامامة حسب التصنيف المختار.

وحسبي أن أشير الى أن مجموع هؤلاء يبلغ ستة وستين راويا ، اثنان وعشرون منهم يذكرون لأول مرة .وهؤلاء المتبقون هم كالتالي : –

أحد عشر راويا وثقهم ابن حجر (١) .

وستة رواة وثقهم أيضا مع اضافة وصف فاضل أو فقيه أو مكثر أو عالم (٢)

وراويان قال فيهما : ثقة ثبت فقيه (٣) . وروايان صدقهما مع اثبات الغلط لأحدهما (٤) والتدليس للثاني (٥) .

والراوى الأخير لم يذكره ابن حجر وهو من كبار التابعين ، وذكره بعضهم في الصحابة ووثقه آخرون ، ولم يضعفه غير ابن حزم (٦) .

والجدير بالذكر أن هؤلاء الرواة جميعهم – أى الستة والستون – لم يضعف ابن حجر أى واحد منهم .

---

(١) أنظر أرقام التراجم التالية :(٣٩) ، (١٩٥) ، (٢٣٧)، (٢٦٤)، (٢٨٩) ، (٣٠٩) ، (٣٤٨) ، (٥٢٥)، (٥٧٠)، (٦١٣)، (٦٣٤).

(٢) انظر (٩٩) ، (١٤٣)، (١٦٢)، (٣٢٢)، (٣٩٩)، (٥٨٥).

(٣) انظر (م/٣٤٣) و (م/٥٦٨).

(٤) انظر (م/ ٤١٠).

(٥) (م/ ٤٧٦).

(٦) انظر (م/ ٢٤٨).

– مايـدل على الجلالـة –

أطلق ابن عبدالبر على ثمانية وخمسين راويا ألفاظا فيها ذكر الجلالة كقوله : من الجلة ، أو : هذا يدل على جلالته ، أو جليل ، الى غير ذلك من التصريفات المنبثقة عن هذا المصدر ، غير أن ستة وثلاثين من مجموع هؤلاء الرواة قد ذكرتهم تحت ألفاظ أخرى ، اذ أن الراوى الواحد قد يخلع عليه أبو عمر أوصافا عديدة من الحفظ والأمانة والجلالة ... الخ والباقون وهم اثنان وعشرون راويا هم عند ابن حجر كالتالي : –

وثق ثلاثة عشر راويا منهم [1]،ثلاثة زاد فيهم كلمة " عابد " واثنان آخران زاد فيهم كلمة " فاضل " .

وقال في أحد الرواة : فقيه ثقة حافظ عابد [2]، وقال عن آخر : ثقة امام في التفسير والعلم [3]، وعن ثالث : ثقة فقيه مشهور [4]، وقال عن الرابع : ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس [5] والخامس : ذكره ابن حبان وحده في الثقات [6].

وثلاثة رواة قال فيهم ابن حجر : صدوق [7]، أحدهم مبتدع .

وراو أخير قال فيه : صدوق له أوهام ، وقال فيه الذهبي صدوق امام . وكان على قضاء الأندلس كما قال ابن حبان [9].

---

(١) انظر أرقام التراجم التالية :(٢٩)،(٦٦)و،(٧١)،(٢٢٠)،(٤١٩)،(٥٤٥) ، (٥٥٧) ، (٥٧٠) ،(١٤٤)،(٢٥٨)،(٣٤٩)،(٥٣٣) ، (٦٣٨).

(٢) (م/٣٦١).

(٣) (م/٤٧٠).

(٤) (م/٤٠٠).

(٥) (م/٣٦٩)

(٦) (م/٥٣٠).

(٧) انظر (م/٥٣٨) ، و(م/٥٤١) و(م/٦٣٩).

(٨) (م/٥٣٩).

وليس في هؤلاء الرواة جميعهم ـ أى الثمانية والخمسون ـ من ضعفه الحافظ ابن حجر وكثير منهم من كبار الرواة ، وأغلبهم موثقون عنده ، ولم يطلق كلمة " صدوق " ويقيدها الا في هذا الراوى الأخير وراو آخر ٠ ولذلك أستطيع أن أقرر أن من قال فيه ابن عبدالبر مثل هذه الألفاظ ـ وهو في مقام الاحتجاج ـ فانه من المقبولين عنده والمشمولين بمسمى الوثاقة العامة ، هذا اذا وصفه بالجلالة دون غيرها ، أما اذا كان الوصف مقرونا بالثقة أو العلم أو غير ذلك من ألفاظ التزكية فالأمر واضح بين ، وأكثر هؤلاء من كبار الرواة ومن الأئمة كما ذكرت سابقا ، فثبوت الجلالة لهم لاخفاء فيه وأما أولئك الذين اكتفى فيهم بقوله : " من الجلة " فأغلبهم كذلك وجد أن لهم شأنا وتبريزا في أمر من الأمور كالفقه أو القراءات أو القضاء أو العبادة ٠ فبكير بن عبدالله ابن الأشج قال عنه السخاوى : متفق على ثقته وجلالته ، وقال الذهبي : ثبت امام وذكر ابن حبان أنه من القراء ٠ وجامع بن شداد ذكره ابن حبان في المشاهير ٠ ورجاء بن أبي سلمة قال عنه الذهبي : ثقة فاضل عابد وقال ابن حبان في المشاهير : من خيار أهل فلسطين والمتقنين من الصالحين (١) ٠

وقد يكون الراوى عند ابن عبدالبر جليلا بسبب رواية أحد الأئمة عنه كابن شهاب الزهرى وكالقاسم بن محمد ، ففي ترجمة محمد بن كعب القرظي قال : "٠٠٠ وقد روى القاسم بن محمد عن محمد بن كعب القرظي ، وحسبك بذلك جلالة له " ٠

وفي ترجمة نافع بن مالك بن أبي عامر قال : "٠٠٠ وقد روى عنه الزهرى أيضا ، وهذا غاية فى جلالته وفضله ٠٠٠"

---

(١) سبقت الاحالة على تراجمهم قريبا٠

وفي ترجمة عمارة بن أكيمة قال : " الدليل على جلالته أنه كان يحدث في مجلس سعيد بن المسيب ، وسعيد يصغي الى حديثه عن أبي هريرة ، وسعيد أجل أصحاب أبي هريرة ... "

وواضح من هذا الكلام أن أبا عمر يريد التدليل على عدالة الرجل وأنه مقبول الحديث مادام أمثال هؤلاء الأئمة قد أخذوا عنه ، ويستشف من خلال الموازنة بين استعمالات هذا اللفظ في سياقاته المتعددة أن وصف الراوى بأنه جليل أو من الجلة أبلغ في الدلالة على التوثيق وأرفع مرتبة من ذاك الذى استدل على جلالته برواية فلان عنه ، اذ أن السياق الأول يوحى بأن أمر جلالة الراوى قد استقر وانتهى ، وأما السياق الثاني فيوحي بأن وثاقته متنازع فيها وتحتاج الى تدليل ، بل وبعض هؤلاء ماذكرت رواية " فلان الكبير" عنه الا لنفي جهالته والله أعلم .

- الأوصاف العديدة في الراوى من غير ذكر التوثيـــق -

أطلق ابن عبدالبر هذه الألفاظ أو الأوصاف على أربعة رواة ، قال عن أحدهم : فاضل عابد مجتهد (١) ، وقال عن الثاني : من جلة التابعين دينا وورعا وفضلا وعلما (٢) ، وقال عن الثالث : رجل صالح فاضل مجاب الدعوة (٣) ، وقال عن الرابع : كان فاضلا عابدا جليلا من كبار التابعين وخيارهم وجلتهم (٤) .... ، وقد وثق ابن حجر هؤلاء جميعا حيث قال في الأول : ثقة مكثر فيه ، وقال في الثاني : ثقة فقيه فاضل ، واكتفى واكتفى في الاخيرين بكلمة ثقة .

ويمكن أن نستنتج من هذا أن أبا عمر اذا أطلق مثل هذه الألفاظ دون أن يتبعها بالوثاقة صراحة ولامايفيد لين الرجل أو ضعفه فان معنى ذلك أن أمثال هؤلاء الرواة هم من المقبولين عنده، وبخاصة اذا علمنا أنه استعمل هذه الألفاظ مع راويين آخرين مع بيان لينهما ، حيث قال عن أحدهما : رجلفاضل عابد وليس بالقوى (٥) ، وقال عن الثاني : فاضل عالم بالقتال عامل وهو أحد العلماء الفضلاء ، وربما كان في حفظه شيء (٦) ، قال ابن حجر عن الأول : متروك ، وعن الثاني : صدوق يهم كثيرا ويرسل ويدلس

---

(١) انظر (م/ ٥١) .

(٢) انظر (م/٢٣٦) .

(٣) انظر (م/٦٣٣) .

(٤) انظر (م/٣١٠)، وفي كلامه في هذا الرجل مايوحى بتضعيفه غير أني بينت في غير هذا الموضع أن تضعيفه انما هو بالقياس الى غيره ممن هو فوقه .

(٥) هو عباد بن كثير الثقفي (م/٤٥٣) .

(٦) هو عطاء بن أبي مسلم (م/ ٤٠٤) .

- قوله : لانظير له في الحفظ والاتقان -

قال ابن عبدالبر هذه العبارة في ثلاثة رواة هم : عمرو بن دينار [1] ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري [2] ومحمدبن المنكدر [3] ، وقدقالها فيهم مجتمعين ، وكل هؤلاء الرواة ممن أشاد ابن عبدالبر بحفظهم واتقانهم وممن قال فيهم ابن حجر ألفاظ التوثيق العليا من ثقة وحفظ وتثبت وغير ذلك [4] .

---

(١) (م/٤٣٤).

(٢) (م/٥١٨).

(٣) (م/٥٢١).

*** قوله : حسبك بفلان حفظا واتقانـــــا ***

قال ابن عبدالبر هذه العبارة أو مايشابهها في أربعة من كبـــار الأئمة : -

١ - قال عن يحى بن سعيد القطان : " حسبك به اتقانا وفضلا وجلالة ." (١)

٢ - وقال عن عبدالله بن وهب بن مسلم : " حسبك باتقان ابن وهب ". (٢)

٣ - وقال عن معن بن عيسى القزاز : " حسبك باتقان معن ". (٣)

٤ - وقال عن سفيان بن سعيد الثورى : " وموضعه من الحفظ موضعه ". (٤)

---

(١) (م/٦٠٠).

(٢) (م/٣٦١).

(٣) (م/٥٤٣).

(٤) (م/١٩٢).

- فلان أثبت الناس في فلان -

استعمل ابن عبدالبر أسلوب التفضيل هذا في عشر حالات فقال :

١ - أحمد بن صالح أثبت الناس في ابن وهب وغيره (١) .

٢ - أيوب بن أبي تميمة أثبت الناس في نافع (٢) .

٣ - سفيان بن عيينة أثبت الناس في عمرو بن دينار (٣) .

٤ - عبدالرزاق أثبت الناس في معمر عندهم (٤) .

٥ - عبيدالله بن عمر أثبت الناس في نافع (٥) .

٦ - مالك أثبت الناس في نافع (٦) .

٧ - مالك أثبت الناس في الزهري (٧) .

٨ - هشام الدستوائي أثبت من روى عن يحى بن أبي كثير (٨) .

٩ - سالم بن عبدالله أجل من يرويه عن ابن عمر وأثبتهم فيه (٩) .

١٠ - عبدالله بن وهب بن مسلم أجل من روى عن مالك هذا الشأن وأثبتهم فيه (١٠) .

ويلاحظ أن كل هؤلاء من الأئمة وأن ماقاله ابن عبدالبر فيهم قد قاله غيره من قبله .

---

(١) (م/٢٢) وقال محمدبن عبدالرحمن بن سهل : "... ولم يكن في أصحاب ابن وهب أعلم منه بالآثار" . التهذيب (١/٤٠) .

(٢) (م/٥٤) .

(٣) (م/١٩٣) وقال ابن حجر : "... وأجمع الحفاظ أنه أثبت الناس في عمرو ابن دينار" . التهذيب (٤/١٢٢) .

(٤) (م/٢٩٧) .

(٥) (م/٣٨٧) .

(٦) (م/٤٦٦) وقد جعل ابن عبدالبر أيوبا ومالكا وعبيدالله أثبت الناس في نافع في سياق واحد ، وهو نفس قول علي بن المديني فيهم : الجرح (٢/٢٥٦) .

(٧) (م/٤٦٦) وذكر أحمدبن حنبل أن مالكا أثبت الناس في الزهري : العلل (٢/٣٤٨-٣٤٩) .

(٨) (م/٥٨٣) وذكر ابن المديني أن هشاما أثبت أصحاب يحى بن أبي كثير : الجرح (٩/٦٠) .

(٩) (م/١٧٠) .

(١٠) (م/٣٦١) وقال ابن بكير وابن عبدالحكم : هو أثبت الناس في مالك ترتيب المدارك (٣/٢٣٢) .

- فلان من أثبت الناس في فلان أو من أوثقهم -

أطلق ابن عبدالبر هذه العبارة وماشابهها على ستة رواة هم كالتالي:

١ - حجاج بن محمد المصيصي من أثبت الناس في ابن جريج.(١)

٢ - عبيدالله بن عمر بن حفص من أثبت الناس في نافع .(٢)

٣ - معن بن عيسى القزاز أوثق أصحاب مالك أو من أوثقهم وأتقنهم.(٣)

٤ - معمر بن راشد من أثبت الناس في ابن شهاب .(٤)

٥ - أيوب السختياني من أحفظ الناس .(٥)

٦ - عمرو بن الحارث بن يعقوب من أحفظ الناس .(٦)

---

(١) (م/٩٠) قال المعلى الرازي : " قد رأيت أصحاب ابن جريج مارأيت فيهم أثبت من حجاج ". التهذيب (٢/٢٠٥).

(٢) (م/٣٨٧) وسبق أن ذكر أنه هو ومالكا وأيوبا أثبت أصحاب نافع .

(٣) (م/٥٤٣) وقال أبو حاتم : " أثبت أصحاب مالك وأوثقهم " الجرح: (٢٧٨/٨).

(٤) (م/٥٤٢) وقال ابن معين وأحمد : " أثبت الناس وأحسنهم حديثا في الزهري مالك ثم معمر " الجرح (٨/٢٥٧)، وبحر الدم (٤١٢-٤١٣).

(٥) (م/٥٤).

(٦) (م/٤٣٣) والعبارة نقلها ابن عبدالبر عن غيره ، وقال عنه أبو حاتم "... ولم يكن له نظير في الحفظ في زمانه " الجرح (٦/٢٢٥).

– قوله : " فلان أثبت ، أو أوثق ، أو أحفظ ... من فلان –

قال ابن عبدالبر هذه العبارات في حوالي ثلاث وثلاثين حالة ، بعضها نقلا عن غيره من النقاد، وأغلبها من قوله ، وكثير من المذكورين من الثقات الكبار، ولذلك يعتبر تسجيل مثل هذه المفاضلة من امام كابن عبدالبر أمرا له قيمته بغض النظر عن موافقته أو مخالفته لباقي الأئمة .

— ابراهيم بن عباد الدبرى أثبت من محمد بن يوسف الحذاقي . (١)

— ابراهيم بن عقبة أثبت من موسى بن عقبة . (٢)

— اسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة أرفع وأعلم وأثبت من اخوته . (٣)

— زياد بن سعد أروى الناس عنه ابن جريج . (٤)

— سعيد بن أبي سعيد المقبرى أشهر من أبيه . (٥)

— سعيد بن عبيد رواية أهل المدينة عنه أثبت ان شاء الله ، وهم به أقعد، ونقلهم أصح عند أهل العلم . (٦)

— سعيد بن أبي عروبة أحفظ من همام . (٧)

— سفيان بن عيينة أحفظ من أبي اسحاق الفزارى ،وفوق ابن نافع في الفهم والفضل والعلم ، وأحفظ وأثبت من عبدالعزيز بن أبي رواد. (٨)

— سليمان بن مهران الأعمش وعبده بن أبي لبابة ومنصور أحفظ من الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل وسيار أبي الحكم وعاصم بن أبي النجود. (٩)

— سليمان بن يسار أفقه من اخوته . (١٠)

---

(١) انظر (م/٦)و(م/٥٢٦).
(٢) انظر (م/١٣) و (م/٥٥٩).
(٣) انظر (م/٣٣).
(٤) انظر (م/١٥٧).
(٥) (م/١٧٨) و (م/٤٦٢).
(٦) انظر (م/١٨٢) .
(٧) انظر (م/١٨٣).
(٨) انظر (م/١٩٣).
(٩) انظر (م/٢٠٨).
(١٠) انظر (م/ ٢١٠).

— عبدالرحمن بن مهدي أعلم بالثوري من عبدالرزاق .(١)

— عبدالرزاق أثبت من حفص بن غياث في ابن جريج .(٢)

— عبدالعزيز بن محمد الدراوردي أثبت من سليمان بن داود.(٣)

— عبدالله بن أبي بكر بن محمد أجل من والده واخوته .(٤)

— عبدالله بن ذكوان أبو الزناد أعلم من ربيعة .(٥)

— عبدالله بن المبارك أعلم بالثوري من عبدالرزاق .(٦)

— عبيدالله بن أبي جعفر فوق عبدالله بن عياش .(٧)

— عبيدالله بن عمر بن حفص أثبت من هشيم.(٨)

— عروة بن الزبير بن العوام أحفظ من باقي الفقهاء العشرة وأغزرهم حديثا.(٩)

— عطاء بن أبي مسلم الخراساني فوق القاسم بن عاصم في الشهرة بحمل العلم .(١٠)

— عمر بن كثير بن أفلح أجل وأشهر من عمرو بن كثير بن أفلح.(١١)

— عمران بن أبي أنس أوثق من عمران بن أنس .(١٢)

— أبو نعيم الفضل بن دكين أعلم بالثوري من عبدالرزاق .(١٣)

- مالك أثبت من يحي بن سعيد ويزيد بن سنان ، وقول مالك والليث وشعيب ابن أبي حمزة واسماعيل بن أمية وعبيدالله بن عمر وأيوب السختياني أولى من قول محمد بن اسحاق .(١٤)

---

(١) انظر (م/٢٩٣)و(م/٢٩٧).

(٢) (م/٢٩٧).

(٣) انظر (م/٣٠١).

(٤) (م/٣٠٩).

(٥) انظر (م/٣١٧) .

(٦) انظر (م/٣٤٣).

(٧) انظر (م/٣٧٩) و (م/٣٣٦).

(٨) انظر (م/٣٨٧)و(م/٥٨٨).

(٩) انظر (م/٤٠٠) .

(١٠) انظر (م/٤٠٤)و(م/٤٤٩).

(١١) انظر (م/٤٢٨)و(م/٤٣٩).

(١٢) انظر (م/٤٣٢)و(م/٤٣١).

(١٣) انظر (م/٤٤٦)و(م/٢٩٧).

(١٤) انظر (م/٤٦٦).

— محمد بن شهاب الزهري أعلم من نافع وأحفظ ، وهو أحفظ من عبدالله بن أبي بكر ورزيق بن حكيم وعبدربه بن سعيد ويحي بن سعيد (١) .

— محمد بن عقبة أثبت من أخيه موسى (٢) .

— موسى بن عقبة أكثر حديثا من أخويه ابراهيم ومحمد (٣) .

— هشام بن أبي عبدالله أحفظ من همام وأثبت من روى عن يحي بن أبي كثير وأحفظ من الأوزاعي (٤) .

— هشيم بن بشير أحفظ من يزيد بن هارون (٥) .

— وكيع بن الجراح أعلم بالثوري من عبدالرزاق (٦) .

— يحي بن سعيد القطان أعلم بالثوري من عبدالرزاق (٧) .

— يحي بن أبي كثير أثبت من محمد بن عمرو (٨) .

— أبو بكر بن نافع أوثق وأجل من أخويه عبدالله وعمر (٩) .

---

(١) انظر (م/٥١٨).

(٢) انظر (م/٥٠٩) و (م/٥٥٩).

(٣) انظر (م/٥٥٩) و(م/١٣) و (م/٥٠٩).

(٤) انظر (م/٥٨٣).

(٥) انظر (م/٥٨٨).

(٦) انظر (م/٥٩٢).

(٧) انظر (م/ ٦٠٠).

(٨) انظر (م/٦٠٦) و (م/٥١٣).

(٩) انظر (م/٦٣٩).

- لايلتفت اليه مع فلان ، أولا يقاس بفلان -

أطلق ابن عبدالبر هذه العبارات على ثمانية رواة :-

١ - فقال عن اسحاق بن راشد :لايلتفت اليه مع معمر ومالك وابن عيينة ويحي بن سعيد،(١) وقد قال ابن حجر عن اسحاق : " ثقة ، في حديثه عن الزهرى بعض الوهم " ، وقال أيضا : " هو دون معمر وشعيب بن أبي حمزة في الحفظ " .

٢ - وقال عن اسماعيل بن اسحاق القاضي : آين يقع من ابن عيينة ،(٢) وذكر في موضع آخر آنه من الأئمة ، وقد قال عنه الخطيب : كان عالما متقنا فقيها ، وقال الذهبي : الامام شيخ الاسلام ... شيخ مالكية العراق وعالمهم .

٣ - وقال عن داود بن عامر بن سعد :لايلحق بابن شهاب ومحمد بن المنكدر وعمرو بن دينار ،(٣) وقد وثقه ابن حجر .

٤ - وقال عن سعيد بن سلمة : لايقاس هو وأمثاله بيحي بن سعيد الأنصارى(٤) واكتفى ابن حجر بقوله : وثقه النسائي .

٥ - وقال عن عبدالله بن ثوب أبي مسلم الخراساني : لايقاس بأبي ادريس الخولاني في فهمه وعلمه ،(٥) وقد أثنى عليه ابن عبدالبر نفسه وذكر أنه كان عابدا فاضلاجليلا ونقل توثيقه عن ابن معين ، ووثقه ابن حجر.

---

(١) (م/٣٢).

(٢) (م/٤٠).

(٣) (م/١٣٦).

(٤) (م/١٧٩).

(٥) (م/٣١٠).

٦ - وقال عن عبدالملك بن أبي سليمان العزرمي[١]: ليس ممايعارض به أبو سلمه وابو الزبير ، وقد قال فيه ابن حجر: صدوق له أوهام ، ووثقه الذهبي .

٧ - وقال عن نعيم بن عبدالله المجمر[٢]: لايقاس نعيم بأبي سلمة، وقد وثق ابن حجر نعيما ، وقال عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف : ثقة مكثر ، وقال الذهبي : أحد الائمة ،علما بأن ابن عبدالبر قد وثق نعيما في موقع آخر .

٨ - وقال عن أبي حجر القارى[٣]: لايقاس ابو جعفر بأبي سلمة، وأبوجعفر ثقة عند ابن حجر .

ويلاحظ بأن اقلب هؤلاء - ان لم يكن كلهم - من الثقات ، ممايؤكد بأن الامر لايخرج عن دائرة الموازنة بين الثقات ،وأن هذه الأساليب لاتعني التضعيف كمايوحي ظاهرها .

---

(١) (م/٣٦٧) .

(٢) (م/٥٨٠) .

(٣) المستدرك : (٣٧٢) .

- مصطلحات : صدوق، لابأس به ،صالح الحديث عند ابن عبدالبر -

في ترجمة أبي خلدة خالد بن دينار من الاستغناء قال ابن عبدالبر: "... هو عند جميعهم ثقة ، وقد ذكره أبو حفص الفلاس قال : سمعت عبدالرحمن ابن مهدي يقول : حدثنا أبو خلدة فقال له رجل : كان ثقة ؟ فقال : كان صدوقا كان مأمونا، كان خيارا ، الثقة شعبة وسفيان . قال أبو عمر :هذا لامعنى له في اختيار الألفاظ ،والتأويل فيها على الهوى "[1].

ان كلام أبي عمر هذا صريح في عدم تفريقه بين لفظي " الثقة " و " الصدوق " ، ويبدو أنه لايفرق أيضا بين الثقة ومن لابأس به ، وكذا من قيل فيه : صالح الحديث من حيث اندراج الجميع تحت مسمى الوثاقة العامة . ومن الأدلة على ذلك : -

١ - أنه لم يستعمل كلمة " صدوق " في " التمهيد " الا مرتين ، والمرة الثالثة نقلها عن غيره من النقاد . فقد قالها في ثور بن زيد الديلي[2] ونقل عن أحمد قوله فيه : صالح الحديث ، وعن ابن المديني : ثقة ، وقالها في عبدالعزيز بن محمد الدراوردي[3] ، وزاد أيضا : "... ولكن حفظه ليس بالجيد عندهم " وأشار في موضع آخر الى أنه من الأئمة . وثق ابن حجر الأول ، وقال عن الثاني : صدوق .

ولم يطلق عبارة " لابأس به " في التمهيد الا على أحد عشر راويا: اثنان منهم قال فيهما أيضا : ثقة ، واثنان آخران قال عنهما : لابأس بهما الا أنهما ليسا بالحجة على رواة الموطأ، وخامس قال عنه : صالح الحديث ليس به بأس ولم يكن بالحافظ .

---

(١) الاستغناء (٦٠١/١).
(٢) (م/٦٩).
(٣) (م/٣٠١).

وهؤلاء الآحد عشر راويا قال ابن حجر عن ثلاثة منهم[1] : ثقة ، زاد في أحدهم : ربما وهم ، وعن اثنين منهم قال : صدوق[2] ، وقال عن السادس[3] : صدوق ربما أخطأ والخمسة الآخرون مابين مخطئ وواهم ومختلط مع ثبوت[4] صفة الصدق لهم ، وقد مال الذهبي الى توثيق ثلاثة منهم ، وقال عن اثنين انهما صدوقان .

وجمع ابن عبدالبر في راو واحد عدة ألفاظ فقال عن أحد الرواة : " شيخ صدوق لابأس به " وهي عبارة يبدو أنه أخذ معظمها من أبي حاتم الرازى حيث قال في هذا الرجل : " لابأس به وهو شيخ صدوق يكتب حديثه ولايحتج به ، ليس بالمتين " وهي عادته غالبا - فيما أحسب - أنه يستعير كلام أبي حاتم في المقلين وغير المشهورين ، وقد يتصرف فى بعض العبارات زيادة ونقصا حسب منهجه كما سنرى لاحقا . وكان قد حكم على اسناد فيه هذا الراوى بأنهم ثقات كلهم ، وقال عنه ابن حجر : صدوق[5] .

وأطلق عبارة " صالح الحديث " على ثمانية رواة فقط في " التمهيد" أربعة منهم قال فيهم : صالح فقط ، وقال عن واحد منهم : صالح الحديث ليس به بأس ولم يكن بالحافظ وهؤلاء الثمانية وثق ابن حجر اثنين منهم[6] ، وقال عن ثالث :صدوق[7] ، وعن اثنين آخرين : صدوقان ربما أخطأ[8] ، وقال عن السادس : صدوق يخطئ[9] ، وعن السابع : صدوق يهم[10] ، وهذان الأخيران قال عنهما الذهبي صدوق . والآخير قال فيه ابن حجر : مرة : مقبول، ومرة: مختلف فيه[11] .

---

(١) انظر (م/٢٧٧)، (م/٤٣٨)، (م/٦٤٦).

(٢) انظر: (م/١١٣)، (م/٣٣٧).

(٣) (م/ ٢٧٤) .

(٤) انظر: (م/١٤٢)، (م/١٢٦)، (م/١٣٣)، (م/٥١٧)، (م/٥٥٣).

(٥) انظر: (م/١١٠).

(٦) انظر: (م/٦٢٦)و (م/٦٣٣).

(٧) (م/٦٧).

(٨) انظر: (م/٢٧٤)و (م/٥٩٩).

(٩) (م/٢١٦).

(١٠) انظر (م/٦٢٧).

(١١) (م/٢٣٠).

٢ - ومما يدل على تقارب معاني تلك الألفاظ عند ابن عبد البر ودخولها كلها في مسمى الوثاقة العامة استعمالاته لهذه الألفاظ في الاستغناء ، ففي ترجمة أبي يعفور الأصغر قال : " هو عندهم ثقة ليس به بأس "(١).

وقال عن أبي قطبة سويد بن نجيح : " هو عندهم ثقة ليس به بأس "(٢).

وقال عن أبي فزارة راشد بن كيسان : "... ثقة عندهم ليس به بأس "(٣).

وقال عن أبي الهذيل غالب بن الهذيل : " هو قليل الحديث ليس به بأس ثقة "(٤).

وقال عن محمد بن أبي عدى : "... كان صدوقا ثقة ..."(٥)

وقال عن أبي داود الحفرى :"... هو عندهم صدوق ثقة "(٦).

وقال عن أبي كامل مظفر بن مدرك : "... هو عندهم صدوق ثقة ."(٧).

وقال عن أبي مسلم المستملي : " هو عندهم صدوق ثقة "(٨).

وأغلب من سبق ذكرهم ثقات عند ابن حجر ، وقال عن اثنين انهما صدوقان .

وقال عن أبي روق الهمداني "... هو عندهم صدوق ليس به بأس صالح الحديث "(٩).

وقال عن أبي هانىء الخولاني : " هو عندهم صالح الحديث لابأس به "(١٠).

---

(١) الاستغناء (١٠١٢/٢).

(٢) الاستغناء (٩٠٢/٢).

(٣) الاستغناء (٨٨٨/٢).

(٤) الاستغناء (٩٦٨/٢).

(٥) الاستغناء (٨٦٧/٢).

(٦) الاستغناء (٦٠٦/١-٦٠٧).

(٧) الاستغناء (٦٦٩/٢).

(٨) الاستغناء (٧٠١/٢).

(٩) الاستغناء (٦٣١/١-٦٣٣).

(١٠) الاستغناء (٩٧٦/٢).

وقال عن أبي خالد الوالبي : " هو عندهم صالح الحديث ليس به بأس ".(١)

وقال عن أبي حاتم الجعدري : " هو صالح عندهم لابأس به " .(٢)

وأغلب هؤلاء قال فيهم ابن حجر : لابأس بهم ، وقال عن واحد: مقبول .

وقال عن أبي عبدالله النجراني : " هو عندهم صالح الحديث حسن الحديث ".(٣) وقال عنه أبو حاتم : صالح الحديث لابأس به .(٤)

وقال عن أبي همام الدلال : " هو عندهم حسن الحديث صدوق ".(٥)

وقال أبو حاتم : صالح الحديث صدوق ثقة ، وثقه ابن حجر .(٦)

وقال عن أبي النضر سالم بن أبي أمية :"... أجمعوا على أنه ثقة ثبت حسن الحديث ".(٧)

فالملاحظ أنه يجمع بين الثقة والصدوق من جهة ، وبين الصدوق ومن ليس به بأس ومن هو صالح الحديث من جهة أخرى ، ويجعل صفة حسن الحديث وصفا مشتركا ومصاحبا لجميع تلك الألفاظ . واذا علمنا أن ابن عبدالبر قد يطلق الحديث الحسن والصالح ويريد به الحديث الصحيح ترجح لدينا ماحاولنا أن نستنبطه من منهج لابن عبدالبر في هذه الألفاظ.

واتماما لهذه النقطة وزيادة في التوضيح أقرر أمرا آخر سلكه ابن عبدالبر في كتابه " الاستغناء " بخاصة ، وهو أنه يأتي الى ألفاظ بعض النقاد - وقد يكون الناقد واحدا - فيستعير عبارته ويقول : " هو عندهم كذا)

وفي كثير من الاحيان يتصرف في المصطلح المنقول كان يقول ابوحاتم مثلا:شيخ فيقول ابن عبدالبر: هو عندهم شيخ ثقة، أويقول :شيخ لابأس به. وهنا الشاهد اذ أن كلمة شيخ تساوى عنده كلمة لابأس به وقد يقرنها بكلمة "ثقة" مادام الرجل خليا من اى جرح .

---

(١) الاستغناء (١/٥٩٢-٥٩٣).
(٢) الاستغناء (١/٥٦٧).
(٣) الاستغناء (٣/ ١٣٧٤).
(٤) الجرح (٩/٤٠١).
(٥) الاستغناء (٢/٩٧١).
(٦) الجرح (٨/٩٦)، والتقريب (٥٠٥).
(٧) الاستغناء (٢/٧٤٨).

واليك بعض الأمثلة التى توضح لك اعتماد أبي عمر على أقول بعض النقاد :–

١– قال عن أبي بكر بن أبي النضر البغدادى : "... هو صدوق عندهم "[1] قال أبو حاتم : صدوق .[2]

٢ – قال عن أبي حفص المعيطي عمر بن حفص :"... ليس به بأس "[3]، قال أبو حاتم : لابأس به .[4]

٣ – قال عن أبي المهاجر الرقي سالم بن عبدالله : " هو عندهم لابأس به "[5] وثقه أحمد وقال أبو حاتم : لابأس به .[6]

٤ – قال عن أبي السائب سلم بن جنادة : " هو عندهم شيخ ليس به بأس "[7]. وثقه البرقاني وابن قاسم ، وقال النسائي : صالح ، وقال أبو حاتم: شيخ صدوق .[8]

٥ – وقال عن أبي عبدالرحمن المقرئ : "... كان صدوقا ليس به بأس "[9] وثقه غير واحد ، وقال أبو حاتم : صدوق .[10]

٦ – قال عن أبي على الحنفي : " ليس به بأس عندهم "[11] قال أبو حاتم صالح ليس به بأس .[12]

---

(١) الاستغناء (١٠٨٠/٢).
(٢) الجرح (٣٤٥/٩).
(٣) الاستغناء (٥٥٢/١).
(٤) الجرح (١٠٣/٦).
(٥) الاستغناء (٧٢٠/٢).
(٦) التهذيب (٤٤٠/٣).
(٧) الاستغناء (٩٢٣/٢).
(٨) التهذيب (١٢٨/٤–١٢٩).
(٩) الاستغناء (٧٩٦/٢).
(١٠) التهذيب (٨٣/٦–٨٤).
(١١) الاستغناء (٧٩٨/٢).
(١٢) الجرح (٣٢٤/٥).

٧ – قال عن أبي حازم التيمي : " ليس به عندهم بأس "[١] ، قال الأزدي : لين الحديث ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال البزار: ليس به بأس[٢] .

وهذه بعض الأمثلة الأخرى التي فيها يتصرف ابن عبدالبر ببعض المصطلحات ، وهو تصرف يدل على أنه لايقف عند حدود الألفاظ كثيرا ، ويرجح المسلك الذي ذكرته له في هذه المسألة ، ويؤكد منهجه الذي ذكرته له مرارا في الوثاقة :

١ – قال في ترجمة أبي جابر المؤذن : شيخ ليس به بأس[٣] ، قال أبو حاتم شيخ[٤] .

٢ – قال في ترجمة أبي بكر بن الفضل العتكي : ليس به بأس عندهم[٥] ، قال أبو حاتم : شيخ[٦] ، ولم يذكرهما بذاك القول غير أبي حاتم .

٣ – وأبو زياد الفقيمي قال فيه : شيخ ثقة[٧] ، قال أبو حاتم وحده : شيخ لابأس به[٨] .

٤ – وقال في ترجمة أبي أيوب عبدالله بن أبي سليمان : "... وكان شيخا ثقة ..."[٩] ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم وحده : شيخ[١٠] .

---

(١) الاستغناء ، (١/٥٥٨) .
(٢) اللسان (٢/١٤١) .
(٣) الاستغناء (٢/١١١٥) .
(٤) الجرح (٩/٣٥٦) .
(٥) الاستغناء (٢/١٠٧٣) .
(٦) الجرح (٩/ ٣٤١) .
(٧) الاستغناء (٢/١٢٠٠) .
(٨) الجرح (٩/٣٧٣) .
(٩) الاستغناء (١/٣٩٥) .
(١٠) التهذيب (٥/٢٤٦) .

٥ – وقال في ترجمة أبي هاشم اسحاق بن عيسى : "... هو شيخ ثقة "[١] وثقه الخطيب ، وذكره ابن حبان وقال : ربما أخطأ ، وقال أبو حاتم شيخ.[٢]

٦ – قال في ترجمة أبي حجير طالب بن حجير : "... هو عندهم ثقة من الشيوخ ".[٣]

قال أبو زرعة وأبو حاتم : شيخ ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان : مجهول الحال .[٤]

٧ – قال في ترجمة أبي عبدالله سالم بن عبدالله : سبلان :"... هو عندهم في عداد الشيوخ الثقات ".[٥] وثقه العجلي ، وذكره ابن حبان قال أبو حاتم : شيخ .[٦]

٨ – وقال في ترجمة أبي مخلد اياس بن أبي تميمة : "... هو عندهم من ثقات شيوخ البصريين ".[٧] وثقه أحمد ، وقال ابن معين : صالح ، وقال أبو حاتم : صالح لابأس به .[٨]

وقبل الفراغ من هذه المسألة ينبغي التذكير والتأكيد على جملة أمور : –

أولا : ان الوثاقة التى أريد توضيحها عند ابن عبدالبر هي وثاقة عامة تشمل الثقة ، والصدوق ، والصدوق الذى يخطىء ويهم ، والصالح ، والشيخ ، ففي الاطلاق العام يصدق على كل هؤلاء أنهم ثقات ، لكن الفرق

---

(١) الاستغناء (٩٦٤/٢).

(٢) التهذيب (٢٤٥/١) ، والجرح (٢٣٠/٢).

(٣) الاستغناء (٥٩٠/١) .

(٤) التهذيب (٨/٥).

(٥) الاستغناء (٧٩٠/٢)

(٦) التهذيب (٤٣٨/٣–٤٣٩).

(٧) الاستغناء (٧١١/٢).

(٨) التهذيب (٣٨٧/١).

الدقيق والحقيقي يظهر في التطبيق الميداني وعند التخريج لهؤلاء ، وهــــذا يقودنا الى النقطة الثانية : .

ثانيا : يراعى ابن عبدالبر عند التخريج لمثل هؤلاء الرواة عدة آمــــور، فقد لايرقى البعض منهم الى درجة أن تؤخذ عنهم أحاديث تتضمــــن أحكام الحلال والحرام ، وقد لايصلح بعضهم للانفراد ببعض الاحكــام الجليلة أو مخالفة بعض الثقات الآخرين ، فمحمد بن عمرو بن علقمــة دافع عنه ووثقه ولكنه ختم دفاعه بقوله : " لم يخرج مالك عن محمــد ابن عمرو بن علقمة في موطئه حكما واستغنى عنه في الاحكام بالزهري ومثله ، ولم يكن عنده الا في عداد الشيوخ الثقات ".(1)

وثلاثة من ثمانية رواة قال فيهم أبو عمر : صالح أو صالح الحديــث هم شيوخ لمالك ، (2) وذكر غير مرة أن مالكا لايروى الا عن ثقة ، ومـع ذلك أورد لهم تسعة أحاديث ثمانية منها في الفضائل والرغائب وليـس فيها حكم من الأحكام ، والحديث التاسع يتناول حكما لكنه حكم ثابت من طريق آخر أصح منه وعليه المعول كما ذكر ابن عبدالبر نفســه ، وثلاثة آخرون من بين الثمانية (3) أحاديثهم في الفضائل أيضا .

---

(1) انظر (م/٥١٣).

(2) هو شريك بن عبدالله بن أبي نمر (م/٢١٦)،وعبدالرحمن بن حرملــة : (م/٢٧٤)، ويونس بن يوسف بن حماس (م/٦٣٣).

(3) هم : يعقوب بن عبدالله القمي (م/٦٢٧) ، وبكير بن عتيق (م/٦٧) ، وصفوان بن أبي الصهباء (م/٢٣٠).

- قوله : " معروف النسب مشهور بالعلم "-

أطلق ابن عبد البر الجمع بين معرفة النسب وشهرة العلم أو المعرفة به على أربعة عشر راويا ، عشرة منهم جاء ذكرهم في حديث عم الحكم على جميعهم بقوله : "... وهو والله كلهم معروفو النسب مشهورون بالعلم ".

والأربعة الآخرون قال عن اثنين منهم : معروفان عند أهل العلم وأهل النسب (١) ، وقال عن الثالث : معروف مشهور النسب شريف (٢) ، وعن الرابع : معروف النسب مشهور عند أهل العلم وحديثه ثابت صحيح (٣) ،وبعض هؤلاء وثقهم في مواضع أخرى ، وضعف أحدهم فيما ينفرد به أو يخالف فيه .

وجميع هؤلاء الرواة وثق الحافظ منهم أربعة (٤) ، وقال عن الخامس : ثقة حافظ (٥) ، وعن السادس : ثقة ثبت (٦) ، والسابع ذكره ابن حبان وحده في الثقات (٧) ، واثنان أندلسيان قال الذهبي عن أحدهما : الامام الحافظ محدث الأندلس .. في آخر عمره كبر وكثر نسيانه وما اختلط ..." (٨) وقال عن الثاني : " محدث الأندلس ... صدوق في نفسه رأس في الحديث " (٩) معقبا بذلك على ابن الفرضي لما نسبه الى كثرة الخطأ.

وقال ابن حجر عن العاشر : الحافظ الكبير (١٠) ،وعن الحادى عشر: صدوق (١١) ، والثلاثة الباقون صدقهم مع نسبتهم الى الأغاليط أو الأوهام أو التغير (١٢) ، وقد وثق الذهبي أحدهم وحسن حال الثاني.

---

(١) انظر (م/٣٢٧) و(م/٣٨٤).
(٢) انظر (م/٥٨٧).
(٣) (م/٦٣٧).
(٤) انظر الأرقام التالية (٣٢٧) ، (٥٨٧) ، (٥٦٧) ، (٦٣٧) .
(٥) (م/٣٤٤).
(٦) (م/٤٤٦).
(٧) (م/٣٨٤).
(٨) انظر (م/٤٤٨) وهو قاسم بن أصبغ .
(٩) انظر (م/٥٢٣) وهو محمد بن وضاح .
(١٠) انظر (م/٢١) وهو أحمد بن زهير بن حرب ،وقال عنه الذهبي : " الحافظ الحجة الامام " .
(١١) انظر (م/١٠٨).
(١٢) انظر (م/١٧٣) و(م/٢٧٣) ، (م/٢٧٥).

- قولـه : " معروف ، مشهـور " -

أطلق أبو عمر لفظة " معروف " مجردة على راويين ، ومقرونة بالوثاقة على راويين آخرين ، ومقرونة بحمل العلم على راو خامس ، وقال عن ثلاثة رواة انهم مشهورون ، زاد في أحدهم قوله : مشهور بالرواية ثقة .

قال الحافظ ابن حجر عن راويين من هؤلاء الثمانية : لهما رؤية[1] ، وقال الذهبي عن أحدهما : مختلف في صحبته ... وثق ، وقال ابن حجر عن الثالث : أحد وجوه قريش وأشرافها[2] ، ووثق اثنين آخرين[3] زاد في ثانيهما قوله : فاضل ، وصدق اثنين[4] ، وقال عن الأخير : صدوق له أوهام[5] ، وقال عنه الذهبي : صالح الحديث مشهور.

---

(١) انظر : (م/٢٦٩) و(م/٣١٢).
(٢) انظر : (م/٤٢٥).
(٣) انظر (م/٣٣٨) و(م/٥٢٢).
(٤) انظر (م/٣٠٣) و(م/٣٩٢).
(٥) انظر (م/ ٥٤٦).

- قوله : " أشهر من أن يحتاج الى ذكره " -

قال ابن عبدالبر هذه العبارة فى أحد عشر راويا من خلال اسانيدين تعرض لبعض الرواة فيهما بالتفصيل ثم قال : "... وسائر الاسناد أشهر من أن يحتاج الى ذكره " ، وبعض هؤلاء ممن أطلق فيهم عبارات أخرى للتوثيق ومنها عبارة الشهرة أو المعرفة (١) ، وهؤلاء هم : أحمد بن زهير بن حرب ، وعبدالله بن الفضل بن عباس (٢) وقاسم بن أصبغ (٣) .

والثمانية الباقون قال الحافظ عن احدهم : ثقة حافظ (٤) ، وعن الثاني: ثقة ثبت (٥) عالم بالتفسير، وعن الثالث : ثقة متقن صحيح الكتاب عابد (٦) ، وقال عن الرابع : ثقة (٧) وعن اثنين آخرين : صدوق (٨) وثق الذهبي أحدهما ، وقال ابن حجر عن ثالث : لابأس به (٩) والأخير ليس من رواة الكتب الستة وثقه الدارقطني وجماعة (١٠) ، وتكلم فيه البعض .

---

(١) انظر (م/٢١).
(٢) انظر (م/٣٣٨).
(٣) انظر (م/٤٤٨).
(٤) انظر (م/٣٠).
(٥) انظر (م/ ٤١١).
(٦) (م/٤٦٥).
(٧) (م/٣٨٠).
(٨) انظر (م/٤٧٨) ، (م/٦٢٤).
(٩) (م/٢٥٧).
(١٠) (م/٩٦).

- قولـه " روى عنـه العلـم " -

وصف ابن عبدالبر بهذه العبارة أو مايماثلها خمسة عشر راويا ، تسعة منهم وثقهم ابن حجر (١) ، وصدق اثنين آخرين (٢) ، وقال عن الثاني عشر : صدوق له أوهام (٣) ، وعن الثالث عشر قال : مقبول (٤) ، ووثقه الذهبي ، والرابع عشر وثقه أبو زرعة وحده (٥) ، ولم أجد من ذكر الراوى الأخير (٦).

---

(١) انظر أرقام التراجم التالية : (٢٧٩)، (٣٠٩)، (٣٢٨)، (٤٣٦)، (٤٨١) ، (٤٩٠)، (٥٣٤)، (٦٢٨)، (٦٣٤).

(٢) انظر (م/٤٥) و (م/٤٢٢).

(٣) (م/٥٤٦).

(٤) (م/٢٧٠).

(٥) (م/٤٢٤).

(٦) (م/٥٥٥).

قولــه : " أحـــد العلمـــاء "

قالها في راويين هما عبدالله بن لهيعة (١) وقبيصة بن ذؤيب (٢)، غير أنــه قيدها في ابن لهيعة باحتراق كتبه وبكلام آخر كثير، قال ابن حجر عنــه : " صدوق ... خلط بعد احتراق كتبه ... " وقال عن قبيصة : " من أولادالصحابة وله رؤية ".

---

(١) (م/٣٤١).

(٢) (م/٤٥٠).

- قوله : احتمل في الحديث -

قال ابن عبدالبر هذه العبارة في راويين هما : ثور بن زيد الديلي[1] وداود بن الحصين[2] ضمن كلام كثير من ضمنه نفي الكذب عنهما ، وذلك لأنهما اتهما بالقدر وبرأى الخوارج ، وكلا الرجلين وثقهما ابن حجر الا داود بن الحصين في عكرمة .

---

(١) (م/٦٩).

(٢) (م/١٣٤).

- قوله : " حسبك برواية فلان عنه " -

استعمل ابن عبدالبر هذه العبارة مع ثمانية رواة مع تعديل يسير فيها عند بعضهم كقوله في أحدهم : وحسبك بذلك جلالة له ، أوقوله في آخر :(١) وهذا غاية في جلالته وفضله .وقد وثق ابن حجر ستة رواة من مجموع الثمانية وقال عن السابع(٢) : وثقه ابن معين ، والثامن(٣) ذكره ابن حبان وحده في الثقات .

ووجدت أن ابن عبدالبر يستعمل هذه العبارة لغرضين رئيسين : -

أحدهما : نفي الضعف أو الجهالة ، واستعمالها في نفي الجهالة عنده أكثر ، فمثاله في نفي الضعف(٤) : ثور بن زيد الديلي ، ومثاله في نفي الجهالة : عبدالله بن ثوب(٥) وعثمان بن اسحاق(٦) وعمارة بن أكيمة(٧) ومحمدبنأبان المزني(٨).

الثاني : اثبات الوثاقة : ومثاله : محمد بن كعب القرظي(٩) ونافع بن مالك(١٠) والدليل على ما أسلفت بيانه أن الصنف الأول من الرواة يكون في الغالب ممن روى عنه الراوي والراويان ، وأما الصنف الثاني فيكون قد روى عنه الكثيرون .

---

(١) انظر الأرقام التالية (٦٩) ، (٣١٠) ، (٤١٩) ، (٥١٥) ، (٥٦٩) ، (٥٧٠) .
(٢) (م/٣٩٣) .
(٣) (م/٤٧٤) .
(٤) (م/٦٩) .
(٥) (م/٣١٠) .
(٦) (م/٣٩٣) .
(٧) (م/٤١٩) .
(٨) (م/٤٧٤) .
(٩) (م/٥١٥) .
(١٠) (م/ ٥٧٠) .

- مصطلح : " ليس بالمشهور بحمل العلم " -

أطلق ابن عبدالبر هذه العبارة على أحد عشر راويا وثق ابن حجر ستة منهم[1] ، وقال في السابع : وثقه أبو زرعة[2] ، وفي الثامن : مقبول[3] ، والثلاثة الباقون ليسوا من رواة الكتب الستة ، اثنان منهم ضعفوا[4] ، والثالث ذكره ابن حبان في" الثقات " وقال الحسيني : مجهول[5] .

ومما يلفت الانتباه أن أغلب هؤلاء وثقهم ابن حجر ، فهل عبارة : " ليس بالمشهور " تعني التضعيف أو التجهيل عند ابن عبدالبر وينبغي أن نأخذها على ظاهرها فيكون بينها وبين التوثيق بون شاسع ؟؟

ان المتبادر الى الذهن - لأول وهلة - أن من قيلت فيه هذه العبارة لايحتج به ، وأن الناقد اذ أوردها انما أراد عدم الاحتجاج بالراوى وبالمروى والأمر كذلك فعلا لكن ليس على اطلاقه ، فابن عبدالبر أراد بعبارته هذه عدم الأخذ بخبر من قيلت فيه في هذا الموضع بعينه ولايمنع من أن يكون الراوى محتجا به في مواضع أخرى ، والدليل على ذلك أن ثلاثة من هؤلاء الرواة وثقهم ابن عبدالبر في مواضع أخرى[6] وقال انهم ليسوا بالمشهورين في هذا الموضع لأسباب معينة .

فمحمد بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة روى حديثا اختلف عليه فيه ، وقد روى هذا الحديث باسناد أصح كما قال ابن عبدالبر نفسه ، وأخرج البخارى وأبو داود الحديث بالاسناد الثاني ولم يخرجاه باسناد ابن أبي صعصعة ،

---

(١) انظر الأرقام التالية :(١٨٠)،(٢٨١)،(٢٨٢)،(٣٢٢)،(٣٦٥)،(٥٠٢).

(٢) (م/١٨٥).

(٣) (م/٣١٤).

(٤) انظر (م/٥٧)و(م/٣٦٤).

(٥) (م/٣٥٠).

(٦) انظرأرقام التراجم التالية (٢٨١)،(٢ ٢٨)،(٥٠٢).

(٧) التمهيد (١٣/ ١١٤).

وقد أخرت روايته في نظر ابن عبدالبر لأن غيره أشهر في الوثاقة منه ، وترجمته تدل على أنه ليس بالمشهور فعلا ، ولذلك صرح ابن سعد بأنه قليل الحديث (١) .

وأما عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي عمار فقد صرح ابن عبدالبر بمراده من عدم الشهرة فيه اذ قال : "... انفرد به عبدالرحمن وليس بمشهور بنقل العلم ولاممن يحتج به اذا خالفه من هو أثبت منه" (٢) . ثم ذكر أنه خالفه جماعة من الأئمة الثقات الذين تسكن النفس الى مانقلوه ، ومحال أن يعارضوا بحديث ابن أبي عمار (٣) وعدم شهرته عبر عنها ابن سعد بقوله : له أحاديث .

فأولئك الثلاثة صرح بتوثيقهم في مواضع أخرى ، وأما الآخرون فلم نعثر له فيهم على كلام آخر فيما بين أيدينا ، ولكن منهجه وصنيعه ينبئ عما ذكرته . فسعيد بن عبدالرحمن الغفارى (٤) وقع اسمه فى سند حديث مجتمع على ضعفه كما قال أبو عمر ، وأغلب رواته ضعفاء ومجاهيل ، فلما جاء الى سعيد أفرده بقوله : ليس بمشهور ، ولو كان يريد تضعيفه مطلقا أو تجهيله لقرنه مع الآخرين في حكمه السابق ، لكن للاعتبارات السابقة فى ضعف الحديث وضعف الرواة ، ومن عدم صحة سماع سعيد من على بن أبي طالب رضي الله عنه (٥) ، ومن مخالفة هذا الحديث لأحاديث أخرى ثابتة ، لكل هذه الاعتبارات قال فى سعيد عبارته تلك ، بالاضافة الى أن عدم شهرته بالرواية بين ، فلم يوثقه غير العجلي وابن حبان في المتقدمين .

---

(١) محمد هذا وأخوه عبدالرحمن وأبوهما عبدالله ، صرح ابن عبدالبر بأنهم جميعا ليسوا بالمشاهير، ولم يورد للأب رواية ، والاخوان كلاهما شيخ لمالك ، فعند الترجمة لهما وثقهما، لكن عند الكلام على رواية محمد قال فيهم جميعا ماقال ، وقد أورد أبو عمر لعبدالرحمن خمسة أحاديث في الموطأ ليس فيها حكم من الأحكام ، وهذا مما يؤكد عدم شهرتهما ومقصد ابن عبدالبر من صنيعه هذا .

(٢،٣) التمهيد (١/١٥٥).

(٤) انظر (م /١٨٠).

(٥) التمهيد (٥/٢٢٣-٢٢٤) وانظر تخريج الحديث في ص (١٩٤).

وعبدالملك بن جابر بن عتيك ورد اسمه في سند حديث مع عبدالرحمن بن عطاء ابن أبي لبيبة ؛ شيخ عند ابن عبدالبر[(١)]، وحديثهما مخالف لأحاديث أخرى عليها جمهور الفقهاء ، قال أبو عمر: " لم يلتفت مالك ومن قال بقوله الى حديث عبدالرحمن بن عطاء بن أبي لبيبة عن ابن جابر عن جابر المذكور في هذا الباب ، وردوه بحديث عائشة لتواتر طرقه عنها وصحته ومايصحبه من جهة النظر الى ثبوته من طرق الأثر ..."[(٢)]

وأما سعيد بن أبي كرب وعبدالله بن أبي مرشد وعبدالله بن خليفة فقد روى أبو اسحاق حديث : " ويل للأعقاب من النار " من حديث جابر الا أنه اختلف على أبي اسحاق فيه " فطائفة ترويه عنه عن عبدالله بن خليفة ، وطائفة عن عبدالله بن أبي مرشد، وطائفة عن سعيد بن أبي كرب وكلهم ليس بالمشهور "[(٣)].

وفي الحقيقة فان عدم شهرتهم أوضح ممن سبقهم ، لأن سعيد بن أبي كرب لم يوثقه غير أبي زرعة ، وقال ابن المديني : مجهول ، وذكروا له حديثا واحدا عند ابن ماجه[(٤)] ، وعبدالله بن خليفة قال ابن حجر: مقبول، وقال الذهبي : لايكاد يعرف ، وابن أبي مرشد ذكره ابن حبان وحده في "الثقات " وقال الحسيني : مجهول .

---

(١) (م/٢٨٦).

(٢) التمهيد (٢٢٦/١٧) وحديث ابن أبي لبيبة أخرجه أحمد في المسند: (٤٠٠/٣)، والبزار في زوائده (٢٠/٢) والطحاوى في شرح معاني الآثار (١٣٨/٢) كلهم من رواية عبدالملك بن جابر عن جابر بن عبدالله : " كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم جالسا فقلد قميصه من جنبيه .. فقال : أمرت ببدني التي بعثت بها أن تقلد وتشعر ..." قال الهيثمي : أخرجه أحمد والبزار ، ورجال أحمد ثقات ، مجمع الزوائد: (٢٢٧/٣).
وأما حديث عائشة الذى أشار اليه ابن عبدالبر فقد أخرجه البخاري ومسلم في الحج ، الأول في باب من قلد القلائد بيده (١٨٣/٢)، والثاني في باب استحباب بعث الهدى الى الحرم.. (٩٥٩/٢)، كما أخرجه مالك وأورده ابن عبدالبر في التمهيد (٢١٩/١٧).

(٣) التمهيد (٩٢/٨ أ) .

(٤) هو الحديث المذكور : " ويل للعراقيب من النار " أخرجه في الطهارة باب غسل العراقيب (١٥٥/١).

وأما أيوب بن صالح (١) الذى ضعفه غير واحد فقد ذكر ابن عبدالبر نفسه مع عدم شهرته أنه لايحتج به ، وكذا عبدالملك بن بديل (٢) ضعفوه ، وابن عبدالبر نفسه حكم على حديثه بأنه غير محفوظ .

وكل هؤلاء ممن ينطبق عليهم قول ابن عبدالبر انهم ليسوا بالمشهورين بالنقل انما رووا أحاديث وبعضهم أوثق من بعض .

---

(١) (م/٥٧).

(٢) (م/٣٦٤).

- قوله : " لاأعرفه الا برواية ابن شهاب عنه " وماشابه ذلك -

قال هذه العبارة في ثلاثة رواة ، والرابع قال عنه : أظنه كان له حظ من العلم ولاأحفظ له رواية ، وقال عن الخامس : لاأعلم له رواية الا عن أبي السائب ، وقال عن السادس : لايعرف هذا الحديث الا به ولم يرو عنه فيما علمت غير عياش بن عباس القتباني .

وثق ابن حجر اثنين (١) ، وقال عن اثنين آخرين انهما مقبولان (٢)، وقال في الخامس : وثقه ابن معين (٣) والسادس وثقه ابن حبان (٤) .

ويلاحظ على هؤلاء الرواة مايلي :-

أولا : أنهم من المقلين جدا ، فأحدهم له حديثان ، والثلاثة الآخرون ليس لكل واحد منهم غير حديث واحد .

ثانيا : أغلبهم ممن ذكرهم ابن حبان في " ثقاته " وهم الذين يقول ابن حجر في أحدهم غالبا : مقبول، وبعض الأحيان يقول : وثقه ابن حبان .

ثالثا : الأربعة جميعهم أحاديثهم في الموطأ ثلاثة منهم روى عنهم ابن شهاب ، والرابع روى عنه مالك وغيره .

وابن عبدالبر لم يصرح بوثاقة هؤلاء ولابجهالتهم ، وعندي أنهم ثقات عنده بالمفهوم العام للثقة الذي قررته واستنتجته من صنيعه ، وذلك للأسباب التالية : -

أولا : نفي الجهالة لدى رواة الموطأ الذي أطلقه ابن عبدالبر في ترجمة عبدالله بن النضر السلمي عندما قال: " وماأعلم في الموطأ رجلا مجهولا غير هذا " (٥).

---

(١) انظر (م/٢٣٢)و (م/٥٨٩).
(٢) انظر (م/٢٣١)و(م/٥٠٠).
(٣) انظر (م/٣٩٣).
(٤) انظر (م/ ٢٥٢).
(٥) (م/٣٥٨).

وقد ينذّ رجل أو رجلان عنهذا الاطلاق العام كما حصل مع رفيع المخدجي قريبا لكن يصعب أن ينقض هذا النفي العام بمجموعة رواة ولاينتبه له مثل ابنعبدالبر .

ثانيا: سبق أن ذكرت أن رواية الثقة الكبير أو الجليل ترفع جهالة الراوى عند أبي عمر ، فاذا انضاف الى ذلك أن حديثه في " الموطأ " صار أبعد مايكون عن الجهالة .

ثالثا: ذكر غير مرة أن رواية ابن شهاب عن الراوى تكفيه ، وقد قالها في أحد هؤلاء الرواة الذين نتكلم حولهم ، وهو عثمان بن اسحاق بن خرشة حيث قال : " لاأعرفه بأكثر من رواية ابن شهاب عنه حديث الجدة ، وحسبك برواية ابن شهاب عنه " بل صرح في أحد الرواة أنه لم يرو عنه غير ابن شهاب وصرح بتوثيقه (١) ، وذهب أبعد من ذلك عندما قال في أحد الرواة المجاهيل : " حسبك بذكر مالك له في كتابه " (٢) .

وأما السبب – في تقديرى – في كونه لم يصرح بوثاقتهم – وقد لايكون هناك أى سبب – فهو أن اثنين منهما وقع الخلاف في اسمهما أو نسبهما أو ولائهما بالاضافة الى الاختلاف الواقع فى سند حديثهما ، فصيفى بن زياد وقع خلاف كبير في ولائه وفي كنيته وفي سند حديثه (٣) ، وعباد بن زياد قال عنه ابن عبدالبر : " أظنه من ثقيف من ولد أبي سفيان بن حارثة وليس ذلك عندى بعلم حقيقة وقد قيل انه عباد بن زياد بن أبي سفيان بن حرب بن أمية والله أعلم ..." (٤)

ثم ذكر بعض الاختلاف الوارد في سند الحديث .

---

(١) انظر (م/ ٦٣٦).
(٢) انظر (م/ ٥١٢).
(٣) انظر (م/٢٣٢).
(٤) انظر (م/ ٢٥٢).

وقدذكرت في غير هذا الموضع أن الشرف والمكانة ومعرفة النسب كلها لها اعتبار عند ابن عبدالبر، وله عبارة مشهورة قالها لبعض المخالفين الذين تكلموا في أحد الأسانيد ، قال : " تكلم بعض الناس فى اسناد حديث ابن عباس هذا بكلام لاوجه له ، وهو والله كلهم معروفو النسب مشهورون بالعلم ".[1]

(١) التمهيد (٨/٢٧- ٢٨).

قوله : " لانعلم له غير هذا الحديث

قال أبو عمر هذه العبارة في ثلاثة رواة جميعهم ثقات عند ابن حجر ، وقد صرح ابن عبدالبر بوثاقة أحدهم مع تفرد ابن شهاب بالرواية عنه.(١) والراويان الآخران هما : زفر بن صعصعة ، وأبوه صعصعة بن مالك (٢) ، الأول روى عنه راو واحد (٣) فقط ، والأب روى عنه اثنان أحدهما زفر ابنه ، فهؤلاء لايعرفون " الا بالحديث الواحد والراوي الواحد ، وحديثهما في " الموطأ " مشهور قد رواه الثقات وهو قوله صلى الله عليه وسلم " ليس يبقى بعدى من النبوة الا الرؤيا الصالحة ".

وهناك راو رابع هو محمد بن عمران الأنصاري (٤) قال عنه أبو عمر: " لاأعرفه الا بهذا الحديث ... وحسبك بذكر مالك له في كتابه ". وحديثه ليس فيه حكم ، وقد اضطرب فيه صنيع الذهبي وابن حجر ، فمع ذكر ابن حبان له في الثقات قال ابن حجر : مجهول ، لكنه قال في التهذيب : ان البخاري ذكره فلم يذكر فيه جرحا ، والذهبي قال مرة : لايدرى هو ولاأبوه ، وقال مرة : وثق .

---

(١) (م/٦٣٦).
(٢) (م/١٥١).
(٣) (م/٢٢٨).
(٤) (م/٥١٢).

- مصطلـــح : " ليس بحجـــة " -

أطلق ابن عبدالبر هذا المصطلح على أربعة عشر راويا جاءت في بعــض الأحيان مقرونة بالضعف ، أو بحالة دون أخرى ، فثلاثة رواة قيد عدم حجيتهم بشيء مخصوص : قال عن أحدهم : ليس بحجة ولاتقبل زيادته على عبدالـــرزاق ، وقال عن الثاني : ليس بحجة فيما روى عنه أهل المدينة ، وقال عنه أيضـــا : أجمعوا أنه ليس بحجة فيما ينفرد به ، وقال عن الثالث : ليس بحجة فيمـــا ينفرد به ، وهناك راو رابع قال عنه : لين ليس بحجة .

وأما العشرة الآخرون فبعضهم قرن عدم حجيتهم بالضعف في نفس الموضع والسياق (١) ، وبعضهم ضعفهم في مواضع أخرى . وقد ضعف الحافظ ثلاثة منهـــم وصدق السبعة الآخرين مع تقييد تصديقهم بالوهم (٢) والخطأ (٣) أو بكثرة التدليس (٤) وكثرة الخطأ (٥) أو التخليط (٦) .

وأما الأربعة الأول فقد وثق الحافظ اثنين منهم (٧) ، زاد في أحدهمـــا قوله : له أفراد ، وقال عن الآخرين : صدوقان (٨) ، زاد في أحدهما قوله : فـــي روايته عن أهل بلده ، مخلط في غيرهم .

ونستطيع القول بأن عبارة " ليس بحجة "عند ابن عبدالبر تعنـــي التضعيف مثلها في ذلك مثل ألفاظ الضعف السابقة وبخاصة اذا اقترنت بهـا ، ولكن اذا قيدت باللين أو الانفراد أو المخالفة وماشابه ذلك فان الضعــف

---

(١) انظر : (م/٢٧٢) ،و (م/٣٢٣) ، (م/٤٦٩) .
(٢) انظر (م/ ٢٣٣) .
(٣) (م/ ٦٣١) .
(٤) انظر (م/٦٣) ، (م/٨٨) .
(٥) انظر (م/٨٨) ، (م/٦١٩) .
(٦) انظر (م/٣٤١) ، (م/٤٦٤) .
(٧) انظر (م/٣) ، (م/٦٥) .
(٨) انظر (م/٤٧) ، (م/٢٤٤) .

يكون بحسب تلك التقييدات مع مراعاة الموضع والسياق الذى سيقت من خلاله تلك العبارة ، وذلك لأن لفظة " حجة " أبلغ في التوثيق من لفظ " ثقة " من واقع الدلالة اللغوية والحديثية ، وكذلك في النفي اذا جاءت عبارة " ليس بحجة " مجردة من ألفاظ الضعف الأخرى فيمكن أن نستنتج - مبدئيا - أنها ليست نفيا للوثاقة بقدر ماهي نفي لأعلى درجاتها ، وبعض التراجم السابقة شاهد على ذلك ، فعاصم بن المنذر قال فيه أبو عمر : لين ليس بحجة ، ومحمد بن جعفر بن الزبير قال فيه : ليس بحجة فيما ينفرد به ، وقال ابن حجر عن الأول : صدوق وعن الثاني : ثقة ، وكلاهما ورد في سند حديث القلتين المشهور الذى احتج به الشافعية على تحديد مقدار مايذهب النجاسة ، وكلام ابن عبدالبر لايعني تليينهما أو تضعيفهما مطلقا ، وانما مداره أن يقول : ان هذين الراويين ليسا بحجة في هذا الموضع لأنهما لايحتملان التفرد بمثل هذا الحكم الجليل كما نقل ذلك عن اسماعيل بن اسحاق القاضي ، ومما يؤكد موقف ابن عبدالبر أن كلا الرجلين قليل الحديث ، وعاصم ابن المنذر ليس له الا حديث القلتين كما قال البزار ، ويؤكده كذلك قول الذهبي فيه : شيخ .

والأمر الآخر الذى جعل ابن عبدالبر يقف هذا الموقف من هذين الراويين هو أن حديث مالك المتصل من وجوه صحيحة ثابتة محفوظة - وهو حديث بول الأعرابي في المسجد - ينفي التحديد المذكور عند الشافعية ، فكأن الأمر لايقتصر على التفرد فقط وانما يتعدى الى المخالفة [1] .

---

(١) وانظر هذه المسألة وتخريج الأحاديث فيها في ص : ١٧٩

قوله : " ليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بخلاف من هو أثبت منه

قال هذه العبارة في راو واحد فقط هو محمد بن مسلم بن تدرس[(١)] ، وقد ذكر أبو عمر مرة أنه ثقة حافظ وأنه حافظ متقن ، وردبعض الطعون التي وجهت اليه في موضع ثالث ، ثم قال فيه هنا هذه العبارة ، وذلك لأنه روى لفظة في أحد الأحاديث لم يروها غيره من الحفاظ قال : "... وليس من خالف الجماعة الحفاظ بشيء فيما جاء به "[(٢)]. قال عنه الحافظ : صدوق الا أنه يدلس ، وقال الذهبي : " حافظ ثقة ... وكان مدلسا واسع العلم " .

---

(١) (م/٥١٦).

(٢) التمهيد (٦٦/١٥).

قوله : أجمعوا أنه ليس بحجة فيما ينفرد بـه

قال ابن عبدالبر هذه العبارة في راويين هما اسماعيل بن عياش (١) وطلحة ابن يحي ، قال الحافظ عن الأول : " صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم " (٢) وأكثر العلماء على التفصيل والتفريق في التعامل مع حديثه ، وحتى ابن عبدالبر ذكر في ثلاثة مواضع على الأقل أنه مستقيم الحديث عن الشاميين ، وأن حديثه عن غيرهم فيه خطأ كثير وليس بالقوى فيه . وقوله : أجمعوا أنه ليس بحجة فيما ينفرد به معناه - والله أعلم - أنه ليس بأقوى مايكون الثقات بحيث يحتمل تفردهم ، ولذلك لم يقل : لايحتج به مثلا ، ولكي نوفق بين كلامه هذا والتفصيل السابق وبخاصة أن الحديث الذى أورده له في " التمهيد " وقال عقبه هذه العبارة هو من أحاديث الشاميين. وقد أورد له ابن عدى بعض المناكير في أحاديث الشاميين وغيرهم ولم يذكر له هذا الحديث من ضمنها مع حكمه على بعض أحاديث الشاميين بأنها يحمل بعضها بعضا .

وأما وأما طلحة بن يحي فقدقال فيه ابن حجر : صدوق يخطئ ،والكلام على اسماعيل ينطبق عليه ، فهو وان وثقه بعضهم فقد ضعفه آخرون ،وهو وان دخل ضمن دائرة الوثاقة العامة فهو ليس مثل كبار الثقات ممن ينفردون بأشياء ويكونون حجة فيها ومن هنا ادعى الاجماع على ذلك استنباطا منه واستنتاجا من صنيع النقاد مع مثل هؤلاء الرواة .

---

(١) (م/٤٧).

(٢) (م/٢٤١).

- قوله : " ليس بحجة اذا انفرد " -

قال ابن عبدالبر هذه العبارة فيخمسة رواة ، اثنان منهم وثقهما ابن حجر ، زاد في أحدهما قوله : في غير الزهرى ، والثالث صدقه ، وقيد صدق الرابع باحتمال الخطأ ، والخامس قال عنه مرة : صدوق اختلط ، ومرة أخرى: ضعيف لاختلاطه .

فأما الأول وهو سفيان بن حسين الزهرى (١) فقد ذكره ابن عبدالبر ثلاث مرات وذكر لينه وضعفه في ابن شهاب بخاصة ، وفي المرة الرابعة قال : " وهذا حديث لايوجد عند أحد من أصحاب الزهرى الا سفيان بن حسين ، وهو عندهم فيما ينفرد به لاتقوم به حجة " فحتى هذا الموضع جاء فيه التضعيف مرتبطا بالزهرى وأما الثاني وهو محمد بن جعفر بن الزبير (٢) فقد روى حديثا لايحتمل تفرده به .
وأما الثالث وهو سليمان بن عتيق (٣) الذى صدقه ابن حجر ووثقه الذهبي فقد أورد له البخارى نفس الحديث الذى أورده ابن عبدالبر في " التمهيد " فذكر أنه مما أخطأ فيه ، كما ذكر البخارى أنه لايصح حديثه .

وأما موسى بن على بن رباح (٤) فقد ضعفه لأنه انفرد بحديث خالف فيه أحاديث أخرى معارضة له " وهي أحسن مجيئا وأظهر تواترا وأثبت نقلا منه " (٥) .

وأما صالح بن نبهان (٦) فقد ذكر ابن عبدالبر أيضا أنه اختلط " فكان لايضبط ولايعرف مايأتي به ، ومثل هذا ليس بحجة اذا انفرد ".

---

(١) (م/١٩١).
(٢) (م/٤٨٥) وانظر تفصيلا أكثر بشأنه في مبحث " ليس بحجة " .
(٣) (م/٢٠٥).
(٤) (م/٥٦٠).
(٥) التمهيد (١٢٥/٥).
(٦) (م/٢٢٦).

وهذه الحالات تؤكد هي الأخرى منهج ابن عبدالبر في التوثيق والتضعيف ، ومدى اعتماده على النظر في الأحاديث وعلاقة ذلك بالحكم على الراوى جرحا وتعديلا .

هذا اذا حملنا قوله " ليس بحجة ... " على أنها أقرب للتضعيف ، أما اذا حملناها على الوجه الآخر الذى ذكرته سابقا وهو نفي كما الوثاقة - كما هو الحال في أحد تفسير كلمة : " ليس بثقة " - فلا اشكال حينئذ .

- مصطلحات : " ليس بالقوى ،ليس بالحافظ ،ليس في الحفظ هناك ، ليس بذاك " -

أطلق ابن عبدالبر هذه الألفاظ على ثمانية وعشرين راويا ، خمسة عشر منهم قال فيهم : ليسوا بالأقويه ، وخمسة رواة آخرين ليسوا في الحفظ هناك ، وستة ليسوا بالحفاظ ، وراويان ليسا بذاك .

– نظرة في أحاديث من قال فيهم ابن عبدالبر : ليس بالقوى ، ليس بالحافظ ، وقد ترك بعضهم ابن حجر ووثق آخرين –

١ – ابراهيم بن عثمان بن أبي شيبة : قال فيه ابن عبدالبر : " ليس بالقوى " في ثلاثة مواضع من " التمهيد " و " الاستذكار " و" الاستغناء" مع أن الجميع على تضعيفه وتركه ، وقال ابن حجر : متروك ، وابن عبدالبر نفسه لما قال فيه تلك العبارة في الاستغناء أتبعها بنقل كلام بعض النقاد الشديد في الرجل . ويرجع ذلك – والله أعلم – الى أن الحديث الذى أورده له في التمهيد والاستذكار هو في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم صلاة التراويح عشرين ركعة ، وقد أورد أبو عمر هذا الحديث عقب ايراده لبعض الآثار التى تنسب الى بعض الصحابة قولهم ان الناس كانوا يقومون رمضان على عهد عمر رضي الله عنه بعشرين ركعة .

فكأن ابن عبدالبر مال الى صنيع عمر رضي الله عنه وبخاصة أنه هو أول من جمع الناس على قيام رمضان في المسجد ، وأتبعه بالحديث المذكور استئناسا ، وكثيرا مايرجع أبو عمر الى عمل الخلفاء ويعتمده، كما ذكر أن أبا حنيفة والشافعي والثورى يقولون بعشرين ركعة في التراويح .

والملفت أيضا أنه لم يورد الأحاديث الثابتة في قيام الرسول صلى الله عليه وسلم في رمضان وغيره ، وعندى أنه لايرى ذلك حجة في النزاع ، ومما يدل على أنه لم يستنكر العشرين ولاغيرها أنه لم يرجح عددا على آخر ، غير أنه رجح في الأخير صنيع عمر في القيام عامة في رمضان جماعة ، وفي هذا ايحاء باختياره القولبعشرين ركعة .

ومما يجدر ذكره من منهج ابن عبدالبر أنه لايسارع الى ابطال بعض الأدلة أو اهدار العمل بها ، بل يسلك طريق الجمع ماأمكنه ذلك .

٢ - عباد بن كثير الثقفي : قال ابن عبدالبر : ليس بالقوى ، وقال ابن حجر : متروك ، وتفسير حكم ابن عبدالبر يفهم في ضوء عاملين :

العامل الأول : أنه الرجل كان فاضلا يمنع ابن عيينة من ذكره الا بخير، وذكر عبدالرزاق عن أبي مطيع أنه كان عندهم ثقة (لعلها ثقة الديانة) ، ونقل ابن عبدالبر تضعيف ابن معين له وقول البخارى فيه فيه نظر،فكأن أبا عمر توسط في الأمر فقال : ليس بالقوى .

العامل الثاني : أن مناسبة الحكم عليه هى روايته لحديث عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدرى ، وقد رواه مالك عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلا ، لكن عند عطاء أيضا من حديث أبي سعيد حديث بمعنى الحديث المختلف فيه بين الاسناد والارسال [(١)] ، فاحتمال الصواب وعدم الخطأ في رواية عباد أيضا غير بعيد ، ولذلك قال عنه في موضع آخر : ضعيف عندهم لايحتج به لما خالف عباد كثيرا من الثقات الأثبات في وصل حديث هو مرسل عندهم [(٢)].

٣ - أحمد بن طاهر بن حرملة : أورد له أبو عمر حديثا نقلا عن " غرائب مالك " للدارقطني ، والحكم أيضا حكم الدارقطني ، والحديث غريب من حديث مالك لأن حديث مالك الذى في " الموطأ " فيه بعض الخلاف :

فالذى في" الموطأ " : " من فاته حزبه من الليل فقرأه حين تزول الشمس الى صلاة الظهر فانه لم يفته [(٣)] " ثم ذكر ابن عبدالبر أن عبارة : "... فقرأه حين تزول الشمس الى صلاة الظهر " وهم عنده ، لأن ابن شهاب رواه فقال : ". فقرأه مابين صلاة الفجر وصلاة الظهر ..." وأحمد ابن طاهر رواه من حديث مالك كرواية ابن شهاب مخالفا بذلك رواية الموطأ ، ولذلك قال الدارقطني فيما نقله عنه ابن عبدالبر : " لم يكتب

---

(١) التمهيد (٤٨/٥).
(٢) التمهيد (٤٣٠/٦).
(٣)

من حديث مالك الا من هذا الوجه وهو غريب عن مالك ومحفوظ من حديث يونس وعقيل عن الزهري ، قال : وأحمد بن طاهر ليس بالقوي "(١) مع أن الدارقطني كذبه في موضعين مختلفين فيما ورد عنه (٢) .

٤ – موسى بن طارق الزبيدي : ذكر ابن عبدالبر أنه ليس في الحفظ هناك مع مجموعة من الرواة رفعوا حديثا عن مالك هو في الموطأ موقوف (٣) ، وذكر أن ممن رفعه : الوليد بن مسلم وموسى بن طارق واسماعيل السدي وابن أخي ابن وهب فأما موسى بن طارق فثقة يغرب (٤) ، والوليد بن مسلم ثقة كثير التدليس والتسوية (٥) ، والآخران : أحدهما : صدوق تغير (٦) ، والثاني : صدوق يخطىء (٧) ، وكل هؤلاء مما يصدق عليهم أنهم ليسوا في الحفظ هناك ، وكلهم وجد من ضعفهم أو تكلم فيهم من حيث الخطأ أو نقص الحفظ، فالوليد ذكر أبو داود أن له عشرة أحاديث ليس لها أصل ، ومع ذكر ابن حبان له في الثقات قال أيضا : ربما قلب الأسامي والكنى ، وهذا يدل على عدم كمال الحفظ ، وابن أخي ابن وهب ضعفه غير واحد بل كذبه النسائي ، وقال ابن حبان : يأتي عن عمه بما لا أصل له ، وكذا قال ابن الجوزي ، وأما اسماعيل السدي فقد قال ابن عدي : أوصل عن مالك حديثين وقد تفرد عن شريك بأحاديث ، وذكر ابن حجر أنه صدوق يخطيء .

٥ – ابراهيم بن عبدالله بن حنين : قال عنه أبو عمر : ليس بالحافظ ، وقد وثقه ابن سعد والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، كما وثقه ابن حجر . وقد أورد له ابن عبدالبر حديثا من الموطأ ثم قال :".. واختلف

---

(١) التمهيد : (٢٧٢/١٢) .
(٢) (م/٢٣) .
(٣) التمهيد : (٢٢٨/٢) .
(٤) (م/٥٥٤) .
(٥) (م/ ٥٩٣) .
(٦) (م/٢٤) .
(٧) (م/٤٩) .

على ابراهيم بن عبدالله بن حنين هذا في حديثه عن أبيه عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهى عن القراءة في الركوع والتختم بالذهب اختلافا يدل على أنه لم يكن بالحافظ "(1).

وهو حديث آخر غير الحديث الأصلي الذى أورده له ، انما أراد أن يشير الى حاله فقط، وأنه مجرد تليين يسير بحيث لايبلغ مبلغ الثقات المشهورين ، فقد ذكر ابن سعد أنه قليل الحديث ، وقلة من نص على وثاقته يدل على أنه ليس مشهورا بالرواية شهرة غيره من الحفاظ المكثرين ، علما بأنه من رجال الموطأ.

٦ - عاصم بن عمر بن قتادة :قال فيه : ليس بالقوى ، وقد وثقه من ترجم له ولم أجد أحدا ضعفه سوى ماقال الاشبيلي : هو ثقة عند أبي زرعة وابن معين وقد ضعفه غيرهما ، وتعقبه ابن القطان بأنه لايعرف أحدا ضعفه ولا ذكره في الضعفاء ، ووافقه الذهبي على ذلك وقال : صدوق علامة بالمغازى ، ووثقه ابن حجر . وقد أورد له ابن عبدالبر حديث الاسفار بصلاة الفجر الذى استدل به الحنفية على استحباب الاسفار ولم يقصد أبو عمر تضعيف الحديث أو تضعيف صاحبه ، وانما أورد جميع الاحتمالات ومنها التعارض ، فكأنه أراد أن يقول : على افتراض التعارض فان عاصم بن عمر ليس بالقوى أى : فتقدم على حديثه الأحاديث الثابتة الأخرى في التغليس ، وهي أثبت من جهة النقل كما قال ، ومما يدل على أنه لم يقصد التضعيف هو أنه أورد تأويل الامام أحمد " اذا تبين الفجر فقد أسفر " ثم قال : " على هذا التأويل ينتفي التعارض والتدافع في الأحاديث في هذا الباب وهو أولى ماحملت عليه ... "(2) ومما يذكر أن حديث التغليس عليه عمل الخلفاء الثلاثة والأئمة الثلاثة .

---

(1) التمهيد (٤ / ٢٦٢).

(2) التمهيد (٨/١١٢ ب) وانظر كذلك (٤/٣٣٩-٣٤٠).

٧ - عبدالله بن عثمان بن خيثم : وثقه جماعة من النقاد وقال ابن حجر : صدوق ، ومع ذلك فقد لينه البعض وضعفه أربعة نقاد أكثرهم وردت روايات عنهم في توثيقه ، ولم يرضه شعبة ولم يحدث عنه القطان وابن مهدى . ومع أن لينه ظاهر لاخفاء فيه ، فان ابن عبدالبر لايقصد تضعيفه ولاتليينه مطلقا ، وانما في هذا الموضع ، لأن اسمه ارتبط باسم ابراهيم بن محمد بن أبي يحي - المجمع على تركه - في سند أثر مقطوع.(١)

٨ - عبدالعزيز بن أبي حازم : أورد ابن عبدالبر حديث مالك عن أبي حازم ابن دينار عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر ، قال : " وهو حديث يتصل ويستند من حديث أبي هريرة بنقل الثقات الأثبات ".(٢)

ثم أورد طريقا آخر للحديث فيها : ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال : "... هذا خطأ ، ولم يرو هذا الحديث أبو حازم عن سهل وانما رواه عن سعيد بن المسيب كما قال مالك ، وليس ابن أبي حازم في هذا الحديث ممن يحتج به فيما خالفه فيه غيره ، وهو عندهم لين الحديث ليس بحافظ ..."(٣) ولعل قوله : " في هذا الحديث " يؤكد منهجه الذى نددنفي حوله كثيرا.

٩ - جعفر بن محمد بن على بن الحسين : قال فيه أبو عمر : "... وكان ثقة مأمونا عاقلا حكيما ورعا فاضلا ... ولم يكن هناك في الحفظ ، ذكر ابن عيينة أنه كان في حفظه شيء ..."(٤) والرجل شيخ لمالك ، وقد روى عنه تسعة أحاديث منها خمسة متصلة أصلها حديث واحد هو حديث جابر الطويل فى الحج ، والأربعة الأخرى " منقطعة تتصل من غير رواية مالك من وجوه.."(٥)

---

(١) التمهيد : (٤٠/١١).
(٢) التمهيد (١٣٥/٢١).
(٣) التمهيد (١٣٥/٢١) ، مطبوع ، و(٤٥٣/٥) مخطوط .
(٤) (م/٧٧) .
(٥) التمهيد (٦٦/٢) .

وقال مصعب الزبيري : كان مالك لايروى عنه حتى يضمه الى آخر، وقال ابن حجر : صدوق فقيه امام ، وعبارة ابن عبدالبر في الجمع بين الثقة والأمانة وعدم كمال الحفظ في جملة واحدة يلقي ضوءا آخر على مفهومه الواسع للثقة .

١٠ - محمد بن ميمون أبو حمزة السكرى ، قال ابن عبدالبر : ليس بالقوى، وقال ابن حجر : ثقة فاضل ، وقد أورد له أبو عمر نفس الحديث في ثلاثة مواضع والحديث في فضل المؤذن وفيه زيادة " ان بعدكم قوما سفلتهم مؤذنوهم " قال " وهذه الزيادة لاتجيء الا بهذا الاسناد، وهو اسناد رجاله ثقات : أبو حمزة السكرى وعتاب بن زياد مروزيان ثقتان "(١).

وقال في موضع آخر : " وهذا حديث انفرد به أبو حمزة هذا ، وليس بالقوى "(٢)، وقال في الموضع الثالث : " وهذا حديث انفرد بهذه الزيادة فيه أبو حمزة وليس بالقوى "(٣). فيظهر أن الانفراد في الزيادة وأنه ليس بالقوى فيها ، والا فمطلق الثقة ثابت له بدليل أقواله الأخرى وبدليل أنه ذكره في " الاستغناء " ، ونقل توثيق ابن معين له ، وقول أحمد : لابأس به ، وقول ابن المبارك : صحيح الكتاب .

---

(١) التمهيد (٢٢٥/١٩).

(٢) التمهيد (٥٤٨/٥) مخطوط .

(٣) الاستذكار (٨٨/٢).

مصطلح : " لين "

أطلق ابن عبدالبر هذا المصطلح على أربعة رواة قرنها في بعضهم بألفاظ آخرى ، فعاصم بن المنذر (١) قال عنه : لين ليس بحجة ، وعبدالعزيز ابن أبي حازم (٢) قال عنه لين الحديث ليس بحافظ ، وعبدالله بن عثمان بن خثيم (٣) قال عنه : لين ليس بالقوى ، وقد ذكر هؤلاء كلهم ضمن الألفاظ المصاحبة الأخرى (٤) ، وكلهم قال فيهم ابن حجر : صدوق ، والرابع وهو هشام بن سعد قال فيه ابن عبدالبر : لين ضعيف سيما في ابن شهاب ، وقال عنه ابن حجر : صدوق له أوهام .

---

(١) (م/٢٤٤) وانظره أيضا تحت عبارة " ليس بحجة " .

(٢) (م/٢٩٨) وانظره تحت عبارة : " ليس بحافظ " .

(٣) (م/٣٣١) وانظره تحت عبارة " ليس بالقوى " .

(٤) (م/٥٨٢) وذكر أيضا أنه من الثقات .

مصطلح : " لين الحديث عن فـــلان "

قال أبو عمر هذه العبارة في ستة رواة كلهم لين الحديث أو ليس بالقوى أو ليس بحجة في الزهرى ٠

فسليمان بن كثير (١) قال عنه ابن حجر : لابأس به في غير الزهرى ٠

وعبدالرحمن بن نمير (٢) وثقه ابن حجر وغير واحد من النقاد لكن لينه أبو حاتم ، وضعفه ابن معين وابن عدى ، وله نسخة عن الزهرى قال ابن عدى انها مستقيمة ٠

وصالح بن أبي الأخضر (٣) : قال ابن حجر : ضعيف يعتبر به ، وقال ابن معين فى احدى الروايات : ليس بشيء في الزهرى ٠

وهشام بن سعد (٤) : صدوق له أوهام عند ابن حجر ، وذكر ابن عدى والخليلى أنه أخطأ في أحاديث عن الزهرى (٥) ٠

وسفيان بن حسين (٦) : ثقة في غير الزهرى باتفاقهم كما قال ابن حجر ، وقد ذكره ابن عبدالبر في أربعة مواضع كلها لين الحديث عن الزهرى الا في موضع واحد لينه باطلاق ٠

وهشيم بن بشير (٧) : الثقة الحافظ عند ابن عبدالبر وغيره من النقاد لكنه ليس بحجة في الزهرى كما قال الذهبي أيضا ٠

---

(١) (م/٢٠٦)٠
(٢) (م/٢٩٤)٠
(٣) (م/٢٢١)٠
(٤) (م/٥٨٢)٠
(٥) التهذيب (١١/٤٠ ، ٤١)٠
(٦) (م/١٩١)٠
(٧) (م/٥٨٨)٠

قوله : " ليس بشيء في فلان "

قالها ابن عبدالبر في راو واحد هو جعفر بن برقان [(١)] حيث ذكر أنه ليس بشيء في الزهري ، وكثير من الرواة وثقه في غير الزهري ، وقال ابن حجر: صدوق يهم في حديث الزهري ، وقد وثقه البعض باطلاق ، وضعفه ناقدان باطلاق أيضا .

---

(١) (٧٥/٢).

قوله : " لايحتج به اذا خالفه مثل الشورى "

قال هذه العبارة في راو واحد هو زياد بن عبدالله البكائي،(١) وقد قال فيه ابن حجر : " صدوق ثبت في المغازى ، وفي حديثه عن غير ابن اسحاق لين ، ولم يثبت آن وكيعا كذبه ". وتقدم الشورى عليه بين في الحفظ والاتقان " .

---

(١) (م/١٥٩).

- قوله : " لايحتج به اذا خالفه من هو أثبت منه "

وثق ابن عبدالبر عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي عمار غير مرة ، ونقل توثيق جماعة له ، ومع ذلك جاء في موضع آخر وقال : "... لأنه حديث انفرد به عبدالرحمن بن أبي عمار وليس بمشهور بنقل العلم ولاممن يحتج به اذا خالفه من هو أثبت منه ..." (١) وهذا الراوى قد وثقه من ترجم له كما وثقه ابن حجر ، وكلام أبي عمر هذا يفيد في الظاهر تليينا أو تضعيفا للرجل ، ولذلك قال ابن حجر : " أعله ابن عبدالبر بعبدالرحمن بن أبي عمار فوهم ، لأنه وثقه أبو زرعة والنسائي ولم يتكلم فيه أحد ، ثم انه لم ينفرد به " .

والذى تبين لي أن ابن عبدالبر لم يعل الحديث لضعف ابن أبي عمار ، وانما لأنه روى حديثا فيه اباحة أكل الضب وفيه تخصيص ومعارضة لعموم النهي عن أكل كل ذى ناب من السباع ، وقد روى هذا النهي " من طرق متواترة عن أبي هريرة وأبي ثعلبة وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى ذلك جماعة من الأئمة الثقات الذين تسكن النفس الى مانقلوه ، ومحال أن يعارضوا بحديث ابن أبي عمار " (٢). فابن أبي عمار - اذن - خالف الأكثر في العدد والأشهر في الوثاقة والحفظ ، واليه الاشارة في كلام ابن سعد لما ذكر له أن له أحاديث .

---

(١) (م/٢٨٢).

(٢) التمهيد (١/١٥٥).

رواة مرتبة الاعتبار والترك

- مصطلح : " شيخ " عند ابن عبدالبر -

جاءت لفظة " شيخ " عند ابن عبدالبر مقرونة - غالبا - بألفاظ أخرى كقوله : صالح الحديث ، أو شيخ ثقة ، أو ليس عندهم بذاك ، وقد ذكرت هؤلاء ضمن الألفاظ الآخرى ، ومجموع هؤلاء هو عشرة رواة ، خمسة منها أفردت فيهم كلمة " شيخ " ولم يقرنها بشيء آخر [(١)] . أحدهم جهله أحمد كما نقل ذلك ابن عبدالبر ، وحكم الحافظ على اسناد حديثه بالحسن [(٢)] . والثاني روى حديثا تابع فيه جماعة خالفوا اسناد مالك فيه ، وقد جهله الذهبي وقال ابن حجر : مقبول [(٣)] .

والثلاثة الآخرون : روى اثنان منهم حديثا عن مالك خالفا فيه اسناد الموطأ وحكم ابن عبدالبر على أحد الاسنادين بأنه لايصح عن مالك .

والثالث روى أيضا حديثا عن مطرف عن مالك فأخطأ فيه على مالك .

واثنان من هؤلاء الثلاثة لم أجدهما [(٤)] ، والثالث ذكره ابن حبان في " ثقاته " [(٥)] وضعفه غير واحد .

---

(١) الخمسة الآخرون . انظر أرقام تراجمهم كالتالي : (١١٠)،(٢١٦)،(٢٨٦)، (٤ ٤)،(٥١٣) .

(٢) (م/١٤٨) .

(٣) التمهيد (١٣/٥٠)، والمستدرك : (٣٧١) رقم (٨) .

(٤) انظر التمهيد : (٦/٣٢١)، والمستدرك : (٣٧٠)رقم(٥)و(م/٥٠٣).

(٥) (م/٦٠٩).

مفهوم مصطلح (شيخ) عند النقاد

تطلق لفظة (شيخ) ويراد بها عدة معاني:

١ ـ منها وقوعها بمعنى المستور الذي لم يوثر عنه إلا الحديث والحديثان، وهو غير معروف كذلك بجرح ولا بتعديل .

قال الخليلي (نوع آخر من الأفراد لا يحكم بصحته ولا بضعفه، ويتفرد به شيخ لا يعرف ضعفه ولا توثيقه)[١].

وقال ابن القطان (أبو العنبس قال فيه أبو حاتم شيخ، وهو لفظ لا يعطي فيه معنى التعديل المبتغى ولا أيضا التخريج، وإنما هو من المساتير المقلين وقعت لهم أحاديث أخذت عنهم)[٢].

٢ ـ ومنها أن يكون الراوي الموصوف بها فيه بعض الضعف فعمر بن عامر السلمي وثقه البعض وضعفه غير واحد، قال فيه الساجي (هو من الشيوخ، صدوق ليس بالقوي فيه ضعف)[٣].

وقال ابن حجر صدوق له أوهام.[٤]

٣ ـ وتطلق كلمة (شيخ) على الرجل باعتبار قلة ما يرويه عن شخص مخصوص وإن كان مكثرا عن غيره، قال ابن القطان وقد يقولونها للرجل باعتبار مايرويه عن شخص مخصوص كما يقولون حديث المشايخ عن أبي هريرة أو عن أنس، فيسوقون في ذلك روايات لقوم مقلين عنهم وإن كانوا مكثرين عن غيرهم.[٥]

ولا يظنن ظان أن مثل هذا الراوي من صنف الضعفاء مادام وصف الستر منطبق عليه، فقد ذكرت في غير هذا الموضع أن ابن القطان ذكر

---

(١) الإرشاد ١٧٢١ .

(٢) الوهم والإيهام ٢٥٢ .

(٣) التهذيب ٤٦٧٧ .

(٤) التقريب ٤١٤ .

(٥) الوهم والإيهام ٥٣٢١ .

غير مرة في كتابه الحافل أن تحسين أحاديث المساتير والمختلف فيهم هو صنيع غير واحد من النقاد.

وفي ترجمة عبد الرحمن بن عطاء بن أبي لبيبة الذي قال فيه البخاري فيه نظر سئل عنه أبو حاتم فقال ... شيخ، قلت أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فقال يحول من هناك.

وقال الذهبي: .... قواه أبوحاتم.[1]

وقال ابن القطان موردا كلام الإشبيلي ومعقبا عليه ... ثم قال ليس عبد الحميد (هو ابن محمود) ممن يحتج بحديثه، ولا أدري من أنبأه بهذا، ولم أر أحدا ممن صنف الضعفاء ذكره فيهم، ونهاية ما يوجد فيه مما يوهم ضعفا قول أبي حاتم الرازي وقد سئل عنه هو شيخ، وهذا ليس بتضعيف وإنما إخبار بأنه ليس من من أعلام أهل العلم، وإنما هو شيخ وقعت له روايات أخذت عنه، وقد ذكره عبد الرحمن النسائي فقال فيه ثقة ثقة على شحه بهذه اللفظة.[2]

بل إن النقاد خلعوا على أمثال هولاء الرواة وصف الوثاقة فقالوا شيخ ثقة، أو هو من الشيوخ الثقات، كما هو صنيع ابن عبد البر. وقال ابن رجب ... والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره[3].

وقال الذهبي: وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يسمى مستورا ويسمى محله الصدق، ويقال فيه شيخ[4].

وأما عن أحاديثهم فيقولون لا تقبل أحاديث الشيوخ في الأحكام... كما ذكر ذلك ابن القطان.[5]

---

(١) م٢٨٦ .

(٢) الوهم والإهام ٤٣٩١ .

(٣) شرح العلل ٣٢٩ .

(٤) الموقظة ٧٩ .

(٥) أنظار الوهم والإيهام ٧٠٢ .

وعليه يحمل قول المزي "المراد بقولهم شيخ أنه لا يترك ولا يحتج بحديثه مستقلا "[١].

إذ لو بقي على إطلاقه لاستوى هو والضعيف، والتحقيق أن بينهما فرقا، فقد يحسن بعض النقاد أو يصححون أحاديث هولاء الرواة التي في الرغائب و الفضائل، وقد بينت في غير هذا الموضع أنه صنيع أبي عمر أيضا.

---

(١) مباحث في علم الجرح والتعديل ٣٩ .

قوله : " لم يذكـر بجرحـة ... "

قال ابن عبدالبر هذه العبارة في ثلاثة رواة : قال ابن حجر في أحدهم انه صدوق (١) ، وقال عن الثاني : ضعيف (٢) ، وأما الثالث فقد ضعفه البعض وقال ناقدان على الأقل انه متروك (٣) .

ويبدو أن ابن عبدالبر يطلق هذه العبارة وماشابهها على صنفين من الناس :-

<u>الصنف الأول :</u> رواة تردد أمرهم بين العدالة والجهالة ولهم الحديث والحديثان دون أن ينكر حديثهم ، وهذا ينطبق على داود بن خالد بن دينار الذى قال فيه : " لم يذكره أحد بجرحة ولاضعفه أحد من نقلة آئمة الحديث ولم ينكره أحد منهم ". فقد جمع في النفي بين جرحة الحال وجرحة الحفظ ، وداود هذا ليس له الا حديث واحد .

<u>الصنف الثاني :</u> لم تذكر جرحة في حالهم أو خربه تسقط عدالتهم لكن لهم مناكير على قلة روايتهم ، فهؤلاء ينبه ابن عبدالبر على ألا ترد روايتهم مطلقا بسبب مناكير رووها لأنهم لم يضعفوا من قبل عدالتهم ، وكأنه يقول : ان أمثال هؤلاء الرواة ينبغي النظر في أحاديثهم حديثا حديثا ولايتركوا لمجرد أنهم غلطوا في حديث أو حديثين ، وهذا ينطبق على الراويين الآخرين ، فعبدالله بن المؤمل الذى ضعفه ابن حجر سلم ابن عبدالبر بأنه سيئ الحفظ لكنه ذكر بأنه لاتعلم له خربه تسقط عدالته وبأنه روى عنه جماعة من جلة العلماء " وفي ذلك مايرفع من حاله " ، وعبدالملك بن بديل على الرغم من أنه أورد له حديثا حكم هو نفسه عليه بأنه غريب من حديث مالك وغير محفوظ له الا أنه أتبع ذلك بقوله : " وعبدالملك بن بديل شامي ليس بالمشهور بحمل العلم ولا ممن تعرف له جرحة يجب بها رد روايته ". ولعل هذا مايؤكد لنا نهجه الذى ذكرته مرارا من أنه قد يضعف الراوى في موضع من المواضع ، ويوثقه في موضع آخر حسبما يؤدى اليه النظر فى الموضعين .

---

(١) (م/١٣٥).
(٢) (م/٢٥٣).
(٣) (م/٣٦٤).

- قوله : " لايحتج به اذا خالفه غيره " -

قال ابن عبدالبر هذه العبارة في ثلاثة رواة : أحدهم[1] ضعفه في أماكن آخرى وضعفه ابن حجر آيضا ، والثاني[2] لينه في موضع آخر غير بعيد، وقال فيه الحافظ : صدوق فقيه ، والثالث[3] قال عنه الذهبي : هالك ،والأكثرون على تضعيفه .

وقد لايشكل الأمر اذا تعلق بالراوى الأول والثالث ، فعبارة " اذا خالفه غيره " قد تفيد التضعيف الشديد آيضا مثلها في ذلك مثل عبارة " غيره آوثق منه " لكن الأمر يختلف في الراوى الثاني الذى وثقه الذهبي وقال فيه ابن حجر : صدوق فقيه ، فتضعيف مثل هذا الراوى الذى وثقه أكثر النقاد فيه نظر ، لكن بالرجوع الى عبارة ابن عبدالبر والسياق الذى وردت فيه يزول الاشكال ، فقد قيد الاحتجاج بحديث مخصوص فقال : " ... وليس ابن آبي حازم في هذا الحديث ممن يحتج به فيما خالفه غيره ، وهو عندهم لين الحديث ليس بحافظ ..." والذى خالفه في هذا الموضع هو الامام مالك .

---

(١) (م/١٥٤).

(٢) (م/٢٩٨).

(٣) (م/٤١٨).

قوله : " لايحتج به فيما انفرد به "

قالها أبو عمر في راويين : أحدهما ضعفه في موضع آخر ، بل ذكر الاجماع على ضعفه ، ولذلك قال ابن حجر : متروك[(١)] ، والثاني قال عنه ابن حجر : صدوق ووثقه الذهبي ، وقد لينه أبو حاتم وضعفه أحمد في رواية[(٢)] .

والأمر في الراوى الأول لايحتاج الى عناء ، فعدم الاحتجاج عند الانفراد هو في حقيقته ضعف ، وأما بالنسبة للراوى الثاني فعبارة ابن عبدالبر فيه هي أنه لايحتج به في حكم ينفرد به ، فقيد الأمر بما اذا كان يتعلق بحكم من الأحكام ، وقد سبق أن ذكرت أن ابن عبدالبر قد لايحتج ببعض الرواة في مثل هذه الأحوال حتى ولو شملهم مسمى الوثاقة عنده .

---

(١) (م/٨٦) .

(٢) (م/٢٨٢) .

- قوله : " لايحتج به فيما خولف فيه أو انفرد به "

قال أبو عمر هذه العبارة في راويين أتبعها في أحدهما بقولـــــه :

".. ومنهم من لايحتج به في شيء أصلا " قال عنه ابن حجر : " ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن "(١) وأما الراوي الثاني فقال فيه في موضع ثان : " معروف النسب مشهور بالعلم " وقال فيه ابن حجر : " صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد"(٢) والذي خالفه في هذا الموضع هو هشام ، وسواء أكان ابن عروة أم الدستوائي فهما أثبت منه .

---

(١) (م/٦١٥).

(٢) (م/٢٧٥).

- مصطلـح : " سيء الحفـظ "

أطلق هذه العبارة على ستة رواة [١] ، لكنها مسبوقة أو ملحوقة بالتضعيف أو مايفيد التضعيف ، وذلك كقوله : " ضعيف جدا ... وكان سيء الحفظ " أو قوله " سيء الحفظ ضعيف الحديث " وماشابه ذلك ، وكل هؤلاء ممن ضعفهم ابن حجر وغيره من النقاد سوى أبي حنيفة الذى قال عنه أبو عمر : " سيء الحفظ عند أهل الحديث " وله فيه نقول أخرى كثيرة في كتبه الأخرى منها ذكره أن الذين عدلوا أبا حنيفة أكثر من الذين ضعفوه وتكلموا فيه ، وعاصم بن أبي النجود الذى قال فيه ابن حجر : صدوق له أوهام ، فهذان الراويان لم يقرن سوء الحفظ لديهما بالتضعيف .

---

(١) انظر الأرقام التالية : (٥٨)،(٦٤) ،(١٥٤) ،(٣٥٣) ،(٥٧٦)،والمستدرك :

- مصطلح : " مجهول " عند ابن عبدالبر -

أطلق ابن عبدالبر هذا المصطلح على تسعة وعشرين راويا قرنهـا في بعضهم بقوله : مجهول لايعرف بغير هذا الحديث ، أولا تقوم به حجـة ، وقال في بعضهم عبارات تدل على الجهالة دون أن يصرح بها كقوله : لايعـرف الابهذا الحديث ، أو ليس بمعروف ، أو غير معروف بحمل العلم ٠

لم أجد خمسة من هؤلاء الرواة (١) ، وأربعة قال فيهم ابن حجر انهـم مجاهيل (٢) ، وخامس قال عنه : مستور (٣) ، وسادس : مجهول الحال (٤) ، وسبعـة رواة من المقبولين عند ابن حجر (٥) ، واثنان اكتفى فيهما بقوله : وثقهما النسائي (٦) ، وواحد قال فيه : صدوق (٧) ، ووثق واحدا (٨) ، والسبعة الباقون من أصل التسعـة والعشرين ليسوا من رواة الكتب الستة ، وقد نقل ابن حجر في اثنين منهـم كلام أبي عمر (٩) ، وثالث لم أجده مذكورا في غير " تعجيل المنفعة "و" اسعـاف المبطأ " ولم يذكرا فيه شيئا (١٠) ، والرابع قال فيه ابن حبان : شـيخ وقال ابن حزم : مجهول (١١) ، والخامس ضعف حديثه غير واحد وقال فيه ابن حبـان والذهبي : مجهول (١٢) ، والسادس ضعف حديثه غير واحد منهم البخاري وزاد : لأنـه لايعرف (١٣) ، وأما السابع والأخير فذكره ابن حبان وحده في الثقات (١٤) ٠

---

(١) انظر أرقام التراجم التالية (٢٩٢) ، (٣٤٠) ، (٣٥٤) ، (٦٤٤) ، (٦٤٧) ٠

(٢) انظر الأرقام التالية (٤٢١) ، (٦٤١) ، (٦٤٣) : أبو عمرو وجده حريث ٠

(٣) (م/٥٧١) ٠

(٤) (م/٢٩٠) ٠

(٥) انظر الأرقام التالية (١٤٥) ، (٨٩) ، (٤١٧) ، (٥٣٢) ، (٥٧٢) ، (٥٧٩) ، (٦٥٠) ٠

(٦) انظر : (م/١٣٠) ، (١٧٩) ٠

(٧) انظر (م/ ٢٠٣) ٠

(٨) انظر المستدرك :

(٩) انظر : (٨) و (٣٦) ٠

(١٠) انظر (م/٣٥٨) ٠

(١١) انظر (م/١٤) ٠

(١٢) انظر (م/٣٤٢) ٠

(١٣) انظر (م/٥٢٧) ٠

(١٤) انظر (م/٣٥٢) ٠

ولنحاول الآن أن نلقي نظرة فاحصة لنتعرف على سبب بقاء بعض الرواة مجهولين عند ابن عبدالبر مع أن بعضهم وثق أو صدق أو حتى من قال فيهم ابن حجر انهم مقبولون ، لأن البعض منهم روى عنه جماعة ومع ذلك بقي على جهالته عند ابن عبدالبر علما بأنه رفع جهالة من هو دون هؤلاء .

فأما أبو عمير بن أنس الذى وثقه ابن حجر فيبدو أنه ليس من الذين استقرت وثاقتهم ، فلم يوثقه غير ابن سعد مع ذكر ابن حبان له في الثقات ويبدو أن الذى رجح توثيقه عند ابن حجر هو أن حديثه صححه أبو بكر بن المنذر وغيره كما قال ابن حجر نفسه ، علما بأنه لم يرو عنه غير جعفر بن أبي وحشية " ومن كانت هذه حاله فهو مجهول لايحتج به " على حد قول ابن عبدالبر، ولذلك قال الذهبي : " صحح حديثه أبو بكر بن المنذر وابن حزم وغيرهما فذلك توثيق له ". وفي كلامه هذا اشعار بأنه لم ينص على توثيقه .

غير أن هناك عاملا ثانيا حدا بابن عبدالبر الى ابقاء الرجل على جهالته . وهو ضعف الحديث الذى رواه جعفر بن أبي وحشية وجاء في سنده أبو عمير هذا . والحديث في الذين شهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفطروا من يومهم وأن يخرجوا لعيدهم من الغد (١) ، ورأى ابن عبدالبر - شأنه في ذلك شأن مالك والشافعي وغيرهما - ألا يصلى للعيد من الغد ، قال : "... وقد أجمع العلماء على أن صلاة العيد لاتصلى يوم العيد بعد الزوال ، فأحرى ألا تصلى في يوم آخر قياسا ونظرا الا أن يصح بخلافه خبر وبالله التوفيق " (٢) .

---

(١) انظر الحديث وتخريجه في ص (١٩٥).
(٢) التمهيد (١٤/٣٥٩-٣٦٠).

وهذا يؤكد مرة آخرى على أن ابن عبدالبر يتشدد في الاحكام التي ينفرد برواياتها رواة ليسوا من الوثاقة بحيث يحتمل تفردهم بمثلها ، ومما يؤكد أن رواية حديث مالها دور في حال الراوى - سلبا وايجابا - أن أبا عمر ذكر أبا عمير هذا في " الاستغناء " ولم يذكر فيه شيئا (١) .

وأما سليمان بن داود الخولاني فقد قال فيه ابن حجر انه صدوق ونقل فيه ابن عبدالبر رواية أحمد بن زهير عن ابن معين انه مجهول لايعرف وقد جهله ابن عدى وابن حزم وضعفه جماعة كثيرون ، ولم يوثقه أو يحسن حاله غير البعض ، ويبدو أن أبا عمر مال الى رأى ابن معين في الرجل وآقر عدم الدخول في ترجيح حال على حال ، وذلك بسبب شهرة حديث الديات الذى فيه سليمان بن داود هذا شهرة تغني عن اسناده ، وأصل الاسناد الذى عند مالك مرسل ، وقد روى مسندا من وجه صالح كما قال ابن عبدالبر نفسه (٢) ، والطريق المسند هو طريق سليمان بن داود هذا . قال : "... وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف مافيه عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الاسناد ، لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة" (٣) .

وأشبه شيء بهذه الحالة هو حديث " الطهور ماؤه الحل ميتته " الذى ورد في سنده سعيد بن سلمة وأبقاه ابن عبدالبر على جهالته ، ورأى ابن عبدالبر أن صحة الحديث جاءت منشهرته وتلقي الناس له بالقبول لامن سنده

---

(١) الاستغناء (١٤٧٤/٣) .

(٢) التمهيد (٣٣٨/١٧) .

(٣) التمهيد (٣٣٨/١٧-٣٣٩) وحديث الديات أخرجه النسائي في القسامة ، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له : (٥٧/٨-٦١) وقد أخرجه موصولا آيضا من هذا الطريق ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححوه كما ذكر ابن حجر ، وذكر أيضا أن أهل الحديث اختلفوا في صحته ، ومن بين أسباب الاختلاف راويه : سليمان بن داود ، هل هو الخولاني الثقة أو اليمامي الضعيف ، أو هو سليمان ابن أرقم المتروك ؟ . وذكر ابن حجر أيضا أن جماعة من الأئمة صححوا الحديث لامن حيث الاسناد بل من حيث الشهرة ، وذكر منهم الشافعي وابن عبدالبر : تلخيص الحبير (٤/ ١٧-١٨) .

الذى فيه سعيد هذا وحاول بعض النقاد الرفع من حاله لتصحيح الحديث ، فالشهرة أولى من مثل هذا السند في تصحيح الحديث ، ومثل هؤلاء الرواة لايستطيعون التفرد بمثل هذه الأحاديث .

فأما اللذان وثقهما النسائي كما قال ابن حجر فأحدهما خشف بن مالك وأكثر النقاد على تجهيله ، ولم يوثقه غير النسائي مع ذكر ابن حبان له في الثقات ، ولم يرو عنه غير زيد بن جبير، ثم انه رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم ماوقفه من هو أوثق منه على ابن مسعود.(١) وأما الراوى الثاني فهو سعيد بن سلمة(٢) الذى روى عنه واحد وقيل اثنان وسبقت الاشارة الى حالته قريبا .

وأما المقبولون عند ابن حجر فأحدهم رفيع المخدجي(٣) ولم يرو عنه الا عبدالله بن محيريز وحده ، وحديثه في الموطأ موافق لرواية الثقات ، قال ابن عبدالبر : "... وانما قلنا انه حديث ثابت لأنه روى عن عبادة من طرق ثابتة صحاح من غير طريق المخدجي بمثل رواية المخدجي ..."(٤) وقد حكم عليه بالجهالة مع أنه ذكر أنه لايعرف رجلا مجهولا في الموطأ غير عبدالله بن النضر السلمي(٥) ، وهذه غفلة بينة منه رحمه الله ، والذى يظهر لي أن سبب تجهيله على الرغم من وروده في " الموطأ " وعلى الرغم من موافقته للثقات أنه مختلف في اسمه ونسبته ، قال أبو عمر : "... وأما المخدجي فمجهول لايعرف بغير هذا الحديث ، وقال مالك : المخدجي لقب وليس ينسب في شيء من قبائل العرب ، وقيل ان المخدجي اسمه رفيع ، ذكر ذلك عن يحى بن معين ..."(٦)

---

(١) التمهيد (٣٥٠/١٧).
(٢) (م/١٧٩).
(٣) (م/١٤٥).
(٤) التمهيد (٨/٨٦ب).
(٥) (م/٣٥٨).
(٦) التمهيد (٨/٨٦ب).

وقد اضطرب فيه قول الذهبي ، فمرة قال: وثق ، ومرة قال : لايعرف .

وأما حجاج بن شداد وعمار بن سعد المرادى فذكرهما ابن حبان وحده في الثقات ، ووثق ابن يونس المصرى الثاني منهما ، وقد روى عن الأول ثلاثة رواة ، وروى عن الثاني أكثر من ستة رواة منهم بكير بن الأشج وثقه ابن حجر ووصفه ابن عبدالبر نفسه بأنه كبير . والسبب في ذلك - أى في بقائه مجهولا عند ابن عبدالبر - أنه أورد أحاديث صحيحة ثابتة في كون الأرض مسجدا وطهورا ، ثم أورد بعد ذلك حديثا في النهي عن الصلاة في المقبرة وأرض بابل ثم قال :"... وهذا اسناد ضعيف مجتمع على ضعفه ، وهو مع هذا منقطع غير متصل بعلي رضي الله عنه ، وعمار والحجاج ويحى (ابن آزهر) مجهولون لايعرفون بغير هذا ..."(١) فمعارضة الآثار الثابتة بهذا الحديث الضعيف الذى يعارض أصلا آخر عند ابن عبدالبر وهو أن فضائل النبي صلى الله عليه وسلم لايجوز عليها النسخ ولا الاستثناء ولا النقصان ، هذه المعارضة المزدوجة هي التى آبقت هذين الراويين على جهالتهما مع التذكير بأن الأمر يتعلق بحكم من الأحكام .

وأما مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة فحديثهما في الموطأ ، قال ابن عبدالبر : " هذا الحديث منقطع بهذا الاسناد لأن مسلم بن يسار لم يلق عمر بن الخطاب ، وبينهما في هذا الحديث نعيم بن ربيعة ، وهو أيضا مع هذا الاسناد لاتقوم به حجة ..."(٢) وقد جهل ابن معين مسلم بن يسار كما جهل الذهبي نعيم بن ربيعة ، بالاضافة الى أنهما ليسا معروفي النسب .

وأما نبهان المخزومي(٣) فقال ابن عبدالبر عنه : ليس بمعروف بحمل العلم مع آنه روى عنه ابن شهاب الزهرى ، وعادته فيمن يروى عنه

---

(١) التمهيد (٣/٦) وانظر تخريج الأحاديث في ص (١٩٤).

(٢) التمهيد (٣/٦) وانظر (م/٥٢٢) و(م/٥٧٩).

(٣) (م/٥٧٢).

ابن شهاب أن يرفع أمره كما مر ذكره ولكن السبب - فيما يظهر - أنه روى حديثين لا أصل لهما كما قال ابن عبدالبر نفسه (١) ، أحدهما يعارض حديثا ثابتا ، هذا بالاضافة الى أنه لم يذكره بوثاقة غير ابن حبان . وقال ابن حزم : لايوثق ، وهذا في الحقيقة فيه تصريح بأن الراوى من هؤلاء اذا روى متنا ضعيفا أولا أصل له فان رواية الثقة الكبير أو الجماعة لاتفيده .

وأما امرأة ربعي التى ذكرها ابن حزم وحده وقال انها مجهولة فقد أورد لها خبرا فيه المنع من التحلي بالذهب للنساء ، وقد رد ابن عبدالبر هذا الحديث وغيره مما يشابهه بأحد أمرين : اما أن هذه الأخبار منسوخة بالاجماع وبأخبار العدول في جواز التحلي بالذهب ، واما أنها غير ثابتة ، وقال بأن العلماء على دفع هذا الخبر (٢) .

---

(١) التمهيد (١٩/١٥٥) .

(٢) التمهيد (١٦/١١٥) وانظر : (م/٦٥٠) .

- مصطلح : " غير مليء = غير ثقة "

قال أبو عمر : " وقالوا: لايقبل تدليس الأعمش لأنه اذا وقف أحال على غير مليء ، يعنون : على غير ثقة ، اذا سألته عمن هذا ؟ قال : عن موسى بن طريف وعباية بن ربعي والحسن بن ذكوان ".

فأما الحسن بن ذكوان فقال عنه ابن حجر (1) : صدوق يخطيء ورمي بالقدر وكان يدلس ، وأما عباية بن ربعي (2) فذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبوحاتم شيخ ، وذكره العقيلي والذهبي من غلاة الشيعة ، زاد العقيلي : ملحد .

وأما موسى بن طريف (3) : فالكل على تضعيفه ، ووهاه الذهبي .

---

(1) (م/٩٥).

(2) (م/٢٥٦).

(3) (م/٥٥٦).

ـ مصطلحات : " ضعيف ،ضعيف لايحتج به ،لايحتج به ، ضعفوه "ـ

أطلق ابن عبدالبر هذه العبارات على سبعين راويا ، أربعة وعشرون منهم صرح ابن حجر بتضعيفهم[1] ، مع ذكر الاختلاط في بعضهم أو بقوله : ضعيف الحفظ .

وسبعة رواة لم يذكروا في الكتب الست وهم ممن ضعفهم الأكثرون وبعضهم كذب أواتهم بالوضع[2]

وأحد عشر راويا أطلق عليهم ابن حجر لفظة " متروك "[3] واكتفى الذهبي في بعضهم بالتضعيف .

واثنا عشر راويا ممن صدقهم ابن حجر مع تقييد ذلك بالتدليس[4] الكثير أو الخطأ أو الاختلاط أو التغير في آخر الحياة فالترك .

وسبعة رواة وصفهم ابن حجر وغيره بالوثاقة[5] ، واستغرب من ابن عبدالبر تضعيفه لبعضهم ، ولم يستبعد أن يكون أبو عمر قدوهم في بعضهم الآخر ، ويذكر أيضا أن أبا عمر انفرد بتضعيف بعضهم ، وسبقه الى التضعيف في البعض الآخر نقاد آخرون .

---

(١) انظر أرقام التراجم التالية : (٨٣)،(٨٥)،(١٥٤)،(٢٤٩)،(٢٦٨)،(٣١١)،(٣١٥)،(٤٦٩)،(٤٨٨)،(٦١١)،(٦١٨) وهؤلاء ممن قال فيهم ابن عبدالبر ضعيف ، و (٤)،(٢٢٤)،(٢٢٦)،(٥٤٠)، وهؤلاء قال فيهم : ضعيف لايحتج به : و (٣١) ،(٧٠) ،(١٠٤)،(١٦٥)،(٤٥٩)،(٦٠٧) ، وهؤلاء قال فيهم : لايحتج به ، و(٢٨) ،(٥٨)،(٢٧٢) وهؤلاء ممن قال فيهم:ضعفوه .

(٢) انظر أرقام التراجم التالية :(٥٧)،(٧٨)،(١٢٨)،(٣٤٥)،(٤٢٠)،(٤٧٣)،(٤٧٧).

(٣) انظر أرقام التراجم التالية:(١٨)،(٣٤)، وقال فيه ضعيف أيضا ،(٩٨)،(١٢٣)،(٢٣٩)،(٣٧٧)،(٤٢٧)،(٥١١)،(١٢٢)،(٢٥٣)،(٤٤٢).

(٤) انظر أرقام التراجم التالية : (٤٤)،(٦٣)،(٨٨)،(٢٤١)،(١٤٧)،(٢٦٢)،(٢٧٥)،(٣٤١)،(٤٦٤) ، (٤٨٢) ، (٤٨٤) ، (٥٣٥) .

(٥) انظر أرقام التراجم التالية : (١) ،(٥٦)،(١٢٧)،(٢٢٥) ، (٢٦٥) ، (٣١٠) ، (٤٧٢).

والرواة الباقون حكم عليهم ابن حجر على النحو التالي : -
اثنان صدوقان (١)، وراو واحد صالح الحديث (٢) ورمي بالرفض (٣)، ورابع قال فيه مرة : مقبول ، ومرة أخرى : مجهول (٤)، والخامس لين الحديث (٥)، والسادس في حديثه ضعف (٦)، وثلاثة آخرون ليسوا من رواة الكتب الست ، أحدهم مختلف فيه والثاني ذكره ابن حبان في " الثقات " (٧) والثالث صحح حديثه ابن حبان والحاكم (٨) .

---

(١) انظر (م/٢٤٠) و (م/٥٩٧) وقد وثقهما الذهبي.

(٢) انظر (م/١٤٠).

(٣) (م/٩٤).

(٤) (م/٦٠٤).

(٥) (م/٨١).

(٦) (م/٤٩٣) حيث ذكر الأزدي والعقيلي بأنه منكر الحديث بينما ذكره ابن حبان في " الثقات " والدارقطني والخطيب جميعهم بالتفرد.

(٧) (م/٦١٦).

(٨) (م/١٩٦).

- مصطلح " مجتمع على ضعفه -

أطلق ابن عبدالبر هذه العبارة على تسعة رواة ضعف ابن حجر ثلاثة منهم (١) وقال عن أربعة آخرين انهم متروكون (٢)، وقال عن الثامن : كذبوه (٣)، والتاسع ضعفه أكثرهم واتهم بالكذب والوضع (٤). وكلام النقاد في هؤلاء مابين مضعف لهم وتارك ، وبعضهم متهم يكذب أو وضع ، ولم يرد في أحد منهم توثيق لمعتبر سوى يزيد بن عبدالملك النوفلي الذى انفرد ابن سعد بتوثيقه وقد ضعفه الأكثرون ، ويبدو أن ابن عبدالبر لم يلتفت الى توثيقه فقال : مجمع على ضعفه .

وفى عينة من عشرة رواة - في " الاستغناء " ذكر فيهم الاجماع أو الاتفاق أو عدم الخلاف في تضعيفهم وجدت أنهم جميعا مابين ضعيف ومتروك ومتهم عند ابن حجر (٥).

وبالرجوع الى اجماعات الثقة التى أطلقها ابن عبدالبر ومقارنتها باجماعات الضعف نجد أن هناك فارقا بين الاجماعين ، ففي الاجماع الأول وجدنا أن هناك من لين بعض الرواة أو ضعفهم مما يجعل قضية الاجماع المذكورأمرا مبالغا فيه من الناحية الظاهرية على الأقل ، بينما لم نجد فى الاجماع

---

(١) انظر (م/٣١١) ، (م/٤٥٩)، (م/٦٢٢).

(٢) انظر (م/٨٦)، (م/٩٨)، (م/١٢٣) ، (م/٤٨٩).

(٣) (م/٥٨١).

(٤) (م/٣١٣).

(٥) انظر التراجم التالية في الاستغناء : أبو جبيرة زيد بن جبيرة : (٥٣٢/١) ، أبو الربيع السمان : أشعث بن سعيد :(٦٢٢/١)، أبو داود الأعمى : نفيع بن الحارث (٦٧٠/١) ، أبو الجارود الثقفي : زياد بن المنذر :(٥٢٩/٢)، أبو عقيل يحى بن المتوكل :(٨١٩/٢-٨٢٠)، أبوالعطوف الجزرى : الجراح بن المنهال (٨٦٥/٢)، أبو الفيض : يوسف بن السفر : (٨٨٤/٢)، أبو سفيان السعدى طريف بن شهاب :(٩١٥/٢) ، أبو شعيب : الصلت بن دينار :(٩٤٢/٢) ، أبو هارون العبدى : عمارة بن جوين: (٩٧٨/٢).

الثاني أى نوع من الخلاف أو الفرق من حيث وجود من وثق بعض الرواة المجمع على تضعيفهم ، وهذا يرجع - في نظرى - الى عاملين : -

العامل الأول : -

ان ابن عبدالبر يكتفي فى جانب التوثيق بالأغلبية أو بورود التوثيق عن بعض النقاد الكبار، وهذا يتماشى مع مذهبه في أن الأصل هو العدالة ، ولايلتفت في هذه الحالة الى الجرح والقليل ، هذا من حيث العموم ، لكن قد يعتمد مثل هذا الجرح اليسير في حالات بخصوصها ، ولذلك يلاحظ أن اجماعات الثقة الموجودة في " الاستغناء " هي أكثر بكثير من الاجماعات التى في " التمهيد " فالكتاب الأول فيه أحكام تتعلق بحال الرجل من حيث العموم ولاعلاقة لها بالأحاديث ، بينما الأمر مختلف في الكتاب الثاني ، لأن الحكم فيه مرتبط - في كثير من الأحيان بالأحاديث ولذلك رأينا بعض الأحكام تتغير في الرجل الواحد من موضع الى آخر .

العامل الثاني :-

لايكتفي ابن عبدالبر بمجرد الأغلبية في اجماعات الضعف ، بل كلها كما رأينا اجماعات صحيحة لم يرد عليها شيء من التوثيق ، وذلك يدل على أن أبا عمر متحرز ومتشدد فى جانب التضعيف ، ويشكل طرفا هذه المعادلة - أعني التسامح في التوثيق والتشدد في التضعيف - ملامح أساسية لنظرية ابن عبدالبر في الجرح والتعديل .

- مصطلـــح : " ضعيـــف جـدا "

أطلق ابن عبدالبر هذه العبارة على راويين فقط ، وهي في أحدهما من كـــلام الذهلي وليست من كلامه .

أما الأول وهو أيوب بن عتبة (١) فقد ذكره في موضع آخر وقال : يضعف ، وأمـــا الثاني فهو عبدالجبار بن عمر (٢) ، وكلاهما ضعفه ابن حجر .

---

(١) (م/٥٨).

(٢) (م/٢٦٠).

- قوله : " مجتمع على ضعفه وترك حديثه " -

أطلق ابن عبدالبر هذه العبارة على راويين : هما : أبان بن أبي عياش[1] ، وعبدالكريم بن أبي المخارق[2] ، قال ابن حجر عن الأول : متروك ، وعن الثاني : ضعيف ، وقد قال أبو عمر فيهما أقوالا أخرى من ضعف وترك.

---

(١) (م/٢).

(٢) (م/٣٠٥).

- قوله : " مجتمع على تركـــــه "-

قالها ابن عبدالبر في سليمان بن أرقم[1] ، وقال فيه أيضا : متـــروك الحديث ، وقالفيه ابن حجر : متروك ٠

(١) (م/٢٠٠)٠

- مصطلح : " متروك الحديث " -

أطلق ابن عبدالبر هذه اللفظة على عشرين راويا ، قرنها في بعضهم بالضعف ، وضعف بعضهم في مواضع أخرى أو نقل الاجماع على بعضهم (١) . وقد ضعف ابن حجر ثمانية رواة من هؤلاء (٢) ، وقال في ستة آخرين انهم متروكون (٣) ، وقال عن اثنين آخرين : كذبوهما ، والأربعة الآخرون متفق على تضعيفهم وتركهم (٤) ، وأغلبهم اتهموا بالكذب أو الوضع .

ويبدو أن المتروكين عند ابن عبدالبر أصناف ، فمنهم من لايكتب حديثهم البتة ولايلتفت الى ماجاءوا به (٥) ، ومنهم من يترك حديثهم في الأحكام ويقبلها في غيرها ، واليه الاشارة بقوله : متروك الحديث لايحتج بمثله (٦) ، والتصريح بقوله : مجتمع على ضعفه وتركه الا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة (٧) . وفي باب الضبط تفصيل أكثر حول الضعيف والمتروك (٨) .

---

(١) انظر أرقام التراجم التالية :(١٤)،(١٦)،(٥٠)،(٧٠)،(١٠٧)،(٢٠٠)، (٣٠٥)،(٥٦١) .

(٢) انظر : (٨٦)،(٩٣)،(٩٨)،(١٣٨)،(١٧٢)،(٦١٧) .

(٣) انظر : (م/٥٨١) ، (م/٦٢٣) .

(٤) انظر :(م/١٠٢)،(م/١٨٨)،(م/٣١٣)،(م/٥٦٢) .

(٥) كحبيب بن أبي حبيب (م/٨٦) .

(٦) كالحسن بن عمارة (م/٩٨) .

(٧) كعبدالكريم بن أبي المخارق (م/٣٠٥) .

(٨) انظر ص (٢٠٣،٢٠٩) .

- مصطلح " الوضع " عند ابن عبدالبر -

اتهم ابن عبدالبر خمسة رواة بالوضع صراحة ، وسادس تردد بين أن يكون وضع الحديث أو وهم فيه .

فاسحاق بن مسيح[(١)] رماه بالوضع والجهالة معا ، وأورد الحافظ ابن حجر كلام ابن عبدالبر هذا وكلام الدارقطني في الحديث الذى أورده له أبو عمر ، واتهمه أيضا بالوضع من غير تصريح وذلك بقوله : والحمل فيه على اسحاق .

واسماعيل بن يحي بن عبيدالله التيمي[(٢)] رماه بوضع حديث أورده له ، وقد اتهمه بالوضع والكذب غير واحد .

وعبدالله بن بحير بن يسار قرنه مع ابنه محمد متهما اياهما بالوضع ، فأما الابن[(٣)] فقد ضعفه البعض وكذبه البعض الآخر ، وأما الأب[(٤)] فلم أجده .

والراوى الخامس وهو عبدالملك بن زيد الطائي[(٥)] فقد اتهمه أيضا بوضع حديث ، وقال ابن حجر : لاأعرفه ، ونقل كلام ابن عبدالبر فيه .

وأما الراوى الأخير وهو الحسين بن الحسن الخراط[(٦)] فقال عنه : أظنه وضعه أو وهم فيه ،. وذكره ابن حجر وذكر حديثه وكلام أبي عمر عنه ، ثم أكد أن الصحيح أنه وهم فيه وأن اطلاق الوضع عليه لايليق .

---

(١) (م/٣٦).
(٢) المستدرك :
(٣) (م/٤٩٩).
(٤) (م/٣٠٨).
(٥) (م/٣٦٦).
(٦) (م/١٠٠).

الخاتمة

وتتضمن أهم النتائج:

أولا: هناك مجموعة كتب أثبتها بعض الباحثين لابن عبد البر، خلصت الدراسة إلى أن في نسبتها إليه نظر، إما لأن الكتاب واحد وذكر بأسماء متعددة، وإما لأن بعض المواضيع استلت من أصلها في الكتاب ووجدت مفردة في بعض مراكز المخطوطات.

ثانيا: يرى ابن عبد البر أن من صحت عدالته وغلب خيره على شره لا يقبل فيه قول لقائل، ولذلك رد كثيرا من الطعون التي نقلت في بعض الرواة، وعقدت مبحثا أسميته (فقه الجرح عند ابن عبد البر) أوردت فيه نصوصا عديدة تعقب فيها بعض كبار النقاد - كابن معين - ورد عليهم اتهاماتهم، إما لعدم ثبوتها أو للوهم، أو الجهل والحسد إلى غير ذلك من وجوه الرد.

ثالثا: المجهول عند ابن عبد البر من لم يرو عنه إلا راو واحد، وكذا من ليس له إلا الخبر والخبران، ولابن عبد البر اعتبارات أخرى وهي النظر في حديث الراوي، فإذا كان الحديث مستقيما وثق راويه ولو لم يكن له إلا راو واحد، وقد يبقى هذا الراوي على جهالته إذا كان الحديث منكرا ولو كان له أكثر من تلميذ، وهذا ملحظ مهم جدا إذ فيه مخرج وحل لكثير من الإشكالات التي تسجل في كلام بعض النقاد، فالحكم بالجهالة أو عدمها لا يتوقف على النظر في الراوي فقط، بل في المروي أيضا.

رابعا: تثبت العدالة بالاستفاضة عند أبي عمر وهو مذهب جمهور المحدثين، لكن تثبت عنده أيضا بالشهرة بالطلب، وقد تكون الشهرة برواية اثنين عن الراوي أو برواية الثقة الكبير، ولذلك نجد ابن عبد البر يوثق هؤلاء الرواة من الوحدان والمساتير. غير أنهم أدنى في الوثاقة من الرواة المعروفين بها، ويحسن أبوعمر أحاديث هؤلاء بل قد يصححها إذا كانت في الفضائل والرغائب. وإطلاقات الشهرة والمعرفة تدخل عنده ضمن مسمى الوثاقة العامة.

خامسا: ومن منهجه أن ينظر في حديث من لم تثبت عدالته ولا اشتهر بالطلب، وحتى لو وقعت بعض المناكير في حديثه فإنه ينظر في أمره ويجتهد بحسب ما يؤدي النظر إليه.

سادسا: وارتفاع الجهالة عند ابن عبد البر يعني حصول المعرفة وثبوت العدالة غالبا، لكنه لا يعني حصول الشهرة دائما، فقد تكون الشهرة بمعنى المعرفة، وقد تكون أعم من ذلك بأن يقصد بها كثرة الرواية غير أنه ليس هناك - فيما يبدو - حدود واضحة بين ارتفاع الجهالة وبين حصول المعرفة أو الشهرة أو ثبوت العدالة، وبعض ما هو موجود في قواعد المتأخرين في هذا الشأن تشوش عليه تطبيقات المحدثين واستنتجت من الدراسة أن هناك أمورا تسهم في رفع جهالة الراوي، منها أن يكون حديثه مشتهرا بين النقاد كأن يتضمن حكما جليلا، ومنها أن يكون الراوي تابعيا أو مدنيا أو شريفا في قومه وعشيرته.

سابعا: الرواة عند ابن عبد البر صنفان على أربعة أقسام: رواة مرتبة الاحتجاج والاختبار، ورواة مرتبة الاعتبار والترك. فالقسم الأول من الصنف الأول يشمل الأئمة والثقات الكبار، والقسم الثاني يتضمن رواة يصدق عليهم ألفاظ الوثاقة والصدق، ولهم أخطاء وأوهام قد تكثر أو تقل، وقد يضعفهم أبوعمر بسببها في بعض المواضع. كما أنه قد يوثق بعض الضعفاء في المواضع التي يوفقون فيها الثقات. ولا يترك ابن عبد البر أحاديث المتروكين بل يقبلها في الفضائل والرغائب، وقد يعتبر بما كان منها في الأحكام، وبخاصة إذا اعتضدت بإجماع أو عمل للصحابة أو قواعد عامة، وقد يصل الأمر إلى حد تصحيح مثل هذه الأحاديث. ويذهب أبو عمر إلى أبعد من ذلك عندما يعتبر بأحاديث المتهمين التي في الفضائل.

ثامنا: بالإضافة إلى التفرد والموافقة أو المخالفة التي يعتمد عليها ابن عبد البر في معرفة حصول الضبط من عدمه، أقول بالإضافة إلى ذلك فإن لموافقة أو مخالفة الإجماع والأصول وعمل أهل

المدينة وعمل الصحابة دورا مهما في ردأحاديث الثقات أوقبول أحاديثالضعفاء .

تاسعا : مصطلح الوثاقة مصطلح واسع عند ابن عبد البر يشمل من يقال فيه : ثقة ، وصدوق، وصدوق يخطيء ويهم إلخ.....ولذلك لا يكاد يفرق بين كلمات ثقة وصدوق، ولا بأس به ، وصالح.

عاشرا : يحكي الإجماع على الوثاقة ولا يلتفت إلى بعض التفردات بالتضعيف، أما الإجماع على الضعف فلا يكاد يلحظ فيه المخالف، وهو دليل واضح على تساهله في التوثيق وتشدده في التضعيف

أحد عشر : استعماله للحسن واسع جدا ، فيطلقه على الحسن الاصطلاحي، وعلى الحسن اللغوي، وقد يريد به الصحيح. كما يحسن ابن عبد البر أحاديث المختلف فيهم، وقد يرقى بها إلى الصحة إذا كانت في الفضائل، وهو صنيع غير واحد من النقاد .

ثاني عشر : يضعف بعض الرواة بكثرة الخطأ ، ومنهم الثقات ومنهم الضعفاء، وإذا أضفنا إلى هذا تغير حكمه في الراوي الواحد من موضع إلى آخر يتبين لنا أهمية البحث في مثل هذه المواضيع وخطورة الأحكام المبنية على الفهم الخاطيء لمدلولات المصطلحات . ولن نخرج من هذا الحرج إلا بأن نجعل من العملية الاستقرائية منهجا لنا ، فهي الطريق الوحيد للوصول إلى فهم مراد الأئمة من إطلاقاتهم، ولذلك أقترح وأحبذ الأبحاث التي تنتهج هذا المنهج، وذلك بأن يصار إلى دراسة وحصر ألفاظ كل إمام على حدة ، وعندها سنجد حلا لكثير من الإشكالات التي تصادفنا ، ودحضا لكثير من الأوهام التي علقت بأذهاننا .

- مستدرك بالتراجم الساقطة -

١ - أحمد بن شبيب بن سعيد أبو عبدالله : قال :"... وأحمد بن شبيب يتكلمون فيه " التمهيد (٢٦/٢١) ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال ابن عدى : قبله أهل العراق ووثقوه ، وذكره ابن حبان فى الثقات قال الأزدى : منكر الحديث ، وقال ابن حجر معقبا : " لم يلتفت أحد الى هذا القول ، بل الأزدى غير مرضي ، ثم رأيت في التمهيد في ترجمة سعد بن اسحاق . قال أبو عمر : أحمد بن شبيب عن أبيه متروك (كذا) فكأنه تبع الأزدى ، فانه انما أنكر عليه حديث سعد ابن اسحاق الذى أشار اليه أبو عمر والله أعلم ". التهذيب : (٣٦/١) وقال في التقريب (٨٠) صدوق .

٢- اسماعيل بن يحى بن عبيدالله التيمي . قال : "... حديث موضوع ، وضعفه اسماعيل بن يحى ... عن المسعودى ..." التمهيد (٢٦٨/١) ،

٨ – عبدالرحمن بن عبد ربه أبو سفيان اليشكري : قال : "... وتابعهم أيضا شيخ يكنى أبا سفيان ..." التمهيد (١٣/٥٠)، قال ابن حجر: مقبول، التقريب (٣٤٤) وانظر التهذيب (٦/٢٠٨).

٩ – عبدالله بن زياد بن سليمان بن سمعان : قال كان مالك يرميه بالكذب التمهيد (٢١/٣٥) قال ابن حجر : متروك اتهمه بالكذب أبو داود وغيره التقريب (٣٠٣)، وانظر التهذيب (٥/٢١٩).

١٠– عبيد بن جريج التيمي :ذكر ابن عبدالبر أنه من ثقات التابعين:التمهيد (١) (٢١/٧٥) ، وثقه ابن حجر : التقريب (٣٧٦) ، وانظر التهذيب(٧/ ٦٢).

١١– عبيدالله بنعمرو بن أبي الوليد الأسدى : قال : "... وقد روى في هذا الباب عن عطاء عن جابر حديث نقلته ثقات كلهم ..." التمهيد : (٦/٢٦، ٢٧) ، قال ابن حجر : ثقة فقيه ربما وهم . التقريب (٣٧٣) ، وانظر التهذيب (٧/٤٢).

١٢– محمد بن جعفر بن سلام : ورد في سند قال عنه : اسناد حسن ثقات كلهم، التمهيد (٦/٧٥، ٧٦).

١٣– محمد بن الزبير الحنظلي : قال : "... وأبوه مجهول لم يرو عنه غير ابنه زهير .." التمهيد (٢/٦٤) قال ابن حجر : متروك (٤٧٨) ، وانظر التهذيب (٩:١٦٧).

١٤– محمد بن فضيل أبو عبدالرحمن الكوفي : أورد له حديثا وقال:".. أنكروه عليه .." التمهيد(٨/٨٦) ، قال ابن حجر : " صدوق عارف رمي بالتشيع .." التقريب (٥٠٢) وانظر : التهذيب (٩:٤٠٥–٤٠٦).

---

(١) لم يرد في المخطوط الذى عندى ، وجاء ضمن نص مزاد في المطبوع .

١٥- محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي : قال : "(١)... كثير الخطأ ضعيف النقل ". التمهيد (٢١/٩٩) ، قال ابن حجر : صدوق كثير الغلط : التقريب (٥٠٤) ، وانظر التهذيب (٩/٤١٥-٤١٧).

١٦- معبد بن نباتة : قال : " ... قال الزعفراني : ... فان معبد بن نباتة يروى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عائشة... ولكن لا أدرى كيف معبد بن نباتة هذا ، فان كان ثقة فالحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ". التمهيد (٢١/١٧٧).

١٧- يزيد بن القعقاع أبو جعفر القارى : قال : لايقاس أبو جعفر القارى بأبي سلمة " التمهيد (٩/٢١٦) وثقه ابن حجر : التقريب (٦٢٩)، وانظر التهذيب (١٢/٥٨).

١٨- أبو عمير بن أنس : قال : "... لم يرو عنه غير أبي بشر، ومن كان هكذا فهو مجهول لايحتج به " . التمهيد (١٤/٣٦٠)، وثقه ابن حجر: التقريب (٦٦١) ، وانظر التهذيب (١٢/١٨٨).

---

(١) سقط من المخطوط .

- الملحـــق الفرعـــي الأول -

شيوخ ابن عبدالبر فيالتمهيد حتى الجزء التاسع عشر ممن أخذ عنهم بالتحديـــث أو الاخبار أو السماع :

١ -	ابراهيم بن شاكر أبو اسحاق (١)	٤٦ روايـــة
٢ -	أحمد بن سعيد بن بشر أبو العباس بن الحصار (٢)	٣٢ روايـــة
٣ -	أحمد بن سهل بن المبارك أبو العباس البصرى (٣)	١ روايةواحدة
٤ -	أحمدبن عبدالله بن محمدأبو عمر الباجي (٤)	١٨ روايةواحدة
٥ -	أحمدبن عبدالملك بن هاشم أبو عمر المعروف بابن المكوى (٥)	١ رواية واحدة
٦ -	أحمد بن عمر بن عبدالله أبو القاسم (٦) الاشبيلي (٧)	١٣ روايـــة
٧ -	أحمد بن فتح بن عبدالله أبو القاسم ٠	٤٨ روايـــة

(١) قال ابن عبدالبر : ان كان أحد في عصره من الأبدال فيوشك أن يكـــون هو منهم : ٠ الجذوة (١٥٥) ، وانظر الصلة (٩٨/١) ، والبغيـــة : (٢١٨)٠

(٢) انظر ترجمته فى : تاريخ علماء الأندلس (٦٠/١) ، ترتيب المـــدارك : (١٩٥/٧)٠

(٣) انظر : ترتيب المدارك (٢١٠/٦)٠

(٤) قال ابن عبدالبر : "٠٠٠ لم أر بقرطبة ولابغيرها من كور الأندلس رجـلا يقاس به فى علمه بأصول الدين وفروعه ٠٠٠" وذكر أنه قرأ عليه كتـــب "المنتقى " و " كتاب الضعفاء والمتروكين " وكتاب " أبي حنيفـــــة " وكتاب " الآحاد " وجميعها لابن الجارود ، البغية (١٨٤-١٨٦) ، وانظـر: ترتيب المدارك (٢٠٦/٧-٢٠٨) والديباج (٢٣٤/١-٢٣٥)٠

(٥) انظر الجذوة : (١٣٢) ، الصلة (٢٢/١-٢٣) ، ترتيب المـــــــدارك : (١٢٣/٧-١٣٥) ، الديباج (١٧٦/١-١٧٧)٠

(٦) انظر : الجذوة (١٣٦) ، وأثنى عليه ابن عبدالبر ، والصلة (١ / ٣١) ، ترتيب المدارك (٢٧/٨)٠

(٧) أخذ عنه ابن عبدالبر كتاب " الدار " و " مقتل عثمان " لعمر بن شـــبة الجذوة (١٤١) ، وانظر : الصلة (٢٦/١) ، والبغية (١٩٩-٢٠٠)٠

٨ - أحمد بن قاسم بن عبدالرحمن أبو الفضل التاهرتي .(1)	١٣١ رواية
٩ - أحمد بن قاسم بن عيسى أبو العباس .(2)	٣٤ رواية
١٠- أحمد بن محمدبن أحمدأبو عمر المعروف بابن الجسور .(3)	١٢١ رواية
١١- أحمدبن محمدبن هشام أبو عمرو بن جهور(4)	١ رواية واحدة
١٢- اسحاق بن الحسن بن علي البلخي(5)	١ رواية واحدة
١٣- اسماعيل بن عبدالرحمن أبو محمدالقرشي(6)	٢٦ رواية
١٤- أصبغ بن عبدالله بن مسرة .	١ رواية واحدة
١٥- الحسين بن يعقوب اليماني(7)	١ رواية واحدة
١٦- خلف بن ابراهيم بن محمد الديبلي	٢ روايتان

---

(١) ذكر ابن عبدالبر أنه سمع منه كثيرا، وحدثه بكتاب " صريح السنة " للطبرى ، وبكتاب " فضائل الجهاد " ، له ، وبرسالته الى أهل طبرستان المعروفة " بالتبصير " : الجذوة (١٤١-١٤٢) ، وانظر الصلة : (٨٤/١) والبغية (٢٠١).

(٢) ذكر ابن عبدالبر أنه سمع منه حديث علي بن الجعد ، قال : " ..وكتبت عنه منثورا كثيرا وكتب عنى رحمه الله ". الجذوة (١٤٢)، وانظر: الصلة :(٣١/١-٣٢) ، البغوية (٢٠١-٢٠٢).

(٣) أخذ عنه أبو عمر تاريخ الطبرى : الجذوة (١٠٧)، وانظر : الصلة : (٢٣/١-٢٤)، والبغية (١٥٤-١٥٥).

(٤) انظر : الصلة (٤٧/١).

(٥) لم أجد له ترجمة .

(٦) أخذ عنه ابن عبدالبر كتاب أبي اسحاق بن شعبان في " مختصر ماليس في المختصر " لابن عبدالحكم ، وكتابه في الأشربة " وكتابه في " النساء " الجذوة (١٦٤) ، وانظر الصلة (١٠٥/١) ، وذكر أن ابن عبدالبر أثنى عليه ، والبغية (٢٣٠-٢٣١).

(٧) ذكر ابن عبدالبر أنه أخذ عنه " الواضحة " لعبدالملك بن حبيب ، الجذوة (١٩٥) ، وانظر : الصلة (١٤١) ، والبغية (٢٦٦) ، وذكروه باسم : الحسين بن عبدالله بن يعقوب .

١٧-	خلف بن أحمد الأموى [١]	٣٦ روايــــة
١٨-	خلف بن سعيدبن أحمد المعروف بابن المنفوخ [٢]	٧١ روايــــة
١٩-	خلف بن قاسم بن سهل أبو القاسم [٣]	٤١٧ روايــة
٢٠-	سعيد بن سيد بن سعيد أبو عثمان [٤]	٨ روايــــات
٢١-	سعيد بن عثمان بن أبي سعيدأبوعثمان [٥]	١٤ روايــــة
٢٢-	سعيد بن نصر أبو عثمان [٦]	٥٢٨ روايــــة
٢٣-	سلمة بن سعيد الاستجي [٧]	٣ روايــــات
٢٤-	عبدالرحمن بن أبان بن عثمان [٨]	٣ روايــــات
٢٥-	عبدالرحمن بن زكريا	١ رواية واحدة
٢٦-	عبدالرحمن بن عبدالله بن خالد الهمدانى [٩] أبو القاســـم .	٣١ روايــــة
٢٧-	عبدالرحمن بن مروان بن عبدالرحمن أبو المطرف [١٠]	٣٣ روايــــة

---

(١) انظر : الجذوة (٢٠٥-٢٠٦)، البغية (٢٨١-٢٨٢).

(٢) أثنى عليه ابن عبدالبر ، الجذوة (٢٠٧)، وانظر: الصلة (١٦٥/١)، البغية (٢٨٤) ،ترتيب المدارك : (٤٧/٨).

(٣) روى عنه أبو عمر فأكثر وكان لايقدم عليه من شيوخه أحدا ، الجـــذوة : (٢١٠) ، وانظر البغية (٢٨٦-٢٨٩)، والديباج (٣٥٥/١).

(٤) انظر : الجذوة (٢٣٠) ، الصلة (٢١٢/١) ، البغية (٣٠٨).

(٥) انظر : الجذوة (٢٣٢) ، الصلة (٢٠٨/١-٢١٠) ، ووهم ابن بشكوال ابـــن عبدالبر في تاريخ وفاته ، البغية (٣١٠).

(٦) انظر : الجذوة (٢٣٤-٢٣٥) ، الصلة (٢١٠/١) ، البغية (٣١٣-٣١٤).

(٧) انظر : الجذوة (٢٣٦) ، البغية (٣١٦).

(٨) انظر الصلة (٣١٦/١).

(٩) انظر : الجذوة (٢٧٥) ، الصلة (٣١٧/١) ، ترتيب المدارك(٢١٨/٧-٢١٩) .

(١٠) انظر : الصلة (٣٢٢/٢ - ٣٢٤) ، البغية (٣٧١) ، الديبـــــــاج: (٤٨٥/١).

٢٨-	عبدالرحمن بن محمد بن يحى أبو زيد (١)	١٢ روايـــــة
٢٩-	عبدالعزيز بن عبدالرحمن أبو الاصبغ (٢) بن بخت	٤ روايـــات
٣٠-	عبدالله بن ســعد (٣)	١ رواية واحدة
٣١-	عبدالله بن سعيد (٤)	١ رواية واحدة
٣٢-	عبدالله بن محمدبنأسدالجهني أبو محمد (٥)	١٢٥ روايـــة
٣٣-	عبدالله بن محمدبن عبدالمؤمن أبو محمد (٦)	٦٢١ روايـــة
٣٤-	عبدالله بن محمدبن يوسف أبوالوليدبن الفرضي (٧)	٦٩ روايـــة
٣٥-	عبدالوارث بن سفيان بن جبرون أبو القاسم (٨)	١١٩٧ روايـــة
٣٦-	عبيد بن محمد أبو عبدالله (٩)	٣٣ روايـــة

---

(١) قرأ عليه ابن عبدالبر " جامع ابن وهب " : الجذوة (٢٨٠) ، وانظر الصلة: (٣٠٦/١) ، البغية (٣٧٢) ، وابن عبدالبر يسميه في العادة : عبدالرحمن ابن يحى ، وفى بعض الأحيان : ابن محمد بن يحى ، وقد ذكره المترجمـون باسم : عبدالرحمن بن يحى بن محمد ، وذكره ابن عبدالبر فى (١١٤/١١) ، باسم : عبدالرحمن بن يحى بن فتح .

(٢) قرأ عليه ابن عبدالبر كتاب " العلم " لأحمد بن سعيد بن حزم، ومصنـف النسائى : الجذوة (٢٨٩) ، وانظر : الصلة (٣٦٨/٢) ، والبغية(٣٨٥).

(٣) الرواية فى (١٤٨/٣).

(٤) الرواية فى (١ / ٤٥).

(٥) أخبرابن عبدالبر بمصنف النسائى ، الجذوة (٢٥١-٢٥٢) ، وانظر : الصلـة: (٢٤٥/١-٢٤٧)، البغية (٣٣١-٣٣٢) ، ترتيب المدارك (٢٠٩/٧-٢١٠).

(٦) انظر : الجذوة (٢٥٢) ، البغية (٣٣٢) .

(٧) أخبر ابن الفرضي ابن عبدالبر " بتاريخه في العلماء " وأخبره عـن ابن أبي زيد " برسالته في الفقه " وعن أبي الحسن القابسي بكتابـه المعروف بكتاب " المنبه لذوى الفطن على غوائل الفتن " الجذوة (٢٥٥-٢٥٦) قال أبو عمر أيضا : كان صاحبي ونظيرى ، الصلة (٢٥١/١-٢٥٥)، البغيـة : (٣٣٤-٣٣٦).

(٨) انظر ص : من هذا البحث .

(٩) قرأ عليه ابن عبدالبر " مسند أبي عبدالله محمدبن عبدالله بن سجـر" الجذوة (٢٩٦) ، وانظر : البغية (٤٠٠).

٣٧-	علي بن ابراهيم بن أحمد أبو الحسن بن حموية (١)	٢٣ رواية
٣٨-	عمر بن الحسين بن محمد أبو حفص (٢)	٢ روايتان
٣٩-	عيسى بن سعيدبن سعدان أبو الأصبغ المقرىء (٣)	٢ روايتان
٤٠-	قاسم بن محمد بن قاسم أبو محمد (٤)	٤٩ رواية
٤١-	محمد بن ابراهيم بن سعيد أبو عبدالله (٥)	٢٤٤ رواية
٤٢-	محمد بن أحمد بن محمد المكتب (٦)	١ رواية واحدة
٤٣-	محمد بن الحكم. (٧)	١ رواية واحدة
٤٤-	محمد بن خلف بن قاسم (٨)	١ رواية واحدة
٤٥-	محمد بن خليفة أبو عبدالله (٩)	٢٧ رواية
٤٦-	محمد بن رشيق أبو عبدالله (١٠)	٥روايات
٤٧-	محمد بن زكريا الزهري أبو عبدالله (١١)	٦ روايات
٤٨-	محمد بن عبدالله بن أحمد (١٢)	١ رواية واحدة
٤٩-	محمد بن عبدالله بن حكم (١٣)	٣٠ رواية
٤٠-	محمدبن عبدالملك بن ضيفون أبو عبدالله (١٤)	٥٥ رواية

---

(١) انظر : الجذوة (٣١٢) ، الصلة (٢/٤٣٠-٤٣١)، البغية (٤٢٠).

(٢) انظر : الجذوة (٣٠٠)، الصلة (٢/٣٩٦)، البغية (٤٠٥).

(٣) انظر : الجذوة (٢٩٨-٢٩٩).

(٤) انظر : الجذوة (٣٢٩) ، الصلة (٢/٤٦٧-٤٦٨)، البغية (٤٤٦).

(٥) انظر : الجذوة (٤١-٤٢)، البغية (٥٦).

(٦) انظر : الجذوة (٤٠) ، البغية (٥٠).

(٧) الرواية في (٧/١٧ ٣٢).

(٨) روايته في (١/١٢٧).

(٩) قال ابن عبدالبر : كان رجلا صالحا يتبرك به : الجذوة (٥٤)، وانظرالبغية : (٧٤) ١.

(١٠) قال ابن عبدالبر : كان ثقة فاضة .. الجذوة (٥٦) ، وانظر : الصلة : (٢/٤٩٨) ، البغية (٧٥-٧٦).

(١١) انظر : الصلة (٢/٤٩٢).

(١٢) روايته في (١٣/٢٠٠).

(١٣) انظر : الجذوة (٦٥)، الصلة (٢/٤٩٤)، البغية : (٩٠)، ولعله هو محمد ابن الحكم المتقدم برقم (٤٢).

(١٤) انظر : الجذوة (٦٨) ، البغية (١٠٢).

٥١- محمد بن عمروس بن العاص أبو عبدالله القرطبى (١) ٢٣ روايـــة
٥٢- محمد بن قاسم بن محمد أبو عبدالله الأموى (٢) ٢ روايتـــان
٥٣- محمد بن محمدبن موسى بن نصير (٣) ٣ روايـــات
٥٤- مسلمة بن محمد أبو محمد البترى (٤) ١ رواية واحـدة
٥٥- وهب بن محمدبن محمود أبو حزم (٥) ٣ روايـــات
٥٦- يحى بن عبدالرحمن بن مسعود أبو بكر (٦) ٤ روايـــات
٥٧- يحى بن يوسف (٧) . ٢ روايتـــان
٥٨- يعيش بن سعيدبن محمدأبو عبدالله الوراق (٨) ٢٥ روايـــة
٥٩- يوسف بن محمدبن يوسف بن عمروس أبو عمر الاستجي (٩) ٥ روايـــات
٦٠- يونس بن عبدالله بن محمد بن مغيث (١٠) ٧ روايـــات

وهناك بعض الحالات ذكر فيها ابن عبدالبراسم الشخص الأول فقط وقـــد يشترك فيه غير واحد مما يستدعى تدقيقا وتأكدا ، وأغلب الظن أنها لأشخـــاص سبق ذكرهم فى هذا الملحق .

---

(١) انظر : الصلة (٢/٤٨٧-٤٨٨).
(٢) انظر : الصلة (٢/٤٩٠-٤٩١).
(٣) انظر : الصلة (٢/٤٩٩).
(٤) انظر : الجذوة (٣٤٦) ، البغية (٤٦٣).
(٥) قال ابن عبدالبر: " قرأت على أبي الحزم وهب بن محمد كتاب " غرائـــب حديث مالك " لقاسم بن أصبغ ، وحدثني بها عنه "، الجذوة (٣٦٠) ، وانظر : البغية (٤٧٩) .
(٦) انظر : الجذوة (٣٧٧) ، الصلة (٢/٦٦٣) ، البغية (٥٠٤).
(٧) الروايتان فى (٦/٥٨) ، (١٦/١٥٦).
(٨) انظر :الجذوة (٣٨٦-٣٨٧)، البغية (٥١٥) ، وقد جاء كنيته في التمهيـــد مرة : أبو عبدالله ، ومرتين : أبو القاسم .
(٩) انظر تاريخ علماء الأندلس (٢٠٦)، الجذوة (٣٦٧) ، الصلة : (٢/ ٦٧٤) ، البغية (٤٨٨) ، وقد جعل الاستاذ ليث جاسم من هذا الشيخ رجلين لبعـــض الفوارق اليسيرة في الترجمة والراجح عندى أنهما واحد .
(١٠) انظر : الجذوة (٣٨٤) ، الصلة (٢/٦٧٤-٦٨٦) ، والبغية (٤٢٩).

١ – أحمد : ذكره فى (١٢٤/٩)٠

٢ – خلف : ذكره فى (١٢٥/٧) و(٩٩/٧)٠

٣ – قاسم : ذكره فى (٨٧/١٢)٠

٤ – محمد : ذكره فى (٩٨/١) ، و(٢٢٩/٢، ٢٣١، ٢٨٠ ، ٢٣٧، ٢٣٨)، (١١٧/١٠)٠

٥ – ابن قاسم : ذكره فى (١٧٦/١٠)٠

٦ – آخبرنا بعض أصحابنا (٨٤/١٢)، و(١٢٤/١٣)، (٤٣٣/١٧–٤٣٤)٠

شـيوخ ابن عبدالبر بالاجازة والمكاتبة : -

١ - ابراهيم بن علي بن الحسين أبو الفتح بن سيبخت :(١) قال أبو عمـر : " وقد كتب الينا أبو الفتح باجازة مارواه وأباح لنا أن نحدث عنه ، وكتب ذلك بخطه " (٧/٤).

٢ - أحمد بن رحمون أبو جعفر الافريقي : قال : أجاز لنا : (١١/٢١١).

٣ - أحمد بن أبي عمران الهروي : قال : أخبرني فيما كتب الي به اجازة: (٩/٢٨٢).

٤ - عبد بن أحمد بن محمد أبو ذر الهروي :(٢) قال : أجاز لنا : (١/ ٤٥) ، وقال في (٩/٢٥٤) "... فيما أجازنا وأذن لي في روايته عنه وكتب لي بخطه ".

٥ - عبيدالله بن محمد بن أحمد بن جعفر السقطي :(٣) ذكر الاجازة في (١/٢٦٧)و (١/٢٦٨) وأنها كانت كتابة و (١٢/٨٤).

٦ - محمد بن أحمد بن العباس أبو الحسن الاخميمي،(٤) قال في (١٣/١٢٤) : أذن وأجاز لنا ، وقال في (٦/١٧٤) : " ماأخبرناه فيما كتب باجازته اليّ وأذن لي أن أرويه عنه " .

---

(١) انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٦/١٣٣) ، الميزان (١/٥٠)، حسن المحاضرة (٣٧١-٣٧٢)، ابن عبدالبر وجهوده (٥٠٧).

(٢) انظر ترجمته في العقد الثمين (٥/٥٣٩-٥٤١) وذكر بأن أبا عمر روى عنه بالاجازة ، والديباج (٢/١٣٢- ١٣٣)، وسماه : عبدالله ، وابن عبدالبر وجهوده (٥٠٧).

(٣) ذكر ابن بشكوال اجازته لابن عبدالبر في ترجمة هذا الأخير : الصلة : (٢/٦٧٧) ، وانظر ابن عبدالبر وجهوده (٥٠٧).

(٤) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك (٧/٩٠) ، حسن المحاضرة : (١/٣٧٢).

الروايـــــة بالوجـــادة : ـ

لم يسلك ابن عبدالبر طريق الوجادة فى الرواية مع غير أبيه . ، حيث وجد كتابه أمامه فأخذ منه ، وقد وقفت على سبع عشرة رواية من هذا الطريق وكان دقيقا كعادته فيقول مثلا : " وجدت في كتاب أبي رحمه الله في أصل سماعه "[١] أو يقول : " وجدت في أصل سماع أبي بخطه رحمه الله "[٢].

---

(١) التمهيد (١٩/١٧٢).

(٢) التمهيد (١٩/٢٣٨).

بلاغـــات ابن عبدالبـــر : -

استعمل ابن عبدالبر هذا الاسلوب مرتيـن فقال في أحد المواضـع :
" بلغني أن أبا محمد عبدالله بن ابراهيم ...."(١)

وقال في موضع آخر : " بلغني أن سفيان بن عيينة ...."(٢)

---

(١) التمهيد (٤/١٠).

(٢) التمهيد (٤/ ٣٣٣).

-الملحق الفرعي الثاني -

الرجال الذين ترجم لهم ابن عبدالبر في : الاستذكار ، والجامع ، والانتقاء والانصاف والاستيعاب ممن لم يردوا في الملحق الرئيسي :-

١ - ابراهيم بن أبي الفياض البرقي	ليس بالقوى ولاممن يحتج به ولا يعول عليه ۰ حديثه لا أصل له في حديث مالك ولافي حديث غيره : الجامع (٢/٥٩)۰
٢ - ابراهيم بن هرم العامري	كان من ملوك مصر، مشهور بالطلب والعناية بالعلم ، شغلته دنياه فخفي ذكره ۰۰۰ الانتقاء (١١٤)۰
٣ - ابراهيم بن يزيدبن شريك التيمي	أحدالعبادالفضلاء، لم يسمع من عائشة ۰الاستذكار : (١/٣٢٤)۰
٤ - ابراهيم الطائفي	لم يرو عنه غير ابنه عطاء واسنادحديثه ليس بالقائم ولاممايحتج به ،ولايصح ذكره في الصحابة ، وحديثه مرسل: الاستيعاب (١/٦١)۰
٥ - أحمدبن أبي بكر أبو مصعب الزهري	روى عنه الذهلي واسماعيل القاضي والبخاري وأبوحاتم وأبو زرعة وقالا فيه :صدوق، الانتقاء (٦٢)۰
٦ - أحمدبن محمدبن يحى البصري	كان من جلة العلماء وحذاق المتكلمين والعارفين بالاجماع والاختلاف۰۰ عالما بالحديث والأثر متسعا في العلم۰۰الانتقاء(١٠٨)۰

٧ ـ الأحنف بن قيس السعدى	كان أحد الجلة الحلماء الدهاة الحكماء العقلاء، يعد في كبار التابعين بالبصرة ، الاستيعاب : (١٤٥/١)٠
٨ـ اسحاق بن ابراهيم بن مخلد: ابن راهويه	كان من جلة العلماء وأصحاب الحديث الحفاظ ... الاستيعاب : الانتقاء (١٠٨)٠
٩ ـ آسعد بن سهل بن حنيف	هو آحد الجلة من العلماء من كبار التابعين بالمدينة، ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ولاصحبة٠ الاستيعاب : (٨٢/١)٠
١٠ـ اسماعيل بن أوسط البجلي ٠	معدود في الشاميين، قليل الحديث يروى عن أبي كبشة عن أبيه ، وروى عنه المسعودى وغيره ، الاستذكار (٢٦٢/١)٠
١١ـ اسماعيل بن يحى بن عمرو المزني	كان فقيها عالما راجح المعرفة جليل القدر ...مقدما في مذهب الشافعي... لايصح عنه القول بأن القرآن مخلوق : الانتقاء (١١٠)٠
١٢ ـ اسماعيل	حديث هشام بن عروة عن رجل يقال له اسماعيل لاأعرفه ٠الاستذكار : (١١١/٢)٠
١٣ـ آصبغ بن الفرج بن سعيد	ثقة فقيه ٠ الاستذكار(٣١٢/١)٠

١٤- أيوب بن قطن	يضطرب في اسناد حديث أبي بن عمارة الصحابي . الاستيعاب : (١/٧٠).
١٥- بحر بن نصر بن سابق الخولاني	صحب الشافعي وأخذ عنه ، ولم يكن فقيها ، وكان رجلا صالحا عنده كتب الزهد... الانتقاء : (١١٢).
١٦- بشر بن رافع أبو الأسباط الحارثي	منكر الحديث ،قد اتفقوا على انكار حديثه وطرح مارواه وترك الاحتجاج به... الانصاف : (١٦٣-١٦٤) ، والاستغناء : (١/٤٢٣-٤٢٤).
١٧- بيان بن بشر أبو بشر الكوفي	ليس مثله حجة في هذا الباب لأنه يعارض السنن والكتاب ... الجامع (٢/١٢٢).
١٨- جميل بن زيد	قال ابن معين : ليس بثقة : الاستيعاب (٢/٥٩١).
١٩- حاتم الفاخر	نقل توثيقه عن نعيم بن حماد: الجامع (١/٧٦).
٢٠- الحارث بن غصين	مجهول ، واسنادحديثه لاتقوم به حجة . الجامع (٢/٩١).
٢١- حارثة بن عدى بن أمية	مجهول لايعرف . الاستيعاب : (١/٣١٠).

٢٢- حبيب بن أبي ثابت أبو يحي الكوفي

لاينكر لقاؤه عروة لروايته عمن هو أكبر من عروة وأجل وأقدم موتا، وهو امام من أئمة العلماء الجلة ٠ الاستذكار (٣٢٣/١-٣٢٤) ٠

٢٣- حرملة بن يحى بن حرملة التجيبى

كان جليلا نبيل القدر٠٠ الانتقاء: (١٠٩)٠

٢٤- الحسن بن محمد بن الصباح

كان نبيلا ثقة مأمونا٠٠٠ الانتقاء (١٠٥)٠

١٥- الحسين بن على الكرابيسي

كان عالما مصنفا متقنا٠٠٠ وكان نظارا جدليا وكان فيه كبر عظيم٠٠ هجرت الحنبلية أصحاب أحمد بن حنبل حسينا الكرابيسى وبدعوه وطعنوا عليه وعلى كل من قال بقوله في ذلك٠ الانتقاء (١٠٦)٠

٢٦ - حشرج :

لانعرفه بغير حديثه هذا ٠ الاستيعاب : (٤١١/١)٠

٢٧ - حفص الا برى (قال ابن حجر: صوابه عمر بن حفص ٠ اللسان (٣٣١/٢)٠

نقل عن العقيلي أن حديثه غير محفوظ ٠ الجامع : (١٨٥/١)٠

٢٨- خالد بن اسماعيل أبو الوليد:

نقل عن ابن السكن أنه منكر الحديث وأنه روى أحاديث لايتابع عليها ٠ الجامع (٤٤/١)٠

٢٩ - خالد بن خداش البغدادى :

نقل توثيقه عن أحدهم فى سياق السند، الجامع (٥٦/١-٧٤)٠

٣٠ ـ خالد بن زيد الاسكندراني :	نقل توثيقه عن أبي حاتم : الاستيعاب . (١٦٧١/٤).
٣١ـ خالد بن عمرو القرشي الأموى :	منكر الحديث متروك الحديث الاستيعاب (٦٦٦/٢).
٣٢ـ خليد بن دعلج :	ضعيف سيء الحفظ. الاستيعاب: (١٨٣١/٤).
٣٣ـ داود بن جميل :	نقل عن الدارقطني أنه مجهول : الاستيعاب (١٣٠٩/٣). وذكر في الجامع أنه ليس بالمشهور ، (٣٥/١).
٣٤ـ الربيع بن سليمان المرادى	كان فيه سلامة وغفلة ، ولم يكن متيقظا ولاقائما بالفقه. الانتقاء (١١٢).
٣٥ـ ربيعة بن يزيد السلمي :	كان من النواصب يشتم عليا رضي الله عنه ، ونقل عن أبي حاتم أنه لايروى عنه : الاستيعاب (٤٩٣/٢-٤٩٤،٤٩٥).
٣٦ـ رجاء الغنوى البصرى :	لايصح حديثه ولاتصح له صحبة . الاستيعاب (٤٩٥/٢).
٣٧ـ ر شدان	رجل مجهول . الاستيعاب : (٥٠٦/٢).
٣٨ـ زفر بن الهذيل :	كان كبيرا من كبار أصحاب أبيحنيفة وأفقههم...: الانتقاء (١٧٣)، نقل عن البخارى قوله فيه : ليس حديثه بالقائم .الاستيعاب (١٥٨٩/٤).

٤٠- زهير بن أبي أمية :	مذكور في المؤلفة قلوبهم ، فيه نظر، لاأعرفه ". الاستيعاب : (٥٢٠/٢).
٤١- سعد بن طارق أبو مالك الأشجعي	روى له مسلم ، مشهور في علماء التابعين بتفسير القرآن والرواية الاستيعاب (١٧٤٥/٤)، وقال في الاستغناء (٦٨٢/٢)، لاأعلمهم يختلفون في أنه ثقة عالم بتأويل القرآن .
٤٢- سليمان بن بديع :	ليس بالقوى ولاممن يحتج به ولايعول عليه. الجامع (٥٩/٢) .
٤٣- سليمان بن سلمة الخبائرى	ليس عندهم بالقوى . الجامع : (٨/١).
٤٤- سليمان بن محمد الخزاعي	لايحتج به. الجامع (٢٤/٢).
٤٥- سهل بن معاذ بن أنس	لين الحديث ،وأحاديثه حسان فى الرغائب و الفضائل . الاستيعاب: (١٤٠٢/٣).
٤٦- سيف بن عمر	نقل عن ابن أبي حاتم أنه متروك الحديث ...الاستيعاب (١٢٨٤/٣).
٤٧- شبيل بن عوف بن أبي حية :	لاتصح له رواية ولاصحبة ... الاستيعاب (٧٠٧/٢).
٤٨- شيبان بن عبد الرحمن	ذكر أنه من حفاظ أصحاب قتادة الانصاف (١٧٢-١٧٤).
٤٩- صدقة بن عبد الله السمين	ضعيف عندهم مجمع على ضعفه . الجامع (٤٥/٢).

٥٠- طلحة بن خراش — مدني ثقة. الاستيعاب (٣/٩٥٦)

٥١- عاصم بن عبيدالله — لايحتج بحديثه ولابحديث الواقدى: الاستيعاب (٣/١١٤٦).

٥٢- عاصم بن عمرو التميمي — لايصح له عند أهل الحديث صحبة ولالقاء ولارواية. الاستيعاب : (٢/٧٨٤).

٥٣- عباد بن عبدالصمد — ليس ممن يحتج به. الجامع : (٢/٦).

٥٤- عبدالرحمن بن عائش الحضرمي — لاتصح له صحبة لأن حديثه مضطرب. الاستيعاب (٢/٨٣٨).

٥٥- عبدالرحمن بن عبدالرحمن (أو ابن مجبر) ابن عمر بن الخطاب. — كان ابن معين يضعف عبدالرحمن المجبر هذا وليس قوله بشيء ، لأنه لايحفظ له حديث منكر أتى به الاستذكار (١/١٥٥).

٥٦- عبدالرحمن بن عتبة بن عويم: — لاتصح له صحبة ولا رواية : الاستيعاب (٢/٨٣٩).

٥٧- عبدالرحمن بن أبي عميرة: — حديثه منقطع الاسناد، لاتثبت أحاديثه ولاتصح صحبته. الاستيعاب (٢/٨٤٣).

٥٨- عبدالرحمن بن القاسم بن خالد العتقي — روايته الموطأ عن مالك رواية صحيحة قليلة الخطأ، وكان فيما رواه عن مالك من موطئه ثقة حسن الضبط متقنا .. الانتقاء: (٥٠-٥١)، ووثقه أيضا في الاستذكار (١/٣١٢).

الراوي	الحكم
٥٩- عبدالرحمن بن يزيد بن عقبة	معروف بالصدق وان لم يكن مشهورا بحمل العلم، ونفى أن يكون مجهولا ، وقد روى عنه رجال كبار. الاستذكار(١/٢٢٨).
٦٠- عبدالرحيم بن زيد العمي:	سكتوا عن الرواية لحديثه ... الجامع (٢/٩٠).
٦١- عبدالعزيز بن حصين :	وان كان ضعيفا فانه لم يأت في حديثه هذا الا بما جاء به الثقات الاستذكار(٢/١٨١).
٦٢- عبدالكريم بن أبي أمية :	اسناد حديثه ليس بالقائم : الاستيعاب (١/٢٧٣).
٦٣- عبدالكريم بن روح مولى عثمان	ضعيف . الاستيعاب (٤/١٩٤٩).
٦٤- عبدالله بن أحمدبن بشير الدمشقي ; يعرف بابن ذكوان.	نقل توثيقه عن أحدهم في أثناء سياقة السند . الجامع (١/١٣٠).
٦٥- عبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي	كان من الفقهاء المحدثين النبلاء الثقات والحفاظ المأمونين .... الانتقاء (١٠٤).
٦٦- عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد	ضعيف . الاستيعاب (٣/١٢٨٣).
٦٧- عبدالله بن صفوان الخزاعي :	هو عندي مجهول لايعرفه الاستيعاب: (٣/٩٢٨).
٦٨- عبدالله بن عبدالحكم بن أعين:	كان رجلا صالحا ثقة... الانتقاء : (٥٣) و(١١٣).

٦٩-	عبدالله بن عبدالله بن أويس (١)	لايحتجون به فيما انفرد به. الانصاف (١٦٦).
٧٠-	عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي	ذكره العقيلي في الصحابة فغلط، وانما هو تابعي من كبار التابعين بالكوفة ...الاستيعاب (٣/ ٩٤٥).
٧١-	عبدالله بن عمرو الجملي:	انفرد به عبدالله بن عمرو ولم يسمع من علي ... الاستذكار : (١٨٥/١).
٧٢-	عبدالله بن مسلمة القعنبي	نقل توثيقه عن أبي حاتم وثناء أبي زرعة وابن معين عليه . الانتقاء (٦٢).
٧٣-	عبدالله بن يزيد بن سمعان	نقل توثيق عبدالله بن وهب له، وقوله : لايقبل قول بعضهم في بعض لما قيل له ان مالكا يقول فيه : كذاب . الجامع (١٥٧/٢).
٧٤-	عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد	عبدالمجيد أقعد من ابن جريج وأضبط لحديثه من عبدالرزاق، ونقل توثيقه عن ابن معين. الاستذكار : (١٨٠/٢).
٧٥-	عبدالملك بن عبدالعزيز الماجشون	كان فقيها فصيحا دارت عليه الفتيا في زمانه الى موته...روى عن مالك وأبيه ، وكان مولعا بسماع الغناء ارتحالا وغير ارتحال قال أحمد بن حنبل : قدم علينا ومعه من يغنيه. الانتقاء (٥٧).

---

(١) انظر الاستغناء أيضا : (١/٤٢٦-٤٢٨).

٧٦- عبدالملك بن مسلم: ليس ممن يحتج به [(١)]. الاستيعاب : (١٢٠٦/٣).

٧٧- عبيدالله بن كثير مجهول ، الاستيعاب (١٠١٣/٣) .

٧٨- عثمان بن عيسى بن كنانة : لم تكن له برواية الحديث عناية.. كان فقيها من فقهاء المدينة ، أخذ عن مالك وغلب عليه الرأى ، وقعد مقعد مالك بعده ، وليس له فى الحديث ذكر . الانتقاء (٥٤-٥٥).

٧٩- عثمان بن مقسم البر : ضعيف الحديث معتزلي المذهب ليس حديثه بشيء. الجامع (١٦٢/١).

٨٠- عطية بن الحارث أبو روق الهمداني ليس فيما انفرد به حجة ، وقال الكوفيون : أبو روق ثقة ولم يذكره أحد بجرحة ، ومراسل الثقات عندهم حجة . الاستذكار (٣٢٤/١).

٨١- على بن عدى بن ربيعة : لاتصح له عندى صحبة ولاأعلم له رواية . الاستيعاب (١١٣٤/٣).

٨٢- على بن يعقوب بن سويد : ينسبونه الى الكذب ووضع الحديث ، الجامع (٤٣/١).

---

(١) قال في التقريب : ثقة شيعي (٣٦٥) ، ونقل كلام ابن عبدالبر في التهذيب : ثم قال : كذا قال ، ولم أر له سلفا فيما ذكره عن عبدالملك هذا . (٤٢٥/٦).

الرقم	الاسم	القول
٨٣ـ	عمارة بن زيد	متهم بوضع الحديث ٠٠الاستيعاب : (١٣٤٣/٣)٠
٨٤ـ	عمران بن تيم أبو رجاء العطاردى	كان مغفلا٠الاستيعاب (١١٤٦/٣) ، وترجم له فى الاستغناء (٦١٥/١) ٠
٨٥ـ	عمرو بن أبي خزاعة	ليس بالمعروف ٠الاستيعاب : (١١٧٤/٣)٠
٨٦ـ	عمير بن يزيد بن حبيب أبو جعفر الخطمي	نقل عن ابن مهدى قوله :أبوجعفر وأبوه وجده قوم توارثوا الصدق بعضهم عن بعض ٠ الاستيعاب : (٣٢٣/١)٠ وقال عن أبي جعفر أيضا : هو عند جميعهم ثقة٠ الاستغناء : (٥٠٥/١)٠
٨٧ـ	عيسى بن حطان :	ليس ممن يحتج به ٠ الاستيعاب : (١٢٠٦/٣)٠
٨٨ـ	القاسم بن سلام أبو عبيد	ذكر أنه جليل نبيل القدر ، الانتقاء (١٠٧) وذكره في الاستغناء فقال: كان متفننا في العلوم ولم يكن راسخا فى علم الحديث ، وكان ثقة مأمونا٠ (٨١٨/٢)٠
٨٩ـ	محمد بن ابراهيم بن دينار:	كان فقيها فاضلا له بالعلم رواية وعناية ونقل توثيقه عن أبيحاتم الانتقاء (٥٤ ـ ٥٥)٠

٩٠- محمد بن ادريس الشافعي : نقل كلاما للشافعي نسبه اليه أحمدبن حنبل ، ثم أورد كلام عبدالله : كان أبي يكره الآراء كلها الا أنه كان حسن القول في الشافعي . الانتقاء (٧٥-٧٦).

٩١- محمد بن جامع العطار : متروك الحديث . الاستيعاب : (١٣٩٤/٣).

٩٢- محمد بن الحسن الشيباني كان فقيها عالما كتب عن مالك كثيرا من حديثه وعن الثوري وغيرهما الانتقاء (١٧٤).

٩٣- محمد بن سعيد المصلوب متروك . الاستيعاب (١٧٤٤/٤).

٩٤- محمد بن عبدالرحمن بن خالد أبو جابر البياضي وقال في الاستغناء : أجمعوا على أنه ضعيف متروك الحديث ونسبه مالك الى الكذب على سعيد بن المسيب (٥٢٤/١).

٩٥- محمد بن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين كان فقيها جليلا نبيلا وجيها في زمانه .. الانتقاء (١١٤).

٩٦- محمدبن عبدالله بن المهاجر الشعيثي ضعيف . الاستيعاب[1] (٢٨٣/١).

---

(١) قال بتضعيفه هنا مع أنه لم يقل بذلك غير أبي حاتم ، فقد قال ابن حجر :صدوق ، ويظهر أن ابن عبدالبر أعمل التضعيف هنا لكثرة الاضطراب الوارد في حديثه الذى أورده له في الاستيعاب . وانظر التهذيب : (٢٨١/٩).

الراوي	الحكم
٩٧- محمد بن عبدالملك الأنصارى الضرير	منكر الحديث عندهم متروك ، نزل بغداد فحدث بها بمناكير ... الانصاف (١٧٩).
٩٨- محمد بنعبيدالله بن كثير	مجهول . الاستيعاب (١٠١٣/٣).
٩٩- محمد بن مسلمة أبو هشام المخزومي	نقل توثيقه عن أبي حاتم ، وأنه أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك . الانتقاء (٥٦).
١٠٠- مروان بن الحكم	نقل عن عروة أن مروانا لايتهم في الحديث . الاستيعاب (١٣٩٠/٣).
١٠١- مروان بن عثمان بن أبي سعيد ابن المعلى	نقل تضعيفه عن أبي حاتم . الاستيعاب (١٦٧١/٤).
١٠٢- مسعود بن الحكم بن الربيع	من أجلة التابعين وكبارهم: الاستيعاب (١٩٣١/٣).
١٠٣- مطير بن سليم	معروف عند أهل العلم لم يذكره أحد بجرحة . الاستذكار (٢٣٤/٢).
١٠٤- معاوية البصرى	نقل توثيقة في أثناء سياقته للسند . الجامع (١٨٧/١).
١٠٥- معبد بن بنانة	قال الشافعي: لاأدرى كيف معبد ابن بنانة هذا ؟ فان كان ثقة فالحجة فيما روى عن النبي عليه السلام . قال أبو عمر : هو مجهول لاحجة فيما رواة عندنا ... الاستذكار : (٣٤٤/١).

١٠٦- معدى بن سليمان:	صاحب الطعام بصرى يكنى أبا سليمان ، يقال انه كان من الأبدال الفضلة... الاستذكار: (٢٣٤/٢)، وذكر في الاستيعاب أنه كان ثقة فاضلا (٤٧٦/٢-٤٧٧).
١٠٧- المغيرة بن عبدالرحمن الحزامي	ضعيف وليس بالمخزومي الفقيه صاحب الرأى، ذلك ثقة في الحديث حسن الرأى .الاستيعاب(٤٠١/١).
١٠٨- منتشر بن الأجدع	لاتصح له عندى صحبة ولارواية. الاستيعاب (١٤٨٥/٤).
١٠٩- منصور بن أبي مزاحم	هو من أهل الصدق عندهم ... الانصاف (١٦٨).
١١٠- منقذ بن زيد بن الحارث	لاأعرفه. الاستيعاب (١٤٥١/٤).
١١١- موسى بن ابراهيم بن كثير الفاكه	مدني ثقة. الاستيعاب(٣/ ٩٥٦).
١١٢- نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم القارى.	كان أحمد بن حنبل لايرضى نافع بن أبي نعيم القارى،وخالفه ابن معين فقال : هو ثقة ، وقال أحمدبن حنبل : هو ضعيف منكر الحديث.الاستذكار. (٣١٢/١).
١١٣- هارون بن سعيد بن الهيثم الأيلي	كان جليلا فقيها نبيلا...الانتقاء: (١١٤).
١١٤- هارون بن محمد الأيلي	كان جليلا عظيما فقيها. الانتقاء: (١١٤).

١١٥- هلال مولى ربعي بن خراش	هو مجهول عندهم... الجامع : (١٨٢/٢) نقلا عن البزار، ويفهم من كلام ابن عبدالبر أنه يرفع من أمره لرواية عبدالملك بن عمير عنه وهو كبير.
١١٦- الوازع بن نافع العقيلي :	منكر الحديث ، يروى عن أبي سلمة وسالم أحاديث لاتعرف الا به ولايتابع عليها. الاستيعاب: (١٩٦٥/٤).
١١٧- الوليد بن مرة	ليس بالمشهور. الجامع (٢/ ٣٥).
١١٨- يحى بن محمد بن طملاء	قليل الحديث جدا. الاستذكار: (١٨١/١).
١١٩- يحى بن يحى الأندلسي .	كان امام أهل بلده والمقتدى به فيهم والمنظور اليه والمعول عليه ، وكان ثقة عاقلا حسن الهدى والسمت ، كان يشبه في سمته بسمت مالك بن أنس رحمه الله ولم يكن له بصر بالحديث ، الانتقاء (٦٠).
١٢٠- يحى بن يحى التميمي :	كانت له حال بنيسابور، وله حظ من الفقه وكان ثقة مأمونا مرضيا ولم يرو مسلم الموطأ الا عنه ... ونقل ثناء أحمد وأبي زرعة وابن راهويه عليه. الانتقاء (٦٣).

١٢١- يزيد بن عبدالله بن مغفل	مجهول لم يعرف : الاستذكار: (١٧٥/٢)، والانصاف : (١٥٩)٠
١٢٢- يعقوب بن ابراهيم أبو يوسف القاضي	كان يحى بن معين يثنى عليه ، ويوثقه ، وأما سائر أهل الحديث فهم كالأعداء لأبي حنيفة وأصحابه الانتقاء (١٧٣)، وذكره في الاستيعاب (١٠١٥/٢-١٠١٦)٠
١٢٣- يعقوب بن الوليد	متروك الحديث ٠ الاستذكار : (٨٩/١)٠
١٢٤- يعلى بن الأشدق ٠	ليس عندهم بالقوى ٠ الاستيعاب : (٨٨٠/٣)٠
١٢٥- يوسف بن يحى أبو يعقوب البويطي	فى كبر سنه وجلالة قدره وفضله ونبله ٠٠٠ الانتقاء (١٠٩)٠ وقال فى الاستغناء: هو عندهم صدوق ثقة ٠ (١٠١٦/٢)٠
١٢٦- يونس بن عبدالأعلى أبو موسى الصدفي	كان جليلا نبيلا من أهل الفقه والقرآن والحديث ٠٠٠ من جلة المصريين بمصر، الانتقاء (١١١-١١٢)٠
١٢٧- أبو حبيب	مذكور فى الصحابة لأعرفه : الاستيعاب (١٦٢٩/٤)٠
١٢٨- عبدالرحمن أبو زرعة مولى المقداد ابن الأسود	لاتصح له صحبة ولارواية ، حديثه مرسل ،وقال البخارى: حديثه منقطع الاستيعاب(١٦٦١/٤) والاستغناء : (١٩٢/١)٠

١٢٩- أبو السائب	مذكور في الصحابة ، لاأعرفه. الاستيعاب (١٦٦٦/٤)، وانظر : الاستغناء (٣٣٥/١).
١٣٠- أبو سهل	في الصحابة لاأعرفه . الاستيعاب : (١٦٨٥/٤) ، وانصر الاستغناء : (٣٣٤/١-٣٣٥).
١٣١- أبو عبدالله المدني	مجهول. الاستيعاب (١٩١٠/٤).
١٣٢- أبو عزيز بن جندب بن النعمان	مذكور في الصحابة لاأعرفه. الاستيعاب (١٧١٤/٤).
١٣٣- أبو العشراء الدارمي: أسامة بن مالك	لاأعرف له ولا لأبيه غير حديث ذكاة الضرورة... لم يرو عن أبي العشراء فيما علمت غير حماد بن سلمة ..."
١٣٤- أبو لفيط ؟	ذكره بعضهم في موالي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاأعرفه .. الاستيعاب (١٧٤٢/٤).
١٣٥- أبو كليب :	ذكره بعضهم في الصحابة ، لاأعرفه، الاستيعاب (١٧٣٩/٤)، وكذا ذكره في الاستغناء (٢٠٣/١)، وزاد:لاأحفظ له خبرا.
١٣٦- أبو موسى الهمداني أبو الهمذاني	مجهول ليس بمعروفه الاستيعاب : (١٥٥٣/٤)، والاستغناء (١٢٥٠/٢).
١٣٧- ابن خارجة بن عقفان	ليس بالمعروف. الاستيعاب(٤٢٠/٢) .
١٣٨- رجل من ولد كعب بن عجرة	مجهول. الاستيعاب (٢٩٥/٣).
١٣٩- زينب السهمية	مجهولة. الاستذكار(٣٢٤/١).

- الملحق الفرعي الثالث -

* الألفاظ النقدية[(١)] *

أجمعوا أنه ليس بحجة فيما ينفرد به .

احتمل في الحديث .

أحد العلماء .

اختلط .

أشهر من أن يحتاج الى ذكره

امام .

ثقة .

ثقة جليل .

ثقة حجة .

ثقة شريف .

ثقة رضي .

ثقة عدل .

ثقة فاضل .

ثقة مأمون .

ثقة مأمون رضي .

ثقة محدث .

ثقة معروف بالعلم .

جليل .

جود .

حافظ .

حافظ ثبت .

---

(١) بعض هذه الألفاظ يكون متبوعا بألفاظ آخرى كقوله : عاقل حكيم... الخ . أشرت عدم ذكرها ابتعادا عن التكرار كما اكتفيت من ألفاظ الجلالة بلفظ " جليل " فقط ، وللاستزاده يرجع الى " مايدل على الجلالة " و " ماكان فيه التعديل بثلاث كلمات فما فوق " .

حافظ ثقــــة .

حجـــــــة .

حسبك برواية فلان عنه .

حسبك بفلان حفظا واتقانا.

دلـــــــس .

روى عنه العلم .

سي الحفظ .

شـــــيخ .

شيخ صدوق لابأس به .

صالـــــح .

صــــدوق .

ضعفـــــوه .

ضعيــــف .

ضعيف جدا .

ضعيف لايحتج به .

عدل امـــــام .

غريب الحديث .

غير ملـيء

فلان أثبت من فلان.

فلان أثبت الناس في فلان.

فلان من أثبت الناس فى فلان.

فى فلان ليس بشيء.

لاأحفظ له رواية .

لاأعرفــــه .

لابأس به .

لانظير له في الحفظ والاتقان .

لانعلم له غير هذا .

لايحتج بــــه .

لايحتج به اذاخالفه مثل فلان .

لايحتج به اذا خالفه من هو آثبت منه .

لايحتج به اذا خولف .

لايحتج به فيما انفرد به .

لايحتج به فيما خولف فيه آو انفرد به .

لايقاس به آحد في الحفظ والاتقان .

لايقاس بفلان.

لايلحق بفلان.

لايلتفت اليه مع هؤلاء .

لايوثق به .

لم يذكر بجرحة .

ليس بالحافظ

ليس بحجة .

ليس بحجة اذا انفرد .

ليس بحجة في فلان ليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بخلاف من هو آثبت منه .

ليس بذاك .

ليس بالقوى .

ليس بالمشهور بحمل العلم .

ليس فى الحفظ هناك .

ليس مما يعارض به فلان.

لين الحديث عن فلان .

متروك الحديث .

مجتمع على تركه .

مجتمع على ثقته .

مجتمع على ضعفه .

مجتمع على ضعفه وترك حديثه .

مجهـــــــول

معـــــــروف

معروف النسب مشهور بالعلم .

منكر الحديث عند جميع أهل العلم بالنقل .

يتهم بالوضع .

التراجم الموجودة فى التهذيب واللسان مما لم أقف عليه فى كتب ابن عبدالبر المطبوعة

١- أحمد بن المقدام بن سليمان العجلي : وثقه ابن عبدالبر : تهذيب(٨٢/١) قال في التقريب : صدوق ... طعن أبو داود في مروءته (٨٥).

٢ - أحمد بن يوسف المنبجي قال :"... ليس في روايته من ينظر في أمره غير المنبجي"[1].لسان (٣٢٨/١).

٣ - جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب قال : ليس بالقوى : تهذيب : (٩٣/٢-٩٤)، قال في التقريب : ليس بالقوى (١٤٠).

٤ - الجلاح أبو كثير الأموى قال : تابعي ثقة . تهذيب : (١٢٦/٢)، قال في التقريب :صدوق: (١٤٣).

٥ - الحارث بن زياد الشامي قال: مجهول وحديثه منكر. تهذيب: (١٤١/٢-١٤٢). وقال في التقريب : لين الحديث . (١٤٦).

٦ - حمران بن أبان مولى عثمان قال: كان أحد العلماء الأجلة أهل الوجاهة والرأى والشرف ." تهذيب (٢٥/٣) ، والتحفة اللطيفة : (٥٢٨/١). قال في التقريب : ثقة . (١٧٩).

---

(١) وردت روايته فى التمهيد(٣٦/٢٢)وكلام ابن عبدالبر فى الحديث ، غير أن هذه العبارة المثبتة فوق غير موجودة في التمهيد المطبوع .

٧ - خالد بن مفدوح: قال : هو عندهم منكر الحديث ضعيف جدا. لسان (٢/٣٨٧).

٨- سعيد بن أبي هلال الليثي: وثقه ابن عبدالبر: تهذيب : (٤/ ٩٤-٩٥) ، قال في التقريب : " صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفا ..." (٢٤٢).

٩ - سمرة بن عبدالله قاضي القيروان: تكلم فيه ابن عبدالبر . لسان (٣/١١٤).

١٠- طلحة بن خراش بن عبدالرحمن بن الصمة: قال: مدني ثقة : تهذيب (٥/١٥) وقال في التقريب : صدوق (٢٨٢).

١١- عبدالغفور بن منقذ بن حسين العنزى: قال عن حديث ورد في سنده اسناده ليس بالقوى . لسان (٤/٤٣).

١٢- عبدالله بن حفص بن عمر بن أبي وقاص: قال : كان من أهل العلم والثقة ، أجمعوا على ذلك، تهذيب : (٥/١٨٨-١٨٩)، وقال في التقريب: ثقة (٣٠٠).

١٣- عبدالملك بن حبيب: ذكر الباجي أن أبا عمر بن عبدالبر كان يكذبه . لسان (٤/٦٠-٦١).

١٤- عبدالواحد بن زياد العبدى: قال: أجمعوا لاخلاف بينهم أن عبدالواحد ابن زياد ثقة ثبت، تهذيب (٦/٤٣٥). قال في التقريب : ثقة في حديثه عن الأعمش وحده مقال (٣٦٧).

١٥- العرس بن قيس الكندى (١): قال : لا أعرفه . تهذيب (٧/١٧٥).

---

(١) في التهذيب ابن عميرة .

١٦- علقمة بن أبي علقمة = بلال المدني :	قال : كان ثقة مأمونا : تهذيب (٧/٢٧٥-٢٧٦). وقال في التقريب : ثقة علامة : (٣٩٧).
١٧- عمران بن أبي الفضل	قال : حديثه في الحاكة موضوع: لسان (٤/٣٤٩).
١٨- محمد بن خالد الجندى الصنعاني	قال : متروك : تهذيب (٩/١٤٣-١٤٥) .
١٩- محمدبن عبدالله بن عتبة	قال : شيخ مجهول - لسان (٢/٢٧) (1) .
٢٠- محمدبن على بن اسحاق بن خويز منداد	طعن فيه ابن عبدالبر. لسان: (٥/٢٩١).
٢١- محمدبن عمر بن عبدالعزيز أبو بكر المعروف بابن القرطية	أثنى عليه ابن عبدالبر . لسان : (٥/٣٢٤).
٢٢- مرجب أبو مرحب أو ابن أبي مرحب	قال : ثقة في الكوفيين: تهذيب : (١٠/٨٤-٨٥). قال فى التقريب : مختلف فى صحبته : (٥٢٥).
٢٣- موسى بن خراش :	قال : مدنى ثقة : تهذيب (٥/ ١٥)، وتحفة (٢/٢٦١).
٢٤- يزيد بن عبدالله بن خصيفة	قال : كان ثقة مأمونا : تهذيب : (١١/٣٤٠) ، قال في التقريب : ثقة ، (٦٠٢).

---

(١) في ترجمة بشر بن عصمة المزنى (٢/٢٦) وأخذها ابن حجر من الاستيعاب .

٢٥- يزيد بن مقسم الثقفي : قال : هو غير معروف : تهذيب (١١/٣٦٢) ، قال في التقريب: مقبول (٦٠٥)٠

٢٦- خيرة الأنصارية قال : لاتقوم بحديثها حجة : تهذيب (١٢/٤١٦)٠ قال في التقريب : صحابية في الاسناد اليها جهالة (٧٤٦)٠

٢٧- زينب بنت محمد بن عبدالله (١) بن عمر قال : لاتقوم بها حجة (٢) :تهذيب : (١٢/ ٤٢٢)٠ قال في التقريب : لايعرف حالها : (٧٤٧)٠

---

(١) يبدو أنها هي زينب السهمية الواردة في الملحق الفرعي الثاني ٠

(٢) أورد ابن حجر هذه العبارة للدارقطني ثم قال ان ابن عبدالبر قال نحوها٠

فهرس الأحاديث

(أ)

(ر)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

فهرس المراجع

ابن حزم، حياته، عصره، وآراءه الفقهية
محمد أبوزهرة
دار الفكر العربي

ابن حزم خلال ألف عام
أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري
الطبعة الأولى ١٤٠٢ - ١٩٨٢
دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان

ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ
ليث بن سعود جاسم
الطبعة الأولى ١٤٠٧ - ١٩٨٦
دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة - مصر

أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي وكتابه :
التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح
تحقيق ودراسة : الدكتور أبولبابة حسين
الطبعة الأولى ١٤٠٦ - ١٩٨٦
دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض

الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان
ترتيب علاء الدين الفارسي
ضبط وتقديم : كمال يوسف الحوت
الطبعة الأولى ١٤٠٧ - ١٩٨٧
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

أحوال الرجال : ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني
تحقيق وتغليق : السيد صبحي البدري السمرائي
الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥
مؤسسة الرسالة - بيروت

أدب المجالسة وحمد اللسان ..
ابن عبد البر
تحقيق ودراسة: د. سمير حلبي
الطبعة الأولى: ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩
دار الصحافة للتراث بطنطا

أساس البلاغة
الزمخشري
الطبعة الثانية ١٩٧٣
مركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق القومية

الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه
الموطأ من معاني الرأي والآثار
ابن عبد البر
تحقيق الاستاذ: علي النجدي ناصف
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
القاهرة: ١٩٧١

الاستعاب في تمييز الصحابة
الحافظ ابن حجر
دار الكتاب العربي ـ بيروت

الإصابة في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى
ابن عبد البر
دراسة وتحقيق وتخريج: د. عبدالله مرحول السوالمة
الطبعة الأولى: ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥
دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام. الرياض

أطراف الأفراد والغرائب للدارقطني
ترتيب: أبو الفضل محمد بن طاهر القيسوراني
تحقيق ودراسة خليل حسن حمادة
رسالة دكتوراة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٩ - ١٩٨٩

الأعلام
خير الدين الزركلي
الطبعة الخامسة ١٩٨٠
دار العلم للملايين بيروت

الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال
لأبي المحاسن شمس الدين محمد بن علي الحسيني الشافعي
تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي
الطبعة الأولى : ١٤٠٩ - ١٩٨٩
سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي - باكستان
توزيع: دار الوفاء: المنصورة مصر

أمالي الحافظ العراقي
تحقيق وتعليق : أبو عبد الرحمن محمد عبد المنعم رشاد
الطبعة الأولى ١٤١٠ - ١٩٩٠
مكتبة السنة - القاهرة

الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر
حياته، آثاره، ومنهجه في فقه السنة.
داسة وإعداد: الاستاذ محمد بن يعيش.
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
المملكة المغربية ١٤١٠ - ١٩٩٠

الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل
رسالة ماجستير أعدها: عذاب بن محمود الحمش
جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦

الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء
ابن عبد البر
دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان

الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف
ابن عبد البر (ضمن الرسائل المنيرية)
عنيت بنشره وتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية ١٣٤٣
دار إحياء التلراث العربي ـ بيروت

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير
تأليف: أحمد محمد شاكر
الطبعة الثانية
دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان

بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أوذم
يوسف بن حسين بن عبد الهادي
تحقيق وتعليق: د. وحي الله بن محمد بن عباس
الطبعة الأولى :١٤٠٩ ـ ١٩٨٩
دار الراية للنشر والتوزيع ـ الرياض

البداية والنهاية
الحافظ ابن كثير
ضبط وتصحيح هيئة بإشراف الناشر
الطبعة الثانية: ١٩٧٧
مكتبة العرف ـ بيروت

برنامج القاسم بن يوسف التجيبي
تحقيق وإعداد: عبد الحفيظ منصور
الدار العربية للكتاب ١٩٨١
ليبيا - تونس

بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس
أحمد بن يحيى الضبي
سلسلة: تراثنا - المكتبة الأندلسية
دار الكتاب العربي - ١٩٦٧

بهجة المجالس وأنس المجالس
لابن عبد البر
تحقيق: محمد موسى الخولي
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

بيان الوهم والإيهام
لأبي الحسن بن القطان
نسخة مصورة عن نسخة الشيخ محمود الميرة، ويبدو أنها من مقتنيات دار الكتب المصرية

تاج العروس من جواهر القاموس
مرتضى الزبيدي
تحقيق: عبد الستار أحمد فراج
سلسلة التراث العرابي عنوزارة الإرشاد في الكويت ١٣٨٥ - ١٩٦٥

التاريخ ليحيى بن معين
دراسة وتحقيق: د. أحمد نور سيف
مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى
الطبعة الأولى: ١٣٩٩ - ١٩٧٩

تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني عن أبي زكريا يحيى بن معين
تحقيق: نظر محمد الفاريابي
الطبعة الأولى: ١٤١٠ - ١٩٩٠ الرياض

تاريخ أسماء الثقات
لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين
تحقيق وتعليق: د. عبد المعطي أمين قلعجي
الطبعة الأولى: ١٤٠٦ -١٩٨٦
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
توزيع : دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة

التاريخ الأندلسي
عبد الرحمن الحجي
الطبعة الثانية ١٤٠٢ - ١٩٨١
دار القلم دمشق- بيروت

تاريخ بغداد
الخطيب البغدادي
دار الكتاب العربي بيروت - لبنان

تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي
تحقيق: د. أحمد نور سيف
نشر: مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى \
طبع دار المأمون للتراث دمشق - بيروت

تاريخ علماء الأندلس
أبو الوليد عبد الله بن محمد بن الفرضي
سلسلة: تراثنا، المكتبة الأندلسية
الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦

التاريخ الكبير
البخاري
تحقيق وتعليق: عبد الرحمن المعلمي اليماني
توزيع دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة

التبصرة والتذكرة
الحافظ العراقي بعناية محمد بن الحسين
دار الكتب العلمية بيروت
توزيع دار الباز مكة المكرمة
التبيان لبديعة البيان

ابن ناصر الدمشقي
مخطوط بمركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى برقم ١٧٦ تراجم

تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحا وتعديلا ..
عمر بن محمود أبو عمر، حسن محمود أبو هنية
الطبعة الأولى: ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨
مكتبة المنار الزرقاء الأردن

تجريد الأسماء الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر في الفتح
نبيل منصور البصارة
دار الدعوة الكويت
الطبعة الأولى: ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦

تجريد التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد، أو التقصي
ابن عبد البر
عنيت بنشرها مكتبة القدسي
دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

للحافظ المزي

تحقيق: عبد الصمد شرف الدين

إشراف : زهير الشاويش

الطبعة الثانية : ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣

الدار القيمة الهند المكتب الإسلامي ـ لبنان

التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة

شمس الدين السخاوي

عني بطبعه ونشره : أسعد طرابزونيالحسيني : ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي

الإمام السيوطي

تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف

الطبعة الثانية : ١٣٨٥ ـ١٠٩٦٦ دلر الكتب الحديثة ـ القاهرة

تذكرة الحفاظ

الحافظ الذهبي

مطبوعات دائرة المعارف العثمانية

دلر إحياء التراث العربي

ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك

القاضي عياض بن موسى السبتي

تحقيق: محمد بن تاويت الطبخي

الطبعة الثانية : ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية

الترغيب والترهيب من الحديث الشريف

الحافظ المنذري

ضبط وتعليق: مصطفى محمد عمارة

الطبعة الثالثة : ١٣٨٨ ـ ١٩٦٨

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة
الحافظ ابن حجر العسقلاني
دار الكتاب العربي بيروت ـ لبنان

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس
الحافظ ابن حجر
تحقيق: د. عبد الغفار البنداري ومحمد أحمد عبد العزيز
الطبعة الأولى: ١٤٠٥ ـ ١٩٨٤
دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان

تقريب التهذيب
الحافظ ابن حجر
تحقيق ودراسة الاستاذ محمد عوامة
نشر دار الرسيد سوريا حلب طبع دار البشائر الإسلامية بيروت ـ لبنان
الطبعة الأولى ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦

التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح
الحافظ العراقي
تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان وعبد المحسن الكتبي
المدينة المنورة

تكملة الصلة
ابن الأبار

التلخيص الحبير
الحافظ ابن حجر
تصحيح و تعليق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ١٣٨٤ ـ ١٩٦٤

التخليص لوجوه التخليص
ابن حزم الأندلسي
(وهي رسالة من مجموع رسائل طبعت بعنوان رسائل ابن حزم)
تحقيق: د. إحسان عباس
الطبعة الأولى: ١٤٠١ ـ ١٩٨٠
المؤسسة العربية للدراسات والنشر

التمهيد لما في الموطأ من المعاني المسانيد
ابن عبد البر
نشر وزارة الأوقاف الإسلامية المملكة المغربية
وقطع منه في مدكز البحث العلمي بجامعة أم القرىبرقم: ٩٢٤ و ١٣٢١
والقطعة الأخيرة من مكتبة الحرم المكي برقم:

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل
الشيخ عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني
مع تخريجات وتعليقات الألباني، زهير الشاويش، عبدالرزاق حمزة
المكتب الإسلامي
الطبعة الثانية: ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦
بيروت ـ دمشق

تنوير الحوالك شرح على الموطأ
السيوطي
دار الفكر

تهذيب التهذيب
للحافظ ابن حجر
دار الكتاب الإسلامي لإحياء ونشر التراً الإسلامي القاهرة

تهذيب الكمال في أسماء الرجال
جمال الدين المزي
تحقيق: بشار عواد معروف
الطبعة الأولى
مؤسسة الرسالة بيروت ـ لبنان

تهذيب اللغة
أبو منصور الأزهري
تحقيق: عبد السلام هارون
المؤسسة المصرية العامة للتأليف
الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤ ـ ١٩٦٤

توجيه القارىء إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري
حافظ ثناء الله الزاهدي
الطبعة الأولى: ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦
مجلس التحقيق الأثري جامعة العلوم الأثرية باكستان

توجيه النظر إلى أصول الأثر
الشيخ طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي
دار المعرفة بيروت ـ لبنان
توزيع: دار الباز مكة المكرمة

توضيح المشتبه
ابن ناصر الدمشقي
تحقيق وتعليق: محمد نعيم العرقسوس
الجزء الأول الطبعة الأولى ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦
مؤسسة الرسالة بيروت ـ لبنان

الجامع
لابن أبي زيد القيرواني
جامع الأصول في أحاديث الرسول
ابن الأثير الجزري
تحقيق وتعليق: عبد القادر الأرناؤوط
طبعة ١٣٨٩ ـ ١٩٦٩ مكتبة الحلواني مكتبة دار البيان

جامع بيان العلم وفضله
ابن عبد البر
وقف على طبعه وتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية
دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان

جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس
أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي
سلسلة: تراثنا المكتبة الأندلسية
الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦

الجرح والتعديل
لابن أبي حاتم الرازي
تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني
الطبعة الأولى: بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد
الدكن الهند ١٩٥٢
دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان

جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل = اعتناء عبدالفتاح
أبو غدة ـ مكتب المطبوعات الاسلامية بحلب ، ط الأولى ١٤١١هـ .

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة
للإمام السيوطي
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم
الطبعة الأولى: ١٩٦٧ - ١٣٨٧

الحلل السندسية في للأخبار والآثار الأندلسية
للأمير شكيب أرسلان
منشورات دار مكتبة الحياة
بيروت - لبنان

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء
لأبي نعيم الأصفهاني
الطبعة الأولى: ١٩٨٨ - ١٤٠٩
دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

درء تعارض العقل والنقل
الإمام ابن تيمية
تحقيق: د. محمد رشاد سالم
الطبعة الأولى: على نفقة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الدرر في اختصار المغازي والسير
ابن عبد البر
تحقيق: د. شوقي ضيف
الطبعة الثانية: دار المعارف القاهرة

دول الطوائف
محمد عبد الله عنان
الطبعة الأولى: ١٣٨٠ - ١٩٦٠
مطبعة لجنة التأليف ةالترجمة والنشر
الطبعة الثانية: ١٣٨٩ - ١٩٦٩ دار الكتاب العربي

الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب
لابن فرحون المالكي
تحقيق وتعليق: د. الأحمدي أبو النور
دار التراث القاهرة

الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة
لابن بسام الشنتريني
١٣٩٩ – ١٩٧٩
دار الثقافة لبنان بيروت

الذهبي ومنهجه في كتابة تاريخ الإسلام
د. بشار عواد معروف
الطبعة الأولى: ١٩٧٦
دار إحياء الكتب العربية القاهرة

ذيل ميزان الاعتدال
للحافظ أبي الفضل العراقي
تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي
مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى
الطبعة الأولى: ١٤٠٦

الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة
أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي
تحقيق: محمد بن شريفة
دار الثقافة بيروت

رسالة في فضل الأندلس
لابن حزم
مطبوعة ضمن رسائل له بعنوان رسائل ابن حزم الأندلسي
تحقيق: د. إحسان عباس
الطبعة الأولى: ١٤٠١ – ١٩٨٠ المؤسسة العربية للدراسات والنشر

رسالة في المفاضلة بين الصحابة
لابن حزم الأندلسي
تحقيق:سعيد الأفغاني

الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة
محمد بن جعفر الكتاني
الطبعة الثانية: ١٤٠٠
دار الكتب العلمية لبنان بيروت

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل
محمد عبد الحي اللكنوي الهندي
تحقيق وتعليق: عبد الفتاح أبو غدة
الطبعة الثالثة:١٤٠٧ ـ ١٩٨٧
الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
الطابع: دار البشائر الإسلامية بيروت

رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل
عذاب الحمش
الطبعة الثانية: ١٩٨٧
دار حسان: الرياض
دار الأماني : الرياض

روضات الجنات في أحوال العلماء السادات
محمد باقر الخوانساري
تحقيق: أسد الله إسماعليان
دار الكتاب العربي بيروت لبنان

سنن أبي داود
إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد
الطبعة الأولى: ١٣٨٨ - ١٩٦٨حمص سوريا

سنن الترمذي
تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر
دار إحياء التراث العربي
بيروت لبنان

سنن الدارقطني
عني بتصحيحه: السيد عبد الله هاشم يماني المدني
١٣٨٦ - ١٩٦٦
دار المحاسن للطباعة القاهرة

السنن الكبرى
الحافظ البيهقي
دار المعرفة بيروت لبنان

سنن ابن ماجة
حققه وعلق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي
المكتبة العلمية لبنان بيروت

سنن النسائي
عناية وترقيم عبد الفتاح أبوغدة
الطبعة الأولى المفهرسة ١٤٠٦ - ١٩٨٦
مكتب المطبوعات الإسلامية حلب سوريا
دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان

سؤالات أبي بكر البرقاني للحافظ الدارقطني في الجرح والتعديل
دراسة وتحقيق: خليل حسن حمادة
رسالة ماجستير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٣ -١٩٨٣

سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين
تحقيق: د. أحمد نور سيف
الطبعة الأولى: ١٤٠٨ - ١٩٨٨
مكتبة المدينة المنورة

سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للحافظ الدارقطني في الجرح والتعديل
رسالة ماجستير : خليل حسن حمادة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٣ - ١٩٨٣

سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل
دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر
الطبعة الأولى: ١٤٠٤ - ١٩٨٤
مكتبة المعارف الرياض

سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل
دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر
الطبعة الأولى: ١٤٠٤ - ١٩٨٤
مكتبة المعارف الرياض

سؤالات محمد بن عثمان أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل
دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر
الطبعة الأولى: ١٤٠٤ - ١٩٨٤
مكتبة المعارف الرياض

سير أعلام النبلاء
الحافظ الذهبي
تحقيق وتعليق: شعيب الأرناؤوط
الطبعة الرابعة: ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦
مؤسسة الرسالة بيروت لبنان

شرح الزرقاني على موطأ مالك
محمد الزرقاني
تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء
دار الفكر ١٤٠١ ـ ١٩٨١

شرح علل الترمذي
الحافظ ابن رجب الحنبلي
تحقيق وتعليق: السيد صبحي جاسم عبد الحميد
مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية
مطبعة العاني بغداد

شرح معاني الآثار
الإمام أبو جعفر الطحاوي
تحقيق وضبط: محمد زهير النجار
الطبعة الأولى: ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩
دار الكتب العلمية لبنان بيروت

شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر
للإمام ابن حجر
مراجعة: د. محمد عوض
تعليق: محمد غياث الصباغ
مكتبة الغزالي دمشق

الشروح والتعليقات على كتب الأحكام الصغرى والكبرى مع مؤاخذات أبي الحسن ابن القطان في كتاب الوهم والإيهام
أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري
الطبعة الأولى: ١٤٠٣
مطابع الفرزدق التجارية الرياض

صحيح البخاري
المكتبة الإسلامية
استانبول تركيا ١٩٧٩

صحيح مسلم
تحقيق وتصحيح وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي
الطبعة الثانية: ١٩٧٢
دار إحياء التراث

صحيح مسلم بشرح النووي
الطبعة الثانية: ١٣٩٢ ـ ١٩٧٢
دار إحياء التراث العربي لبنان بيروت

الصلة
ابن بشكوال أبو القاسم خلف بن عبد الملك
سلسلة تراثنا المكتبة الأندلسية
الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦

صيد الخاطر
الحافظ عبد الرحمن بن الجوزي
الطبعة الأخيرة: ١٩٨٨ ـ ١٤٠٨
دار الفكر

الضعفاء والمتروكون
الدارقطني
دراسة و تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر
الطبعة الأولى: ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤
مكتبة المعارف الرياض

الطبقات الكبرى
ابن سعد
دراسة وتحقيق: زياد محمد منصور
الطبعة الثانية: ١٤٠٨ ـ ١٩٨٧
مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة

الطبقات الكبرى
ابن سعد
دار الفكر، دار صادر بيروت ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥

العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين
أبو الطيب التقي الفاسي
تحقيق: محمد حامد الفقي
١٣٧٨ ـ ١٩٥٨
مطبعة السنة المحمدية القاهرة

عقيدة ابن عبد البر في التوحيد والإيمان
رسالة ماجستير أعدها سليمان بن صالح الغصن
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض ١٤٠٩

العلل
لابن المديني
تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي
الطبعة الثانية: ١٩٨٠
المكتب الإسلامي بيروت دمشق

العلل المتناهية في الأحاديث الواهية
أبو فرج ابن الجوزي
تقديم وضبط: الشيخ خليل الميس
الطبعة الأولى: ١٤٠٣ - ١٩٨٣
دار الكتب العلمية لبنان بيروت
توزيع دار الباز مكة المكرمة

العلل ومعرفة الرجال
للإمام أحمد
تحقيق وتخريج: وحي الله غباس
الطبعة الأولى: ١٤٠٨ - ١٩٨٨
المكتب الإسلامي بيروت لبنان
دار الخاني الرياض السعودية

الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض
تحقيق: ماهر زهير جوار
الطبعة الأولى: ١٤٠٢ - ١٩٨٢
دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان

فتح الباري بشرح صحيح البخاري
للحافظ ابن حجر
تصحيح وتحقيق بإشراف الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز
نشر وتوزيع : رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي
محمد بن عبد الرحمن السخاوي
الطبعة الأولى: ١٤٠٣ - ١٩٨٣
دار الكتب العلمية لبنان بيروت

فهرس ابن عطية
القاضي عبد الحق بن عطية الأندلسي
تحقيق: محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي
الطبعة الثانية: ١٩٧٣
دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان

فهرس الفهارس والأثبات
عبد الحي الكتاني
باعتناء الدكتور إحسان عباس
الطبعة الثانية: ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢
دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة
للحافظ السيوطي
تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي
دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة

قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين
للإمام تاج الدين السبكي
تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة
الطبعة الثانية: ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠ دار القرآن الكريم بيروت

القاموس المحيط
الفيروزآبادي بحاشية الشيخ نصر الهوريني
الطبعة الثانية: ١٣٤٤
المطبعة الحسينية المصرية

القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم
ابن عبد البر
تحقيق وتقديم: إبراهيم الأبياري
الطبعة الأولى: ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥
دار الكتاب العربي لبنان بيروت

قواعد في علوم الحديث
ظفر أحمد التهانوي
تحقيق وتعليق: عبد الفتاح أبو غدة
الطبعة الثالثة: ١٣٩٢ ـ ١٩٧٢
الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب
الطابع: دار القلم بيروت

القول المسدد في الذب عن المسند
للحافظ ابن حجر
الطبعة الثالثة ١٤٠٠ ـ ١٩٧٩
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد الدكن الهند

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة
للإمام الذهبي
تحقيق وتعليق: عزت علي عيد عطية وموسى محمد علي الموشى
الطبعة الأولى: ١٣٩٢ ـ ١٩٧٢
دار الكتب الحديثة القاهرة

الكافي في فقه المدينة المالكي
ابن عبد البر
الطبعة الأولى: ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧
دار الكتب العلمية لبنان بيروت

الكامل في ضعفاء الرجال
ابن عدي
تحقيق وضبط ومراجعة: لجنة من المختصين
الطبعة الثانية: ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥
دار الفكر بيروت لبنان

كتاب إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق
للإمام النووي
تحقيق وتخريج: عبد الباري فتح الله السلفي
الطبعة الأولى: ١٤٠٨ ـ ١٩٨٧
مكتبة الإيمان المدينة المنورة

كتاب الثقات
لابن حبان
تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي
الطبعة الأولى: ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣
بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند
وعنها مؤسسة الكتب الثقافية

كتاب السنة
الحافظ أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني
تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني
الطبعة الأولى: ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠
المكتب الإسلامي بيروت

كتاب الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني
حققه وقدم له: د. فاروق حمادة
الطبعة الأولى: ١٤٠٥ ـ ١٩٨٤
دار الثقافة الدار البيضاء المغرب

كتاب الضعفاء الصغير

البخاري

تحقيق: محمود إبراهيم زايد

الطبعة الأولى: ١٣٩٦

دار الوعي حلب

كتاب الضعفاء الكبير

العقيلي

تحقيق وتوثيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي

الطبعة الأولى: دار الكتب العلمية لبنان بيروت

كتاب الضعفاء والمتروكين

ابن الجوزي

تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي

الطبعة الأولى: ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦

دار الكتب العلمية لبنان بيروت

كتاب الضعفاء والمتروكين

النسائي

تحقيق: محمود إبراهيم زائد

الطبعة الأولى: ١٣٩٦

دار الوعي حلب

كتاب الكفاية في علم الرواية

الخطيب البغدادي

مراجعة الاستاذين: عبد الحليم محمد عبد الحليم، وعبد الرحمن حسن محمود

الطبعة الأولى: دار الكتب الحديثية القاهرة

كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين
ابن حبان البستي
تحقيق: محمود إبراهيم زائد
توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة

كتاب المعرفة والتاريخ
يعقوب بن سفيان الفسوي
تحقيق: د. أكرم ضياء العمري
الطبعة الثانية: ١٤٠١ ـ ١٩٨١
مؤسسة الرسالة بيروت لبنان

كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة
الحافظ نور الدين الهيثمي
تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي
الطبعة الأولى: ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩
مؤسسة الرسالة بيروت لبنان

كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال
علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي
ضبط وتصحيح: بكري حياني وصفوة السقا ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩
مؤسسة الرسالة بيروت لبنان

الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الثقات
ابن الكيال
تحقيق ودراسة: عبد القيوم عبد رب النبي
مطبوعات مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى
الطبعة الأولى: ١٤٠١ ـ ١٩٨١
دار المأمون للتراث ـ دمشق بيروت

لسان العرب
ابن منظور الإفريقي المصري
دار صادر دار بيروت
بيروت لبنان ١٣٨٨ - ١٩٦٨

لسان الميزان
للحافظ ابن حجر
الطبعة الثالثة ١٤٠٦ - ١٩٨٦
عن الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن الهند
منشورات: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

مباحث في علم الجرح والتعديل
قاسم علي سعد
الطبعة الأولى: ١٤٠٨ - ١٩٨٨
دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان

المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجة
للحافظ الذهبي
تحقيق وتعليق: باسم فيصل الجوابرة
الطبعة الأولى: ١٤٠٩ - ١٩٨٨
دار الراية الرياض

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد
الحافظ نور الدين الهيثمي
الطبعة الثالثة : ١٤٠٢ م ١٩٨٢
دار الكتاب العربي بيروت لبنان

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي
القاضي الرامهرمزي
تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب
الطبعة الأولى: ١٣٩١ - ١٩٧١
دار الفكر

المحلى
لابن حزم
تحقيق: أحمد شاكر
دار التراث القاهرة

مختصر سنن أبي داود
المنذري
تحقيق: أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي
دار المعرفة بيروت لبنان ١٤٠٠ - ١٩٨٠

المدخل إلى معرفة الصحيحن
الحاكم أبو عبد الله النيسابوري
تحقيق ودراسة إبراهيم بن علي الكليب
رسالة ماجستير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المستدرك على الصحيحين
الحافظ أبوعبد اله الحاكم النيسابوري
دار الفكر بيروت لبنان

مسند أحمد بن حنبل
الطبعة الخامسة ١٤٠٥ - ١٩٨٥
المكتب الإسلامي بيروت لبنان

مسند الشافعي
الطبعة الأولى: ١٣٢٧
شركة المطبوعات العلمية

مشاهير علماء الأمصار
ابن حبان البستي
عني بتصحيحه: فلا يشهمر
دار الكتب العلمية

مشكاة المصابيح
الخطيب التبريزي
تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني
الطبعة الثالثة ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥
المكتب الإسلامي بيروت دمشق

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي
أحمد بن محمد المقري الفيومي

مصنف ابن أبي شيبة
تحقيق و تصحيح: الاستاذ عامر العمري
الطبعة الثانية: ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩
الدار السلفية الهند

مصنف عبد الرزاق
تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي
الطبعة الثانية: ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣
المكتب الإسلامي بيروت

مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس
لابن خاقان
تحقيق ودراسة: محمد علي سوابكة
الطبعة الأولى: ١٩٨٣
دار عمار الأردن
مؤسسة الرسالة لبنان

المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي
محمد بن عبد الله القضاعي المعروف بابن الأبار
سلسلة المكتبة الأندلسية
دار الكاتب العربي ١٣٨٧ ـ ١٩٦٧

المعجم الكبير
الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني
تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي
مكتبة ابن تيمية القاهرة

معجم مقاييس اللغة
أبو الحسين أحمد بنفارس بن زكريا
تحقيق وضبط: عبد السلام هارون
الطبعة الثالثة: ١٤٠٢ ـ ١٩٨١
مكتبة الخانجي بمصر

معجم المؤلفين
عمر رضا كحالة
مكتة المثنى، ودار إحياء التراث العربي بيروت لبنان

المعجم الوسيط
د. أنيس ،آخرون
عني بطبعه ونشره عبد بن إبراهيم الأنصاري
إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر

معرفة علوم الحديث
الحاكم أبو عبد الله النيسابوري
اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه د. سيد معظم حسين
الطبعة الثالثة: ١٩٧٩
دار الآفاق الجديدة بيروت لبنان

المغرب في حلي المغرب
علي بن سعيد وغيره
تحقيق: د. شوقي ضيف
الطبعة الثالثة
دار المعارف القاهرة

المغني في الضعفاء
الذهبي
تحقيق: د. نور الدين عتر
عني بطبعه ونشره: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري
إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر

مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح
لابن الصلاح والبلقيني
توثيق وتحقيق: د. عائشة عبد الرحمن
مطبعة دار الكتب ١٩٧٤ القاهرة

من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية أبي خالد الدقاق
تحقيق: د. أحمد نور سيف
مطبوعات مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى
دار المأمون للتراث دمشق بيروت

المنتخب
الحافظ ابن حميد
تحقيق وتعليق: مصطفى بن العدويشلباية
الطبعة الأولى: ١٤٠٥ ـ١٩٨٥
دار الأقم الكويت

من روى عن أبيه عن جده
قاسم بن قطلوبغا
دراسة وتحقيق: باسم فيصل الجوابرة
الطبعة الأولى: ١٤٠٩ ـ ١٩٨٨
مكتبة المعلا الكويت

المنهج الحديث في علوم الحديث / قسم الرواة
د. محمد السماحي
الطبعة الأولى دار الجديد للطباعة

المنهج الحديث في علوم الحديث/ قسم مصطلح الحيث
محمد محمد السماحي
دار الأنوار ١٣٨٢ ـ ١٩٦٣ القاهرة

منهج النقد عند المحدثين /نشأته وتريخه
ومعه كتاب التمييز لمسلم
تأليف: د. محمد مصطفى الأعظمي
الطبعة الثانية: ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢
شركة الطباعة العربية السعودية الرياض

موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان
الحافظ نور الدين الهيثمي
تحقيق ونشر: محمد عبد الرزاق حمزة
دار الكتب العلمية لبنان بيروت

موطأ مالك بن أنس
تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي
دار إحياء التراث العربي

الموقظة في علم مصطلح الحديث
للإمام الذهبي
اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة
الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
طبع دار البشائر الإسلامية
الطبعة الأولى: ١٤٠٥

ميزان الاعتدال في نقد الرجال
للذهبي
تحقيق: علي بن محمد البخاري وفتيحة علي البجاوي
دار علي العربي

نصب الراية لأحاديث الهداية
الزيلعي
الطبعة الثالثة: ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧
دار إحياء التراث العربد
بيروت لبنان

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب
أحمد المقري
تحقيق: د. إحسان عباس
دار صادر بيروت ١٣٨٨ ـ ١٩٦٨

نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام
دراسة وتحقيق: د. فاروق حمادة
الطبعة الأولى: ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨
دار الثقافة الدار البيضاء المغرب

النكت على كتاب ابن الصلاح
للحافظ ابن حجر
تحقيق ودراسة : د. ربيع بن هادي عمير
مطبوعات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
الطبعة الأولى: ١٤٠٤ ــ ١٩٨٤

نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة الطباعة المنيرية
محمد منير آغا الدمشقي
الطبعة الثانية : ١٤٠٩ ــ ١٩٨٨
مكتبة الإمام الشافعي الرياض

نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط
تأليف برهان الدين سبط ابن العجمي
والنهاية لعلاء الدين علي رضا
الطبعة الأولى: ١٤٠٨ ــ ١٩٨٨
دار الحديث القاهرة

النهاية في غريب الحديث والأثر
ابن الأثير الجزري
تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي
المكتبة الإسلامية

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان
ابن خلكان
تحقيق: د. إحسان عباس
دار صادر بيروت لبنان

يوسف بن عبد البر القرطبي
عبد الرحمن النحلاوي
سلسلة أعلام التربية في تاريخ الإسلام
الطبعة الأولى: ١٤٠٦ - ١٩٨٦
دار الفكر دمشق بيروت

فهرس المواضيع

الباب الثاني: منهج ابن عبد البر في الضبط

الباب الثالث: حصر ألفاظ الجرح والتعديل